الأمركة ليست قدرا

د. سعيد اللاوندى

بدائل العولمة

طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح



بدائل العولمة بدائل ال

الأمركة ليست قدرا

بدائل العولمة

طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح

د. سعيد اللاوندى

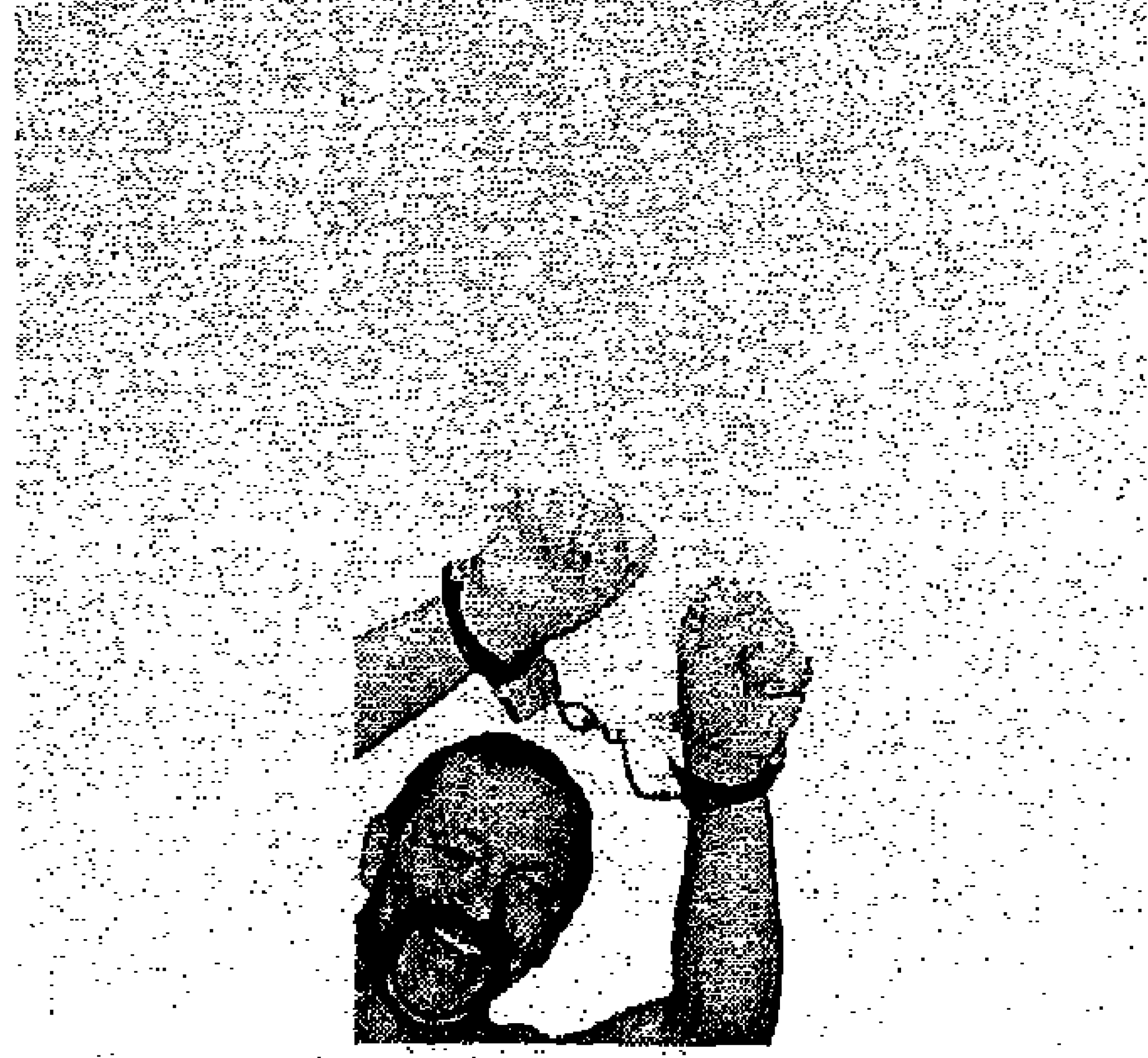


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم



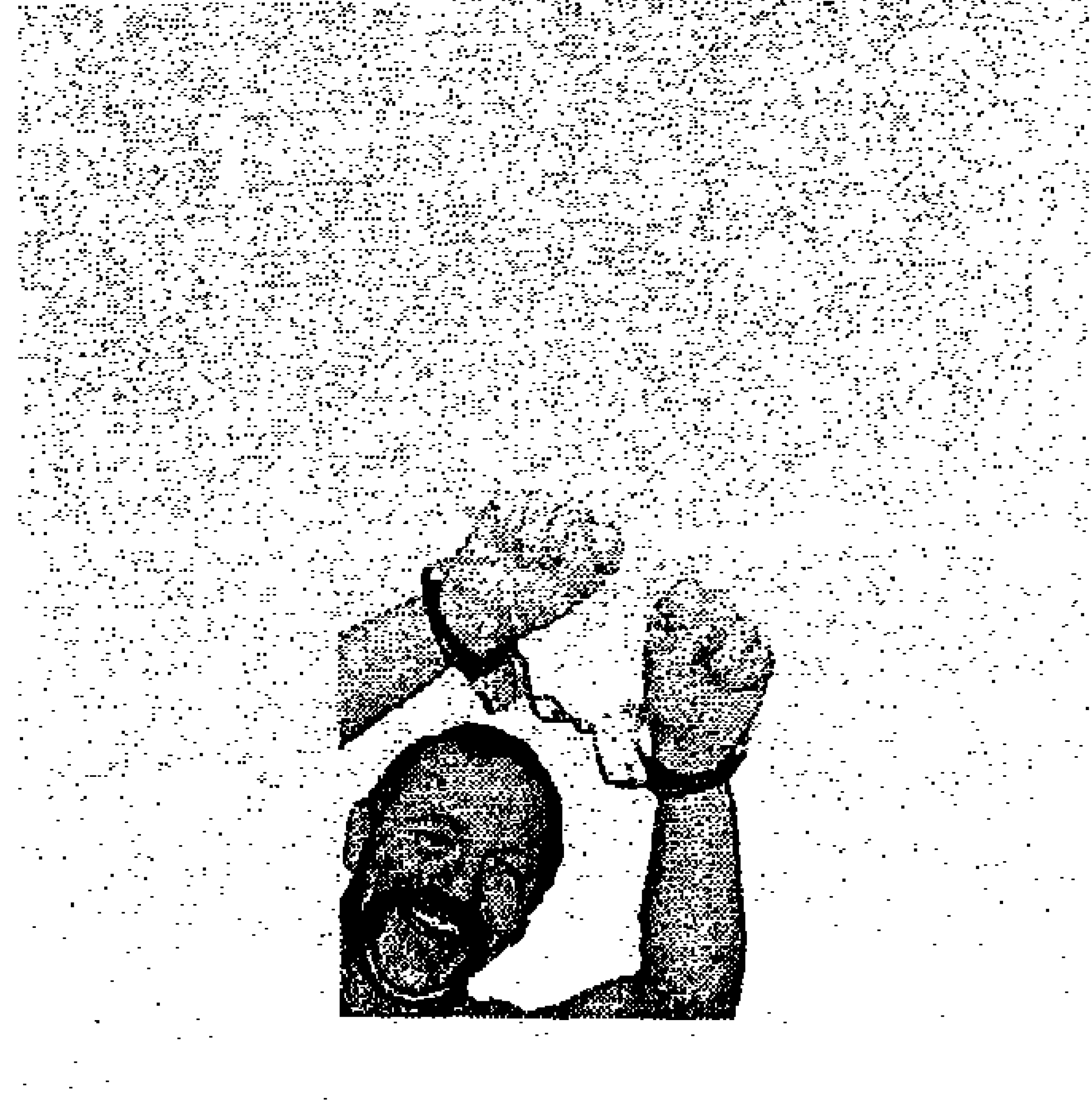
اسم الكتاب:	بدائل العولمة
اسم المؤلف:	د/ سعيد اللاوندى
إشراف عام:	داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر:	يناير ٢٠٠٢
رقم الإيداع:	٢٩٠٢ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولي:	I . S . B . N 977 - 14 - 1763 - 0
الناشر:	دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسي:	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة مدينة السادس من أكتوبر ت: ٨٣٣٠٢٨٧ - ٨٣٣٠٢٨٩ فاكس: ٠٢/٨٣٣٠٢٩٦ email:nahda@gega.net
مركز التوزيع:	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة . ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ . فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ ص.ب: ٩٦ الفجالة - القاهرة.
الإدارة العامة:	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ . فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص.ب: ٢٠ إمبابة www.nahdetmisr.com



الإهـداء

..إلى «سامية الجندى»

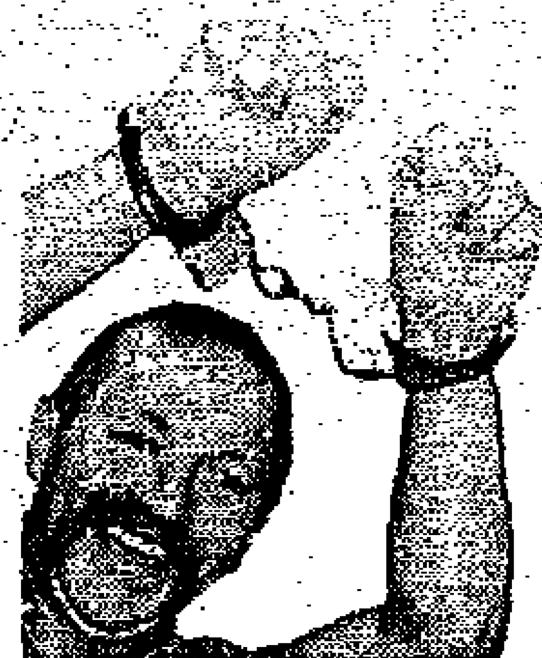
تقديراً، ووفاءً، وذكرى



كلمة

. . إن ترك «ظاهرة العولمة» لآلياتها التلقائية ليس بالضرورة المنهج الأمثل للاستفادة من الفرص التى يتيحها ، بل إن هذا المنهج من شأنه أن يؤدى فى أغلب الأحيان ـ وبحكم منطق سيادة الأقوى ـ إلى جموح مكونات العولمة الأقل رشداً ، واتزاناً وإنسانية . .»

من كلمة للرئيس مبارك فى افتتاح أعمال مجموعة الدول الثمانى الإسلامية بالقاهرة «فبراير ٢٠٠١»



مقدمة

.. اعلم أن البعض قد يندهش(*) لهذا العنوان «بدائل العولمة» لأنه يرى أن العولمة - فى الحقيقة والواقع - لابدائل لها، وهى - حسبما يعتقد - باتت قدراً محتوما، أو سماء لابد أن تظلل الجميع، ومن لم يرض بمنطقها الصارم، وقوانينها الحاكمة فليبحث لنفسه عن سماء ثانية ينعم بظلها وفيئها وغيثها!

ولست أفهم لماذا ينكر هؤلاء علينا حقنا فى أن نرفض أن يكون للتاريخ نهاية - بحسب زعم نظرية فوكوياما الشهيرة - سيما وأننا نعتقد أن التفكير الهادئ والموضوعى يميل إلى اعتبار أن العولمة هى - فى كل الأحوال - مجرد محطة - وليست آخر المحطات - فى مسيرة النظام الرأسمالى، ومن ثم فالمجال مفتوح أمام ظهور اتجاهات أو عولمات أخرى، بمعنى أن الحياة بأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أشد رحابة من أن نختزلها «أو نسجنها» فى عولمة واحدة «لا شريك لها» يشكو منها القاصى والدانى حتى داخل معاقلها الأساسية فى بلاد الغرب.(**)

(*) أبدى أستاذنا (عالم الاجتماع) السيد ياسين دهشته من عنوان الكتاب «عندما حدثته عنه» ونفى أن تكون هناك بدائل، وسخر مما أسميته «أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة» قائلا فى دعابة: مادام الأمر ليس إلا أطروحات للتجميل فما رأيك فى أن يكون العنوان: «ماكياج العولمة» أو «أصابع روج العولمة»!!

(**) كلنا يذكر النداء الذى أطلقه الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون فى اجتماعات صندوق النقد الدولى (١٩٩٨) محذرا من مخاطر العولمة، وشىء كهذا فعله الرئيس الفرنسى جاك شيراك عندما اعترف فى صيف ٢٠٠٠ بأن للعولمة جوانب متباينة، فهى قيمة وبها مكاسب لكنها فى المقابل تحمل مخاطر عدة منها الاستبعاد «أو التهميش» سواء على صعيد الدول أو الأفراد، ومنها أيضا تدهور النظام البيئى الذى قد يؤدى إلى افتقار الطبيعة للموارد اللازمة لإعادة تجديد نفسها، واعتبر شيراك أن العولمة قد تكون «خيرة أو شريرة» لذا فمن الضرورى أنسنتها والسيطرة عليها.

(وهل كانت مظاهرات سياتل ، وجنوة ، وبراغ ، وجنيف إلا شكلا من أشكال الرفض لكل تجليات العولمة التى يطلق عليها البعض «غوللة» ـ من غول ـ للدلالة على خطورتها وتوحشها) .

وكان طبيعيا أن تتسع دوائر المعارضة لهذه العولمة المتوحشة التى تزيد الأغنياء غنى(١) والفقراء فقرا(٢) فتعددت المسميات ، وظهر «التحالف ضد العولمة» الذى يحشد مناهضيها فى صف واحد ، وتأسس «المنتدى الاجتماعى العالمى» ليكون مناوئا للمنتديات التى تعطى لنفسها الحق «مثل مؤتمر دافوس الشهير» فى رسم سياسة العالم الاقتصادية .

كما ظهر فى البرازيل «المنتدى العالمى للبدائل» الذى انتشرت خلاياه فى أنحاء العالم ويقدم أطروحات بديلة للعولمة الراهنة التى ليست إلا شكلا من أشكال الهيمنة الأمريكية(٣) .

وهكذا وبين الـ«مع» والـ«ضد» انقسم العالم إلى قسمين(٤) ، وطالب البعض ـ بسبب ضراوة هذا الانقسام ـ إلى ضرورة إحداث انقلاب فى مسيرة التاريخ الإنسانى ، لأن العالم ـ والحالة هذه ـ لم يعد يحكمه رجال السياسية وإنما المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى مثل : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى أوروبا ، وحلف الناتو ، ومنظمة التجارة العالمية .

والخطير فى الأمر أن منطق السوق الحرة الذى تعتمده العولمة المتوحشة هو الذى بات يسود ويقرر ، وليس مندوبو الشعب ، وتسربت السلطة كحفنة الرمال من بين أصابع الساسة ليقبض عليها رجال الاقتصاد «المسيطرون على الميديا والاتصال ، والمعلوماتية ، وتكنولوجيا الجينات» .

---

(١) أفرزت العولمة ٨٠٠ مليون إنسان يعانون الجوع و٣ مليارات إنسان لايزيد دخل الفرد منهم على دولارين يوميا ، كما أصبح ثلث سكان العالم الثالث وعددهم ٤,٥ مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية و٢٠٪ من الأطفال فى العالم الثالث ينقصهم البروتين «السعرات الحرارية اللازمة» ومليار إنسان فى الدول النامية (٢٥٪ من سكان العالم الثالث» يعانون من فقر الدم . معركة سياتل : حرب من أجل الهيمنة «د . سمير صارم» .

(٢) نسبة الدخل فى الدول الأكثر ثراء مقارنة مع الدول الأكثر فقرا كانت بمقدار ٣ إلى واحد فى عام ١٨٢٠ وأصبحت حاليا بمقدار واحد إلى ٧٥ .

(٣) هذا ما اعترف به هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق .

(٤) كشف استطلاع للرأى أجراه معهد سوفريس أن أغلبية الفرنسيين أبدوا عدم ثقتهم فى العولمة باعتبار أنها تهديد للوظائف وأن ٥٥٪ يرون أن العولمة تهديد لأعمالهم ولرجال الأعمال بينما ٣٧٪ يرون أنها فرصة لنمو الأعمال فى الأسواق المختلفة وكانت دراسة أوضحت أن أكثر الذين أبدوا قلقهم من العولمة تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٦٤ عاما بينما أشار ٥٤٪ ممن تبلغ أعمارهم ٢٥ عاما إلى أن العولمة إيجابية .

ولأن هدف العولمة هو تحقيق إنتاج وفير للتصدير واحتكار الغذاء فى العالم ، وإحكام قبضة أمريكا على طعام البشر ، فلقد دوت فى الآفاق صرخات تحذر من الرعب الغذائى الذى سيكون ـ بالقطع ـ أشد فتكا من الرعب النووى ، وتحتج على أولئك الذين منحوا أنفسهم «لقب قادة العالم» الذين لهم وحدهم حق الالتقاء خلف أبواب مغلقة لتحديد مستقبل كوكب الأرض لصالحهم .

وبينما يرى البعض أن «العولمة ـ أو الأمركة» هى أشبه بالقطار فائق السرعة ، وعلى شعوب الأرض أن تقفز فيه على الفور أو أن تبتعد عن الطريق[1] . قاد مناهضو العولمة الحركة الاجتماعية فى العالم نحو نقطة تفكير ناضجة عندما قرروا الانتقال بها من الشوارع إلى داخل القاعات ، وعقدوا المؤتمرات التى تحذر من ذيوع ثقافة المال ، وبيع الضمائر فى العالم ، ومثالهم الصارخ على ذلك هو أن سيطرة رأس المال على وسائل الإعلام حولّتها إلى مجرد نشرات تتحدث باسم الأغنياء وذوى السلطة والنفوذ فقط .

ولأن الهدف الأسمى هو تقديم اقتراحات محددة وليس مجرد مطالب واحتجاجات ، من أجل الانتقال إلى الثراء وتوزيع الثروات ، وضمان نمو اقتصادى دائم للكون ، والحفاظ على الديمقراطية ، ودور الدولة فى مواجهة العولمة فكان لابد من طرح جملة من البدائل «أو الأطروحات» لتجميل وجه العولمة منها إفساح المجال رحبا أمام مؤسسات المجتمع المدنى كى تشارك فى رسم السياسات ، وتفعيل دور المنظمات الدولية ، وخصوصا الأمم المتحدة بعد أن أصبح مشكوكا فى كفاءتها بسبب بيروقراطيتها ونقص الشفافية فيها[2] . . ثم «أنسنة العولمة» أى إلباسها ثوبا إنسانيا واجتماعيا ، كى تولى فقراء العالم اهتماما أكبر وتكف عن تقديمهم «قرابين» فى محراب الرأسمالية المفترسة .

ومن هذه الأطروحات أيضا فرض ضرائب على الدول الغنية لصالح الدول

(١) توماس فريدمان مؤلف كتاب «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» والذى يعتبره البعض أحد الأنبياء المبشرين بالعولمة الأمريكية ومن أقواله أن العولمة كالنمر والشعب الأمريكى هو القادر على ترويضه وقيادته ، ويدعو الناس إلى ركوب النمر ، ويتهم مناهضى العولمة بأنهم «أصوليون» «متطرفون» يرغبون فى الاستيلاء على السلطة!

(٢) عمدت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة مزدوجة ، وجهها الأول هو إحلال حلف الناتو محل الأمم المتحدة ليكون مسئولا عن إدارة السياسة الدولية وضمان السلام «الحروب فى البوسنة وكوسوفو هى خير مثال على ذلك» والوجه الثانى هو «إضعاف الأمم المتحدة ، «تقدر مديونيتها للمنظمة الدولية بمليارى دولار أى حوالى ٦٤٪ من مجموع ديون الأمم المتحدة» .

الفقيرة ، وإجبار المؤسسات المالية الكبرى (مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) على تغيير سياساتها والكف عن اللعب بمصائر الشعوب ثم إفساح المجال أمام ظهور «عولمات متعددة الأطراف» كشرط للتنمية الاجتماعية من أجل الجميع .[١] وإعادة النظر فى قواعد الإدارة الحالية للعولمة المتوحشة من خلال الاعتراف بالحقوق المتساوية للشعوب فى التنمية ، ومنع استغلال القلة للأغلبية .

ولأن هذه العولمة لا تحددها سوى «الصفقات» وتقضى بإلغاء القوانين الوطنية المنظمة لاقتصاديات الدول «وتفرض بدلا منها قوانين رأسمالية السوق الحرة» فقد حان الوقت لإعادة تأسيس اقتصاد جديد يكون أكثر تضامنا وينطلق من مبدأ التنمية الممتدة على أن يضع الكائن البشرى أو الإنسانى فى قلب الاهتمام[٢] ، وهو ما يحتم نزع سلاح السلطة المالية لأن جبروتها يهدد التربية السياسية فى جذورها ، ويضع عراقيل وقلاقل فى طريق الديمقراطية[٣] .

بكلمة أخرى : لئن كانت العولمة المتوحشة تزن شعوب الأرض بكل ما تعنيه من ثقل اقتصادى (وثقافى وحضارى أيضا) ، بميزان الربح والخسارة وكأنها «سلع» تباع وتشترى ، فالثابت أن الأطروحات الجديدة وإن لم تكن بدائل حقيقية بمعنى وضع شيء مكان آخر ، إلا أنها تخفف كثيرا من «وحشية» هذه العولمة[٤] ، وترسم لها «وجها إنسانيا» بديلا عن وجهها الرأسمالى الثقيل والكالح!

د. سعيد اللاوندى

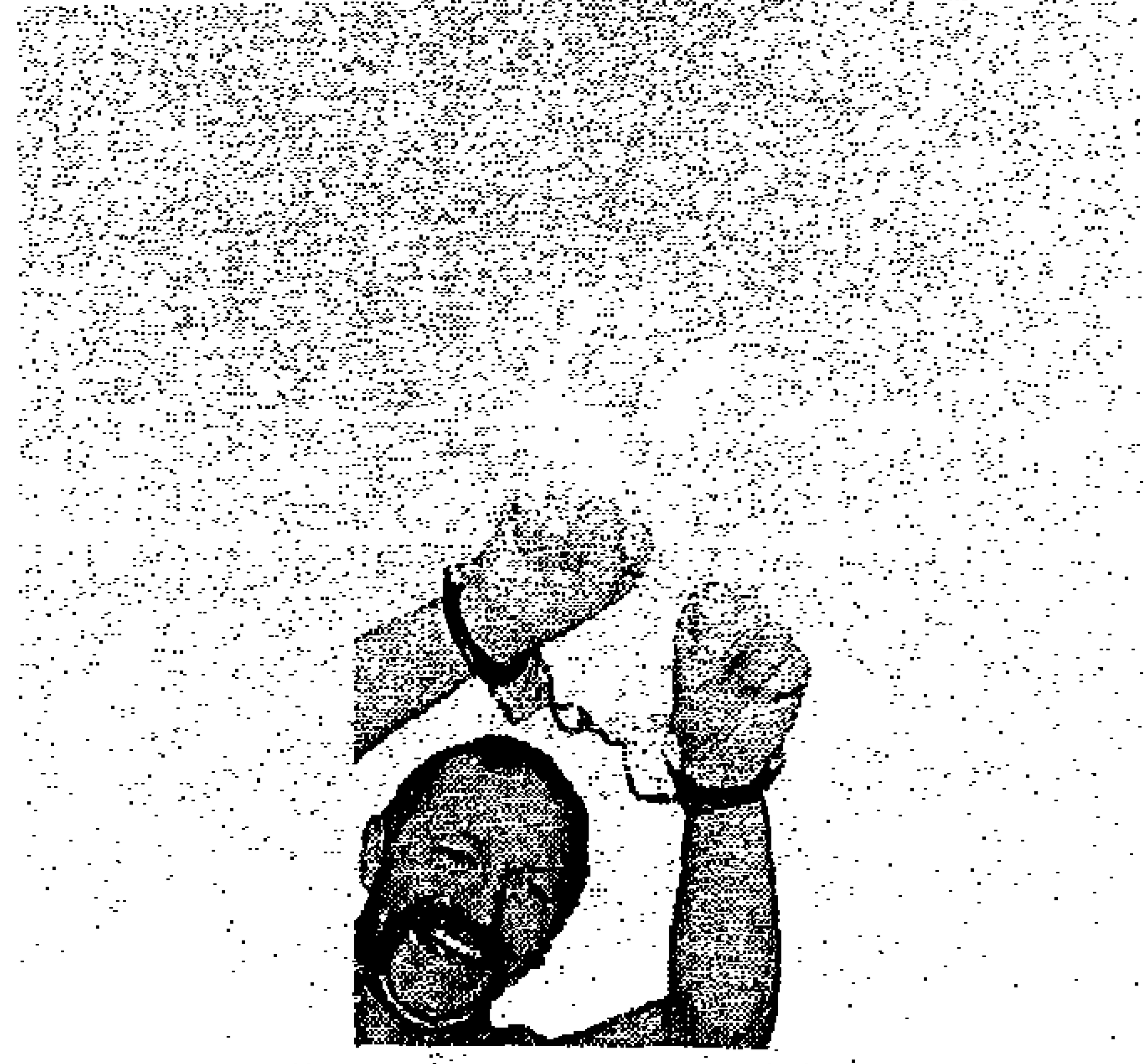
---

(١) تطرح أوروبا ما يسمى «بعولمة متحضرة» فى مواجهة العولمة الأمريكية المتوحشة ، وتنادى فى مقابل عدم استقرار أسواق المال واتساع دوائر اللامساواة والتهميش وضعف الآليات بتأسيس سياسات متعاونة وقادرة على أن تحفظ للأرض خصوصيتها ككوكب مأهول بالسكان وعامر بالأنشطة .

(٢)فى مقال مشترك وقعه رؤساء حكومات بريطانيا وألمانيا والسويد وهولندا (فى سبتمبر ٢٠٠٠) اعترف الأربعة «تونى بلير ، وشرودر ، وجوران بيرسون ، وفيم كوك» بأنهم جميعا يتبنون نهج العولمة ، لكن مع التزامهم بذلك فهم مطالبون بمعالجة المشكلات المترتبة عليها ، وذكروا أن موقفهم العام ينطلق من ثلاثة مرتكزات للتقدم العالمى هى : توسيع دائرة المستفيدين فى النظام الاقتصادى الجديد ، وتعزيز المجتمع المدنى لأن فى ذلك ضمانا لتجنب غرور الحكومات وانفلات السوق ، وأخيرا الالتزام بميثاق اجتماعى دولى جديد .

(٣) أفرزت العولمة «التماثل» فى الملبس والمأكل ، وهى بهذا المعنى تعتبر ضد التعددية ، والديمقراطية لأنها تفرض نمطا وحيدا للمعيشة والسلوك ، والحياة .

(٤) للعولمة تعريفات كثيرة منها أنها تعنى إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتتحرك رؤوس الأموال ، والأفكار والسلع والخدمات أو هى الوجه الحديث للاستعمار وسيطرة الغرب على مقدرات العالم الثالث ، أو هى المرادف الموضوعى للأمركة والهيمنة ، أو هى الستار الذى تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، والعابرة للقارات والتى تكتسح التشريعات المحلية لتفرض تشريعاتها الخاصة «حقائق ، إبراهيم نافع ، الأهرام ، سبتمبر ٢٠٠٠» .

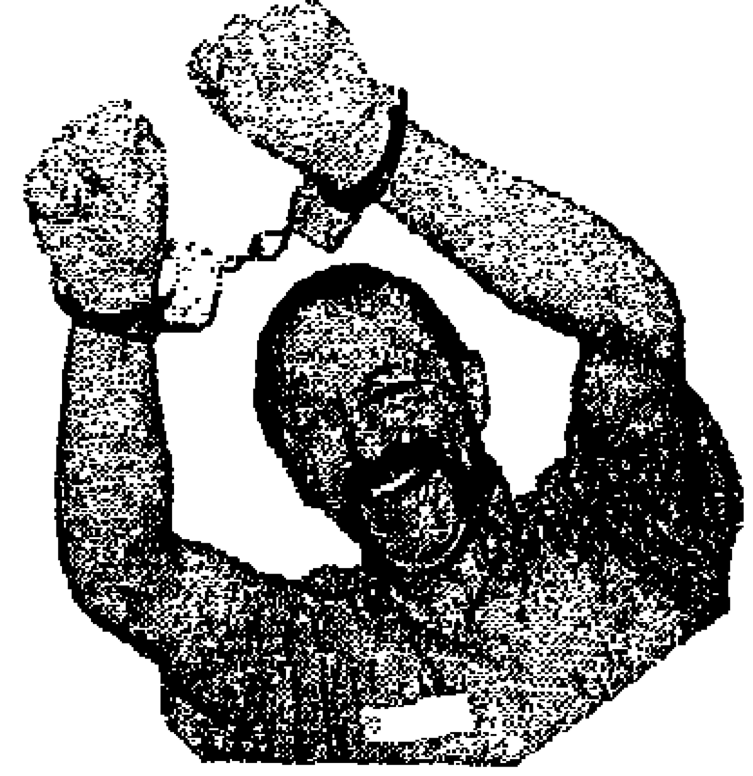


الفصل الأول

كابوس العولمة

- العالم يعيش «حربا أهلية» منذ انهيار حائط برلين .
- دور «الدولة ـ الأمة» أصبح حمائياً . . وإلغاؤه يؤدى إلى فوضى .
- ديمقراطية السوق . . مجرد وهم لذيذ!
- الحكومة الخفية التى تقود العالم نحو «العولمة المتوحشة»
- الوصايا العشر لإنقاذ العالم من شرور العولمة .

العالم يعيش «حرباً أهلية»
منذ انهيار حائط برلين



العولمة هى همّ شرقى وغربى معاً ، وتحدياتها باتت تؤرق الجميع خاصة بعد أن استفحل خطرها ، وتوغلت آلياتها فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة . وأحدثت فيها تغييرات كبرى أشعرت الجميع - حتى الولايات المتحدة «موطنها الأصلى» - بالقلق(١) .

والسؤال المطروح بإلحاح ونحن نتنفس أولى نسائم القرن الحادى والعشرين هو :

* هل تسمح لنا العولمة - كدول نامية وصاعدة - أن نجد بيئة مناسبة للتقدم ، أم أنها ستكتفى بأن تصب عوائدها وفوائدها فى خزائن الدول الغنية وما علينا فى العالم الثالث سوى دفع فاتورة الحساب؟!

بمعنى آخر : هل سيكون كل دور العولمة هو أن تزيد الأثرياء ثراء بينما تبقى شعوب الدول النامية ترسف فى قيود الفقر والتخلف؟!

فى الواقع لابد أن نعترف بأن العولمة ليست خيرا كلها أو شراً كلها «وإنما لها إيجابياتها التى لا تتحقق إلا بشروط معينة ، ولها سلبياتها التى يمكن تفاديها بأساليب أخرى ، لكن من الأهمية القصوى أن يتحول الوجه الإنسانى للعولمة «من الحلم إلى الحقيقة» ، على الرغم من أن مجمل الرؤى فى الشرق والغرب على السواء تجمع على أن العولمة وإن أصبحت حقيقة قائمة فرضتها - على شعوب العالم - تحولات دولية عديدة ، إلا أنها ليست الدواء الشافى من كل مرض عضال ، أو الترياق السحرى لكل الأزمات ، وإنما يجب أن تكون هناك «إسهامات» تتقدم بها الشعوب الأخرى فى أوروبا والعالم الثالث سواء بالإضافة أو التعديل .

وفى هذا الإطار لابد من «تسجيل» أو «رصد» عدة ملاحظات - لا يختلف حولها اثنان .

الملاحظة الأولى : أن القرن العشرين كان قرن الرعب ، والقتل الجماعى ،

---

(1) la mondialisation sauvage/Blaise lempen, faure - Paris

والمذابح . . فالمعسكرات مكتظة باللاجئين من كل لون وجنس ، والدماء تسيل فى كل مكان ، والمذابح العشوائية تحصد الآلاف بدءاً من مأساة رواندا ، وحتى تراجيديا حرب كوسوفو . باختصار لقد كان القرن المنصرم «قرن الأزمات الإنسانية الكبرى» .

صحيح أن الشيوعية التى انهارت قبل أكثر من عشر سنوات قد أثارت فى النفوس بعض الآمال ، لكن الواقع أن العالم وجد نفسه «داخلاً» فى مرحلة أشد قسوة : فعدم المساواة تتسع دوائرها يوما بعد يوم بين الأغنياء والفقراء ، والمكتسبات الاجتماعية ، والديمقراطية التى حققتها البشرية فى عمرها الطويل باتت موضع شكوك أو محاكمة فى المرحلة الأخيرة التى سيطرت منها إيديولوجية العولمة على كل شىء ، وأصبح التهميش والإبعاد الاقتصادى والسياسى والثقافى هو سمة هذه الإيديولوجية الجديدة ، إلى جانب سمات أخرى منها أن مفهوم (الدولة ـ الأمة) أصبح موضع نزاع من قبل العناصر «فوق القومية» ، كما أصبحت المنظمات الدولية غير قادرة على إدارة «الفوضى العالمية» .

وبات واضحا أن آثار هذا الحال من الضعف الذى يعيشه المجتمع الدولى هى أشبه بآثار «حرب أهلية عالمية» ضحاياها يعدون بالملايين وتتوافق مع شعور طاغ بعدم الأمان ، وعولمة متوحشة ترتبط بدينامية فى الاندماج وانفتاح الحدود ، والتهميش .

الملاحظة الثانية : أن هناك اختلالاً واضحاً بين الاقتصاد الذى يسيطر على المجتمع وبين المناخ السياسى الذى يبعث على القلق والسبب هو أن التطور الاقتصادى والتكنولوجى «التقنى» بلغ سرعات قصوى فى السنوات الأخيرة ، بينما ظلت المؤسسات والهياكل السياسية فى الدول الغربية فى حيرة من أمرها وبطيئة بدرجة ملحوظة على الرغم من أن المعطيات الخاصة بقاعدة الحياة والمجتمع قد لحقها التعديل والتغيير ، وكانت النتيجة الطبيعية أن هذه الهياكل لم تتطور كثيراً ، وتكرس التفاوت ـ بوضوح ـ بين ما هو «قومى» ، وما هو «فوق قومى» سيما إذا وضعنا فى الاعتبار القفزة التكنولوجية الكبرى فى وسائل الإعلام الإلكترونية ، وتعدد «بل وتكاثر» الشبكات العابرة للقوميات والقارات . . ولاشك أن «المواطن الفرد» هو الضحية لأنه وجد نفسه «حائرا» فى متاهة العولمة بقضاياها الكبرى ، بينما استقباله أو «إدراكه» لقضاياه المحلية والقومية ظل محدوداً على الرغم من أن النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية للعولمة ليست معروفة بالقدر الكافى وهو ما

يحتم ضرورة التكيف مع الهياكل السياسية للعولمة حتى يكون بالإمكان «تحجيم وتحديد» نتائج هذه الحرب الأهلية العالمية التى يعيشها العالم اليوم .

المعروف أن التفكير السياسى فى الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩٠ ظل مصبوغا بالمواجهة بين الرأسمالية والشيوعية وحلفائهما ، كما كانت الشيوعية كإيديولوجية (من ١٩١٧ وحتى ١٩٨٩) إحدى العلامات المميزة للقرن العشرين ، لكن بدءا من عام ١٩٩٠ تبدلت الصورة تماما ، فمع انهيار حائط برلين فى نوفمبر ١٩٨٩ كان لابد من الانطلاق من أرضية جديدة لكى نفهم عالمنا المعاصر الذى يوصف بأنه «أكثر تعقيدا ، وانفتاحا وتعددا فى المراكز»[1] .

ومع نهاية المواجهة بين الشرق والغرب تعلقت القلوب ببزوغ نظام عالمى جديد لا يتأسس على توازن الرعب ، والخوف من مخاطر الذرة ، والتنافس الكونى بين الكتلتين . . لكن بحلول عام ١٩٩٢ وظهور صراعات جديدة (الحرب فى يوغسلافيا السابقة ، والمجاعة فى الصومال ، وحرب الإبادة فى رواندا ، والضغوط العسكرية فى الشيشان) فسنجد كثيراً من هذا التفاؤل العام الذى عمّر القلوب ، خصوصا بعد أن وجد المجتمع الدولى نفسه عاجزاً عن تحقيق الاستقرار على الرغم من انهيار الشيوعية ومرور عشر سنوات على سقوط حائط برلين! كما اكتشف ـ فى الوقت نفسه ـ أن هياكله السياسية التقليدية المؤسسة على «مفهوم سيادة الدولة» أصبحت مُتجاوزة ، وغير ملائمة .

ماذا بعد التهميش؟

ويقترب نفر من المحللين من قاعدة العولمة فيؤكدون أنها ضعيفة ويذكرون أن المجتمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية فى الدول الصناعية : قسم يندمج فى الاقتصاد الشامل ويحقق منافع ويكسب امتيازات لكن نصف هذا القسم ينعم بالرفاهية ، بينما النصف الآخر لا يكاد يحصل إلا على الحد الأدنى بصعوبة ، ليواجه حاجياته الأساسية ، أما القسم الثانى من المجتمع فهو غير نشيط أو فاعل لأنه يضم الشباب فى مرحلة التكوين ، والأطفال ، والشيوخ إلى جانب العجزة والمرضى . وإذا علمنا أن أعداد الشيوخ تتزايد باستمرار «فى عام ٢٠٢٠ يصل عدد من يتجاوز الـ ٦٠ عاما نحو ٣٠٪ من السكان» . لتبين لنا أن هذا الثلث من السكان هو ثلث غير منتج . الثلث الثالث فهو مُستبعد ومُهمش لأسباب اجتماعية كثيرة

(1) I bid

(ارتفاع نسبة البطالة ، و العمالة الموسمية أو المؤقتة ، وزيادة أعداد نساء المنازل) ولابد أن نذكر أن جزءاً كبيرا من العاطلين يتم نقلهم إلى تدريبات أو برامج مدفوعة الأجر من الدولة ، باختصار هذا الثلث الأخير هو خارج النظام الإنتاجى . والخلاصة هى أن المجتمعات الصناعية لا يعمل أو ينتج فيها سوى ثلث سكانها فقط!

نقطة أخرى تتعلق بالهياكل السياسية التقليدية المؤسسة على مفهوم«سيادة الدولة» وهى أن الإجراءات الديمقراطية المتبعة فيها تبدو غير قادرة على الإجابة على تحديات العولمة أو الإجابة على الأسئلة الكبرى التى تمس حياة الإنسانية ، وهو ما يلقى ـ تبعا لذلك ـ عبئاً إضافيا من المسئولية على القادة السياسيين الذين عليهم أن يبحثوا عن سبل أخرى لإدارة «أو التحكم فى » الاندماج المتنامى .

بمعنى آخر لابد من التكيف مع الأوضاع الجديدة . فالقرن الـ ٢١ شهد ـ للمرة الأولى فى تاريخ الإنسانية ـ ما يعرف «بالضمير الكونى» ـ بمعنى أن الإنسان لكى يعيش ، يجب أن يفكر على مستوى جماعى كونى ، وأن يهتم بقضايا تتعلق بتطور المناخ ، وإدارة المصادر الطبيعية ، والهجرة ، وحركات رءوس الأموال ، والممتلكات ، والمعلومات ، والتجارة والصراعات «البين قومية» والصحة ، وصراع الثقافات العالمية والمحلية . . وظروف العمل . كما عليه أن يعرف كيف يعيش البشر على كوكب الأرض (اليوم عددهم ٦ مليارات وقريبا ٨ مليارات) .

ولقد كان إنقاذ البشرية يكمن فى حل واحد هو أن نتعلم كيف نتقاسم معاً الرأى والعمل ، وأن ننظم بصورة أفضل هذا الاقتسام .

* ومن ثم فالسؤال المطروح هو : كيف يمكن السيطرة على نتائج العولمة؟

ثمة من يقترح ترسيخ عمل المؤسسات الدولية التى تسمح بتأمين التعايش على كوكب الأرض ، والدعوة لعقد مؤتمر مهمته إعادة النظر فى ميثاق الأمم المتحدة ، وبحث سبل التكيف بين المؤسسات الدولية ، ومقتضيات العولمة ، وتقوية البعد «الفوق قومى» لإدارة مشكلات الكوكب ، وتحسين التعاون بين المؤسسات ، وتنسيق أعمالها ومسئولياتها ، ويقترح أيضاً إنشاء منظمة اقتصادية قوية تكون ثمرة لاندماج أو اتحاد بين منظمة التجارة العالمية من جانب ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جانب آخر باعتبار أن إدارة الأزمات فى صورتها الحالية تعكس العجز المخجل للمجتمع الدولى ناهيك عن أنها تقود إلى إحداث دراما بنكية مُثيرة ، ويضرب البعض مثالا على ذلك بحلف الناتو الذى حاول التدخل عسكريا لحل مشكلة

كوسوفو ، فإذا به يزيد الأمور تعقيدا ، وجعل كافة الأطراف المتصارعة يدفعون الثمن ، حتى أولئك الذين تدخلوا من أجل حمايتهم ، كان الثمن غالياً!

وعلى الجانب الآخر يؤكد البعض أن العالم فى حاجة إلى ما يُسمى«بسلطة المبادرة» وترسيخ قدم المجتمع المدنى ، فى مواجهة البيروقراطية ويلفت الانتباه إلى ضرورة التحسب والتوقع لما يمكن أن يحدث لكى نتفادى ما يعرف «بعولمة الكراهية» .

فى كل الأحوال لا يجب أن ننسى أن مصطلح «عولمة» أصبح يستخدم فى كل مكان ، إلى حد أن البعض قد أساء استعماله على نطاق واسع . وهو يثير ردود أفعال متضاربة فى أحاديث كثيرة ، فهناك من يرفضه شكلاً وموضوعا ، وهناك من يتعاطف معه ، ولذلك يكثر أنصاره المؤيدون ، وأعداؤه اللدودون . . ثم أن العولمة تخلف الخير والشر فى آن واحد . وتثير الآمال والمخاوف ، ولكن تعقدها «المغالى فيه» يحول دون ظهور أى رؤية كاملة وواضحة لكل رهاناتها .

عولمة من الوزن الثقيل

والثابت أن العولمة ـ كظاهرة ـ بدأت انطلاقها فى الثمانينيات وهى مرتبطة بثلاثة أحداث كبرى من طبيعة سياسية وتكنولوجية واقتصادية . ففى نهاية الشيوعية وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب المقرونة بوصول جورباتشوف إلى السلطة فى عام ١٩٨٥ وانهيار حائط برلين فى عام ١٩٨٩ وذوبان الجليد السياسى الذى تبع ذلك ، ثم باتحاد المعلوماتية والاتصالات الإلكترونية والانخفاض الهائل فى تكلفة انتقال المعلومات عالميا . . وكذلك بإبرام الاتفاقات العديدة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية . . كل ذلك أدى إلى ظهور العولمة لأن انتهاء المواجهة بين الشيوعية والرأسمالية خلق سوقا عالمية حيث الأنشطة الخاصة بالإنتاج و الاستهلاك والتوزيع تُنظم على صعيد كونى . . وها هو الاتحاد السوفيتى السابق بأقماره الصناعية يندمج فى الاقتصاد العالمى ومن ثم لم يعد يوجد «ستار حديدى» يمنع الدورة العالمية لرءوس الأموال والناس ، والمعلومات ، والبضائع والأنماط الثقافية .

الحدث الثانى : هو ثورة المعلوماتية ، فلقد شهدت السبعينيات والثمانينيات طفرة غير مسبوقة فى تكنولوجيا المعلومات انعكست عمقا على حركة الاقتصاد ، واتحاد المعلوماتية والاتصالات الإلكترونية فى التسعينيات سمح بتطور الشبكات التى تتجاوز الحدود .

والثابت أن عملية العولمة . ما كان بالإمكان حدوثها أو تحقيقها بدون الكومبيوتر والاتصالات الإلكترونية ، وبذلك يتأكد أن العولمة هى بشكل من الأشكال ، نموذج نوعى للاتصالات بين البشر .

الحدث الثالث : هو مذهب التبادل الحر الذى بات إيديولوجية مسيطرة ، وهذا ما وافق عليه معظم قادة العالم أثناء مشاركتهم عام ١٩٩٨ فى الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على اتفاقات الجات عندما أدانوا «سياسة الحمائية» وأثنوا على سياسة التبادل الحر .

أيا كان الأمر ، فالمؤكد أن العولمة ـ كظاهرة اقتصادية ومالية ـ هى ثمرة التبادل العالمى ، لكنها فى ذات الوقت ، ظاهرة ثقافية وسياسية واجتماعية «بمعنى أنها عملية شاملة» .

ولئن كانت العولمة الاقتصادية عملية مدروسة منذ عدة سنوات ، فالمحقق أن جوانبها الأخرى لم تأخذ حقها من الدراسة والتحليل . . وبحكم شموليتها فإن النظام السياسى والاجتماعى والتربوى أصبح يدخل فى منافسة ـ مثل الأنظمة الاقتصادية ـ مع الأنظمة المناظرة بما فيها ثقافات وسلوكيات سياسية واجتماعية .

بمعنى آخر : إن المنافسة فى ظل العولمة أصبحت شاملة ، وتدور حول الأسعار والأجور ، والبنية التحتية بنفس القدر الذى تدور فيه حول القيم التربوية ، والتكوين ، ودرجات المشاركة فى الحياة السياسية والقدرة على التكيف ، والمبادئ الأخلاقية والعامل الإنسانى وهو ما يعنى أن العولمة الثقافية ترافق عملية العولمة الاقتصادية .

يبقى أن نذكر أن المظاهر الاقتصادية مثل التصدير ، وفائض الاستثمار تأتى متجانسة بالضرورة مع تجانس الحاجيات ، ونماذج الحياة والسلوكيات والمثال الصارخ على ذلك هو مشروب الكوكاكولا الذى يسير بالتوازى مع دوائر التوزيع والتمويل والإنتاج ، ثم إن الشركات التى تتصرف على مستوى الأسواق العالمية ، لها مصالح تدفع وتقوى من توزيع منتجاتها .

وها هى الشركات متعددة الجنسيات لا يهمها التكيف مع الأذواق المحلية بقدر ما يهمها أن تفرض أنماطها الاستهلاكية المتجانسة ومنتجاتها الموحدة عبر تسويقها للأجهزة الإلكترونية والسيارات والآلات . ولذلك نجد نفس الأسواق ، ونفس المنتجات فى كل مكان . . وكذلك نفس الملابس ، والغذاء ، والشبكات

التليفزيونية ، بل وأجهزة الكومبيوتر . . كل هذه الأشياء داخل أنماط موحدة ، تعمل بنفس الطريقة فى الصين ، وأمريكا ، وأفريقيا وآسيا ، ناهيك عن «توحد» البرامج ، واللغة ، والهندسة المعمارية .

وهذا ما يعنى فى النهاية أن هناك حضارة عالمية تتنامى وتتأسس على نفس أنماط الاستهلاك هى حضارة السيارة ، والكومبيوتر ووسائل الإعلام الإلكترونية التى تمتد فى العالم أجمع بلا استثناء .

والخطورة تكمن فى أنه «عبر هذا المجتمع العالمى الإلكترونى ينمو مناخ ثقافى وسياسى عالمى!» .

الكوارث الثقافية للعولمة

بكلمة أخرى : إن العولمة ـ من هذا المنظور ـ هى عامل تسوية أو توحّد ثقافى من النوع الذى يشكل كارثة والغريب أن الكثيرين يتحدثون عن كوارث بيئية لكن أحداً ـ من الناحية العملية ـ لا يتحدث عن الكوارث الثقافية .

فليس من شك فى أن التوحد الثقافى خطير للغاية ، ومن الضرورى «العاجل» حماية التنوع الحيوى فى الثقافات فى مواجهة الثقافة الموجهة أو العالم الموحد ثقافيا لكى نتفادى تحطيم الثقافات واللغات . وأنماط الحياة والتفكير ، والتنوع فى الأداء والمعتقدات لأن هذا التنوع هو التراث الحقيقى للإنسان ، وهو التربة الطبيعية للديموقراطية ، وحتى لا نقع فريسة لنمط التفكير الواحد «الإنجلوسكسونى» بعد أن أصبحت الموسيقى والصور ، والمصطلحات اللغوية تأتى جميعاً من مصدر واحد . وفى هذا الخصوص يحذر البعض مما يسمى «بالتصحر الثقافى» الذى تهيئه العولمة لصالح المنتج الأمريكى فى الأغلب الأعم .

ولأن «قانون السوق الذى يفرض الاستهلاك بالجملة ليكون العائد والربح هو الهدف الأول والأخير» هو قاموس العولمة ـ فالخطير فى الأمر أن العولمة ـ والحالة هذه ـ ستكون مصدر الفكر والإبداع العالمى لأنها تقتل ـ فى المهد أى مشروع لايخدم السوق التنافسى .

بمعنى آخر : إن الأقوياء يسحقون الضعفاء . . وهذا هو قانون العولمة اقتصادياً وثقافيا .

صحيح أن دولة مثل فرنسا تدافع بقوة عن الاستثناء الثقافى باسم حماية اللغة ، والتراث والتاريخ ونمط التفكير لكن يبدو أن آليات العولمة المتوحشة لن تتوقف عند حد .

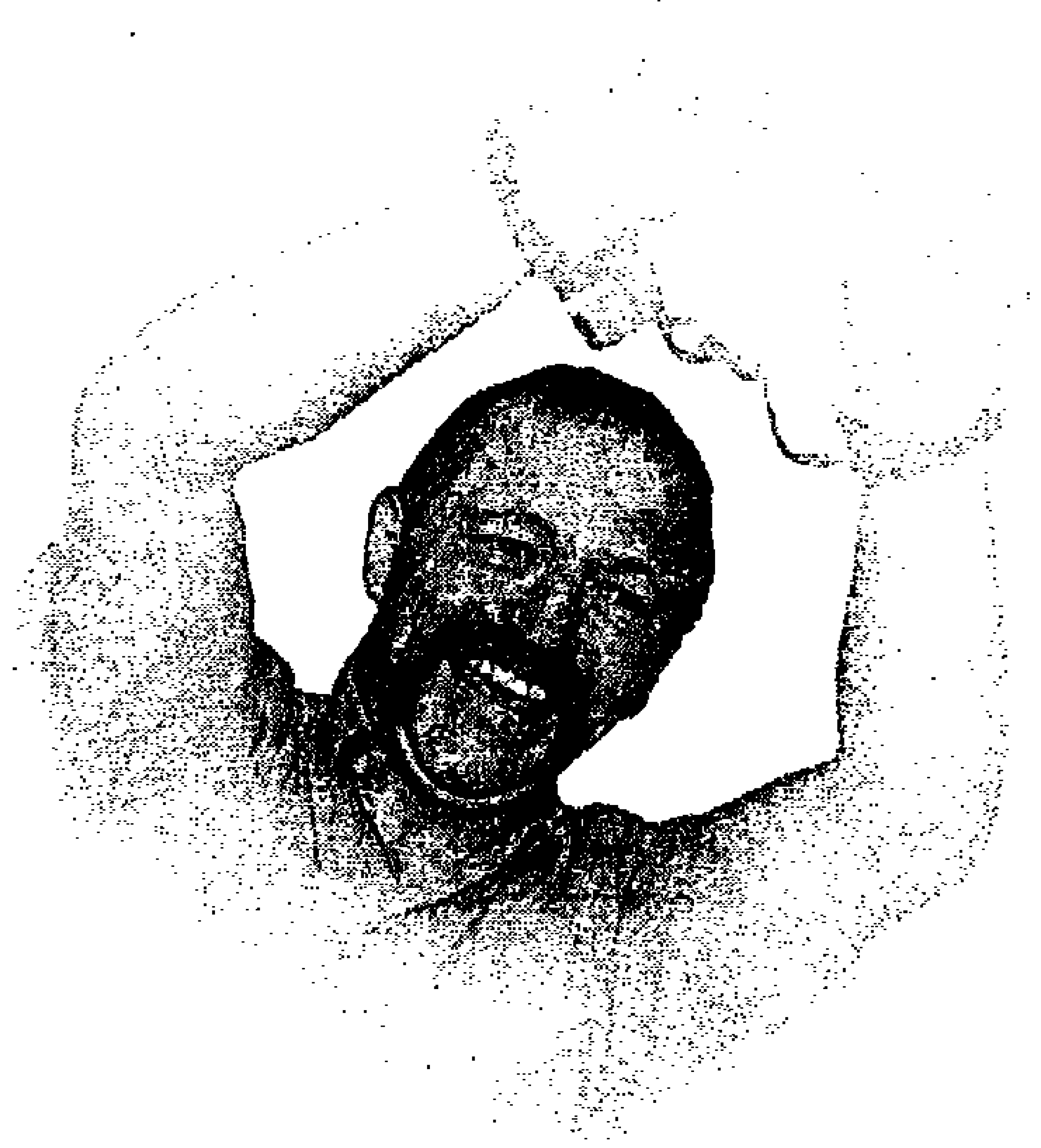
والدليل على ذلك أن الدول الأكثر انغلاقا أو تشدداً مثل إيران لم تنجح فى

مقاومة العولمة ، وعلى الرغم من ممنوعات النظام هناك مثل : الهوائيات ، وأجهزة الاستقبال التليفزيونى بالأقمار الصناعية ففى عام ١٩٩٤ ظهرت هذه الهوائيات على أسطح المنازل ، كما اشتد الخلاف بين الطبقة الحاكمة ، والبرلمانيين الذين انقسموا إلى قسمين : معارض ، ومؤيد .

وليس خافيا على أحد أن النجاح الذى حققته المسلسلات الأمريكية مثل «دالاس» وكذلك الأفلام الهندية ، والأغنيات المصرية والمسلسلات البرازيلية واليابانية ، ليس إلا نوعا من فرض الأنماط السلوكية والمعيشية بأسلوب العولمة!

ولئن كانت العولمة الاقتصادية تؤدى إلى تعميق عدم المساواة وتغذى الشعور بالأمان فالمحقق أن العولمة الثقافية تثير ردود فعل الرفض وتغذى المشاعر القومية ، وكراهية الآخر . وخير مثال على ذلك أحزاب اليمين فى فرنسا وسويسرا التى حققت نجاحا فى مسيرتها الحزبية والسياسية لأنها تغذى مشاعر الخوف والهلع من العولمة . . فجان مارى لوبن فى «فرنسا» وكريستوف بلوشيه فى «سويسرا» يدافعان عن الهوية الوطنية فى مواجهة الاندماج فى الاتحاد الأوروبى ويستغلان القلق الذى تثيره العولمة فى النفوس ، والخوف من البطالة لكسب مزيد من التأييد الشعبى . «حصل لوبن على ١٥٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٩٧» .

وأخيراً ثمة قناعة يحاول البعض تكريسها وهى ضرورة تقوية الرقابة السياسية على ظاهرة العولمة بأشكالها المختلفة لتفادى حدوث مآس جديدة .



دور «الدولة - الأمة» أصبح حمائياً، والغاؤه يؤدى إلى فوضى



ليس من شك فى أن المجموعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العابرة للقوميات هى التى تساعد فى «ترويج» و«تكريس» العولمة ، لأنها إلى جانب كونها لاتعرف الحدود ، فهى من طبيعة متعددة : إنسانية ، أو مافاوية أو إجرامية أو مالية تجارية أو جامعية علمية أو بيئية دينية . . واللافت للنظر أن هذه المجموعات أو الشبكات قد تنوعت ، وتكاثرت وشهدت انطلاقةمثيرة فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم ، و تزامن ذلك مع اجتياح مظاهر العولمة فى الثمانينيات ، وهروب معظم هذه الشبكات الخاصة من رقابة الدولة .

والثابت أن الثورة الإلكترونية كانت العنصر التقنى للعولمة ، كما أصبحت «المعلوماتية» العنصر القوى للتدخل والاتصال فهى تنقل المعطيات سريعاً وبتكلفة أقل بالمقارنة مع طرق النقل التقليدية «القطار والمركب والسيارة والطائرة» .

ولا ننسى أن «الميديا» تحتل مكانة متميزة بين مجمل العناصر العابرة للقوميات «مثل الشاشات الكبيرة ، ووكالات الصحافة ، والإذاعات الدولية ، والإنترنت» ، وتتدخل فى توزيع المعلومات على البشر فى جميع أنحاء العالم وتؤثر فى الرأى والاتجاهات بغض النظر عن الحدود أو الجنسيات .

والثابت أن هذه العناصر القوية تخلق مجتمعاً سريعا ، يمحو القوميات ويزيل العوائق الاجتماعية والفوارق الدينية ولو لعدة لحظات وها هى شبكة C.N.N الأمريكية تعطينا المثال على ذلك ، فعلى شاشاتها ، وربما للمرة الأولى فى تاريخ الإنسانية ، يشاهد مواطنو آسيا وإفريقيا وأمريكا وأوروبا نفس الصور فى ذات الوقت ، ويستمعون إلى معلومات واحدة ، ويمكن أن ينخرطوا فى مناقشة الأحداث نفسها ، ويشعرون بعواطف متشابهة أو متناظرة ، ويقتسموا الإعجاب بنفس النجوم وأبطال السينما .

ومعنى ذلك أن «ضميراً عالميا» أو بالأحرى ثقافة مشتركة من نوع ما قد تخلقت أو ولدت على صعيد كونى ، فكل المشاهدين يعيشون أجواء الأحداث نفسها ، فى اللحظة نفسها ، وهم محملون بالمشاعر نفسها التى تلغى المسافات .

سلاح الإنترنت

أضف إلى ذلك شبكة الإنترنت «الإحصاءات تؤكد أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص يستعملون الإنترنت فى عام ٢٠٠٠» ، التى تعتبر العنصر القوى للعولمة الثقافية ، لأنها ألغت تماما المسافات وعبرت الحدود الوطنية ، وأصبح سهلا على أى إنسان أن يتصل بالعالم الخارجى سواء فى بيته أو فى موقع عمله ، وبات بمقدور الأفراد أن يشاركوا فى إيجاد (فضاء ثقافى عالمى) دون أى تدخل من جانب الحكومات ، ناهيك عن أن العلاقات الفردية التى ينسجها الإنترنت على الخريطة العالمية هى فى الواقع عملية غير مسبوقة ، وفى حالة تطور دائم تبعاً للتقدم الحادث فى الشبكات وسهولة النقل ، وانخفاض التكلفة بالمقارنة مع أسعار الرحلات التقليدية وما تنطوى عليه من مخاطر أمنية وصحية .

وها هى «شبكات الإنترنت» قد سمحت لأى مواطن بأن يمتلك المعلومات المحملة بمفاهيم العولمة ، وهو ما يعنى أنها أصبحت ـ والحالة هذه ـ أداة تقنية نافذة فى خدمة العولمة ، لأنها تمد الأشخاص بمرجعيات أساسية فى المعارف ، وتساعد على تطوير عملهم باستقلالية ودون الحاجة إلى هيكل أو إطار معين ، ثم إنها لم تعد مقصورة على الدول الغنية ، وإنما بات بمقدور الدول النامية أن تعتبرها «مدخلا» للمعلومات والوثائق .

بكلمة أخرى ، إن الإنترنت يقوم بعملية إدماج أو تكامل ثقافى عبر نماذجه التى يبثها ، وباعتبار أن مستعمليه يستخدمون الرسائل نفسها ، والشفرات ، واللغة ، وبذلك يتبين أنه كأداة للعقلية والاتصال ، إنما يخدم العولمة .

العنصر الثانى للعولمة هو «التعددية القومية»(١) ففى عام ١٩٩٨ بلغ عدد هذه القوميات نحو ٥٠ ألفا إلى جانب ٤٥٠ ألف شبكة . هكذا كشفت تقارير الاستثمار العالمى ، وكانت بعض هذه الشركات (بما تملك قوة مالية ضخمة تفوق فى نفوذها مجموعة من الدول مجتمعة وتطبق استراتيجيات على مستوى عالمى) نلمس نتائجها فى مجالات الحياة اليومية .

ولتقريب الصورة يجب أن نضع فى الاعتبار أثر قرار الإنتاج فى الخارج (بدلاً من الإنتاج فى الداخل) ثم التصدير بعد ذلك ، وهو أمر يخص العولمة بشكل محدد ، ويعتمد على الأسواق ، والتحليل المقارن للتكلفة .فالشركات تكون مدفوعة ـ والحالة هذه ـ إلى فتح وحدات إنتاجية فى الخارج ، حيث وفرة المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة وتفادى العوائق الجمركية .

(1) I bid

والمحقق أن التعددية القومية هى عنصر تطور ، وهى ربما من هذا المنظور تدخل فى صراع مع العناصر التقليدية على المسرح العالمى ، كما أن الناس - وكذلك الدول - يجدون أنفسهم فى منافسات على أصعدة مختلفة : الوظائف ، ورءوس الأموال ، والاستثمارات ، والمعارف ، والاتصالات . والقاعدة هى أن الأفضل يكافأ والأضعف يتم تجاوزه ، وحسابات العائد لا قلب لها ، لأنها تعنى وفاة الشركة .

والثابت أن التعددية القومية تتبنى «قواعد سلوك» مؤسسة على النيات الطيبة وسياسات الصورة والإعلانات ، وهى بذلك تسهم بطريقة محددة فى صنع البيئة التى نعيش فيها إذ لم يحدث فى التاريخ أن يكون للشركات الخاصة مثل ما لها من نفوذ وسلطات فى عصرنا الراهن . . بعض هذه الشركات تعتبر - فى حد ذاتها - أسلحة حقيقية تحتل أراض ومساحات ، وتملى قوانينها الخاصة مثل شبكات الأنفورمايتك «المعلوماتية» .

وهنا تثور تساؤلات كثيرة حول علاقة التعددية القومية بمعيار الديمقراطية ، وصلتها بالشعوب . . فى ضوء أنها تفرض أنماط إنتاجها واستهلاكها معتمدة على الاستثمارات .

والثابت أنها لا تطيع الديمقراطية أو بالأحرى تهرب منها ، إذ ليس بمقدور أحد أن يعاقبها وهى تهرب من الرقابة ولا تتدخل معظم الحكومات فى شئونها .

المجتمع المدنى

من العناصر الجديدة «العابرة للقوميات» ظهرت المنظمات غير الحكومية التى بدت وكأنها «وسيط جديد» يلعب دوراً متناميا بسبب ضعف الدولة - الأمة وعدم التزامها .

بمعنى آخر أن غياب أى صدى للهياكل السياسية التقليدية وعدم وجود وسائل للتعبير عن المطالب الضرورية ، جعل الأفراد يتجمعون ويتولون أمر حياتهم واهتماماتهم بأنفسهم ، وكان من نتيجة ذلك أن تكاثرت أشكال المجتمع المدنى فى النصف الثانى من القرن العشرين وتهيكلت المنظمات غير الحكومية حول أهداف اجتماعية محددة .

والمحقق أن كلمة «غير حكومية» تعنى بشكل ما تأكيد استقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقرارها بجدية وتباشر سلطة مضادة «أخلاقيا ، وثقافيا ، وقانونيا ، واقتصاديا» دون البحث عن تأكيدات من سلطة الدولة «مثل الأحزاب» كما أنها تقترح حلولا بديلة .

ومن هذ المنظور الاستقلالى الفاعل يكون بوسع هذه المنظمات غير الحكومية أن تعارض سياسة الحكومات مثلا فى مجالى البيئة و التنمية ، ودفعها إلى التغيير أو التعديل ، باقتراح سياسات أخرى فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة على سبيل المثال . . ثم إنها تدافع بحرارة عن حقوق الإنسان والمرأة ، وتحث الدول - إن لم نقل تضغط عليها - لكى تحترم التزاماتها ، وهى تنشط فى مجال الحقوق المدنية وحماية الأقليات ، وتدافع عن الغذاء الصحى ، والمستهلكين ، وتمارس ضغوطها على ممثليها فى البرلمان عبر التقارير ، والمداخلات الشفوية .

وبالقطع تحقق هذه المنظمات غير الحكومية إنجازات فى طريق نضالها الطويل ، مثل ما حققته جماعة السلام الأخضر «جرين بيس» فى مجال مكافحة التجارب النووية .

والثابت أن لمثل هذه المنظمات ميزات تضمن لتحركاتها النجاح ، فهى - بحكم أنها غير حكومية - عندما تتدخل فى بعض القضايا ، لا يعتبر موقفها تدخلا خارجيا ، فالجميع يعلم أن «حسن النوايا» هو منطلقها الأساسى ، وإن لم يمنع ذلك من إثارة البعض الشكوك حول أهداف ، وخلفيات بعض من هذه المنظمات . . ناهيك عن أن تكاثرها وتعددها فى بعض المجالات يثير المنافسة بقدر ما يثير الرغبة فى التعاون ، وهو ما يتطرق بشكل ما - إلى قواعد السلوك التى تعمل بقتضاها المنظمات غير الحكومية بالإجمال ، ثم إن استقلال هذه المنظمات هو الذى يسمح بالتحدث عن منظمات عابرة للقوميات ، والتى تعتبر فى هذه الحالة مجرد غطاء لمجموعات ضغط اقتصادية منها تلك التى تعمل فى مجال التنمية .

وهناك منظمات تنشط فى المجال الإنسانى وتأخذ صفة العابرة للقوميات أيضاً ، ولاشك أن عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها أو حل مشكلات بعينها هو الذى يساعد على تكاثر وتنامى هذه المنظمات الإنسانية .

ثمة نقطة أخرى يجب التوقف عندها وهى أن الجمعيات الدينية «الإسلامية والمسيحية والبوذية» هى الأقدم من حيث الظهور والممارسة من المنظمات غير الحكومية ، ولأن عملها متشابه إلى حد كبير فالأصوب أن نقول إن الجمعيات الدينية هى «أم» أو «أصل» المنظمات غير الحكومية ، ويذكر أن الدياسبورا اليهودية باعتبارها شبكة للعلاقات القوية فضلا عن صبغتها السياسية والدينية والمالية والثقافية لم تضعف بقيام دولة إسرائيل ، بل على العكس قد ساعدت على إيجاد هذه الدولة . . فها هى منظمة مهمة مثل الكونجرس «منظمة الكونجرس اليهودى

العالمى» ، دورها هو الدفاع عن مصالح أفرادها ، وتنشط جمعياتها الضاغطة للتأثير سياسيا على الحكومات فى أمريكا من أجل مصلحة اليهود .

ولا ننسى القلاقل التى سببتها هذه المنظمة «الكونجرس اليهودى العالمى» للرئيس النمساوى الأسبق كورت فالدهايم بسبب عدم رضاها عن مرحلة من تاريخه الشخصى ، وكادت غضبتها تهز قواعد البنوك السويسرية .

ثم تأتى خطورة من جانب آخر وهى قدرة بعض هذه المنظمات على التغلغل داخل وسائل الإعلام . . واضطلاع البعض منها بأعمال مافاوية ، وإجرامية عبر استغلالها طرق العولمة التى لا تعرف حدوداً ، أو سدوداً .

أياً كان الأمر ، فقد أثبتت التجربة أن العناصر العابرة للقوميات قد عدلت فى السنوات الأخيرة المعطيات الخاصة بقاعدة التنظيم السياسى وباتت تستثمر الحياة السياسية خارج أو على هامش الهياكل الخاصة بالدولة ـ الأمة .

أزمة الدولة ـ الأمة

المحقق أن تطور الشبكات العابرة للقوميات بات يسهم فى إضعاف سلطة الدولة لاسيما أن الهياكل السياسية التقليدية لم تتطور فى مواجهة تحديات العولمة ، وأصبحت فى جزء كبير منها متجاوزة وغير ملائمة .

والثابت أيضاً أن تاريخية الدولة ـ الأمة فى أوروبا على الأقل منذ عام ١٦٤٨ أصبحت تعرض لنوع من المراجعة ، إذ يلزم تغيير مضمونها بسبب التطورات السريعة التى شهدها العالم فى السنوات العشر الأخيرة . . صحيح أن هذا التطور كان قد توقف بسبب المواجهة بين الشرق و الغرب ، لكن التغييرات التى حدثت تدريجياً منذ عام ١٩٤٥ قد تسارعت فى نهاية الثمانينيات عندما ارتبطت العوامل التكنولوجية والاقتصادية والثقافية بالعولمة .

والخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على ما يعرف بـ«سيادة الدولة» بات موضع شكوك بسبب تطور العناصر الجديدة العابرة للقوميات . والمعروف أن انفتاح الحدود ، قلل من إمكانات رقابة الدولة على المواطنين ، كما أفقدها مبادئها الأساسية ، فلم تعد تحكم فى قواعد البنية الاجتماعية ، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التى تنمو خارج فضاء الدولة .

وبدا أن القطاع المالى والاقتصادى يدار على مستوى دولى عبر أنشطة الشركات

متعددة القوميات ، مما أفرز تحديات على صعيد البيئة والصحة ، وشروط العمل ، والتقنيات ، والاتصالات ، والجرائم ، والهجرة .

ولهذا السبب وجدت الدول أن سياستها الاقتصادية أصبحت أقل فعالية وكفاءة وهى تواجه تناقضات جديدة لتأكيد المنافسة لجهازها الإنتاجى خصوصا بعد أن تبين أن العولمة تعطى الشركات استقلالا أكبر ، كما أصبحت المجالات الاقتصادية والوطنية ـ فى ظل العولمة ـ مفتوحة على الخارج ، وكان طبيعيا ـ فى هذا الإطار ـ أن تكون «القرارات» متروكة للشركات التى تؤثر بعضها فى الوزن الاقتصادى للدول ذات القوة المتوسطة .

والجدير بالملاحظة أن الشركات ـ والحالة هذه أصبح لها القدرة على أن تكون عناصر دولية بينما الدول تكومت داخل أراضيها الوطنية وانجذبت إلى سلسلة من التناقضات السياسية والدستورية والقضائية التى كبلت حركتها .

الحرب الإلكترونية

وبينما وجدت الدولة المركزية نفسها ضعيفة وعاجزة عن إدارة شئونها أوعلاقاتها الأخرى ، وجد المجتمع المدنى نفسه مدعوا لمواجهة التحديات ، وحل المشكلات ، خصوصا بعد أن أصبحت الحدود غير مرئية بسبب الشبكات العابرة للقوميات والعاملة فى حقول الإنتاج ، والاستهلاك ، والاتصالات ، ودوائر المال ، والثقافة ، والجريمة .

شيء آخر قد ساعد على تقليص سيطرة الدولة ـ الأمة ـ وهو أن الحرب أصبحت إلكترونية فلم يعد ضروريا احتلال الأراضى لتأكيد السيطرة على الخصم ، إذ يكفى إغراق أرض الخصم بالوسائل والمعطيات ورءوس الأموال . . وعبر الأقمار الصناعية يكون بالإمكان مراقبة الخصم والتجسس عليه حتى فى أدق التفاصيل .

● يبقى سؤال حيوى هو : فى ظل العولمة ، هل ثمة وظائف أخرى يمكن أن تقوم بها الدولة ـ الأمة غير الوظائف التقليدية التى تقلصت وفقدت معناها؟

المحقق أن الضرورة تقضى ببناء دولة تكون قريبة من المواطنين وتأخذ شكل (الدولة الراعية) التى بدونها تقودنا العولمة بمنطق المنافسة المتوحشة إلى شريعة الغابة .

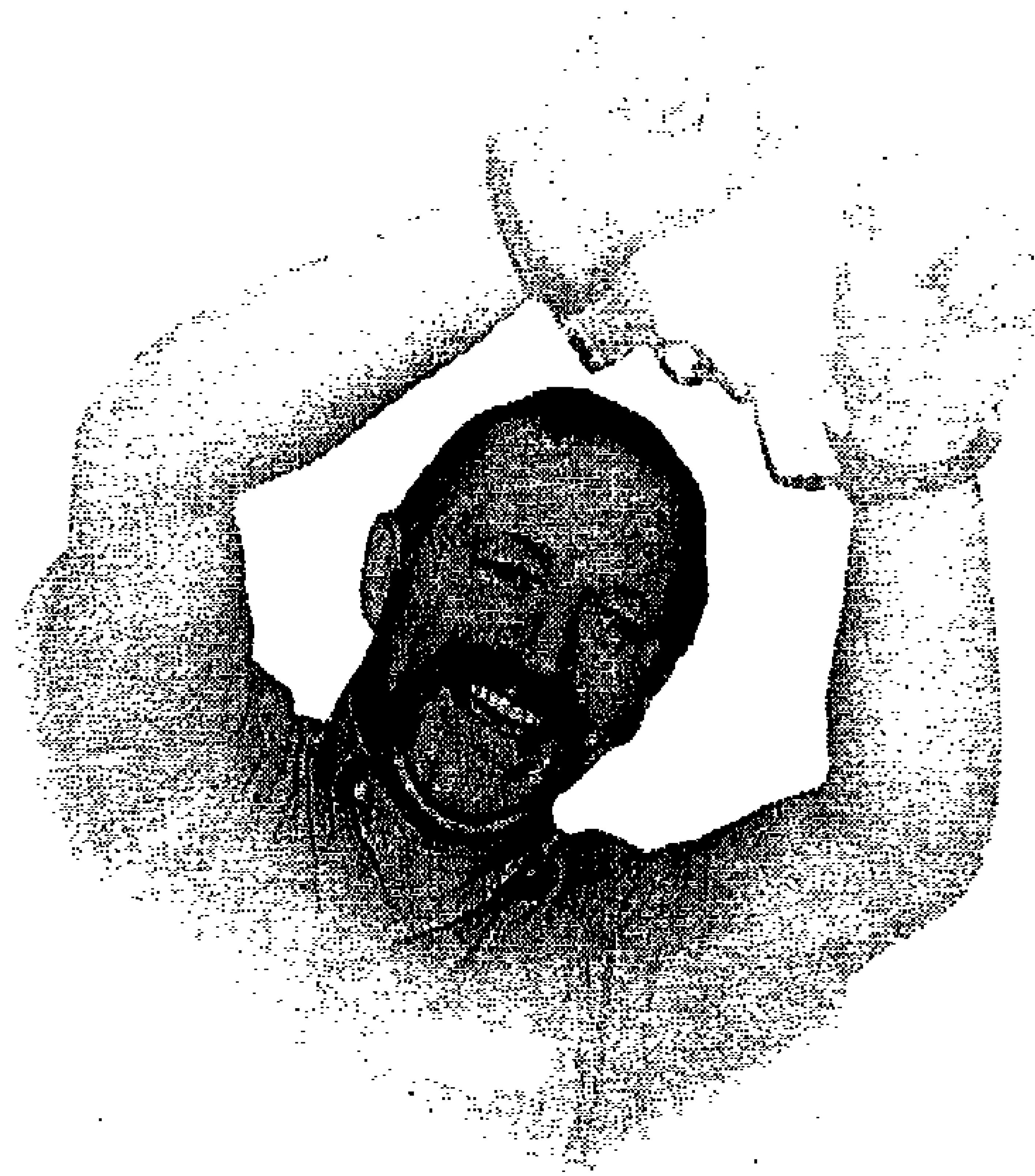
بمعنى آخر : إن الوظيفة الأساسية للدولة يجب أن تكون أكثر فأكثر (وظيفة

حمائية) ضد الاعتداءات المتعددة التى يشعر فيها الفرد بأنه ضحية ، وأن تقوم بتوزيع الدخول ، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين .

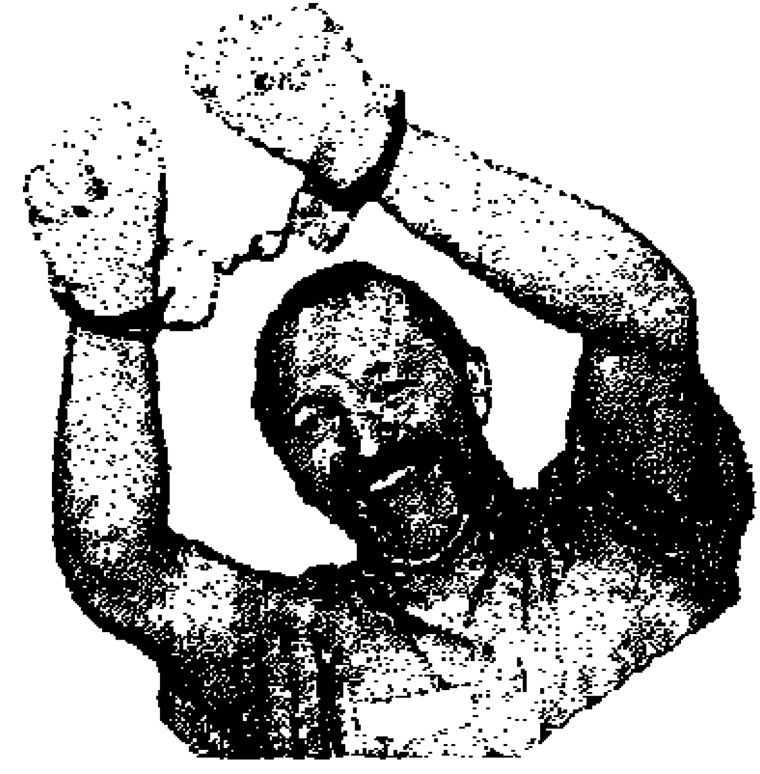
فى القرن الـ ١٩ كانت الدولة تضطهد المواطنين وتلغى الحريات وترسل الملايين للموت فى ساحات القتال ، لكن اليوم تغييرت الدولة فى زمن العولمة ، ولم تعد تضطهد مواطنيها ، بل لم تعد عدوا يستغل العمال ، وإنما أصبحت تحرس الناس ، وتوفر لهم حدا أدنى من التضامن .

نقطة أخيرة : لم يعد ثمة مكان ، فى عصر العولمة للدولة ـ الأمة المتسلطة والمنغلقة على ذاتها لأن إطار الدولة الاجتماعية يظل بالمقابل ضروريا فى ضوء عمليتى الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة .

وهو ما يعنى ـ أخيراً ـ أنه من العبث القول بأن الدولة فقدت دورها ، فالصحيح هو أن إطارها يبقى ملائما على مستوى الدفاع عن المواطنين ضد مغالاة العولمة ، فالثابت أن إضعاف دور الدولة يؤدى إلى حدوث فوضى عالمية .



«ديمقراطية السوق»..
مجرد وهم لذيذ!



أحدثت العولمة تعديلا جوهريا فى الأنظمة السياسية بالعالم ، فأفرغت «الديمقراطية» من محتواها المثالى ، بعد أن تقلص دور الدولة ـ الأمة ، ولم يتبق للقادة السياسيين إلا سلطات هامشية بينما السلطة تكرست فى أيدى القادة الاقتصاديين . . كما ألقت العولمة بظلالها على المؤسسات الدولية «مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، التى تعانى من نقص الديمقراطية . .» وحدث انقلاب خطير عندما أصبح للمستثمرين وللشركات متعددة القوميات نفس حقوق الحكومات الوطنية . . أما التهميش فقد اتسعت دوائره داخل الدول الغنية والفقيرة على السواء ، وتركزت الثروة فى أيدى القلة ، وبدأت الكرة الأرضية تشكو مما يعرف بالتصحر الاقتصادى .

وبدا واضحا من المظهر العام أن ديمقراطية السوق قد انتصرت منذ نهاية الشيوعية ، وأن العولمة الاقتصادية ترافقت مع معركة انفتاح الحدود ، والتحرير السياسى لعدد من الدول فى أمريكا اللاتينية ، وأوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتى السابق ، ودول جنوب شرق آسيا . . لكن الثابت أيضاً أن تبادل السلع يشمل تبادل الأفكار والمعلومات ، وهو ما يعنى أن الكتلة الشيوعية خسرت ثورتها الإلكترونية وتأخرت كثيرا عن مسايرة ركب التقدم بسبب عدم انفتاحها فى وقت مبكر .

والصحيح أن الديمقراطية امتدت إلى جزء كبير من العالم ، وبات سهلا على المرء أن يرى «ممارساتها» فى عديد من الدول ، حتى وإن بدت ممارسات شكلية تتبدى فى العمليات الانتخابية ، والمحقق أن مضمون هذه الديمقراطية يبتعد كثيرا عن صورة الديمقراطية المثالية حتى فى أكثر الدول تقدما ، بمعنى أن الممارسات الديمقراطية تبتعد دائماً عن أخلاقيات الديمقراطية الحقة .

وفى زمن العولمة ، فقد المواطنون كل رقابة لهم على القرارات الحاسمة ، التى تخص حياتهم ووجودهم . وباتوا ضعفاء هم وحكامهم سواء بسواء .

والمثال الصارخ على ذلك أن صاحب شركة كبرى متعددة الجنسيات مثل (بيل

جاتس صاحب شركة ميكروسوفت) يتم استقباله فى كل مكان بتشريفات تفوق رئيس الدولة ، بينما رؤساء الدول الفعليون يمرون دون أن يلحظهم أحد .

● ماذا تعنى كل هذه الشواهد؟

ـ لا شك أنها تعنى عدة حقائق منها أن الاقتصاد الخاص أو الشركات متعددة الجنسيات ، هى التى تملى القوانين على الحكومات ، وتقوم بتعديل ظروف الحياة لملايين الأفراد دون المرور بأية إجراءات تقليدية . . وبمعنى آخر : المواطنون لا ينتخبون ـ عمليا وفى أى مكان ـ رؤساء الشركات أو مديرى البنوك الكبرى ، ومتعددةالقوميات ، والأسواق المالية . والتى تشكل فى مجموعها أدوات حاسمة للعولمة . . ولهذا الحال تفسير واحد هو أن الاقتصاديات فلتت ـ بالكامل تقريبا ـ من سلطة الحكام السياسيين ، فأى شركة بوسعها أن تقرر إلغاء الوظائف ، وإغلاق المصانع ، وليس للمواطن أو للناخب أى كلمة مؤثرة فى هذا الاتجاه ، باعتبار أن المذهب الليبرالى يرى أن السياسيين ليس من حقهم أن يحشروا أنفسهم فى القطاع الخاص ، وليس للدولة أن تتدخل انطلاقا من الإيديولوجية المسيطرة والخاصة بتقليص دور الدولة .

الحقيقة الثانية هى أن القادة السياسيين والحكام ، والبرلمانيين والناخبين المحليين ضعفاء جميعا فى مواجهة إدماج ، أو إعادة بنية ، أو إلغاء وتحويل الوظائف . ولهذا معنى واحد هو أنهم مهمشون!

ديمقراطية شكلية

السؤال المطروح هو : هل هذه الممارسات هى بالفعل ممارسات ديمقراطية؟

إذا اعتمدنا تعريف الديمقراطية بـ«أنها العملية التى تسمح للمواطن بالمشاركة فى القرار الذى يؤثر على وجوده ، وتعطيه حقه فى الكلام ، وأن تسمع رأيه ، وتضعه فى الاعتبار» فالمحقق أن ديمقراطية السوق تكون مفرغة من محتواها ، لأن الفضاء السياسى ـ والحالة هذه ـ قد تم تعديله ، وبدا الاقتصاد ـ فى ظل العولمة ـ يفلت شيئاً فشيئاً من يد الدولة ـ الأمة .

وبينما فقد القادة السياسيون سلطاتهم الرقابية ، تركزت كل السلطات فى يد القادة الاقتصاديين فى الأسواق ، والقادة العلميين فى المعامل والجامعات .

■ ماذا يعنى ذلك؟

يعنى أن الناخبين ينتخبون ـ فى هذه الحالة ـ طبقة سياسية ليس لها إلا

سلطات هامشية ، ويعنى أيضاً أن القادة الحقيقيين الذين يقررون «عالم الغد» باتوا يفلتون من كل العمليات الانتخابية .

■ إذن ماذا يتبقى للديمقراطية؟

الإجابة التى يتحمس لها الكثيرون هى : لا شىء يبقى سوى المظاهر!

ـ الحقيقة الثالثة هى أن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة ، باتت «قليلة الحيلة» إزاء العولمة ، لأنها فى الواقع ضعيفة ، والسبب أيضاً أنها تعانى من نقص خطير فى الديمقراطية ، وكذلك حال الاتحاد الأوروبى والمؤسسات الدولية الأخرى .

ولئن كانت الديمقراطية ، بحسب المفهوم الكامل ـ هى المشاركة فى القرار من جانب أكبر عدد من العناصر الاجتماعية والأفراد ، فما يحدث ـ فى أرض الواقع ـ هو العكس تماما ، حيث تتقلص مساحة دائرة أصحاب القرار وهو ما يعنى أننا نعيش مرحلة «تقهقر ديمقراطى» حتى فى الدول التى تبدو أنها متقدمة أو منتصرة .

بكلمة أخرى : إن عالم الاقتصاد وكذلك عالم العلوم يهربان أو يفلتان من رقابة الدول ، لأن لهما استقلالا ذاتيا ، وفى الحالتين تتخلى الدولة عن قول كلمتها أوممارسة تأثيرها مرة باسم حرية التجارة والصناعة ، ومرة أخرى باسم حرية البحث .

وكان طبيعيا ـ كما يرى البعض ـ ألا تستسلم الشعوب إلى هذا الطغيان الذى يسلبها كل شىء ، ويجعلها تصبح فى النهاية مجرد قطعة تحركها الشركات متعددة الجنسيات لخدمة أهدافها ولزيادة أرباحها فقط . فظهرت مجموعات قليلة مثل مجموعة التحالف العالمى للشعوب ، وجمعيات المزارعين ، التى اختارت ما يُسمى بطريق «العصيان المدنى» الذى سيحتل مساحة أكبر فى المستقبل فى ضوء غياب المؤسسات القادرة على تنظيم حالات الغضب والاستجابة للمطالب ، وطرح سياسات بديلة . .

فوارق بين الطبقات

الحقيقة الرابعة هى أن المهمشين «أو المستبعدين من العولمة» يتزايدون باضطراد . . فهناك أكثر من مليار فرد يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا ، ولئن كانت العولمة ، من حيث المبدأ ينبغى أن تنعش التنمية على الخريطة العالمية ، فالثابت أنه لا توجد عولمة حقيقية للتنمية الاقتصادية ، بما أنه لا توجد عولمة للمصادر «رءوس الأموال ، والمعارف ، والأيدى العاملة المدربة» . . والصحيح أيضاً

أن العولمة نشطت بقوة فى الثمانينيات لكننا لانزال فى مرحلة أولية لمارساتها . . فآليات التهميش بدأت تضرب كل المجتمعات الغنية والفقيرة . . واتسعت دوائر الفئات الاجتماعية المهمشة فى الدول الغنية ، وبحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى عام ١٩٩٨ ، فمؤشر الفقر فى الدول الصناعية يرصد نحو ١٠٠ مليون شخص على الأقل ، وفى أمريكا وبريطانيا ١٥٪ من السكان تحت خط الفقر ، وفى الدول الفقيرة تكرست طبقة مرفهة «فى الهند نحو ٢٠٠ مليون فرد ـ من أصل مليار ـ يعيشون حياة ملائمة» .

ولأن المعارف لا تتنامى إلا مع الوسائل المالية والفكرية ، فإن الهوة تتسع بين من يعرفون ومن لا يعرفون ، وهو ما يعنى فى النهاية أن العولمة المتوحشة تحرم الدول المتقدمة من رفاهيتها!

■ والسؤال المهم هو :هل بالإمكان إعادة توزيع هذه المعارف لتشمل شرائح عريضة أم أنها ستبقى مقصورة على الأقلية؟ . .

بمعنى آخر : هل ثمة علاقة بين العولمة و«ودمقرطة المعرفة»؟

الحقق أن هذا السؤال يستمد أهمية إضافية إذا علمنا أن نفرا من المفكرين يعترفون بأن المعرفة اليوم هى مصدر الثروة ، وستكون كذلك غداً .

أياً كان الأمر ، فالمعارضة فى دول الشمال رغم كل شىء ، تبقى هامشية حيث أغلبية السكان تدخل فى عملية العولمة وتستفيد قدر الإمكان منها ، حتى وإن تزايد الشعور بعدم الأمان العام ، أو أن أحداً ليس بمقدوره أن يحمى نفسه من خطر البطالة . . ويبقى أن دول الشمال لديها الوسائل التى تحفظ شبكة الحماية الاجتماعية ، وأن تصبح ملجأ لفئات مهمشة تجاوزتها سرعة التغيير .

أما المشكلة الحقيقية ، فهى تلك التى تواجهها الدول الفقيرة التى تجد نفسها مهمشة تماما ، أو خارج حساب آليات العولمة يساعد فى ذلك ضعف القدرات ، والمصادر البشرية التى تولد مناخاً تتسع فيه كل ديناميات التهميش . . يضاف إلى ذلك صعوبة اكتساب المعارف التى تسمح بالسيطرة على تقنيات جديدة ، فكانت النتيجة أن دول الجنوب ظلت خارج التبادلات الكبرى للإنتاج .

والخطورة أن التهميش يغذى العنف الاجتماعى ، ناهيك عن أن تركيز الثروة فى بعض المناطق يثير ظاهرة كونية تعرف باسم : «التصحر الاقتصادى» ، وتقع الدول فى الشمال والجنوب معاً فى أوهام متعددة تتعلق بوفرة الشركات ،

والتركيز فى المدن ، بينما تبقى مناطق كاملة فارغة من السكان لعدم وجود أنشطة اقتصادية بها .

أزمـــة النخـــبة

خطورة ثانية ناجمة عن إحلال المنتجات الصناعية محل المنتجات الغذائية الطبيعية ، والمواد الأولية والنتيجة هى أن تركيز الثروة فى بلاد التكنولوجيا المتقدمة قد أضر بالدول المعتمدة على التصدير الزراعى والمواد الأولية ، بل يتردد أن الدول الصناعية لن تكون فى حاجة - فى القريب - إلى هذه المنتجات الزراعية أو المواد الأولية ، والمؤسف أن مُحصلة هذا كله هو أن التركيز الاقتصادى فى مناطق بعينها يتنامى ويزداد ، ومن ثم تتسع مساحات التصحر على الكوكب الأرضى .

عوامل أخرى تزيد الأمور تعقيدا ، منها أن تصدير الأيدى العاملة أصبح صعباً فى الدول الغنية ، والمساعدات الاجتماعية أصبحت محدودة لأنها ترتبط بالاتجاه نحو تخفيض الإنفاق العام .

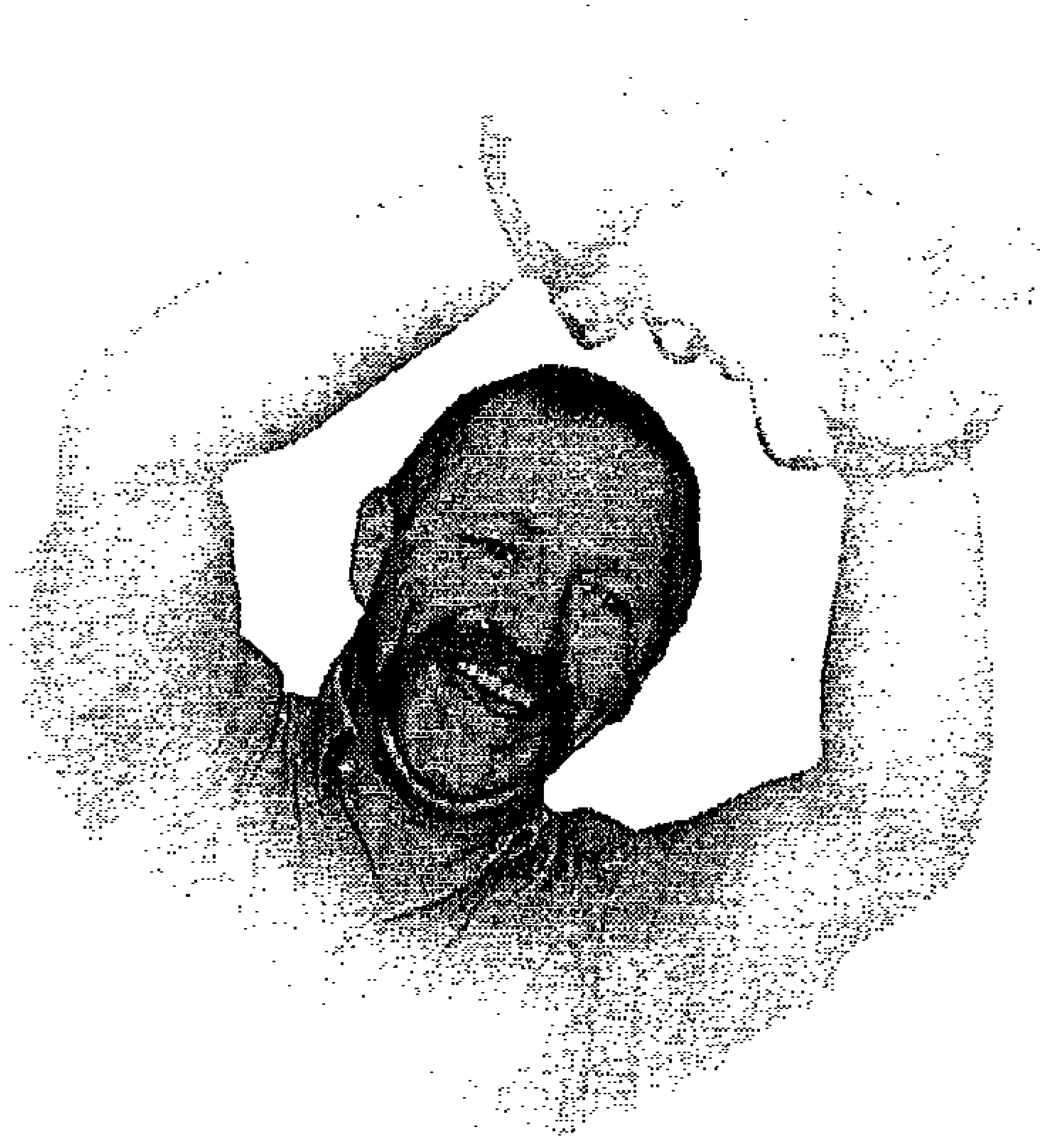
وفى هذا الإطار الصعب ، أصبح قاسيا على النخب فى دول الجنوب ، أن تدافع عن وقوفها بجانب الدول الغربية والعولمة ، وظهرت ثورات ترفض الغرب «من نوع ثورة إيران» ، وفى حالة الاصطدام بين النخب المستغربة والحركات الرافضة ، فسوف يزداد معدل العنف «ما يحدث فى الجزائر هو المثال الدراماتيكى لذلك الصدام» .

وإذا انتقلنا إلى رواندا ، وبروندى ، لتبين لنا أن الصراعات والتوترات مصدرها اقتصادى قبل أى شىء ، وهذا يعنى - فى التحليل النهائى - أن الانفجار يتولد عن التوترات القصوى الناجمة بدورها عن العيش على أرض مزدحمة . . فعندما تقل المصادر ولا تكون الحياة إلا بإبعاد الآخر ، هنا تنشب حروب المستقبل . . ولا شك أن هذه الصراعات تتعدد أشكالها فى كثير من الدول الإفريقية ، والاتحاد السوفيتى السابق ، ويوجوسلافيا السابقة ، وفى الدول الآسيوية التى تضررت من الأزمة مثل إندونيسيا وتايلاند .

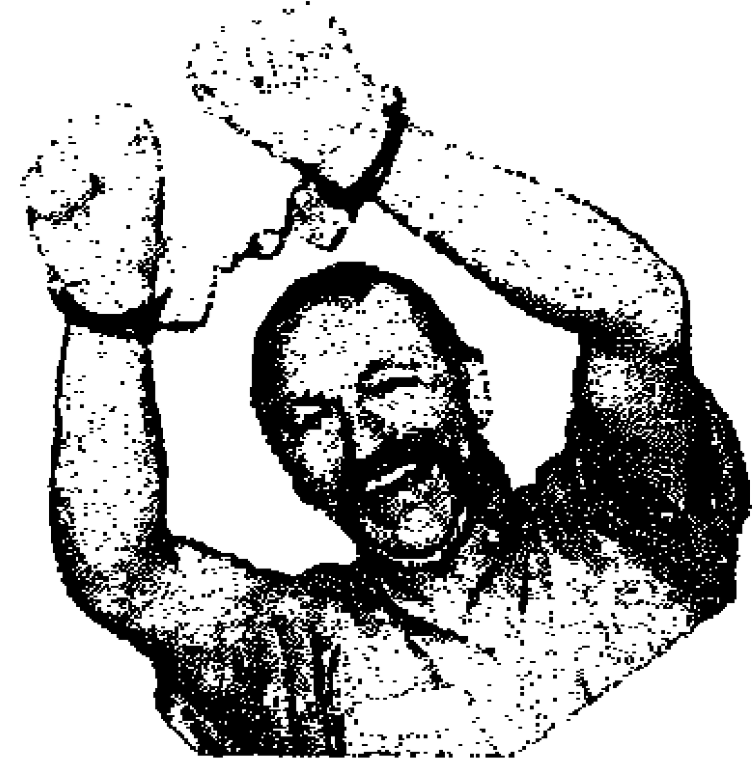
. . بل إن الحرب فى الجزائر ليست حرباً أهلية فقط بين مجموعات إرهابية وبين العسكريين ، ولكنها تخاطر فى ذات الوقت بالمصالح الاستراتيجية ، مما نقل المنافسة الدولية إلى الخريطة الداخلية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات والحكومات الغربية ، التى يتعلق الأمر - أولا وأخيرا - بمدى سيطرتها على أجزاء من العالم . .

ويحذر نفر من المفكرين الغربيين بقوة من الحرب الأهلية العالمية ، التى اندلعت

بشكل فظيع ، منذ سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، وليس هناك ضمانات أمنية فى مواجهة شرورها ، فأكثر من مليار شخص على كوكب الأرض يعيشون بأقل من دولار يوميا ، و ٨٠٠ مليون لا يأكلون إلى حد الكفاية ، والثروات تتركز فى عدد قليل من الدول ، وفى أيدى نفر قليل من العالم (٣٠٠ مليون يعيشون فى رفاهية من أصل ٦ مليارات على كوكب الأرض» . باختصار إن المهمشين تزداد أعدادهم يوما بعد يوم ، سيما بعد أن أصبح كوكب الأرض صغيرا تغطيه شبكات الاتصالات وحولته إلى «فضاء واحد» . . بينما الهوة الخاصة بالثروات تتسع وتتعمق . . وبات لزاما أن نضع مواجهة هذا «التطور الخطير» فى صدر أولويات البشرية جمعاء ، لأن الخطر - فى حال استفحاله - سيكون ماحقا للغنى والفقير على السواء .



الحكومة الخفية التى تقود العالم نحو «العولمة»



.. علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع فى العالم تشغلهم فى هذه الأيام «صورة المجتمع الجديد» فى القرن الحادى والعشرين ، ويتساءلون فى قلق :

● كيف ستكون مناهج التفكير ونحن على أعتاب الألفية الثالثة من عمر الإنسانية؟

● وإذا كانت الحياة المعاصرة قد أفرزت تهديدات جديدة مثل الجينات الوراثية ، والإرهاب البيولوجى ، وضياع الحياة الخاصة للبشر بسبب «ثورة الميديا» والاتصالات .. فهل ثمة أمل فى الخروج من المأزق فى القرن الجديد؟

● وإذا كانت «الليبرالية الجديدة» تطاردنا عبر مروجيها ، وأبواقها فى كل مكان ، فماذا عن «خطر التماثل» الذى باتت تفرضه ، علينا «ثقافة الماكدونالدز» وما هى مساحة الديمقراطية أمام طغيان منطق السوق و«تسليع» الأفكار والقيم؟

● ومن هم قادة العالم الحقيقيون؟ هل هم رجال السياسة أم مراكز صنع القرار المالى والاقتصادى مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية؟

المحقق أن إنسان القرن الحادى والعشرين سوف يتنفس مناخا «سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا» جديدا سواء بموافقته أو رغما عنه .

هذا ما يقوله ـ على كل حال ـ الكاتب الفرنسى «آنيا سبورامونيه[1]» فيذكر فى دراسة له بعنوان : «نحو تغيير العالم» أن البشر فى كل مكان أصبحت أصواتهم ترتفع يوما بعد يوم للتحذير من مخاطر العولمة ، ويتمسكون بشعاراتهم التى ترفض «العولمة» كقدر محتوم على الإنسانية ، وتقول : كفى للأسواق التى باتت تحل محل الناخبين ، بمعنى أن منطقها الغالب هو الذى يقرر وليس «مندوبو الشعب» .. وكفى لتحويل الأجسام والأرواح ، إلى مجرد «سلعة» قابلة للتداول .. ثم كفى للمعاناة . وكفى للخضوع!

● وحول السؤال : من هم قادة العالم؟

---

penser le XXIe siecle, Maniere de voir (52).

يجيب : إن المجتمع المدنى بدأ يحتل مكانه ـ أو هكذا ينبغى أن يكون فى القرن الجديد ـ عبر عشرات المنظمات غير الحكومية ، والجمعيات ، والنقابات ، ويحذر الرجل من تضخم ظاهرة العولمة التى تكشف أن قادة العالم الحقيقيين ليسوا هم رجال السياسة الذين نراهم يتحدثون هنا وهناك ، ويطلقون التصريحات ويرفلون ـ فى كل وقت وحين ـ فى حلل «أو مظاهر» السلطة السياسية .

وإنما هم الذين يحكمون ـ منذ الآن فصاعدا ـ الأسواق المالية ، ويسيطرون على مجموعات «الميديا» الإعلامية ، ويمسكون بخيوط طرق الاتصالات ، وصناعة المعلوماتية ، وتكنولوجيا الجينات .

ويجب أن يكون واضحا فى الأذهان ـ أن الحكومة الحقيقية «الخفية» فى العالم ـ تضم قطاعات أساسية هى : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة التجارة العالمية ، ومنظمة حلف شمال الأطلسى «حلف الناتو» .

. . وهذه الحكومة الخفية «أو غير الرسمية» لا تكترث بالنقاش حول الديموقراطية ولا تعنيها ـ من قريب أو بعيد ـ أمور الانتخابات فى العالم بمعنى آخر : أنها لا تشغل نفسها سوى بشىء واحد هو أن تعود كوكب الأرض ، وتقرر مصير شعوبه .

ولا يخطر ببال أحد أن ثمة إمكانية للوقوف فى وجه هذه السلطة أو حتى الاعتراض على بعض قراراتها . . فهذا أمر شبه مستحيل ، لاسيما أن رموز أو أدوات السلطة التقليدية المضادة ـ لهذه السلطة غير الرسمية المهيمنة ـ مثل البرلمانات ، والأحزاب ، ووسائل الإعلام . . كلها أدوات محلية ، ومتورطة فى الأغلب فى أمور غير صحيحة .

والملاحظ أن الحاجة إلى أن تكون هناك «سلطة مدنية» عالمية هى التى تقف فى وجه هذه الهيمنة الطاغية لتلك الحكومة الخفية «غير الرسمية» . . باعتبار أن كل شخص يكاد يشعر بضرورة وجود هذه السلطة المدنية ، ولعله يأخذ من «شعلة» المعارضة الدولية التى اندلعت فى أماكن كثيرة منها : سياتل ، ودافوس ، وبراغ وجنيف . . ليبدأ مع زملائه «من المعارضين للعولمة» بناء أو تأسيس ـ بشكل أو بآخر ـ الحجر الأول فى الفضاء الجديد الخاص «بالتمثيل العالمى» . . هذا التمثيل الذى ينبغى أن يأخذ المجتمع المدنى الدولى مكانا رئيسيا وبارزا فى إطاره .

وثمة «موطن آخر للخطر» يطلق عليه اسم «تسليع» الكلمات ، أو الأرواح ، أو

الثقافة ، وما يثيره من إحساس بالعنف وعدم المساواة بين البشر . ولعل هذا المبدأ ـ مبدأ التسليع ـ هو المسئول الأول عن موت أكثر من ٣٠ مليون شخص سنويا بسبب الجوع ، ويظل أكثر من ٨٠٠ مليون تحت مستوى الفقر .

وتذكر الإحصاءات أن عام ١٩٦٠ كان الـ ٢٠٪ الأكثر ثراء بين سكان الأرض ، يحصدون دخلا يزيد ٣٠ مرة على دخل الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا . أما اليوم فلقد ازداد الوضع سوءا ، فدخل الأغنياء أصبح يزيد ٨٢ مرة على دخل الفقراء .

العالم.. هل يسير على رأسه؟

وبالنسبة لضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فإن ١,٢ مليار شخص «أي حوالى ربع الإنسانية» يعجزون عن توفيرها ، لأن دخل الفرد منهم يقل عن دولار واحد يوميا .

وبعد أن يصل «أنياسبو رامونيه» إلى اقتناع مؤداه أن العالم يسير على رأسه ينتقل للحديث عن التهديدات المحدقة بالعالم الناجمة عن «مركزية» رءوس الأموال ، والسلطة ، والتى شهدت «سرعة مذهلة» فى هذا الاتجاه فى السنوات العشرين الماضية بسبب ثورة تكنولوجيا المعلومات . . وازداد الوضع مأساوية وخطورة مع التقنيات الجديدة فى علوم الوراثة والجينات .

. . ولقد فتحت الأغراض التجارية فى مجال الجينات الوراثية والإنسانية الباب واسعاً أمام المد الرأسمالى المتوحش بحيث أصبح كل شيء يتعلق بالحياة والطبيعة قابلا للخصخصة «والبيع والشراء» . . وقد يؤدى فى النهاية إلى ظهور سلطة مطلقة «تقريبا» تختلف عن كل السلطات التى عرفها التاريخ عبر مسيرته وحتى اليوم .

. . ولعل هذه الصورة المظلمة هى التى تحتم على المواطنين ـ بعد حصولهم على حقوقهم السياسية والاجتماعية ـ المطالبة أمام هذه التهديدات الجديدة بجيل جديد من الحقوق يكون بصورة جماعية فى هذه المرة مثل : الحق فى السلام ، والحق فى الطبيعة المصانة ، والحق فى المعلومات ، و الحق فى الطفولة ، والحق فى تنمية الشعوب .

والمؤسف أن المجتمع المدنى الوليد لا يُسمح له بالمشاركة فى المفاوضات أوالمداولات الدولية التى تناقش قضايا البيئة ، والصحة ، والمال ، والإنسانيات ، والثقافة ، واحتكار الجينات الوراثية .

على الرغم من أن هذه المشاركة باتت ضرورية ، ولازمة ، لأن تغيير العالم لابد أن يبدأ من هنا ، من أجل بناء مستقبل مختلف عن حاضرنا وماضينا .

وثمة من يُلح على أنه قد حان وقت إعادة تأسيس اقتصاد جديد يكون أكثر تضامنا ، وينطلق من مبدأ التنمية الممتدة ، على أن يضع «الكائن البشرى أو الإنسانى» فى قلب الاهتمامات .

وفى هذا الإطار لابد من نزع سلاح السلطة المالية ، لأن جبروتها يهدد «التربة السياسية» فى جذورها ، ويضع عراقيل وقلاقل فى طريق الديموقراطية .

عالم جديد.. كيف؟

ومن الملائم - إن لم يكن من الضرورى - مقاطعة واستبعاد ما يعرف «بالجنات المالية» التى تتم فيها عمليات غسيل الأموال القذرة على أوسع نطاق ، وتشجع على الجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات . . وذلك بالسيطرة على ما يعرف بالأسرار البنكية التى تخدم - بالدرجة الأولى - الجرائم المالية فى العالم .

وينبغى أيضاً وضع خريطة جديدة للعمل بحيث يتم توزيعه بطريقة مغايرة والدخول فى اقتصاد جمعى تشغل فيه السوق مساحة أو جزءاً من المكان ، إلى جانب إفساح المجال للقطاع التضامنى ، وتحرير الوقت وإقامة «دخول» على قاعدة غير مشروعه للجميع ، وضمان حياة أفضل لكل شخص منذ ولادته ، ودون شروط لحالته العائلية .

وليكن المبدأ العام الذى نخضع له وهو أننا لدينا الحق فى الدخل لأننا موجودون بالفعل ، وليس لأننا نريد «أن نوجد» .

وسوف يتأسس هذا الدخل المرغوب «أو المطالب به» على فكرة أن القدرة الإنتاجية لمجتمع ما هى نتيجة كل المعرفة العلمية والتقنية المتراكمة عبر الأجيال السابقة . كذلك ثمار التراث الجمعى التى ينبغى أن يستفيد منها الأشخاص تحت شكل «القاعدة غير المشروطة» التى بمقدورها أن تمد كل الإنسانية ، لأن الإنتاج العالى يمكن أن يضمن حياة كريمة وسهلة لكل سكان الأرض .

وفى هذا الخصوص لابد من إعطاء مساحة للدول الفقيرة فى الجنوب ، ووضع نهاية لسياسات الإصلاح والتضبيط الهيكلى فيها ، وإلغاء جزء كبير من ديونها ، وزيادة حجم المساعدات المخصصة للتنمية فيها ، وقبول النماذج التى لا تتلاءم مع النموذج فى الشمال ، وتشجيع الاستثمار الجمعى فى المدارس ، والمساكن ، وميدان الصحة ، والتأمين الاجتماعى ، وتوفير المياه الصالحة للشرب «يود ١,٥ مليار شخص محرومون من هذه المياه» فرض حماية اجتماعية وبيئية على المنتجات المستوردة والمصدرة .

وهناك من ينادى بأن برنامج تغيير العالم يمكن أن نضيف إليه أموراً أخرى عاجلة مثل : محكمة العقوبات الدولية ، وتصحيح أوضاع المرأة على خريطة الكوكب الأرضى ، ومبدأ الاهتمام بالبيئة ضد احتكار الجينات الوراثية .

إنها طوباويات ، لكنها لابد أن تصبح أهدافا سياسية ملموسة للقرن الجديد ، إذا كنا نريد بالفعل تغيير العالم .

. . وحول الصورة الجديدة للمجتمع يتحدث مفكر فرنسى آخر هو بيير بورديو(1) عما يسميه بـ «الخروج من الليبرالية الجديدة» فيذكر أن خطاب هذه الليبرالية هو خطاب قوى ، مشيرا إلى أنها مثل الماركسية تتعلق أو تحرض العقيدة التى تخلط بين منطق الأشياء ، وأشياء المنطق . ثم إنها لا تكتمل إلا بإيجاد ظروف تتحقق بنظرية التحطيم المنظم والحسابى للهياكل الجمعية .

. . وتحت عنوان : «من أجل فرد مستقل ذاتيا» يكتب الفيلسوف الفرنسى كورنيليس(2) «توفى فى ديسمبر عام ١٩٧٧» عن «الحكم أو السيطرة الذاتية فى التفكير» ويتساءل : هل الأشخاص يتصرفون بوعى أو لأنهم مدفوعون بالرغبة فى ذلك؟

ويقول : إن الفساد السياسى أصبح ملمحا بنائيا من ملامح مجتمع اليوم ، وأن الخطر الحقيقى يكمن فى أن القرارات الأساسية والمهمة لا تؤخذ عادة إلا فى الكواليس وبعيدا عن الأنظار .

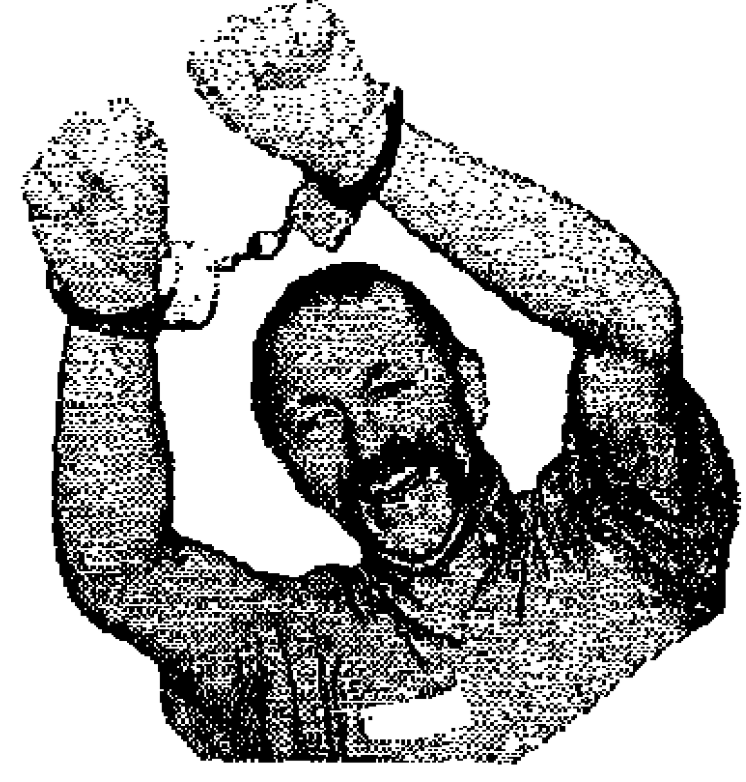
ويضيف : إن الهدف الأساسى لرجال السياسة هو البقاء لأطول مدة ممكنة فى السلطة ، ويحذر من أننا قد دخلنا «عصر اللامحدود» فى كل الميادين . ويقول : إن التفكير الوحيد بات يتصدر قائمة اللاتفكير!

ويكتب عالم الاجتماع دينيس ديكلو(3) تحت عنوان مثير هو «طبقة جديدة : البرجوازية المفرطة» فيذكر أن هذه الطبقة هى التى ستحكم العالم ، وأنها سوف تحل محل البرجوازية الوطنية .

وثمة رؤية أخرى لبنيامين باربيه(4) - مدير مركز الثقافة والسياسة والديمقراطية بإحدى الجامعات الأمريكية - بعنوان : «ثقافة الماكدونالدز ضد الديمقراطية» يقول فيها إن الثقافة العالمية «الأمريكية» هى ثقافة ماكدونالدز ، وهى لاتبالى الديموقراطية وهدفها هو إيجاد مجتمع عالمى للاستهلاك وهذا هو بيت الداء الذى ترتعد له فرائص الكثيرين فى القرن الحادى والعشرين .

1. Maniere de voir (52).
2. I Bid
3. Penser le XXI siecle
4. Ibid.....

الوصايا العشر لإنقاذ العالم من شرور العولمة



أفرزت «العولمة» جملة من التهديدات منها الخوف من أن «يأكل الناس بعضهم بعضا» (بسبب منطق اقتصادات السوق وانتهاء ما كان يسمى بالحياة الخاصة (بسبب ثورة الاتصال) وظهور خطر جديد يمثله «الإرهاب البيولوجى» .

لكن العالم - كما يرى مفكروه - لن يقف مكتوف الأيدى فثمة حقوق للإنسان جديرة بالنضال من أجلها ومنها الحق فى السلام وفى الاقتصاد التضامنى وفى المعرفة ، ثم هناك آمال تداعب الخيال منها الأمل فى ظهور حركة اجتماعية أوروبية ، ومعالجة شرور العولمة من جذورها ، وإعادة تأسيس ممارسات اجتماعية جديدة .

فى الواقع ثمة جملة من الأطروحات التى تتمحور حول التهديدات التى ترتعد منها فرائص المفكرين وعلماء السياسة والاجتماع والاقتصاد فى العالم فثمة خوف من أن تتسع دوائر الخصخصة حتى تتحول إلى «ديناصور» ضخم يفرض سطوته على جميع مجالات الحياة والطبيعة مما قد يؤدى إلى ظهور سلطة مطلقة ضخمة ورهيبة ،لم يعرفها «تاريخ السلطات» منذ الخليفة حتى الآن . . وسوف يكون الطريق - فى هذه الحالة - مفتوحا أمام «أفيون جديد» للشعوب يزعم أنه يسعى إلى خلق عالم أفضل انطلاقا من «تبديل اتجاه» الفعل المدنى .

ويفجر عالم الاجتماع الفرنسى دينى ديكولو(*) قضية مثيرة تتعلق بما يطلق عليه ظاهرة «أن يأكل الناس بعضهم بعضاً» فيذكر أنها ستكون التحدى الأكبر الذى يفرض نفسه فى نهاية القرن مؤكدا أن هذه الظاهرة أصبحت - منذ الآن فصاعدا - الصفة الرئيسية للنظام الرأسمالى .

فها هى الشركات سوف تبتلع إحداها الأخرى ، وسوف تبتلع الأسواق بعضها بعضا . وبالنسبة للمواطنين فهم يعانون نتائج «هذا التدوير» المجنون فى شتى مناحى الحياة وفى ناموس هذا الواقع الجديد ، لن يكون الإنسان أكثر من «مصدر استهلاكى» مثل غيره . وقد يصل الأمر إلى إجبار الحيوانات على أن تأكل نفسها!

* I bid

. . ويحذر الرجل من أن شيئاً جللا قد حدث - بالفعل - فى «الضمير الجمعى» ، وقد نصل إلى اللحظة التى يأكل الفرد فيها الآخر فى عربدة دموية غير مسبوقة! .

وننتقل مع أستاذ علم الوراثة والجينات «جان كلود كايلان»[1] الذى يؤكد أن التمييز الجينى» - كخطوة علمية متقدمة - قد تساعدنا فى أن نضع حدا لعدد من الأمراض المستعصية والمنتشرة فى العالم ، كما قد يسهل - عن طريقة - اختيار مواطنين بمواصفات معينة .

لكن الخطر - كل الخطر - يكمن فى أن الباحثين والمعمليين «رجال المعامل» لن يكونوا «سادة اللعبة» أو المسيطرين عليها فى كل الأوقات .

. . وفى دراسة جيدة للفيلسوف الفرنسى المعاصر بول فيريو[2] وهى بعنوان «نهاية الحياة الخاصة» نجده يتحدث عن تكنولوجيا الاتصال التى تسمح - منذ الآن فصاعدا - بأن يراقب الناس بعضهم بعضا ، ويعقدوا مقارنات صاخبة فيما بينهم . . وسوف يتعدى الأمر حدود الفرد لنجد أن النظم السياسية والاقتصادية تتدخل فى خصوصيات النظم الأخرى .

ويسوق مثالا بذاك الشخص الذى كان يخشى الأشباح . . وقام بزرع ٢٤ كاميرا فى أماكن حساسة داخل منزله «تحت السرير ، وفى الجراج ، وفوق السطح ، وأمام المنزل . .» ولعله نسى أنه بهذه العملية الرقابية المحكمة أنه قد راقب بشدة أيضاً بيت جيرانه .

ويخلص بول فيريو إلى القول بأن تفجر ثورة المعلوماتية بين الناس ، أشعل «النميمة» بينهم ، ويضيف : بعد القنبلة الذرية جاءنا شبح القنبلة المعلوماتية .

وفى دراسة أخرى بعنوان : «الإنترنت والسيطرة على الأرواح» للبروفيسور لوسيان سيفر[3] من جامعة السوربون - ومؤلف كتاب : «نقد الاتصال» يتبين أن الإنترنت هى بالفعل أداة رائعة للتنمية والتضامن تسمح فى التحليل النهائى بحل المشكلات الناجمة عن الاختلالات الاجتماعية الكبرى على كوكب الأرض وبعد أن يتساءل : هل ستتمكن هذه التكنولوجيا الجديدة من أن تخدم الديمقراطية ، يقول : «إن الرهان الحقيقى هو إعادة تقديم «دائرة» أو منظومة تتحكم فى الأحاسيس انطلاقا من تكنولوجيا الاتصال» .

---

1. Penser le XXI siecle
2. I bid
3. I bid

ويشدد لوسيان سيفر على أن الإنترنت هو ثورة حقيقية فى تقنيات التفكير ذاتها .

شبح الإرهاب البيولوجى

ويكتب جلبير أشار[1] - أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية فى باريس - عن شبح الإرهاب البيولوجى فيذكر أن الحظر النووى سيبقى محدوداً فى السنوات المقبلة ، وستسعى الدول - بالمقابل - إلى تنمية أشكال أخرى من أسلحة الدمار الجماعى «الكيمياوى ، والبكتريولوجى» .

ويقول : إن كيلو جرامين من حشرة أنبوبية معروفة فى غرب أوروبا يمكن أن يقضيا تماما على الشعب الأمريكى .

كما أن معملا واحداً يكفى لصنع منتجات خطيرة ومخيفة وبعد أن يشير إلى أن السلاح البيولوجى هو سلاح غير مرئى لكنه فاعل يتساءل كيف نتحسب لوقوع هذه الوحشية؟

ويجيب : إن الحل - لمواجهة هذا الخطر - هو بناء أمن اجتماعى حقيقى ، ووقف سباق الانفاق على التسلح وإعادة - فى ذات الوقت - تنظيم الديمقراطية فى العلاقات الدولية .

. . وتحت عنوان : «ما هى الحقوق الجديدة» ، يكتب عدد من المفكرين الغربيين عن الحقوق السياسية والاجتماعية ويؤكدون أن الشعوب «والمواطنين» تطالب بجيل جديد من الحقوق الجماعية مثل : حق السلام ، وحق الاقتصاد التضامنى ، وحق الطبيعة «المحافظ عليها» وحق الاستعلام ، وحق تنمية الشعوب .

ويتحدث بيير سانيه[2] سكرتير عام منظمة أمنستى الدولية «مقرها لندن» عما يسميه ضمان الحريات الفردية فيقول : إنه من الضرورى وضع اليد على الخلل القائم بين الحقوق الاقتصادية ، والحريات الفردية ويذكر أن العولمة لديها انعكاسات «ونتائج» نراها بوضوح على الحقوق الإنسانية .

وبعد أن يحذر من خطورة انتهاك حقوق المرأة يطالب بضرورة توسيع المعرفة «والفهم» بهذه الحقوق عبر استدعاء التقاليد الثقافية والفلسفية والدينية . ويؤكد فى النهاية أن العولمة يجب أن تستفيد من التنوع ، لا أن تلغيه!

وفى إطار الحقوق الجديدة أيضاً يتحدث مونى جيندرو[3] الأستاذ بجامعة باريس

1. Penser lexxl siecle. 2. I bnid.
3. le monde diplomatique, aout 2000

سابقاً عن عولمة الحقوق الإنسانية وضرورة وضع صياغات وإجابات دولية عن أسئلة العدالة والقانون مشيرا إلى إعلان حقوق الإنسان ويقول إن مبادئ السيادة للدول لاينبغى أن تقود إلى عدم مكافحة المجرمين .

ويتهم الدول قائلاً : لا توجد دولة واحدة تريد ـ تلقائيا ـ تحريك الحق الدولى . ويشدد الرجل على ضرورة إقرار العدالة وترسيخها .

أما فيليب كيو[1] «من منظمة اليونسكو» فيتحدث عن المعرفة باعتبارها «حقا إنسانيا» ويذكر أن الاختراعات تتركز على أفكار ناتجة عن أشياء مشتركة للإنسانية ويطالب ـ فى الوقت نفسه ـ بتفضيل الإبداع الذى يحمى الحقوق مؤكداً أن ثمة ارتباطا وثيقا بين العدالة الاجتماعية من جانب والملكية الفكرية من جانب آخر .

عن الغد والاقتصاد التضامنى يقول جان بول مارشال[2] «من جامعة رين بفرنسا» : بينما الدول الغربية لم تكن غنية كحالها اليوم فى أوروبا ، فإن عشرات الملايين من الأشخاص يعيشون فى فقر مدقع . . ومن أجل وضع نهاية لهذه المفارقة ، فإن الاقتصاد التضامنى يفرض الفصل بين العمل من ناحية والدخول من ناحية أخرى ، والحقوق الاجتماعية من ناحية ثالثة .

ويضيف : إن ثورة المعلوماتية سوف تسمح بتحقيق مكاسب هائلة فى الانتاجية . ومنذ الآن فصاعدا ، فإن العلاقة بين هذه الأخيرة «الإنتاجية» والوظيفة لم تعد إيجابية ثم إن تخفيض ساعات العمل لا يعتبر الإجابة الوحيدة عن البطالة!

وتحت عنوان «تحطيم الديون» يذكر ملف استراتيجى[3] خاص بالتفكير فى القرن الحادى والعشرين صادر عن لوموند ديبلوماتيك أن مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى كانت قد قررت فى يونيو ١٩٩٩ إلغاء جزء من ديون الدول الأكثر فقرا .

لكن هذا المعيار ـ للأسف لم يضع نهاية لفضائح الاقتراض فى دول الجنوب . . لأن هذه الدول دفعت أكثر من أربعة أضعاف رأس المال الذى اقترضته .

ويلفت الملف النظر إلى أن صندوق النقد ، والبنك الدوليين لم يتخليا قط عن سياسة الإقراض بينما العالم الثالث يسدد كل عام أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من فوائد ديونه . . ياللعار!!

---

1. I bid. 2. I bid.
3. Penser le XXI siecle.

ويتحدث الملف أيضاً عن بناء (مستقبل مختلف) عن طريق اشتراك المجتمع المدنى الناشئ أو «المولود» فى المفاوضات الدولية الكبرى التى ستجرى قريبا ، حول القضايا المرتبطة بالبيئة ، والصحة ، وتنمية الجنوب ، والتنوع الثقافى والاحتكارات الجينية .

الوصايا العشر

وتحت عنوان «من أجل حركة اجتماعية أوروبية» يؤكد عالم الاجتماع بيير بورديو[1] أن الولايات المتحدة والبنك الدولى يفرضان «المسيرة» على الشعوب . . تلك المسيرة التى لا تخدم سوى مصالحهما . ومن ثم يتعين ظهور حركة اجتماعية أوروبية بأقصى سرعة ويشير إلى أن (الميديا) تفرض الولايات المتحدة كنموذج «موديل» لا يناقش ولا يُنافس! .

ويذكر أن الطريق أمام ظهور هذه الحركة الجديدة مفتوح لو فكرت الدول جيدا فى تعبئة شباب المهاجرين فيها .

ويحصر مفكر آخر هو برناركاسن[2] وصاياه العشر التى تقود إلى «مواطنة فاضلة» ومنها إعطاء أدوات جديدة للتحليل ، وتوظيف المعلوماتية جيدا ، وضمان دخل للجميع وإعطاء مساحة للجنوب ، وبناء فضاء شعبى «كونى» ، ونزع سلاح السلطة المالية ، وأن يكون صندوق النقد الدولى صندوقا حقيقياً .

وتشير السيدة سوزان جورج ـ مديرة مرصد العولمة فى أمستردام[3] ـ إلى جذور الشر فتقول إن الأزمة المالية التى أغرقت أكثر من ٤٠٪ من كوكب الأرض ، تبين أن كل المنظمات العالمية عاجزة عن توقع حدتها ، أو علاجها .

وبدلا من بعض الإصلاحات البطيئة والخجولة فإن الحكام مطالبون بأن يتصدوا لجذور هذا الشر ، والبحث فى حركة سير رأس المال العابر للقارات .

وفى هذه الجزئية يكتب المفكر الأمريكى المعروف ناعوم تشوميسكى تحت عنوان : «مال وصمت» فيؤكد أن تحرير حركة رءوس الأموال هو سلاح خطير ضد العقد الاجتماعى .

ويكتب مفكر آخر هو فيلكس جوتارى[4] تحت عنوان : «من أجل إعادة بناء ممارسات اجتماعية جديدة» ، طارحا جملة من الأسئلة أبرزها :

---

1. le monde diplomatique Juillet 2000.
2. I bid. 3. I bid.
4. Penser le XXI siecle.

● كيف نضع بوصلة جديدة تقود «التوجه» فى نهاية هذا القرن؟
● وكيف نحدد العلوم والتقنيات فى ضوء القيم الإنسانية؟
ويخلص إلى القول بأن الحقيقة ليست واحدة ، ويخطئ من يعتقد أنها غير قابلة للانقسام ، لأن الصحيح أنها متعددة .
أما المؤرخ مارك فيرو[1] فيكتب عن «أوجاع العولمة» ويذكر أن بداية الألفية الثالثة شهدت مظلة تلك العولمة التى أصبحت تغطى الفضاءات من فوقنا وحولنا ، ويؤكد أن المسألة الاقتصادية التى باتت تأخذ ـ شيئا فشيئاً ـ وجه القانون شرعت تفرض معاييرها ، وأحكامها .
وبتأثير توجسه من مخاطر العولمة يطرح سؤاله المهم وهو : فى زمن طغيان «الاقتصاد المعولم» ماذا سيبقى من قدرة الديمقراطية السياسية كى تتمكن من إسماع صوتها للآخرين؟
●● . . وأخيرا ومن قبيل الإنصاف يجب أن نذكر أن جملة هذه الرؤى لصفوة من كبار مفكرى واستراتيجيى العالم لم تنجح فى انتزاع جذور الخوف من العولمة من صدورنا . .
هذا المارد ـ أقصد العولمة ـ الذى خرج من القمقم ، مصرّا على أن يمتد إلى كل شىء «الأخضر واليابس» على سطح الكرة الأرضية .
ولتبقى جملة الأسئلة الخاصة ، «بالإنسانيات» والقيم الحاكمة لسلوك البشر والتى يخشى أن تسحقها تروس العولمة ضمن ما تسحق من أشياء . أقول تبقى تنتظر المدافع عنها عبر الحركة الاجتماعية الجديدة التى يرجى لها الامتداد والاتساع ليس فقط فى أوروبا ولكن فى العالم أجمع .
لكن لا ينبغى أن يغيب عن بالنا ـ فى خضم هذا التحليل أن الحلول أوالمواجهة . . التى وإن أصبحت ضرورية اليوم قبل الغد ، فإنها«إفراز مجتمعى» تحدده أطر وتوجهات كثير ة تختلف من منطقة إلى أخرى .

1. I bid

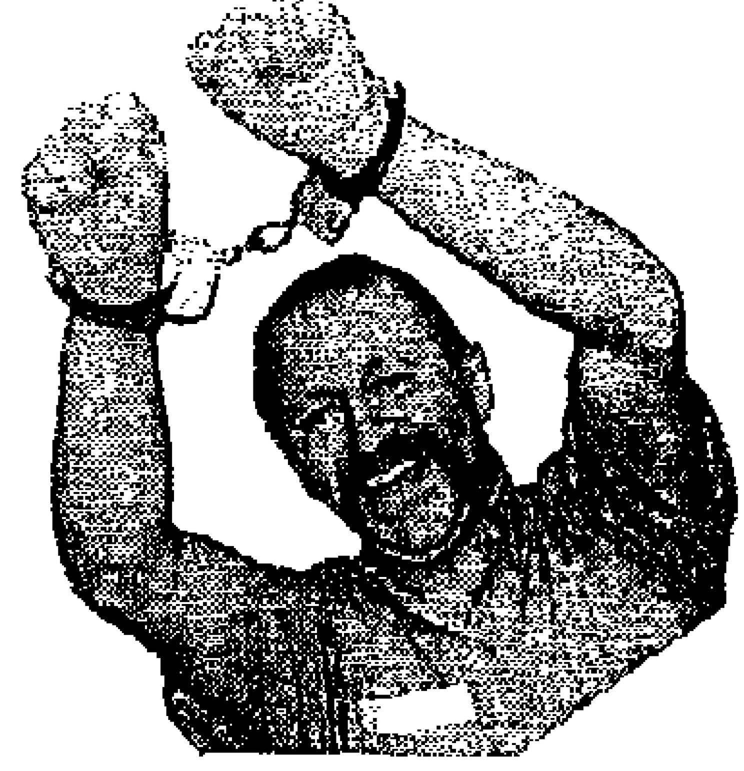


الفصل الثانى

العالم ليس سلعة

- «لا» لتسليع القيم والثقافة .
- «الجينات المعدلة» هل هى جرثومة العولمة التى لا شفاء منها؟
- تناقضات العولمة : إنتاج وفير ومجاعة ليس لها مثيل .
- الرعب الغذائى «أشد فتكا من الرعب النووى» .
- «منتدى جنيف ٢٠٠٠» هل نجح فى تجميل وجه العولمة؟
- كارثة تقديم الاقتصاد على السياسة .

« لا » لتسليع القيم والثقافة



.. للإنصاف يجب أن نذكر أن جوزيه بوفيه زعيم فيدرالية(*) المزارعين فى فرنسا هو أول من رفع شعار لا لتسليع الثقافة والتربية والصحة ويرى أن العالم - ونحن أيضاً - لا ينبغى أن نكون سلعة تُباع وتُشترى .. لا ينتظر منها غير الربح الوفير!

ويقول جوزيه بوفيه : إن الفلاحين «أو المزارعين» هم حراس الأمن الغذائى فى العالم - ومن ثم يجب الاستماع إلى ما يقولون ، ودراسة كل ما يرونه من أفكار «ورؤى» تتعلق بمستقبل الزراعة وعلاقة ذلك بالصحة .

ولأن الرجل غارق حتى أذنيه فى هموم المزارعين فى العالم أجمع ، خصوصا أوروبا ، فمعركته الراهنة هى الطعام الردىء ، ومنتجوه ، ومروجوه!

وبداية هذه المعركة كانت فى ١٢ أغسطس من عام ١٩٩٩ عندما تجمع نحو ٣٠٠ من مربى الأغنام أمام أحد محال ماكدونالدز فى مدينة «ميو» الواقعة فى جنوب فرنسا ، يعلنون رفضهم للإجراءات العقابية التى اتخذتها الولايات المتحدة ضد وارداتها من الجبن الفرنسى الشهير «روكفور» ردا على موقف الاتحاد الأوروبى الرافض لاستيراد «اللحم المهرمن» القادم من الولايات المتحدة .

ولأن مربى الأغنام فى هذه المدينة هم الذين تضرروا بشكل موجع من هذا الإجراء الأمريكى ضد «روكفور» ، فقد استجابوا بشكل أسرع إلى نداء فيدرالية المزارعين .

ويروى جوزيه بوفيه أن هدف هذه المظاهرة هو التعبير عن حالة السخط التى

---

* يخطئ من يعتقد أن جوزيه بوفيه مؤسس فيدرالية المزارعين فى فرنسا والمتهم بتهمة تحطيم محل ماكدونالدز فى مدينة «ميو» الفرنسية ، هو مجرد فلاح استهوته لعبة التنظيمات الشعبية ، وغلبه الحماس الوطنى «الأوروبى» ضد كل ما هو أمريكى حتى أصبح اليوم العدو رقم واحد للهيمنة الأمريكية! فالصحيح أن هذا الرجل الذى أصبحت صورته وهو مغلول اليدين رمز مكافحة الامبريالية الأمريكية فى العالم ، هو فى الأصل دارس متعمق فى الفلسفة ، وعاشق لفلسفة أفلاطون على وجه الخصوص ، ومنخرط أيداً فى تجمعات تدعو لتحسين أحوال الزراعة والمزارعين . ولعل دعوته إلى كف الجيش الفرنسى عن وقف الأراضى الزراعية لحسابه ، كانت من أولى الدعوات التى أخذ بها الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران عند اعتلائه مقعد الرئاسة فى عام ١٩٨١ .

عمت المتضررين من مربى الأغنام . (المعروف أن هذه المنطقة تبيع نحو ٤٤٠ ألف طن من الجبن سنويا إلى الولايات المتحدة بما قيمته ٣٠ مليون فرنك ، ونصف هذا المبلغ «أى ١٥ مليون فرنك» هو قيمة ما خسره مربو الأغنام ، ناهيك عن أن مدينة «ميو» بها وحدها نحو ١٣٠٠ عامل يعملون فى مصانع «روكفور») .

وبسبب القرار الأمريكى وجد معظم هؤلاء العمال أنفسهم بلا عمل بعد أن أغلقت المصانع أبوابها فى وجوههم!!

ويضيف جوزيه بوفيه قائلاً :

لقد تعرضنا إلى ابتزاز من جانب وسائل الإعلام للأسف الشديد ، فالمتظاهرون ـ وأنا من بينهم ـ كنا قد أخطرنا رجال البوليس ـ كما هو معتاد فى مثل هذه الحالات ـ بقيامنا بمظاهرة احتجاجية أمام ماكدونالدز باعتباره الرمز الأمريكى الأبرز فى المدينة والعالم .

وأذكر أن أحد رجال البوليس حدثنا فى أمر غريب بعض الشىء ، وهو أن يعقد اتفاقا مع مدير ماكدونالدز بمقتضاه قدم لنا هذا الأخير «أى شىء» يرمز إلى ماكدونالدز لنقوم بتكسيره للتفريج عن سخطنا ، وللتعبير بشكل غاضب عما نشكو منه ، لكننا رفضنا هذا «الاتفاق» ودخلنا إلى المحل وقمنا بخلع بعض الأبواب والشبابيك ، وأنزلنا بعض اللوحات الجدارية على الأرض ، ووضعنا الرمال فى جوانب مختلفة من ماكدونالدز ، وانتهى الأمر عند هذا الحد بالنسبة لنا .

أما بالنسبة لوسائل الإعلام فالأمر لم يقف هنا ، وأدهشنى أن بعض الصحف صدرت فى اليوم التالى لتعلن على الناس أن فيدرالية المزارعين حطمت محل ماكدونالدز بالكامل ، وسمعت مدير المحل يتحدث على الشاشة الصغيرة مؤكداً أن الخسائر بلغت أكثر من مليون فرنك!

ويُعلق جوزيه بوفيه على ذلك بقوله : كان هذا أمراً عجيبا لأننا لسنا إرهابيين على كل حال ، وإنما أردنا ـ عندما أعوزتنا الوسائل ـ أن نعبر عن رفضنا لهذا الحظر الأمريكى على الجبنة التى ننتجها «جبنة روكفور» التى تعتبر المصدر الرئيسى لدخل معظم سكان هذه المنطقة فى فرنسا .

ويذكر أن الحكومة الأمريكية فرضت ضرائب بلغت ١٠٠٪ على الواردات من روكفور فقفز سعر الكيلو الواحد من ٣ دولارات إلى ٦٠ دولاراً ، وتفسير هذا الإجراء هو كساد هذه التجارة لأن أحداً لن يقبل على شرائها .

ويقول جوزيه بوفيه الذى أصبح زعيما لكل الرافضين للأمركة فى العالم : إن السيل قد بلغ الزبى منذ فترة ، فالطعام الردىء ملأ الأرجاء من حولنا ، وها هو يجد طريقه ـ بسهولة ـ إلى بطون أولادنا ، بمعنى آخر : نحن بسبب جنون البقر ، واللحوم المهرمنة ، والكوكولا المغشوشة ، وعمليات الجينات المعدلة أصبحنا غير متأكدين «ولا واثقين» مما نحشو به بطوننا ، وأكد بوفيه أن هذا الرعب الغذائى أصبح كالعدوى التى ستنتقل حتما من فرنسا إلى أوروبا ، وتعبر الأطلنطى إلى جميع أنحاء العالم .(١)

ويؤكد أنه اطلع على استراتيجيات ماكدونالدز التى يخطط لها ، وتهدف إلى السيطرة على كل بقاع الأرض من خلال الأحاديث التى شارك فيها كل السجناء .

ويذكر أنه رفض أن يدفع كفالة مقابل إطلاق سراحه ، وقال كلمات أصبحت شعاراً يتداوله أنصاره ، منها أن الحرية لا تباع ولا تشترى ، وأن كفالته ليست «شيكا» وإنما هى الرأى العام ذاته! والمعروف أن جمعيات المساندة لإطلاق سراح جوزيه بوفيه قد انتشرت فى كل مكان وأرسل الكثيرون شيكات بمبالغ مختلفة على عناوينها ، ومنها شيكات جاءت من فلاحين أمريكيين مع عبارات تقول : نحن نقدر شجاعة هذا الفلاح الفرنسى الذى جرؤ أن «يمس» مستعمرات ماكدونالدز!

والمعروف أن جوزيه بوفيه الذى قاد مظاهرات بالآلاف ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل الأمريكية فى نوفمبر ١٩٩٩ ، كان قد شرح لمزارعى أمريكا أنه ورفاقه فى أوروبا ليسوا ضدهم لكنهم ضد الظلم الواقع فى مجال التبادل العالمى ، ومطلبهم الطبيعى هو الإنصاف . وأوضح أن ما يصرون عليه هو إقامة تنظيم لحماية الديمقراطية من خطر منظمة التجارة العالمية التى أصبحت مرادفة فى أذهان المتظاهرين فى العالم لصورة دراكولا (أو مصاصى الدماء)التى تثير الرعب فى النفوس!

ويتحدث عن أن الطعام يحتل مكان التقديس فى كل الديانات والثقافات والمعتقدات ، لأنه نتاج الشمس ، والماء ، والأرض ، وهو صلة الإنسان بالسماء والإله . . ومن ثم فإن أحدا لا يقبل هذه الجرائم التى ترتكب فى حق الطعام باسم الربح ، والعولمة!

(1) le monde n'est Pas mar chandise, Jose Bouve'.

أما رسالة «سياتل» ، وكذا رسالة «ميو» وكل المظاهرات التى قد تندلع بين وقت وآخر فى أية بقعة من المعمورة ، فهى أن الزراعة هى عماد الحياة ، والعالم .

والثابت أن مؤسس فيدرالية المزارعين يعمل فى الحقل الشعبى ويطالب بإصلاح الزراعة منذ أكثر من عشرين عاما ، وكان يعمل عبر تنظيمات بأسماء مختلفة بروح العائلة الواحدة ، واختار النضال فى وقت مبكر ، وربط بين المصلحة الأمريكية التى تقضى بتسويق اللحوم المهرمنة ، ومحال ماكدونالدز ، لكنه فوجىء بالحظر الأمريكى على «روكفور» مما جعله يرفع شعاراً جديداً ينضم إلى شعاراته الأخرى وهو : «لا للحصار الأمريكى على روكفور!» .

ويتحدث زميل كفاحه فرنسوا ديفور سكرتير عام فيدرالية المزارعين عن مساندة رجال السياسة لمظاهرات الفلاحين فيقول : إن الوزير الفرنسى الشهير جاك لانج اتصل به فى منزله ، وأكد له دعمه لمطالبهم ، مؤكداً أنهم على حق فى أن يربطوا بين الثقافة والزراعة وباقى المجتمع .

اللحوم المهرمنة

وأوضح فرنسوا ديفور أن مطالب فيدرالية المزارعين لا تبعد كثيرا عن روح الموقف الذى أعلن عنه الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى زيارته لمقاطعة «كيبيك» فى كندا بقوله : إننا لا نوافق أمريكا بشأن سياستها الترويجية للحومها المهرمنة! .

ولا تبعد أيضاً عن موقف رئيس الوزراء «جوسبان» الذى أعلن فى أثناء زيارته لمقاطعة «كورسيكا» أن مطالب فيدرالية المزارعين هى مطالب عادلة .

ويتحدث جوزيه بوفيه مجدداً عن الدعم الذى لقيه من جميع فئات وشرائح رجال السياسة ، فأعداء الأمركة والمنادون بالاستقلال والذاتية والكارهون لماكدونالدز ، جميعهم وقفوا يساندونه فى معركته ضد العولمة ، التى يراها الصورة الأكثر بشاعة للإمبريالية الاقتصادية الأمريكية .

ويضيف أنه لن يتوانى لحظة فى ترسيخ مفهوم الكفاح ضد خطر العولمة باعتباره أبرز رهانات المجتمع فى المرحلة الحالية .

ويضيف زميله فرنسوا ديفور قائلاً :

يجب اعتبار الهوية الزراعية صورة أخرى من الهوية الثقافية فكل الناس تعود أصولهم إلى الريف حتى ولو كانوا يعيشون فى المدن .

ويقول إن مظاهرات «ميو» ، وقبلها مظاهرات سياتل ، وجنيف فتحت الطريق

مجدداً أمام نقاشات من نوع جاد وكيف قادت النقابات دفة الإصلاح . . وتوجيه السلطة ، سيما أن رجال السياسة لم يعودوا يقدمون جديدا فى المرحلة الحالية ، بينما تتراكم المشكلات .

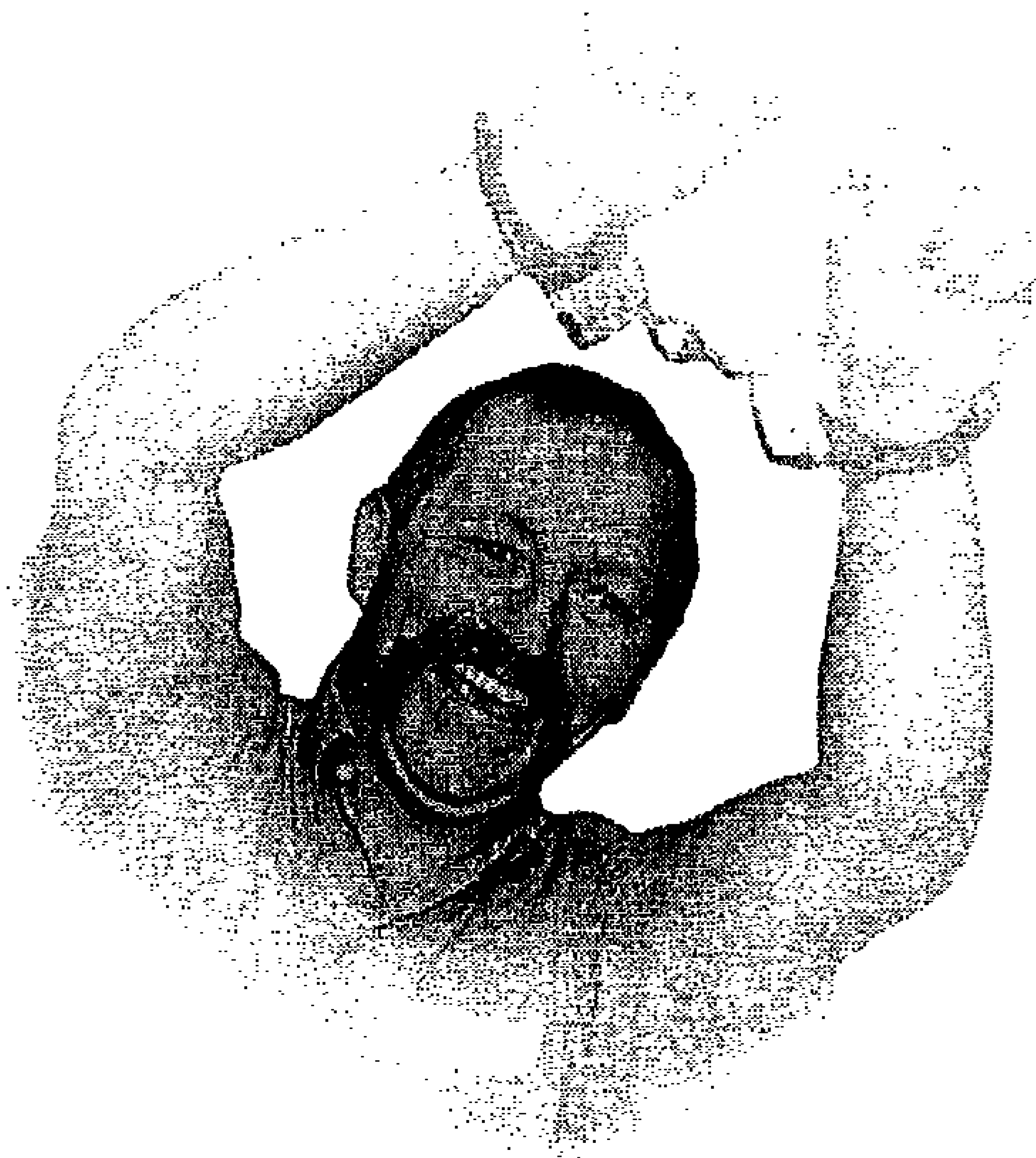
بوفيه ينادى باستراتيجية جديدة . . أصحابها هم المزارعون ويرى أن عالم المزارعين الحافل دائما بوسعه أن يبدأ حركة حداثة جديدة ويرى أن المجتمع الريفى الزراعى قادر على انتشال العالم من كبوته .

وينادى فى الوقت نفسه بالوقوف سداً منيعاً ضد الزراعة والصناعية التى تنتج لنا الطعام الردىء ، ويدعو إلى ما يسميه بالزراعة الطبيعية فى مقابل ذلك ، أما شعاره النافذ فى هذا الشأن (فهو إنتاج مزيد من القمح من أجل الحياة) .

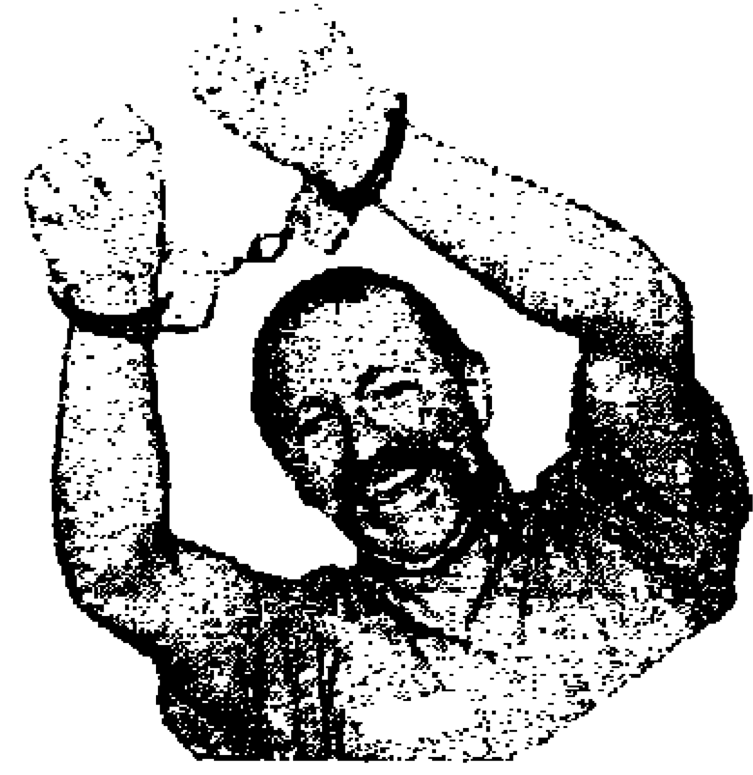
وتتمحور فلسفة فيدرالية المزارعين التى يقودها بوفيه وصديقه ديفور فى مكافحة العولمة غير المتحكم فيها والتركيز على البدائل المطروحة فى وجه مخاطر التصنيع الزراعى ورفض جميع أشكال الأطعمة والخضراوات المهجنة التى أصبحت لا طعم لها!

وفى هذا الإطار يطرح بوفيه تصورات جديدة لمستقبل العالم من منظور الإنتاج الزراعى ، وإيجاد وظائف جديدة للمزارعين ، والمحافظة على البيئة ومصادر الطبيعة بالتعاون بين المزارعين والمستهلكين وأنصار الطبيعة .

أما الخطر الداهم الذى يجب أن ينتبه إليه الضمير العالمى من وجهة نظره فهو خطر الجينات المعدلة .



«الجينات المعدلة» هل هى «جرثومة العولمة» التى لا شفاء منها؟!



جدد جوزيه بوفيه زعيم فيدرالية المزارعين الشهير نداءاته بإنقاذ البشرية من أضرار «الطعام الردىء» وقال أمام محكمة مونبلييه «فى جنوب فرنسا» : إن أحدا لن يستطيع الوقوف فى طريقه ، لأن العولمة الأمريكية طاحونة كبيرة تريد أن تلتهم «أى شىء ، وكل شىء» لكى تمتلئ خزائن أمريكا ، ثم لايهم ـ بعد ذلك إن كان الضحايا فى جميع أنحاء العالم بالآلاف أو بالملايين .

والمعروف أن جوزيه بوفيه المتهم فى أكثر من قضية أشهرها اتهامه بتحطيم أحد مطاعم ماكدونالدز بمدينة «ميو» الفرنسية كانت محكمة أفينيون قد حكمت عليه وعلى تسعة آخرين من زملائه بالسجن لمدة شهر مع الأشغال الشاقة ، وعندما حاول بعض أنصاره تجميع «الأموال والتبرعات» لإنقاذه من السجن ، صرخ قائلاً : إن الحرية يا أصدقائى لا تباع ولا تشترى وإنما يتم انتزاعها بالقوة .

وللتذكير فإن جوزيه بوفيه كان قد دخل هذا المطعم ـ ماكدونالدز ـ مع نفرٍ من زملائه وخلعوا أبوابه وشبابيكه وبعض اللوحات المعلقة على الحوائط تعبيراً عن سخطهم على سياسة الولايات المتحدة التى ألحقت بمنتجى الألبان فى مقاطعة أفينيون الفرنسية أضراراً بالغة عندما رفعت الجمارك على استيراد الجبن الفرنسى «المعروف باسم روكفور» بنسبة ١٠٠٪ ولقد أختار جوزيه بوفيه وأنصاره محل ماكدونالدز باعتباره أحد رموز الأمركة فى العالم .

أما القضية الثانية(*) فهى تتلخص فى اتهام بوفيه مع زميلين آخرين بالتخطيط لتدمير ٣٠٠٠ شجرة أرز عندما دخلوا أحد المعامل الزراعية وحطموا هذه الأشجار لأنها معدلة جينيا ، ومن ثم تعد خطراً ـ من وجة نظرهم ـ على صحة الإنسان .

ولقد دافع مدير المركز ويدعى «جاك موييه» عن التجارب التى يجريها الباحثون تحت إشرافه ، وقال إن التجارب تستهدف خلق فصائل جديدة من نبات الأرز تكون قادرة على مقاومة الآفات .

---

* محكمة مونبلييه نظرت يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٠ قضية اتهامه بتدمير ٣٠٠٠ شجرة أرز .

وأوضح أن إجمالى الخسائر التى لحقت بالمركز تبلغ نحو ١٢ مليون فرنك ، من بينها ستة ملايين هى تكاليف رواتب ١٠ باحثين خلال ١٢ شهرا إلى جانب بعض النفقات الأخرى الخاصة بعملية الزراعة نفسها ، ناهيك عن الخسارة المعنوية التى لحقت بسمعة المركز ثم تأخره عن الجدول الزمنى الذى كان قد وضعه لنفسه فى إطار المنافسة التى تحكم علاقته كمركز أبحاث ، مع المراكز الأخرى فى أوروبا .

ادعاءات باطلة

من جانبه أكد جوزيه بوفيه أن هذه الأرقام مبالغ فيها ، وأن هدفه هو تأكيد خطورة هذه البيانات على صحة الإنسان مشيرا إلى أن هذا المعمل واسمه «سيراد» إن هو إلا أداة من أدوات منطق «الإنتاج الوفير فى أسرع وقت» الذى يحكم آليات العولمة الأمريكية التى تريد أن تسيطر على العالم باحتكار إنتاج الغذاء .

وأوضح أنه سبق أن أطلق عدة صرخات فى مواجهة ما يعرف باسم «ميكانيزمات الجينات المعدلة» أو الـ O.G.M التى تم استخدامها فى مجال الذرة ، وكانت النتيجة أن دخل بطوننا طعام مشبوه ، ضرره أكثر من نفعه . . ثم انتقل الحال إلى «الأرز» الذى أصبح بدوره «قنبلة موقوتة» ستنفجر حتما فى الجسد الإنسانى بعد أن تجلب إليه صنوفا شتى من الأمراض والأوبئة .

ومن المهم فى هذا الشأن أن نسجل المراحل التى مرت بها هذه الـ«ميكانيزمات الخاصة بالجينات المعدلة» . . المرحلة الأولى كانت فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ عندما جرت محاولة أول زراعة للنباتات المعدلة ، وفى عام ١٩٩١ تم التوصل إلى جين خاص بالذرة ، وجرى اختباره فى فرنسا والولايات المتحدة والأرجنتين . وفى عام ١٩٩٤ ، سمحت الولايات المتحدة بتجارة الطماطم المعدلة جينيا .

وجرى الشىء نفسه بالنسبة لمحصول الذرة المعدل جينيا فى عام ١٩٩٥ ، وتبعتها فرنسا التى تذبذبت بشأن فكرة الجينات المعدلة .

ففى زمن حكومة آلان جوبيه فى فرنسا (يناير ١٩٩٧) مُنعت زراعة نبات الذرة المعدل ، لكن حكومة جوسبان فى ديسمبر ١٩٩٧ عادت لتسمح بزراعته ، وفى سبتمبر ١٩٩٨ ألغى مجلس الدولة الفرنسى مؤقتا التصريح بتسويق محصول الذرة المعدل جينيا ، وفى يونيو ١٩٩٩ سمح وزراء الزراعة فى الاتحاد الأوروبى بزراعته . . وفى إبريل عام ٢٠٠٠ أصدر البرلمان الأوروبى قراراً يسير باتجاه السماح باستخدام ميكانيزمات الجينات المعدلة ، ويقف بجانب رجال الزراعة والصناعة بالتخفيف من مسئولياتهم عند ظهور حوادث صحية أو زراعية .

ولعل هذا القرار هو ما أزعج جوزيه بوفيه وأنصاره فى فيدرالية المزارعين الذين أطلقوا شعاراتهم المناهضة لتجار الحبوب المعدلة جينيا ، وكتبوا بيانات تدين أفعالهم وقالوا إنهم تجار الموت ، وليس الغذاء!

وأوضحوا أن احتكار الجينات ليس إلا وسيلة لتغيير «تراكيب» الأحياء . . وهنا مكمن الخطر الحقيقى بالنسبة لجميع مظاهر الحياة على الأرض .

ونفى أنصار بوفيه ، الذين انتشروا فى أنحاء العالم ، أن تكون الجينات المعدلة إحدى أدوات تحسين مهنة الزراعة .

فول الصويا والحساسية

ولفتوا الأنظار إلى أن التجربة أثبتت فى البرازيل أن نبات فول الصويا المعدل جينيا أصاب آكليه بمرض الحساسية ، وكذلك البطاطس المهجنة .

وحذر بوفيه مما سماه «التكاثر غير المتحكم فيه» للأعشاب والنباتات الشيطانية الجنونة ، لأنها ستجعل النباتات الطبيعية تندثر تماما . وناشدت الفيدرالية التى يتزعمها بوفيه كل المزارعين أن يجمعوا كافة المعلومات ومعرفة نتائج زراعة المحاصيل المعدلة جينيا فى المزارع التجريبية التى سمح الاتحاد الأوروبى بإنشائها .

وكانت فرنسا قد وافقت على استخدام منشطات النمو فى الزراعة ، وبررت ذلك بقولها : إذا لم نستخدم هذه التقنيات الحديثة فسوف نتأخر كثيرا عن ركب التقدم الزراعى السريع فى الولايات المتحدة . .

ثم ألا يكفى أن التجارب الأمريكية قد أثبتت محدودية الخطر الناجم عن «الجينات المعدلة»؟!

واتهم جوزيه بوفيه الشركات الكبرى التى تحتكر سوق الغذاء فى العالم بأنها هى التى تمول الأبحاث الزراعية ، ودعا إلى ما يطلق عليه اسم «رقابة المواطن» بمعنى أن يمارس المواطنون رقابتهم على آلية إنتاج الغذاء .

وبحسب تقرير نشرته (مجلة ماريان الفرنسية) فإن الرياح تهب على ميكانيزمات الجينات المعدلة ، وربما لا تكون فى مصلحتها فى المستقبل البعيد ، ناهيك عن أن السلطات العليا فى بعض البلدان شرعت تأمر بتدمير النباتات المشبوهة .

ويواجه هذه العاصفة تكتل أو تحالف غير مُعلن ، أعضاؤه هم : الممولون ، والمغامرون فى دنيا الأبحاث العلمية ثم تجار الحبوب .

ويعزى هذا الأمر إلى التحرك الواسع الذى يقوده جوزيه بوفيه الذى يوصف بالعدو الأول للجينات المعدلة ، والثائر الأكبر على نظام العولمة ، فلقد فضح الرجل مافيا تجارة الغذاء المعدل جينيا فى العالم ، وركز هجومه على مراكز الأبحاث والتدريب ، ويبدو أنه نجح فى استقطاب ٦٣٪ من الفرنسيين ـ بحسب استطلاع للرأى ـ إلى جانبه عندما أعلنوا عدم موافقتهم على تشجيع استعمال التقنيات الحديثة فى مجال البيولوجيا الغذائية .

ويسجل دانييل بلوى ، المدير المسئول عن استطلاعات الرأى فى مركز دراسات الحياة السياسية فى فرنسا ، تحفظه على الثورة المضادة للجينات المعدلة قائلاً : علينا الانتظار حتى نتأكد من آثار هذه التكنولوجيا الجديدة . . وعلاقة ذلك «بمذاق» الغذاء ، وبالمحافظة على البيئة . . إلخ .

ثم لا ينبغى أن ننسى أن بعض هذه التجارب المعملية تأتى فى إطار تصنيع الأدوية الموجهة للعناية بالنباتات ومقاومة الأمراض .

بكلمة أخرى : نحن فى حاجة إلى بعض الوقت لكى نحكم على هذه الاختراعات العلمية أو «لها» .

وهل حقا هى أفضل أم أسوأ ما أفرزه لنا القرن العشرون؟

حصيلة الـ«مع» والـ«ضد»

فى هذا السياق يرصد العلماء اتجاهات الـ«مع» والـ«ضد» . والبعض يرى أن ميكانيزمات الجينات المعدلة(OGM) تؤدى إلى زيادة مضاعفة الإنتاج الزراعى بتخفيض استعمال المواد التى من شأنها مقاومة الآفات .

ويضربون مثالا على ذلك بإنتاج محصول الذرة فى فرنسا الذى يخسر سنويا نسبة تتراوح بين ٣٪ و ٧٪ فى الهكتار الواحد بسبب الآفات . ولذلك فالتوصل إلى عزل الجين المسئول عن نوع معين من البكتيريا التى تضاعف من البروتين المرغوب فى الذرة . . أدى إلى زيادة مقاومة الذرة «المعدلة جينيا» للآفات . .

وهذ الجين أصبح ينتقل ـ أتوماتيكيا ـ عبر الأجيال الأخرى فى نباتات الذرة .

لكن المعارضين للجينات يؤكدون أن منطق «الزراعة ، والإنتاج الوفير» هو الذى يحكم هذه العملية ، أى أن هذا الجين الجديد ليس بريئا تماما من الأغراض الخاصة! لأن الهدف هو زيادة المساحات المزروعة ومضاعفة الإنتاجية .

وهو هدف يضحى بأشياء أخرى كثيرة ومادام بالإمكان حماية الزراعة بوسائل أخرى أقل خطراً ، فلماذا لا نفعل؟!

وعلى صعيد المذاق يؤكد المؤيدون أن استعمال الجينات المعدلة جينيا - يفسد ٣٠٪ من إنتاجها في المزارع لأنها تنضج بسرعة كبيرة، وحول هذه النقطة تحديدا يسجل استطلاع للرأى فى يناير ٢٠٠٠ أن ٦٠٪ من المستهلكين أكدوا أن طعم وجودة المنتجات الزراعية قد تغير إلى الأسوأ . . ومن ثم فالجينات المعدلة تؤدى عمليا إلى إفقار التنوع الزراعى .

أكذوبة تقليل حجم المجاعة

حجة أخرى يسوقها أنصار الجينات المعدلة وهى أن الإنتاج الوفير سيؤدى إلى تقليل حجم المجاعة التى تعصف بملايين البشر . . ثم إن هذه الجينات ستجعلنا ننتج أنواعا من الأرز «مثلا» تقاوم بشدة البرد ، وتتحمل الجفاف وتستهلك كميات أقل من المياه .(١)

ويرد المعارضون على ذلك بقولهم إن دول الجنوب التى تعانى الجوع تفتقد القدرة العلمية والتقنية والاقتصادية لامتلاك التكنولوجيا البيولوجية الجديدة الخاصة بميكانيزمات الجينات المعدلة . . ثم إن إنتاج نباتات مقاومة للجفاف سيكون محصلة لجملة من التجارب المعقدة التى تشترك فيها جينات عديدة وهى مسألة ليست فى مقدور الدول الفقيرة . . اللهم إلا إذا كان الهدف هو الإنتاج الوفير ثم التصدير إلى هناك واحتكار الغذاء فى العالم . . أى إحكام قبضة أمريكا - باسم العولمة - على طعام البشر!

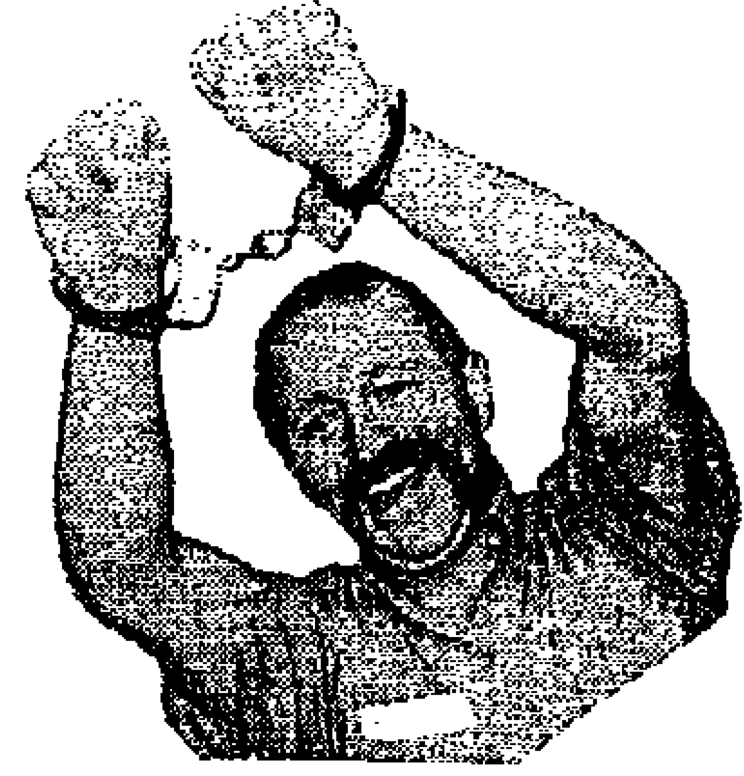
وعلى صعيد آخر ، يحذر البعض من «بعثرة» أو «نشر» الجينات فى البيئة ، و رد آخرون بأن الإنسان يمارس أثناء الزراعة أنواعا مختلفة من البيولوجيا عبر آلاف السنين دون أن يعرف . ومن ثم لا داعى للقلق من التحول الجينى الذى ليس إلا خطوة سريعة فى اتجاه الدراسات الزراعية الحديثة .

ويحسن بنا أن نختتم بالإشارة إلى كتاب يحمل عنوانا طريفا هو : «سمكة فى الفراولة» كرسه صاحبه «وهو من أنصار جماعة جرين بيس التى تدافع عن البيئة» للهجوم على فكرة الجينات المعدلة فيذكر أن مخاطر هذه العملية ستكون جمة ، لأن المتلاعب بالجينات يتساوى مع من يلعب بالنار ، ومن ثم سيكون معرضا لأن يحرق نفسه! بمعنى أن هذه العملية قد تسمح لنا بأن ننقل جينات حيوانية «كالسمكة» إلى نبات «كالفراولة» وأن ننقل جينات الذرة داخل اللحم أو جينات الألبان فى البطاطس أو التفاح .

وينتهى الكتاب بصرخة يقول فيها : تذكروا يا قوم أن البقرة التى كانت وديعة أصبحت مجنونة عندما قدمنا لها مواداً حيوانية مخلوطة فى الدقيق «العلف» الذى تأكله . .!

(1) I bid

تناقضات العولمة: «إنتاج» وفير «ومجاعة» ليس لها مثيل!



انتشرت كلمة «الطعام الرديء» التى تفوه بها جوزيه بوفيه مؤسس فيدرالية المزارعين ذات يوم ، انتشار النار فى الهشيم ، وأخذ رفاقه يرددونها حتى أصبحت شعاراً ضد كل المنتجات الغذائية التى تضر بالصحة .

يقول جوزيه بوفيه إن كلمة «الطعام الرديء» تختزل الأزمة التى يعانيها سكان المعمورة اليوم وهى تخلط بين الاتهام ، والشعور بالذنب . . ويقصد اتهام الأطعمة المهرمنة أو أطعمة (النمط الواحد) التى يروجها ماكدونالدز فى كل مكان بطعم واحد ، وذوق واحد بأنها تهدد حياة الإنسان وتحوله من صحة إلى مرض ، ومن نشاط إلى سكون أشبه بالموت! . . ويشرح جوزيه بوفيه أن شعاره «الطعام الرديء» يعنى - ضمن ما يعنى - الرفض القاطع للتصنيع الزراعى «أو الزراعة الصناعية» ويقصد المنتجات التى تغزو الأسواق بكميات كبيرة سواء أكانت نباتية كالخضراوات والفاكهة أم حيوانية مثل الدجاج واللحوم .(1)

ويضيف : لقد كان لفيدرالية المزارعين فضل تحويل المنافسة حول الزراعة الصناعية من مجرد حديث عن مخاوف الغذاء إلى حديث وعراك سياسى حاد تشارك فيه جميع التيارات السياسية فى أوروبا .

ويضع بوفيه يده على نقطة مهمة فى هذا الشأن وهى أن المنتجات الزراعية لا يستهلكها المواطن على صورتها التى خرجت بها من الأرض ، لأنها تمر بمراحل «وتنقلات» كثيرة ، تشوه صورتها فى معظم الأحيان . . والأخطر من ذلك أن أصحاب المزارع الكبرى التابعة للشركات متعددة الجنسية تبذل قصارى جهدها فى إنتاج محصول وفير يسد حاجات التصنيع دونما أدنى اعتبار لحاجات المستهلك الصحية ويقول فى شبه دعابة - لكنها حقيقية على كل حال : إن جمعيات كثيرة ظهرت فى ضواحى المدن الكبرى فى أوروبا ويلتقى أعضاؤها حول مبدأ رفض

(1) Ibid

الطعام ذى النمط الواحد . . ويلتقون فى مناسبات عديدة حيث يتبادلون الأطعمة التى أعدوها بأنفسهم فى منازلهم وكأنهم يخرجون ألسنتهم فى وجه الأطعمة ذات المذاق الواحد مثل ماجد ونالدز الذى تأكله فى أوروبا بنفس المذاق الذى يمكن أن تأكله فى جنوب إفريقيا أو شرق آسيا .

ولأن الرجل (جوزيه بوفيه) هو رجل مثقف فى الأساس ودارس فلسفة ، وعاشق لفلسفة أفلاطون كما أسلفنا ، فهو يرصد بعض التبريرات لما يسميه بثقافة الأكل السريع منها تناقضات العمل ، وصعوبة الانتقال إليه ، وانشغال الزوج والزوجة فى العمل طوال اليوم . . ثم إن هذه الثقافة العجيبة هى شكل من أشكال التعبير عن الفراغ الروحى الذى يعانيه الإنسان فى عالم اليوم . . لكن هذه التبريرات لم تجعله يخفف انتقاداته (لماكينة الإنتاج الوفير) التى تميز عصرنا فى القرن الحادى والعشرين . . فقديما ـ كان الهدف السياسى هو الاكتفاء ذاتيا بالغذاء المنتج . . أما اليوم فلقد تغيرت صورة هذا الاكتفاء بينما سياسات الدول لم تتغير ، بمعنى آخر : إن الهدف الأول و الأخير أصبح الإنتاج من أجل الإنتاج ، وليس من أجل الاكتفاء الذاتى وهو ما أدى إلى حدوث طفرات انعكست سلبا على المنتجين والمستهلكين على السواء . وضرب جوزيه بوفيه مثالا بفول الصويا الذى فتحت فرنسا له الأبواب قادما من الولايات المتحدة بعد رفع الحواجز الجمركية وقال إن هذا التنازل من جانب فرنسا جاء كنوع من التراضى امتنانا لخطة مارشال التى اعتمدتها أمريكا تجاه أوروبا . . ثم بسبب المظلة النووية الأمريكية التى تحمى أو كانت تحمى أوروبا . . لكن ضرر هذا التنازل كان واسعا لأنه كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لانطلاقة التصنيع الزراعى بكل مخاطره سيما إذا علمنا أن الشركات متعددة الجنسية هى التى كانت تروج لهذا النوع من الفول . وكان طبيعيا أن تضار السياسة الزراعية فى أوروبا وفرنسا بسبب هذا الفول الذى تبين أنه كان محصولا للجينات المعدلة التى ترتعد لها فرائص الناس اليوم .

ويلفت بوفيه الانتباه إلى (لوبى) تجارة الحبوب فى العالم ، والذى لا يهمها سوى الإنتاج الوفير والتوزيع على مستوى واسع دون أدنى اعتبار للأضرار التى قد تنجم عن هذا النوع من المنتجات المهجنة!

وأوضح أن مزارعين كثيرين وضعوا أيديهم سريعا على هذه المعادلة التى تديرها بنجاح جماعات الضغط بهدف الربح الوفير فقط وطالبوا بإعلان ثورة صامتة احتجاجاً على هذه الأوضاع .

وينتقل مؤسس فيدرالية المزارعين إلي منطقة أشد خطراً تتعلق بتربية الماشية والأغنام صناعيا ويقول إننا نعيش ارتداداً فى المفاهيم بسبب هذا التحديث الذى انحرف بعيدا منذ اللحظة التى أصبحت الزراعة تجرى فيها وراء التقنيات ، وكان الأصح هو أن تكون التقنيات فى خدمة الزراعة .

ويذكر أن جمعية شباب المزارعين التى تأسست قبل الحرب العالمية الثانية كانت قد أرسلت جملة من القواعد منها مساواة العمال الزراعيين فى الدخل وأن يكونوا دائماً فى دائرة التقدير والاحترام . . بل إن رئيس هذه الجمعية وضع شعارا لافتا للانتباه هو : «أنت فلاح إذن أنت نبيل» فى إشارة إلى أن مهنة الزراعة تُكسب صاحبها صفات نبيلة كالجاه والشرف ، والحسب والنفوذ! وانطلقت الجمعية فى عملها من قاعدة أساسية هى أن التقدم التقنى يقود إلى المعرفة الاقتصادية . . وهذه الأخيرة تأتى منسجمة مع التقدم الاجتماعى .

ويوضح بوفيه أن المغالاة فى تحديث الإنتاج الزراعى لم تؤد إلى النتائج المطلوبة ، فحياة المزارعين على سبيل المثال لم تتحسن وساعات العمل لم تقل ، والدخل العام لم يشهد أية زيادة . . والسبب من وجهة نظره هو أن المزارع قد تخلى عن مبادئه الأولى ، لأنه عندما اشترى ماكينة حديثة ، وأقام منشأة صناعية كبرى وجد نفسه فى النهاية مجبرا على الإنتاج من أجل الإنتاج ، بل وجد نفسه راغبا فى أن يأكل جاره ، وأن يستحوذ على أرضه! وهو منطق طبيعى تفهمه الرأسمالية الشرسة أو المتوحشة على كل حال . وأصبح الفلاح أو المزارع ـ والحالة هذه ـ صورة ممسوخة شوهتها تماما الزراعة الصناعية بسبب تكالبه على الربح فقط! والجانى فى هذه القضية هو اقتصادات السوق التى حولت المزارع إلى عامل يبحث عن الربح أنى وجده! لكن النتيجة المباشرة لذلك ، هى أن المزارع شعر بالصدمة ، لأن الإنتاج الوفير لم يحقق له الدخل الذي كان يرجوه بسبب انخفاض الأسعار واكتشف ـ ولو متأخرا ـ أن كل الناس ليس لهم مكان على الأرض وهذا وحده يفسر لنا كما يقول جوزيه بوفيه النقص الكبير الذى لحق بعدد المزارعين فى أوروبا فى السنوات الأخيرة ويشير جوزيه بوفيه ، إلى نقطة أخرى تتعلق بالهرمونات ومنشطات النمو ويراها أشد فتكا بالإنسان من الإشعاع الذرى فيذكر إن لوبى تجارة اللحوم فى العالم قد لجأ إلى هذه المنشطات الهرمونية لزيادة فى الإعلاف أو الغذاء وأن مربى الأبقار فى أمريكا وكندا كانوا الأسبق فى استخدام هذه المنشطات ، ولقد حذرنا

فى فيدرالية المزارعين من خطرها ، ومن حسن الحظ أن الاتحاد الأوروبى قد استجاب لتحذيرنا واعتمد الحجج التى سقناها فى مجال الصحة .

وكان طبيعيا ألا يتنازل لوبى تجارة اللحوم عن مكتسباته بسهولة فكان أن تعمد اللعب بالألفاظ واستخدم مسميات أخرى غير مخيفة مثل البروتين الطبيعى بدلا من الهرمون لكن الخطر ظل باقيا!

وكان الاتحاد الأوروبى قد أكد أن اللحوم الواردة من الولايات المتحدة تشتمل على هرمونات تضر بالصحة ، وهو ما رجح كفة دعوتنا التى نطالب فيها بالعودة إلى أساليب التربية الطبيعية الخالية من أى هرمونات ومنشطات تساعد على النمو والتسمين السريع .

ويعترف جوزيه بوفيه بأن حربه ضد الجينات المعدلة هى حرب ضروس ، ويصعب أحراز النصر فيها لأنه يواجه لوبى تجارة اللحوم ، ولوبى تجارة الهرمونات معا . . وهما يملكان قدرات فائقة ، ووسائل ضخمة لممارسة ضغوطهما على أصحاب القرارات السياسية فى العالم .

ونعتقد ـ يقول جوزيه بوفيه[1] ـ إن الحل الأمثل لمواجهة هذا الأخطبوط هو أن يتعاون المزارعون والمستهلكون ، وأنصار الطبيعة فى إدارة هذه الحرب . ولهذا السبب قمنا بإشهار جمعية تضم ممثلين عن هذه الفئات الثلاث فى عام ١٩٩٢ وحذرنا من المنشطات التى تدر لبنا يقدر بعشرة آلاف كيلو سنويا من البقرة الواحدة بدلا من ثمانية آلاف بينما فى الظروف الطبيعة تدر البقرة الواحدة نحو ستة آلاف كيلو من اللبن! ويضيف : وإذا تركنا الهرمونات المستخدمة لزيادة الإنتاج الحيوانى ، فسنجد الإنتاج النباتى خاضعا بالكامل للوبى آخر هو لوبى الجينات المعدلة .

ويذكر أن هذا الخطر قد طال كل المحاصيل ففى يناير عام ١٩٩٨ أعدم المزارعون فى فرنسا كميات من الذرة بسبب الجينات المعدلة وفى يونيو من عام ١٩٩٩ فعلوا نفس الشىء مع الأرز ، وفى سياتل نوفمبر ١٩٩٩ رفعوا شعارات ضد فرانكشتين ، دلالة على الخطر القادم من ميكانزمات الجينات المعدلة التى قد تؤدى إلى وجود جينات حيوانية فى النبات وبالعكس بمعنى أنك قد تصادف جينات للدجاج فى البطاطس وجينات للسمك فى الطماطم والفراولة . . وجينات للإنسان فى الأرز!

(1) Ibid

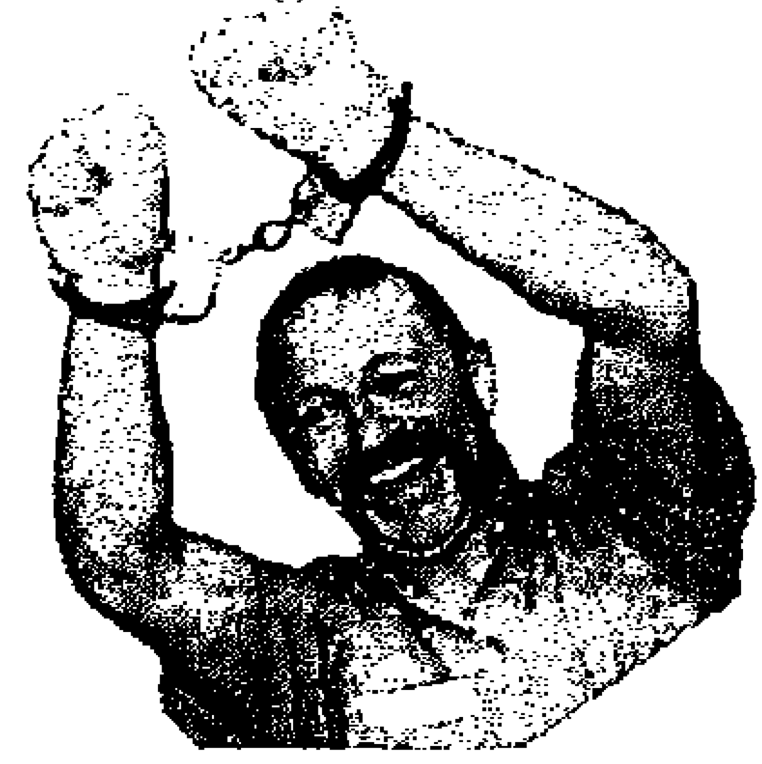
ويحاول جوزيه بوفيه أن يحصر مخاطر هذه العملية فيقول : إننا لسنا فى حاجة إلى ميكانزمات الجينات المعدلة لتحسين الزراعة لأن ضرر ذلك أكثر من نفعه وأضاف : فى البرازيل اكتشف العلماء أن الصويا المعدلة جينيا تسببت فى حدوث حالات مستعصية من الحساسية لدى شريحة كبيرة من الناس وظهرت أمراض صعبة لدى الفئران المعملية التى كانت تأكل البطاطس المعدلة جينيا ثم هناك خطر داهم آخر يتمثل فى التكاثر غير المتحكم فيه ، واختفاء النباتات المنتجة طبيعيا ثم إن اكتساح هذه العملية لكل الميادين سوف يؤدى حتما إلى مايسميه بالتلويث الجينى ورغم ذلك فإن المعامل والمزارع الكبرى التى تديرها الشركات متعددة الجنسيات تتبارى فى ترويج هذه الجينات التى يمتد خطرها لنحو عشر سنوات أو يزيد ، وكان الضوء الأخضر الذى أعطاه الاتحاد الأوروبى لهذه التجارة سببا فى وقوف فيدرالية المزارعين فى وجهه وطالبت بحق المزارعين فى معرفة كل شىء عن المحاصيل المنتجة بالجينات المعدلة .

وضرب الرجل مثالا بالأرز الذى يوجد منه نحو ١٤٠ ألف نوع فى آسيا تتواءم مع جميع الظروف المناخية أو الأرضية فهناك أرز طويل وآخر قصير ، وثالث سواحلى ورابع طبى . . إلخ .

ويقول : إن للأرز ـ والحالة هذه ـ حضارة متنوعة لكن لاينتشر منه سوى خمسة أنواع أو ربما ستة تُزرع فى نحو ٧٠٪ من الأراضى الآسيوية .



الرعب الغذائى أشد فتكاً من الرعب النووى!



. . اندلعت فى جنيف «مقر منظمة التجارة العالمية» مظاهرات فى نهاية القرن العشرين «وتحديدا فى ديسمبر ١٩٩٩» وصفت - لضخامتها وخطورتها - بأنها مظاهرات القرن لأنها تعكس هواجس ، ومخاوف شعوب أوروبا والعالم الثالث من مارد «السيطرة الأمريكية» الكاسح الذى يطوى كل شيء تحته . . وأكدت - ربما للمرة الأولى - أن كراهية العم سام أو العم ماكدو «نسبة إلى ماكدونالدز» قد تجاوزت موائد المفاوضات بين المسئولين لتستوطن نفوس الشعوب الأوروبية بمختلف فئاتها وطوائفها . . وإذا كان المزارعون هم الأكثر تضررا ، فإن التعاطف من جميع الشرائح الأخرى كان واضحا .

بمعنى آخر : حذرت مظاهرات جنيف المناهضة لمنظمة التجارة العالمية من أن الرعب الغذائى «سمة العصر القادم» سيكون أكثر خطراً من الرعب النووى .

على كل حال هذا ما كشفت عنه الرسالة المكتوبة وسط هتافات المتظاهرين فى ميدان الأمم المتحدة بقلب مدينة جنيف فى سويسرا حيث اكتظت الشوارع المحيطة بمبنى منظمة التجارة العالمية بالمتظاهرين الذين جاءوا من كل فج عميق بالقطارات والسيارات والدراجات البخارية يرفعون شعارات مناهضة للمنظمة ، وللمؤتمر الوزارى الثالث فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية ، ويعتبرونه خطوة جديدة فى طريق زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقراً!

أدهشنى فى ذلك الوقت أن جميع شرائح وفئات المجتمع السويسرى كانت موجودة أو بالأحرى «ممثلة» فى هذه المظاهرات التى أطلق البعض عليها «مظاهرات القرن»

ولقد حرص رجال الأمن السويسرى على توفير الحماية الكاملة للمتظاهرين الذين و قفوا على بعد ٢٠٠ متر من مقر منظمة التجارة العالمية وتقدمت جماعة منهم وغرست «شجرة تفاح» فى عرض الشارع فى إشارة إلى أن معظم المتظاهرين ينتمون إلى فئة المزارعين وكأنهم يلفتون نظر القائمين على أمر المنظمة إليهم

ويقولون لهم : انتبهوا إلى أحوال المزارعين في سويسرا ، الذين دفعوا ثمن مفاوضات المنظمة طوال السنوات الماضية من ممتلكاتهم ، ومحاصيلهم ، لكنهم لن يسكتوا هذه المرة لأن أى اتفاق فى مؤتمر «سياتل» لن يتحقق إلا على جثث مزارعى سويسرا وأوروبا وعلى الرغم من أن المظاهرات التى اشترك فيها نحو خمسة آلاف شخص كانت سلمية فإن الشعارات المرفوعة فيها كانت شديدة العدوانية ، ومباشرة وصريحة أو كما تقول صحيفة «لاتريبين دى جنيف» كانت الشعارات تفصح عن مضمون المطالب المأمولة من جانب المتظاهرين . . ومنها : «لا تبيعوا أرواحنا إلى الشركات متعددة الجنسيات أو . . تسقط المنافسة ويعيش التضامن» .

أو هذا الشعار الموجه إلى كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة الذى لا يخلو من سخرية وهو :

نيس «كوفى عنان» : الأمم المتحدة . . هل تذوب فى أعمال البيزنيس!![1]

والسخرية هنا ، تكمن فى تعمد المتظاهرين كتابة اسم كوفى عنان «نيس كوفى» ويقصدون بها مشروب النيس كافيه الأمريكى الشهير!!

أما الشعار الذى كان صريحا فى اتهام أمريكا بأنها تسعى إلى السيطرة على العالم وتكريس استعمارها للشعوب ، فهو قولهم إن الماء هو الكوكاكولا ، والغذاء هو «اللحم المهرمن» نسبة إلى الهرمونات والهندسة الوراثية المستخدمة على نطاق واسع فى اللحوم وبعض الأغذية فى أمريكا .

وقد لفت نظرى أن عدداً من السياسيين ورجال الفكر والاقتصاد الأوروبى والأمريكى قد تقدموا المظاهرات . . أبرزهم سيزان جورج «السياسى الأمريكى المعارض للعولمة الذى يعيش فى فرنسا ويرأس مرصد العولمة» والقانونى الشهير لورى ولاشن المسئول عن جمعية «المواطن العام» فى أوروبا . . ثم المفكر السويسرى المعروف جون زيجلر الذى كان قد عاد لتوه من أفريقيا بعد مشاركته فى قمة إفريقيا الغربية التى ضمت ممثلى ١١ دولة ، والمعروفة بالقمة المناهضة لمنظمة التجارة العالمية .

أكد زيجلر الصبغة الاستعمارية الجديدة التى تمارسها منظمة التجارة العالمية وقال إن الاستعمار القديم كان مكشوف الوجه . أما استعمار اليوم فهو غير مرئى .

وحذر من حالة «الانتحار الصامت» التى يعيشها العالم الثالث تحت غطاء الرأسمالية مشيرا إلى أن هذه المظاهرات تعلن رفضها «للغذاء الردىء» ولأسعار

(1) I bid

اللبن الحليب لكن هذا وحده لا يكفى . وقال إن العالم بحاجة إلى «صحوة ضمير» قوية تضع حدا لحالة العمى التى يعيشها الرأسماليون الذين يسيرون ـ من وجهة نظره ـ ضد مصالحهم . . وبإهمالهم لأفريقيا السوداء فإنما يهدمون كيانات الدول الأفريقية .

ويتساءل : بدون هذه الكيانات ماذا سيصنع الرأسماليون؟ . لا شك أن الأمر سيتحول إلى كارثة لأننا بدون مطار لا يمكن أن نهبط وبدون وزارات لن نعرف مع من نتفاوض!!

وختم حديثه الذى نقلته الصحف السويسرية بقوله : ينبغى أن يعرف الجميع أن ٧٣٪ من التجارة العالمية تتحكم فيها ٢٠٠ شركة متعددة الجنسية «عابرة للقارات» وهو أمر مخجل ومشين!

وتعليقاً على ذلك ، أذكر أن المتحدث الرسمى باسم المنتجين السويسريين هتف قائلاً : المنتجون والمستلكون «فى أوروبا» يشتركون فى حالة الخوف من المستقبل ويعربون عن استيائهم من رواتبهم التى ستنخفض للحد الأدنى والأراضى الزراعية التى ستتقلص «أو تتصحر» والأولاد الصغار الذين سيكونون ناقصى التكوين .

وأضاف : لكل هذه الأسباب نطلب شيئين أساسيين : الأول هو : تأجيل دفع الديون أو إلغاؤها . . والثانى وهو : مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية وعمل كشف حساب عن السنوات (الخمس) الماضية .

وانتهى إلى القول إن هذه المظاهرات التى اشتركت فيها «عينة» من الشعب السويسرى تقول بوضوح : «لا» للطعام الردىء القادم من أمريكا! و«لا» للعولمة التى لا تفعل سوى أن تزيد الأغنياء غنى ، وتزيد الفقراء فقرا .

الغريب أن مطاعم ماكدونالدز الأمريكية كانت مصب غضب المتظاهرين إلى حد أن أحدهم قد طالب بحرقها جميعا فى أوروبا للتخلص من «العم ماكدو» نهائياً على حد قوله . .

والسبب يرجع ـ كما يقول بل أربيس مؤلف كتاب «ضد ماكدونالدز» إلى أن هذه المطاعم هى آخر رموز الاستعمار الأمريكى الجديد للعالم ، أو هى الوجه الآخر للعولمة على الطريقة الأمريكية . . و لعل أكبر دليل على ذلك هو هذا الإعلان الذى يمثل مساحة صفحة كاملة بإحدى الصحف السويسرية ، والذى يبدو فيه مطعم

ماكدونالدز يتوسط إحدى القرى النائية فى إشارة إلى أن أمريكا يمكن أن تصل إلى أى مكان فى العالم .

ويؤكد بول أربيس أن كراهية ماكدونالدز هى بشكل أو بآخر كراهية لأمريكا . . لأن سندوتشات ماكدونالدز خلقت فلسفة أو علاقة اجتماعية جديدة ، ومفهوما جديداً للإنسان وقطعت صلة المواطن الأوروبى بعاداته وتقاليده الأطلسية الراسخة!

وأوضح أن «تقبيح وجه ماكدونالدز» أو إلباسه ثوب الشيطان هو أسلوب شائع فى أوروبا فى هذه الأيام لكن على الأوروبيين ـ كما يقول مؤلف ضد ماكدونالدز ـ أن يميزوا بين هذه المطاعم من ناحية ، وبين تصفية حساباتهم مع منظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى واتهم فرنسا بأنها هى التى تقف وراء حملة الكراهية ضد ماكدونالدز .

وشرح أحد المثقفين السويسريين «ويدعى الان باكو» الأساس النظرى لمظاهرات جنيف ضد المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى مدينة سياتل الأمريكية فقال أنها تعلن رفض فكرة الفتح الكامل للأسواق ، مشيراً إلى أن الاقتصادى الأوروبى الشهير موريس اليس (الحاصل على نوبل عام ١٩٨٨) كان قد أصدر كتابا بعنوان : «العولمة : تحطيم الوظائف والنمو» ميز فيه بين مرحلتين :

الأولى تمتد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٥ والثانية من ١٩٧٤ حتى اليوم . المرحلة الأولى شهدت نمواً قويا ، وبطالة ضعيفة بينما المرحلة الثانية شهدت نمواً منخفضا . وبطالة متزايدة تنذر بالخطر .

وقال . . باكو : إن مقولات موريس اليس كانت تسكن رؤوس معظم المتظاهرين وتعتبر العولمة . . العامل الأقوى فى البطالة ، وانخفاض النمو ، وبالنظر إلى التنوع والاختلاف فى الأجور فى الدول فإن سياسة التبادل الحر تضاعف الخطر . . كما أن حركة رءوس الأموال تؤدى إلى تحطيم الوظائف وتتسبب فى إحداث الفوضى وعدم الاستقرار وتزرع البؤس فى كل مكان أما الحل الناجع فهو ـ فى رأيه ـ العودة إلى الحمائية لأن العولمة وبهذه الطريقة الفجة التى تُعبر عنها منظمة التجارة العالمية ، لا تكون إلا فى خدمة مصالح الشركات عابرة القارات .

ويبدو أن كتاب «العولمة : تحطيم الوظائف والنمو» ينبه من سماهم بالخاسرين فى لعبة العولمة إلى أن الوقت قد حان لكى يسألون عن : كشف الحساب للمنظمة ، التى مادامت لا تلقى بالا لهموم الفقراء وحقوق الإنسان ، فإن أحداً لن يسعد «أو يساند» المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى القرن القادم .

ولقد لاحظ أن ما يثلج صدور المتظاهرين فى سويسرا هو شعورهم بأنهم ليسوا وحدهم الذين يعلنون رفضهم لمنظمة التجارة العالمية ، لأن ممثلى نقابات ومنظمات غير حكومية «فرنسية» انضموا إلى صفوفهم وكانت وسيلة التعبئة هى جهاز «الإنترنت» حيث تنادى المتظاهرون بسرعة عجيبة على مواقع تأسست فورا وكرد فعل للمؤتمر ، وتبادلوا الأفكار ، والآراء ، وحددوا توقيت وشكل المظاهرات . . وأكدوا قلقهم من جولة المفاوضات القادمة التى لن تستهدف فى نظرهم ـ سوى تحطيم حياة الناس فى العالم الثالث ، وأوروبا . . وشددوا على ضرورة مواصلة النضال . . ضد الاستعمار الأمريكى باعتبار أن مظاهرات اليوم هى امتداد طبيعى لمظاهرات العام الماضى التى اجتاحت جنيف «فى مايو ١٩٩٨» وتسببت فى إحداث خسائر تقدر بحوالى ١٠٠ ألف فرنك ونجم عنها أربع ضحايا وقعوا جرحى من أثر العنف الذى اتسمت به .

يبقى أن نشير إلى أن مظاهرات جنيف هذه المرة ، كانت الحصاد الطبيعى لأفكار نظرية كثيرة تملأ أعمدة الصحف ، والكتب الصادرة حديثا . ومنها كتاب لباحث فرنسى هو دانيل ريمى بعنوان : الاستراتيجية الأمريكية يؤكد فيه أن أدوات السيطرة الأمريكية على العالم هى : شبكة «سى .إن .إن» ومشروب الكوكاكولا ، وشندوتشات ماكدونالدز ، وديزنى لاند . . وهى أشياء تلقى قبولا كبير لدى شباب العالم وأوروبا .

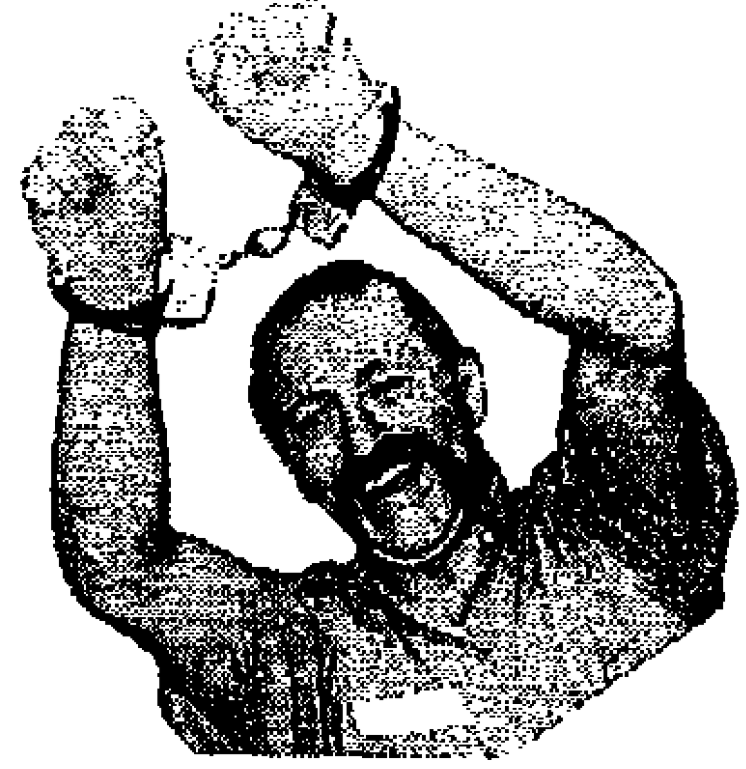
ويقول الكتاب أيضاً : إذا لاقت هذه الأدوات مقاومة من نوع ما فى أى دولة فى العالم ، فإن جهاز المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A يتولى تذليل العقبات .

ويستشهد الكتاب بمقولة على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة لجون ديتش مدير المخابرات السابق يقول فيها : إن الاقتصاد أصبح برهان القوة مثل الرؤوس النووية التى تملكها أمريكا!

باختصار ، لقد لخص أحد المتظاهرين مغزى المظاهرات بقوله إننا وإن كنا نوافق على الانضمام إلى أوروبا العظمى ، فإن الهواجس تملأ رؤوسنا فيما يتعلق بالتسويات العالمية التى تتولاها مفاوضات منظمة التجارة العالمية . . وإن أخشى ما نخشاه هو السيادة الغذائية التى تمارسها أمريكا علينا .

لأننا ـ والحال هذه ـ مقبلون على ما يمكن أن نسميه الرعب الغذائى الذى لن يقل خطورة عن الرعب النووى .

منتدى «جنيف ٢٠٠٠» هل نجح في تجميل وجه العولمة؟



يُقال إن الحكومة الفيدرالية السويسرية عضت على شفتيها ندماً لأنها كانت صاحبة المبادرة فى عقد منتدى «جنيف ٢٠٠٠» لمناقشة قضايا العولمة بسبب المظاهرات التى طافت أرجاء مدينة البحيرة الجميلة «جنيف» فى صيف ٢٠٠٠ ، ورفعت شعارات قاسية ضد العولمة ، بل وضد مؤتمرى سياتل ودافوس اللذين كانا يهدفان إلى تطبيع مفهوم العولمة أو ترويجه بين الشعوب . ولقد اختزل المتظاهرون غضبهم المدفون فى الصدور فى تمثال «دراكولا» المرعب الذى صنعوه من الورق ، وكتبوا عليه اسم منظمة التجارة العالمية فى إشارة إلى الخطر القادم من هذه المنظمة التى تحرس قيم الرأسمالية المتوحشة من وجهة نظرهم(١) .

وكان طبيعيا أن يرفع المتظاهرون شعارات ضد الأمركة مثل : سحقا إلى ماكدونالدز باعتباره الرمز الأقوى للوجود الأمريكى وللهيمنة الأمريكية فى العالم ، ناهيك عن شعارات أخرى تطالب بالتضامن مع شعوب العالم أجمع . . لكن الثابت أن منتدى جنيف ٢٠٠٠ ، الذى حضره نحو ٦٠٠ نائب وأكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية تمثل نحو ٦٥ دولة من العالم ، قد نجح رغم كل التحفظات ، فى أن يحقق مكاسب عديدة للدبلوماسية السويسرية . . هكذا يقول بعض الخبراء لأن المنتدى ، وإن جعلنا نتذكر آلام سياتل ، إلا أنه أعاد مجدداً قضايا العولمة والفقر على بساط البحث وأتاح للمنظمات غير الحكومية «أو بالأحرى المجتمع المدنى» أن تشارك فيه ، ناهيك عن أنه وبهذه الصورة الحادة قد فتح حواراً خصبا حول قضية العولمة الشائكة .

وأضافت الرئيسة السويسرية السابقة «ريت دريفيس» التى افتتحت المنتدى تعليقا مؤداه أن سويسرا تهدف من وراء هذا التجمع إلى أن تحضره الأوساط الاقتصادية والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ، وهذا الحضور هو فى حد ذاته تمثيل صادق للديمقراطية التى تسمح بنضال أفضل ضد الفقر .

(1) Ily a d'autres solution que le mondialisation, morss2000.

ومن جانب آخر أوضح أحد الخبراء وهو جان لوك نوردمان أن منتدى جنيف ٢٠٠٠ يسهم فى إعطاء العولمة وجها جميلا ، بحيث تلقى قبولا لدى الشعوب . أما المسئول السويسرى عن متابعة مؤتمر كوبنهاجن «باسكال كوشيان» فأشار إى أن الهدف الذى تسعى إليه سويسرا هو أن يتحقق «تفاهم دولى» من نوع راسخ ، وأن يكون ذلك مقدمة لعقد اتفاقية بين المنظمات المختلفة لتحديد سياسة اقتصادية واجتماعية مشتركة .

صحيح ـ والكلام لايزال لباسكال كوشيان ـ إن صدمة مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩ وصعوبة وضع اتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمارات تفرضان مايشبه الاستحالة لهذا الهدف ، لكنه يبقى فى كل الأحوال طموحاً مرغوباً .

التحالف ضد العولمة

ويرى البعض أن منتدى جنيف ٢٠٠٠ كشف عن وجود تيار قوى مناهض للعولمة يندرج تحت مسميات عديدة منها «التحالف ضد العولمة» و«جمعية مناهضة مؤتمر دافوس» ، كما ساعد فى بلورة جملة من المطالب منها إلغاء ديون دول العالم الثالث ، واقتراح فرض ضرائب جديدة على الدول الغنية لصالح الدول الفقيرة .

وأوضح أن بناء التحالف ضد العولمة ينبغى أن يتواصل عمله فى هدوء لكى ينتشر فى كل مكان ، ويكسب أنصارا يوما بعد يوم .

ويستند هذا التحالف إلى مجموعة من الأرقام المخزية منها أن هناك ١,٢ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم ، و ١,٦ مليار آخرون يعيشيون بأقل من دولارين ، ويطالب هذا التحالف فى الوقت نفسه بصناعة عالم أفضل سوف يسكنه بحسب الإحصاءات التقديرية نحو ٧مليارات شخص فى عام ٢٠١٥[1] .

أما الأهداف الأخرى التى يصبو إليها فهى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصورة أكثر ثباتا لمصلحة الفقراء بالطبع ، وزيادة الخدمات الاجتماعية .

والثابت «أن التحالف ضد العولمة» أعلن عن عزمه مواصلة مسيرته لمناهضة جميع أشكال الاستغلال ، وأوضح المتحدث باسمه عن عقد منتدى اقتصادى آخر فى البرازيل مناهض للمنتدى الاقتصادى العالمى الذى ينعقد كل عام فى دافوس بحيث ينعقد المنتديان فى نفس الوقت على سبيل التحدى «يقصد منتدى بورتو اليجرى» . . وتؤكد المنظمات غير الحكومية على لسان بيبو هوستيت المتحدث الرسمى باسمها أن

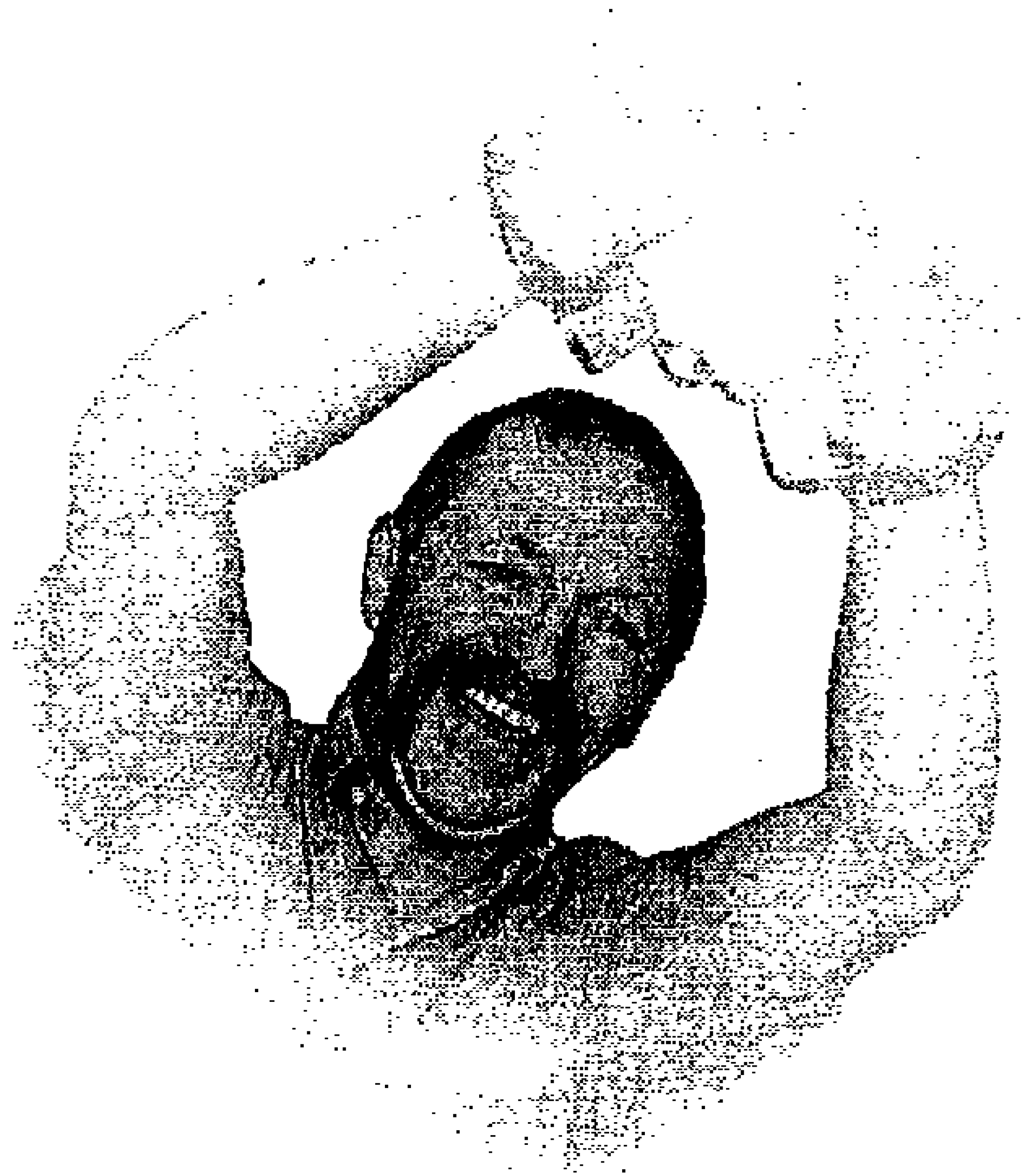
(1) Ibid

نضال المنظمات المستمر قد حقق مكاسب عديدة منها أن الأمم المتحدة أصبحت مضطرة إلى أن تضع قضية العولمة بكل نتائجها وانعكاساتها على موائد الحوار التى تنظمها ، وأصبح كل «إعلان» يصدر من المنظمة الدولية أو يتم التصويت عليه فيها ، يساعد فى زيادة ضغط المنظمات غير الحكومية على الحكومات .

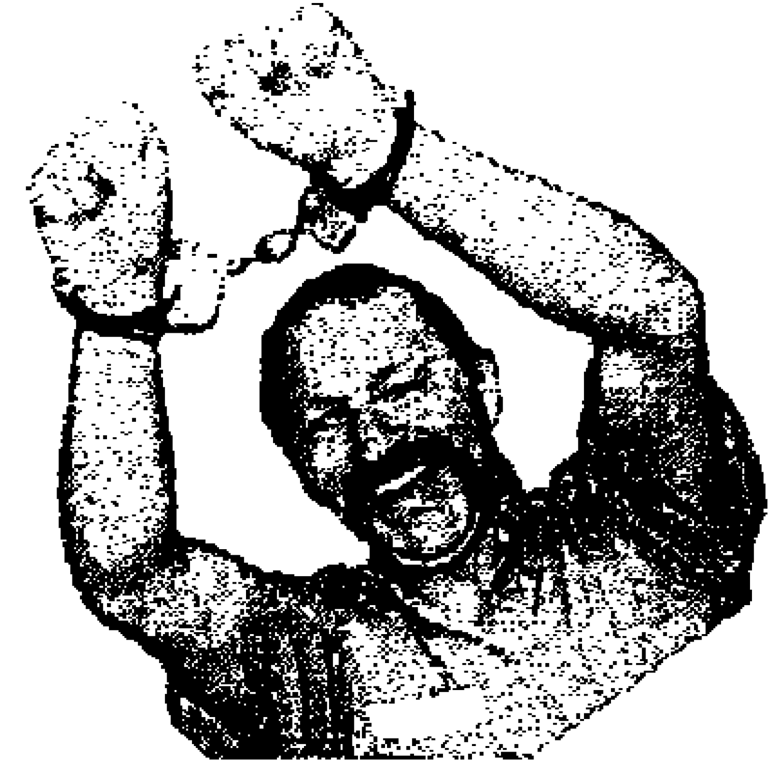
وبعد أن أعرب المتحدث عن أمله فى أن تتحقق فكرة فرض ضرائب على الدول الغنية لفائدة الدول الفقيرة قبل عام ٢٠٢٠ حذر من التهاون مع مطالب المنظمات غير الحكومية ، مشيراً إلى أن التعبئة الشعبية لهذه المنظمات أصبحت أمراً ميسوراً بفضل الإنترنت ، ومن ثم فليس من مصلحة الحكومات الاستهتار بها .

ضمن هذه التفسيرات والمبررات الخاصة بمؤتمر مراجعة قمة كوبنهاجن أو منتدى جنيف ٢٠٠٠ جاءت تصريحات كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة لتلقى مزيدا من الضوء على جوانب أخرى للقضايا المطروحة ، سيما فيما يتعلق بالعولمة التى يرى عنان أن لها إيجابيات مثلما لها عيوب ، وأن الحكومات لا تستطيع مكافحة الفقر بمفردها ، ولذلك يتعين أن تمد منظمات المجتمع المدنى مثل «النقابات ، والجامعات والمنظمات غير الحكومية» يد العون لها . . إلا أن أخطر ما فى هذه التصريحات ما قاله بشأن الفقر فى دول الجنوب عندما لفت الانتباه إلى أن دول الشمال ذاتها فيها أيضاً «جنوب» بمعنى أن من حقها أن تهتم أولا بمكافحة الفقر فى داخل حدودها . .!

بكلمة أخرى : إن تيار مناهضة العولمة قد استفحل فى كل أرجاء أوروبا ، ولم يعد أمام الولايات المتحدة والمنظمات الدولية سوى الاعتراف بحقوقه . . تلك الحقوق التى يقول عنها جوزيه بوفيه : تستحق أن يموت كل الفقراء من أجلها .



كارثة تقديم الاقتصاد على السياسة



فى كل مرة تقع عينى على اسم جوزيه بوفيه أو صورته بشاربه العظيم! . . كنت أتخيله يضع إحدى يديه على قلبه «خوفا» ويده الأخرى يسدد سبابتها بحزم إلى صدورنا وكأنه يحذرنا من خطر داهم يحيق بنا إذا لم نفق فى اللحظة المناسبة .

أما الخطر فهو ناجم عن «اقتصادات السوق» التى تطلق يد الجميع فى «بيع وشراء كل شىء» الصحة ، والتربية ، و الثقافة ولذلك فهو يصرخ مطالبا بإعطاء الأولوية للسياسة على الاقتصاد ، ويضرب مثلا «مؤلما»على ذلك وهو أن الأدوية التى يمكن أن تهزم بين عشية وضحاها الأوبئة الفتاكة فى إفريقيا ، لايقوم بتصنيعها أحد ، والسبب هو عجز «السوق» عن الوفاء بدينها أو دفع ثمنها!! فهل هناك بشاعة ووحشية أكثر من ذلك؟!

ويشير جوزيه بوفيه إلى أن الدول تلجأ فى أحايين كثيرة إلى الزيف والخداع لتبرير سطوة اقتصاديات السوق ، فيذكر أن فرنسا مثلا زعمت أنها وبسبب حرصها على ألا تظل متأخرة عن أمريكا ، فسوف تأخذ بميكانيزمات الجينات المعدلة وحجتها فى ذلك أنه مادام العم سام قام بالتجريب فليس هناك مايبرر عدم استعمال الجينات المعدلة فى الإنتاج الزراعى .

ويرد بوفيه[1] على من يزعم أن الجينات المعدلة سوف تسد الحاجة المتزايدة على الطعام ومن ثم تجنب العالم خطر المجاعة الذى يهدد سكان المعمورة فيقول : إن هذا ينطوى على أكاذيب ، والدليل على ذلك أن مزارعى أمريكا رفعوا دعاوى فى المحاكم ضد مروجى الجينات المعدلة بسبب أخطاء فادحة فى المحصول كما أدركوا أن حصاد الجينات المعدلة فى الزراعة أقل كثيراً من حصاد الإنتاج الطبيعى ، ثم إن عدم خطأ عملية التعديل الجينية نفسها ليس مؤكدا ناهيك عن أن مشكلة الجوع فى العالم لن تجد حلولها من الجوانب التقنية فقط وإنما يجب أن تتوافر شروط اقتصادية واجتماعية وسياسية ضرورية . والمثال الصارخ على ذلك أن الأرز المنتج جينيا بواسطة التصنيع

(1) I bid

الزراعى أدى إلى إفقار المزارعين إلى حد أن أصحاب بعض المزارع تركوا أرضهم وانضموا إلى جيش الفقراء الذين يأكلون بالمجان من مطاعم القلب الشهيرة فى أوروبا .

نقطة أخرى يلفت جوزيه الانتباه إليها هى أن جناية الجينات المعدلة على الفواكه والخضراوات هى جناية لا تغتفر ، ويستند فى ذلك إلى استطلاع للرأى كشف أن ٦٠٪ من الفرنسيين يرون أن طعم الفواكه والخضراوات قد تتغير إلى الأسوأ فى السنوات العشر الأخيرة والخطر نفسه وإن كان فى صورة أكثر بشاعة ينصرف إلى الدقيق الحيوانى الذى تسبب فى حدوث جنون البقر وجنون الدجاج . . إلخ .

وقال جوزيه بوفيه إن الاتحاد الأوروبى مطالب أن يضع قواعد ضد موجة هذه الأغذية الرديئة التى لا تثمر سوى السموم المؤذية للإنسان . وأوضح أن فيدرالية المزارعين انتقدت الإجراء الفرنسى بفرض الحظر على اللحوم الواردة من بريطانيا إثر اكتشاف مرض جنون البقر وكأنها تريد حماية المستهلك الفرنسى فقط دون أن تعطى اهتماما للمستهلك البريطانى ، وكان الأولى أن تطالب بحماية جميع المستهلكين فى العالم دون تفريق ولهذا السبب طالبنا فى الفيدرالية بإنشاء وكالة صحية أوروبية مستقلة تحمى الإنسان الأوروبى من تناقضات العولمة : الإنتاج الوفير ، والفقر المدقع فى ذات الوقت .

حراس الأمن الغذائى

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التى تعترض مسيرة جوزيه بوفيه ورفاقه فإن الأمل يملأ قلبه ويرى أنه بالإمكان تغيير العالم . . وصاحب التغيير وأداته هو المزارع «حارس الأمن الغذائى» . . ويقول إن هذا المزارع ليس مجرد رجل يعمل فى الأرض وإنما هو مشارك بالضرورة فى معادلات اجتماعية واقتصادية متشابكة فى المجتمع مثل معادلة الوظائف ، والتنويع الحيوى ، والفضاءات الريفية بمعنى أن مهنته لها أبعاد ثلاثة هى «البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى» . . ثم إن مهنته باتت تتطلب أوجها متعددة للذكاء ، وأبحاثا وخبرات وتجارب ، ومواجهة بين الخبرة من جانب والمعارف المختلفة من جانب آخر ، لهذا يعتقد جوزيه بوفيه أن المزارع - بهذه الصورة - هو قطعة من المستقبل المأمول .

ويشير سريعا إلى محاولة المزارعين تنويع أنشطتهم بالعمل فى مجالات تكميلية للزراعة مثل الشراء والبيع للمنتجات الزراعية عبر الإنترنت ، ثم هناك السياحة الزراعية ، والتربوية وهى أنشطة تسهم فى ظهور شبكات اجتماعية جديدة تموج بها

الفضاءات الريفية اليوم . . وهذا الأمر معناه أن المزارعين قادرون على العيش سعداء خارج النمط الرسمى للزراعة وتغيير وتجديد علاقاتهم الاجتماعية .

ويتحفظ بوفيه على مسألة المزارع التربوية أو السياحية محذرا من أن تنسى مهمتها الأصلية وهى الإنتاج لتتحول إلى مجرد حدائق حيوانات صغيرة أو متاحف زراعية يشاهد فيها الأطفال الحيوانات التى لا يعرفونها ، ويشربون فيها اللبن الطازج من قبيل الفضول! .

ويرفض مؤسس فيدرالية المزارعين فى أوروبا مبدأ الأرض لمن يزرعها ، ويقول إن الأرض هى للاستعمال الجماعى لسكان المعمورة مشيرا إلى أن هذا التعديل فى المفاهيم ضرورى ومهم لأن سكان الأرض سيكونون ـ والحالة هذه ـ أصحاب القرار .

وبفخر شديد يؤكد جوزيه بوفيه أن الزراعة هى الموتور المحرك للحياة ويذكر أن الشعار المرفوع فى فرنسا هو : إنتاج من أجل التصدير ، فالزراعة هى البترول الأخضر لفرنسا ، وينصح بوضع سياسة للتحكم فى الإنتاج بعيداً عن «اللوبى» الزراعى لافتا النظر إلى السياسة الزراعية المشتركة من حيث العيوب ، والمميزات .

ويقول إن فلسفة ومبادىء «الجات» واضحة وهى تتمحورحول «التبادل الحر» ومن ثم تخفيض التعريفات الجمركية . وبمقتضاها ينبغى على الدولة أن تتعامل مع المنتجات الواردة بنفس الطريقة التى تتعامل بها مع منتجاتها فى الداخل . . وعليها أن تلغى اتفاقاتها التفضيلية التى كانت أبرمتها مع بعض الدول . . ويضرب مثالا على ذلك بأزمة الموز التى دارت رحاها بين أوروبا وأمريكا ، والتى بسببها جأرت بالشكوى الشركات الأمريكية «متعددة الجنسية» .

ويقول إنه لهذا السبب يجب أن يتناسب التبادل التجارى مع مستوى النمو الاقتصادى

حذرنا من خطر سياتل

ويتحدث بوفيه[1] بإسهاب عن مشاركته فى مظاهرات سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩ ، تلك المظاهرات التى كانت تدشينا لميلاد رفض عالمى لمناهج عمل منظمة التجارة العالمية ، فيقول : لقد حذرنا من توقيع اتفاقات جديدة يكون من شأنها مد شبكة السوق العالمية ، وحذرنا أيضا من أن دول الجنوب ستكون الخاسر الأكبر لأنها تفتقر إلى الأسباب التى تمكنها من تقديم المساعدات أو الإعانات إلى مزارعيها .

(1) le monde n'est pas marchandise

ومن ثم فإن فتح حدودها أمام المنتجات المقدمة من الخارج سوف يعرض اقتصادها للخطر ، ومثال ذلك : كوريا الشمالية والفلبين اللتان كانتا من أكثر الدول اكتفاء بإنتاجهما فى الأرز لكنهما اضطرتا لاستيراد الأرز «الأقل جودة» بسعر منخفض عن الأسعار المحلية ، فأصاب السوق الداخلية بالشلل .

مثال آخر : الهند وباكستان اللتان كانتا من أكثر الدول إنتاجا للمنسوجات ، فاضطرتا أن تفتحا حدودهما أمام الفيبر الصناعى فضاع اقتصادهما .

ويقول بوفيه إن مطلبه فى سياتل كان تأكيد حقوق الشعوب فى أن تغذى نفسها ، وأن تختار بجدية وديمقراطية نوع الزراعة الذى تريد و يضيف : العجيب أن العالم شهد وفرة فى الإنتاج والغذاء ، إلا أن عدد الفقراء ، والذين لا مأوى لهم ، ولا يأكلون حتى الشبع يزداد باضطراد .

وحذر الرجل من تأثير ذلك على التوزان المطلوب بين الريف والحضر أو بين القرية والمدينة . وقال لقد التقينا فى سياتل بالنقابات الأمريكية التى كانت تتعاطف معنا فى نضالنا ضد وحشية منظمة التجارة العالمية ، وقمنا بشرح أفكارنا الخاصة بعرض الخلافات التجارية على محكمة دولية للتجارة تعمل فى استقلال تام عن منظمة التجارة العالمية .

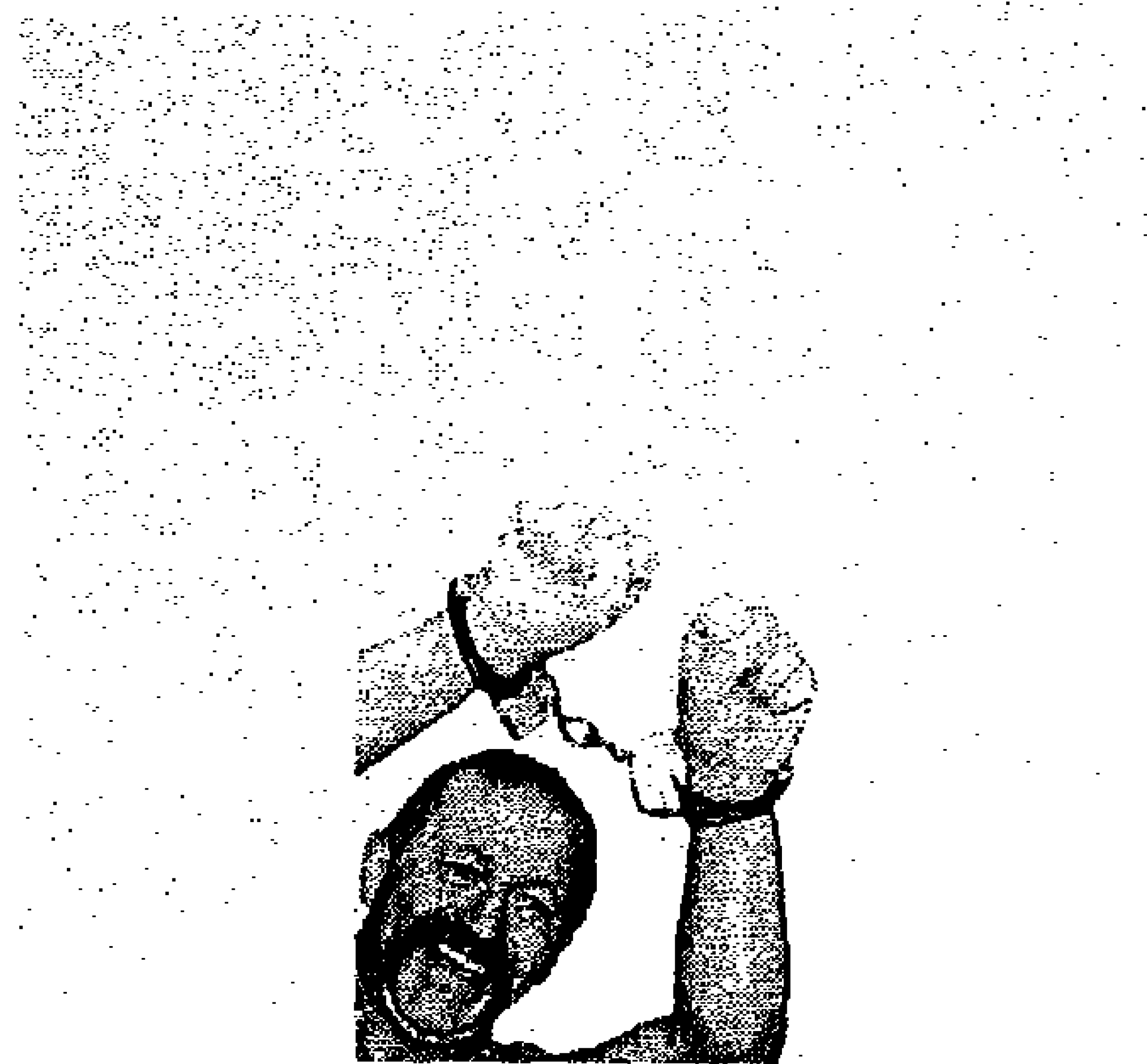
وكانت سياتل فرصة للقاء الحركة الشبابية الراديكالية «غير العنيفة» ورفعنا شعار : معا وبالإجماع للوقوف فى وجه تسليع الأخلاق ، والتربية ، والثقافة ، والتعليم .

ويقول : لم يكن هدفنا فى سياتل إيقاف مسيرة التحرر الاقتصادى ، أو إلغاء منظمة التجارة العالمية وإنما كنا نريد إيقاف المفاوضات الرامية إلى عمل جدول لتوسيع حقول السوق العالمية . وأعتقد أننا قد نجحنا فى ذلك وهو نجاح نسبى أو رمزى على كل حال .

وأوضحنا أيضاً أن التجارة العالمية هى شىء جيد ، لكنها تتطلب قواعد مؤسسة على حقوق» وليس على علاقات قوى اقتصادية» .

وتساءلنا لماذا تفلت التجارة من هذه القوانين والاتفاقات والمواثيق التى وقعتها دول العالم فى إطار الأمم المتحدة؟ .

ويذكر بوفيه أخيراً أن دعوته تهدف إلى إعطاء الشعوب الحق فى أن تعرف ماذا يدور داخل منظمة التجارة العالمية! ويذكر أنه أطلق عليها اسم «دراكولا» لأنها لا تعمل إلا فى الظلام ، ولقد آن الأوان أن تفتح كل النوافذ لنرى بعيوننا ماذا يفعلون بنا باسم التبادل الحر ، واقتصاد السوق؟!



الفصل الثالث

عولمة المقاومة والكفاح

- الفقراء فى مواجهة الأغنياء .
- «دافوس الآخر» . . خطوة على الطريق .
- «شعب سياتل» و «أنسنة العولمة» .
- «عولمة الرفض» من سياتل إلى جنوة . . (والبقية تأتى) .
- هل حان وقت الحوار بين مناهضى العولمة «ومؤيديها» .

الفقراء في مواجهة الأغنياء



فى صيف ٢٠٠٠ وأثناء انعقاد نحو ٦٠٠ نائب وأكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية تمثل ٦٥ دولة فى العالم - ولدت فكرة تنظيم مؤتمر سنوى يتزامن مع «منتدى دافوس الاقتصادى» ويكون مناهضا له .

ولقد تبنى «التحالف ضد العولمة» الذى ظهر فى أوروبا فى السنوات الأخيرة ، هذه الفكرة التى تؤكد عزمه مواصلة مسيرته لمناهضة جميع أشكال الاستغلال ، واستقر الرأى على أن تحتضن مدينة «بورتو اليجرى» الواقعة فى جنوب غرب البرازيل أول مؤتمر يحمل اسم المنتدى الاجتماعى العالمى «ربما تمييزاً له عن المنتدى الاقتصادى العالمى الذى يعقد منذ أكثر من ٣٠ عاما فى منتجع دافوس السويسرى ، وتأكيدا فى الوقت نفسه ، لمعارضته له» ، فهذا الأخير يعطى قضايا «الاقتصاد» الأولوية المطلقة فى جدول أعماله ، بينما منتدى «بورتو اليجرى» يقدم «الأطروحات الاجتماعية» كأساس محورى لنظرته إلى العالم .

شارك فى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى انعقد تحت شعار «عالم آخر ممكن» . . نحو ٢٠ ألفا من المنظمات غير الحكومية فى العالم و ٩٠٠ جماعة تمثل أكثر من مائة دولة ، وناقشوا خلال خمسة أيام - وعبر نحو ٤٠٠ جلسة - مجمل علاقات العالم الغنى بالعالم الفقير ضمن أربعة محاور هى : إنتاج الثروة والوصول إليها ، وتأكيد مطالب المجتمع المدنى ، والسلطة السياسية ، ثم الأخلاق فى المجتمع الحديث(١) .

اللافت للنظر أن هذا المنتدى قد لقى دعما كبيرا من الجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية وكل المناضلين للعولمة والهيمنة الاقتصادية الأمريكية فى العالم ، وشاركت فيه دولة أوروبية كبرى هى «فرنسا» بناء على دعوة من القائمين عليه فى حزب العمال الحاكم فى البرتو اليجرى ومثلها وزيران هما : فرانسوا هوار

(1) L'autre Davos

وزير الدولة للتجارة الخارجية ، وجى هاسكويد وزير الدولة لاقتصادات التضامن ، أما بقية الدول الأوروبية فقد مثلها عدد ضخم من البرلمانيين وممثلى الجمعيات الأهلية ، وجمعيات حقوق الإنسان .

وكان المحللون يتفاءلون بمستقبل «المنتدى الاجتماعى العالمى» ويعتبرونه التجسيد الحقيقى للتفكير العقلانى الهادئ الذى اتبعه أنصار التحالف ضد العولمة منذ مظاهرات سياتل الشهيرة فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ فى براج وجنيف ونيس . . وكلها ترفع عقيرتها احتجاجا على العولمة المتوحشة التى تأكل الأخضر واليابس لتصب أرباحها فى النهاية فى جيوب أغنياء العالم فقط .

ويذهب أحد المعلقين إلى القول إنه كان من غير المعقول أن تظل المظاهرات «وأحداث العنف» هى الطريقة الوحيدة التى يعلن فيها «التحالف ضد العولمة» عن نفسه .

ومن ثم فإن التفكير فى عقد مؤتمرات مناهضة لأطروحات العولمة هو مرحلة نضج عالية ، انتقل منها معارضو العولمة من الشارع إلى الجلوس فى القاعات للتشاور ومناقشة ما يسمونه بدائل العولمة و السوق المفتوحة التى تجعل الفجوة بين أغنياء الأرض وفقرائها تزداد اتساعا .

وتحدث آخرون عن أن تغيير لهجة الرد من العنف «الذى قاد يوما إلى إحراق آخر مطاعم ماكدونالدز فى جنوب فرنسا» إلى النقاش الإيجابى سوف يساعد حتما فى التوصل إلى نقطة تتوافق فيها المصالح بين دعاة العولمة ، ومناهضيها .

أغنياء وفقراء

صحيح أن «المنتدى الاجتماعى العالمى» يرفض صيغة منتدى دافوس شكلا وموضوعا ، ويرى فيها شكلا من أشكال التسلطية ، لأن رواده منحوا أنفسهم لقب قادة العالم ، واختاروا أن يجتمعوا خلف الأبواب المغلقة لتحديد مستقبل كوكب الأرض لمصلحتهم! إلا أن ذلك لا ينبغى أن يجعلهم يستخفون بالقرارات التى تصدر عن منتدى دافوس ، لأنها فى الأغلب الأعم هى التى تتحكم فى مسيرة الاقتصاد العالمى ، ثم إن هذا المنتدى فى حد ذاته ، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه ، هو ـ كما يقول السيناتور الأمريكى جون كيرى ـ أفضل مكان للتعامل السريع ، ومحل لكل الأغراض ، إذا شئنا أن نعرف فيه ما يحدث فى الدول الصناعية أو المتقدمة أو النامية أو الأقل نموا .

ولا يقلل من أهميته أو تأثيره على صناعة القرار الاقتصادى فى العالم انتقاد البعض له بأنه مكان لعقد الصفقات بالملايين من الدولارات ، أو أنه ـ بحسب وصف عالم سياسى فرنسى هو «دومينيك مواسيه» ـ «أبرد» من أن يكون ممتعا ، وأكثر ازدحاما من أن يكون لطيفا ، وأنه ليس النموذج الذى يحلم به الكثيرون لقضاء أجازاتهم الممتعة . . إنه مزيج من العمل والعلاقات العامة ، وأشياء أخرى .

والحق أن أعداء العولمة «أو مناهضيها» الذين يطلقون على أنفسهم اسم «لجنة تنسيق أعداء منظمة التجارة العالمية» لم يدخروا وسعا فى النيل من مصداقية منتدى دافوس الاقتصادى ، ويعتبرونه المسئول الأول عن إفقار العالم لمصلحة حفنة من رجال الأعمال ، وشكك ممثلوهم فى بورتو اليجرى فى القائمين على منتدى دافوس وعلى رأسهم مؤسسة البروفيسور كلاوس شواب أستاذ إدارة الأعمال السويسرى المعروف ، وانتقدوا التوصيات التى كانت صدرت عن منتدى دافوس فى العام الماضى «عام ٢٠٠٠» وتتعلق بالاقتصاد الجديد ، والنيوليبرالية التى لاترحم ، واستغلوا فى ذلك حالة الهوس التى أصابت شريحة كبيرة من المستثمرين فى قطاع الإنترنت بسبب الخسائر التى منى بها هذا القطاع .

وفى هذا الاتجاه شن المشاركون فى «المنتدى الاجتماعى العالمى» هجوما على طريقة إدارة وسائل الإعلام العالمية ، وأكدوا أنها تقع تحت سيطرة المؤسسات الاقتصادية الكبرى الأمريكية بشكل خاص وأن رسالتها التى تروجها هى ثقافة المال ، وبيع الضمائر فى أنحاء العالم .

وحذر المشاركون فى بورتو اليجرى من خطورة انتهاء عصر تمويل قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة المستقلة فى أنحاء العالم ، وهو الأمر الذى حولها إلى مجرد نشرات تتحدث باسم الأغنياء وذوى السلطة .

ومما يزيد من مساحة التفاؤل بشأن مستقبل «المنتدى الاقتصادى العالمى أ ن التيارات المناهضة للعولمة والتى تأخذ مسميات مختلفة فى العالم ، تصر على مواصلة نضالها لبناء ذاتها من جانب ولتخفيف مطالبها الأساسية من جانب آخر ، وهى : إلغاء ديون العالم الثالث ، وفرض ضرائب جديدة على الدول الغنية لمصلحة الدول الفقيرة . . وعبر هذا النضال تنتهج هذه التيارات لغة الأرقام والجدل المنطقى بدلا من توجيه الاتهامات وحرق الأعلام ، فتذكر أن هناك ١,٢ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم ، و ١,٦ مليار آخرين يعيشون بأقل من دولارين . وتطالب

بصناعة «عالم أفضل» سوف يسكنه - بحسب الإحصاءات التقديرية - نحو ٧ مليارات شخص فى عام ٢٠١٥ ، وتشدد على أهدافها الأخرى وهى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصورة أكثر ثباتا لمصلحة الفقراء ، وزيادة الخدمات الاجتماعية . «أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية يعيشون بلا خدمات هاتفية!» .

مفاهيم العولمة

سبب آخر يزيد من سماحة التفاؤل بمستقبل المنتدى الاجتماعى العالمى ، ينبع - هذه المرة - من داخل خصمه «منتدى دافوس» الذى يتعرض لانتقادات كبيرة من قبل عناصر أو شخصيات مؤثرة داخل هياكله التنظيمية فها هو «كلود سماديا» مدير عام المنتدى يعترف بأن الاقتصاد الجديد ليس كما كنا نتصوره ، والعولمة ليست كما كان ينبغى أن تكون! . . والسبب هو أن مفاهيم العولمة التى طرحت مرات عديدة فى نقاشاته تبدو اليوم حافلة بالتناقض نظرا لأن مفهوم الاقتصاد الجديد الذى كان محورا للحوار فى العام الماضى «عام ٢٠٠٠» يتعرض لانتكاسة بعد الانهيار الواسع الذى شهدته أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال .(١)

ويؤكد المحللون أن منتدى دافوس المتهم بأنه «نادى الأقوياء والأثرياء فقط» - قد يجد نفسه بعد فترة قريبا من حدود الاعتراف بأن حلمه قد ينهار ، وأن العولمة التى طالما روج وأشعل البخور قربانا لها ، لابد من صياغة قواعد وضوابط تحكم عملها .

. . ومما يزيد من قلق القائمين على منتدى دافوس أنه انعقد فى عام ، ٢٠٠١ وسط مخاوف من امتداد الركود المتوقع فى الولايات المتحدة إلى أكثر من ٥٠ بلدا آخر .

ويشير البعض إلى أن منتدى دافوس كان قد توقع كسادا قبل سنوات فى آسيا ، وتحديداً لدول النمو الآسيوية ، وهو ما حدث بالفعل . ويتساءلون اليوم عمن سيأتى دوره هذا العام .

ويرصد المراقبون بعض القلق الذى يبدو على عدد من المواطنين منذ ٣٠ عاما إزاء المشاركة فى منتدى دافوس . . سببه أن حضورهم السنوى فى هذا المنتجع السويسرى الجبلى أصبح موضوعا للمساءلة من جانب شرائح كبيرة داخل مجتمعاتهم . . ولا يعرفون على وجه الدقة ماذا عساهم يجيبون على هذه المساءلة!

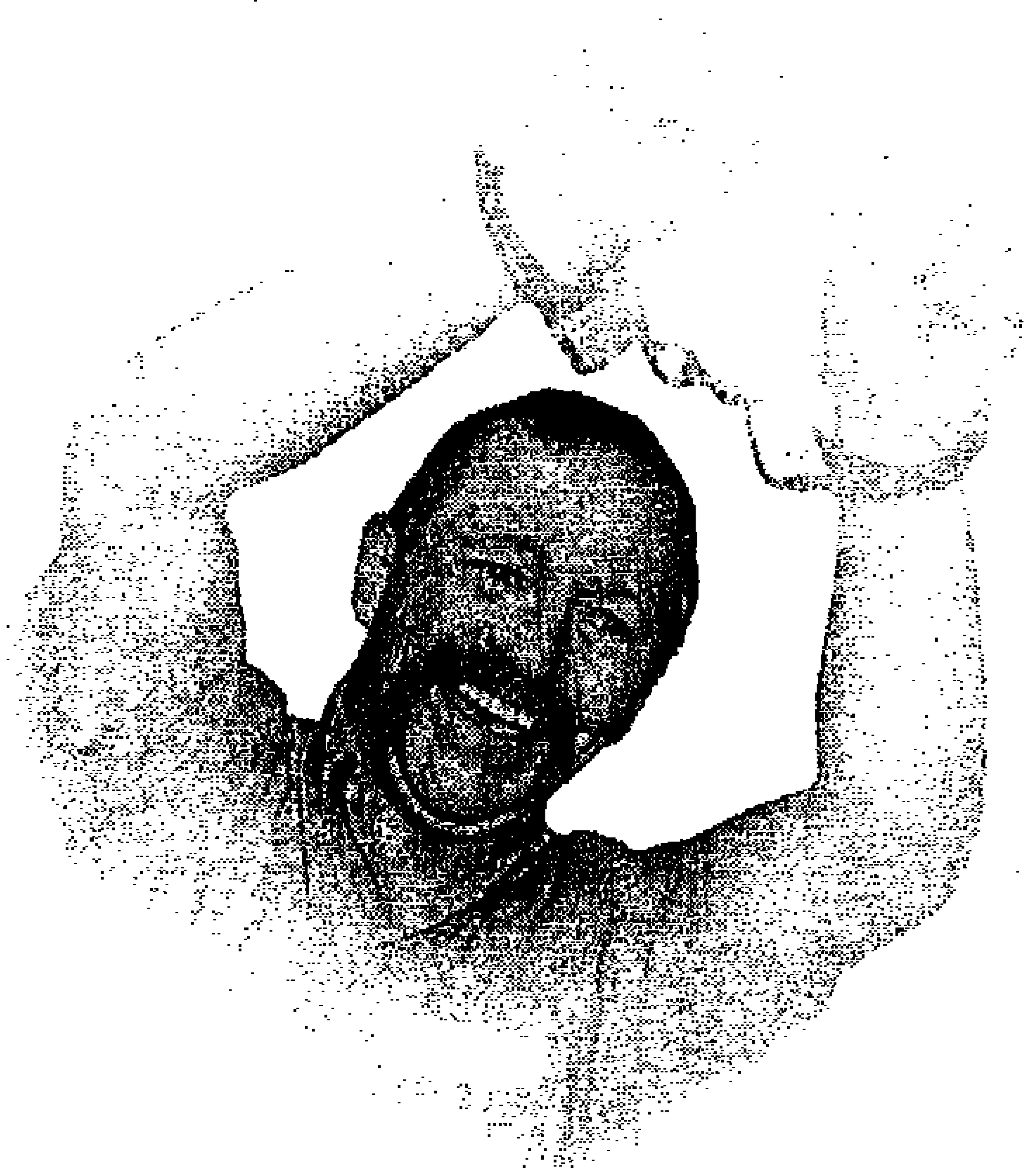
(1) Ibid

وعلى الطرف الآخر ، تبدو الصورة أكثر إشراقا فى عيون مناهضى العولمة ، والقائمين على تنظيم المنتدى الاجتماعى العالمى فى «بورتو اليجرى» الذين يؤكدون أن «بناء تحالفهم» سوف يتواصل ويتكرس فى السنوات المقبلة وأن شريحة المشاركين فى منتداهم سوف تتسع وتشمل فئات وقطاعات مختلفة ومتعددة .

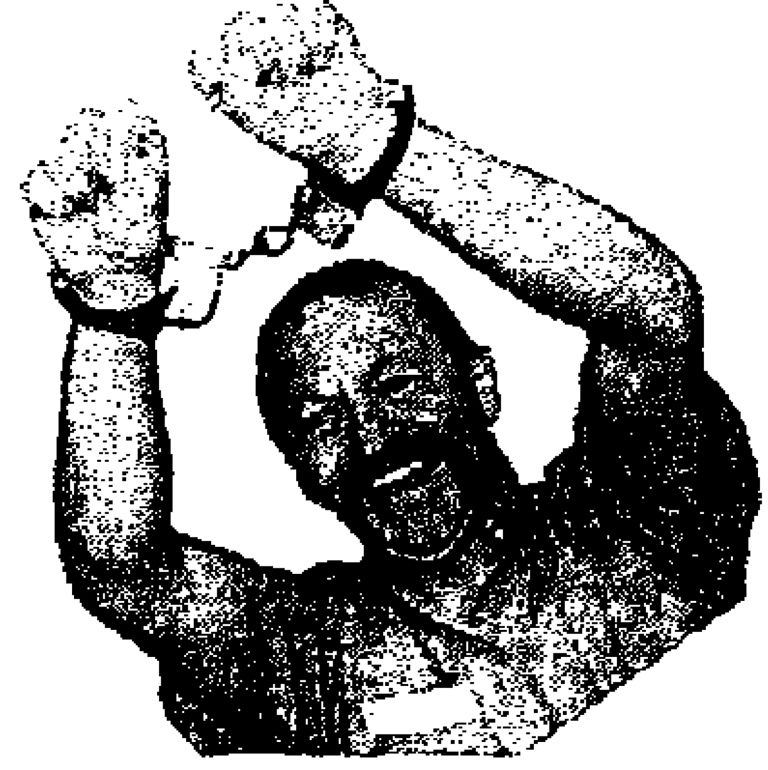
ويعترفون بأنهم حققوا نجاحات جديرة بالاعتبار فى مشوار نضالهم ضد العولمة ، فيذكر «بيبوهوستين» المتحدث الرسمى باسم الجمعيات غير الحكومية فى أوروبا أن أحد مكاسبهم هو أن الأمم المتحدة أصبحت مضطرة إلى أن تضع قضية العولمة بكل نتائجها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على موائد الحوار التى تنظمها . وأصبح كل «إعلان» يصدر عن المنظمة الدولية أو يتم التصويت عليه فيها يساند فى زيادة ضغط المنظمات غير الحكومية على الحكومات .

أما أهم ما شدد عليه المنتدى الاجتماعى العالمى فى «بورتو اليجرى» بالبرازيل فهو أن مناهضى العولمة لن يتهاونوا فى حقوقهم ، وعلى الدول الغنية أن تضع مطالبهم فى الاعتبار ، ومنها دفع ضرائب لمصلحة الدول الفقيرة «قبل عام ٢٠٢٠» .

. . وأكد المشاركون فى الوقت نفسه أن الشعار الذى أطلقه زعيم فيدرالية المزارعين فى فرنسا وأوروبا جوزيه بوفيه وهو «مكافحة الطعام الردىء» هو أحد أبرز توجهاتهم ، وهم مصرون على التمسك بحقوقهم كاملة إزاء طوفان العولمة الكاسح ، لأنها ببساطة حقوق تستحق أن يموت الفقراء ـ كل الفقراء ـ من أجلها .



«دافوس الآخر» ..
خطوة على الطريق



تنطلق حركة مناهضة العولمة أو بالأحرى التحالف ضد العولمة من جملة من القناعات الصادمة - فى أغلب الأحيان لشريحة لايُستهان بها من رجال الفكر والاقتصاد ممن يؤمنون بأن «العولمة» المؤسسة على «إزالة الحواجز واقتصاد السوق الحرة» هى الفلسفة التى تحكم الحياة الإنسانية ، ولا بديل لها فى القرن الحادى والعشرين .

● أولى هذه القناعات أن الليبرالية الجديدة أو «النيوليبرالية» لم تفرز لنا نظاما عالميا جديدا - كما يتردد - يدعم أمن الشعوب ويقوى نوازع السلام ، وإنما أنتجت - على العكس - إحباطات كثيرة ، وانتكاسات كبيرة ، وصراعات متعددة . وتأتى هذه القناعات من أن الأزمة التى تعيشها حاليا الليبرالية الجديدة تنبع فى جانب منها - من فشل الإدارة السياسية للعولمة التى انهارت - أو كادت - ركائزها المالية ، وفقد خطابها المهيمن المصداقية فضلا عن تنامى وصعود الكفاح الاجتماعى . كل ذلك فتح الباب على مصراعيه أمام تأزم النيوليبرالية .

● القناعة الثانية : أن الخيار الذى رجحت كفته عالمياً على الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال الثلاثين عاما الأخيرة كرس الفوضى والعنف وعدم المساواة بين الدول .

● القناعة الأخيرة : أن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تهبط من السماء وإنما هى ثمرة فجة لاختيارات القائمين على النظام الاقتصادى الراهن المؤسس على «ديمقراطية السوق ، ورأس المال المعولم ، والذى كان من نتائجه المباشرة أن زادت معاناة وتهميش «واستبعاد» البشر .

وفى هذا الإطار يتحدث نفر من رجال الفكر السياسى والاقتصادى فى العالم عن طروحات «أو تصورات» لعباءات مشتركة تؤسس عولمة أخرى . . ترفض آليات أو «ميكانزمات» التهميش أو الاستبعاد التى تفتك بالشعوب والدول على السواء .

وقبل الخوض في فحوى هذه الأطروحات ، نلفت الانتباه إلى أن التحالف ضد العولمة كان وراء ظهور ما يسمى بـ«دافوس الآخر» الذى يختلف ويتناقص بالضرورة مع«دافوس الأول» أو الأصلى الذى يرتبط بالمنتجع السويسرى الشهير وينعقد منذ أكثر من ٣٠ عاما في موعد ثابت «فصل الشتاء من كل عام» .

المعروف أن دافوس الأصلى هو منتدى عالمى غير رسمى تحضره القوى الاقتصادية «الرأسمالية» المؤثرة فى العالم بهدف رسم الاستراتيجيات العالمية للاقتصاد . . أما «دافوس الآخر» فهو منتدى تشكل حديثا بهدف المقاومة والكفاح الاجتماعى من خمس حركات اجتماعية هى : نقابات العمال فى كوريا الشمالية ، وفيدرالية المزارعين فى بوركينا فاسو «بأفريقيا» وحركة النساء فى كيبك «بكندا» وجمعية البطالة فى فرنسا وحركة «من لا أرض لهم» فى البرازيل إلى جانب عدد كبير من المحللين ، والاقتصاديين ، والمؤرخين ، ورجال السياسة فى العالم أجمع .

وتأسس منتدى «دافوس الآخر» بمبادرة من جمعية مساعدة المواطنين فى أوروبا والمنتدى العالمى للبدائل ، وفيدرالية المنظمات غير الحكومية لبحث الرؤى والتصورات المختلفة لما يمكن أن يكون بديلا للعولمة ، ومُعارضاً فى الوقت نفسه لليبرالية الجديدة ، وديكتاتورية الرأسمالية وسطوتها على المجتمع العالمى .

منافسة غير رحيمة

ولا تخفى حركة مناهضى العولمة شعورها بدرجة ما من الحنين أو النوستالجى - إلى الزمان الذى كانت تستجيب فيه القرارات الاقتصادية لحاجيات المجموعات الاجتماعية ، وقبل أن تفسح مكانا رحبا - كما هو الحال الآن - لكفاءات من نوع بارد وأعمى يحكمها نظام اقتصادى يعتبر القيمة الأساسية هى المكتسبات المالية فقط! ويجعل رأس المال المنطلق «الحر» هو الموجه الوحيد لمستقبل الإنسانية محكوما بفكرة المنفعة القصوى فى المدى القصير .(١)

ولذلك أدى هذا الحال إلى إهمال الطبقة السياسية للمواطن ، وإفساحها المجال لسوق أكثر حرية مادام المستهلك المدلل لا يبحث إلا عن رفاهيته الشخصية فحسب . . كما أدى إلى اشتداد المنافسة غير الرحيمة بين الشركات والدول ، والمدن والعمال ومن ثم تهميش فئات الشعب وكتله البشرية فى الجنوب والشمال على السواء .

(1) Ibid

وكان طبيعيا ـ بحسب هذه الرؤية ـ أن تحدث صحوة لقوى المواطنة الاجتماعية فى العالم وتتلاقى طموحاتها للكفاح من أجل قيمتى العولمة والتضامن . . كما أدرك عدد كبير من رجال الفكر والاقتصاد حقيقة الموقف أو «المأزق» وبحثوا تصوراً بانوراميا شاملا لتطور النظام الاقتصادى من جانب ، واستراتيجات القوى الاجتماعية من جانب ثان ، ولصياغة اقترابات وبدائل جديدة من جانب ثالث .

وتحدث البعض عن التوزيع غير العادل للأجور والثروات الذى يأخذ شكلا كروكيا لكأس الشامبانيا التى تتسع فوهته «ويضيق باقى جسمه» ويستحوذ ٢٠٪ من الأكثر غنى فى العالم على ٨٢٪ من إجمالى الدخل .

ثم يوردون جملة من الأرقام التى تؤكد أن النظام الاقتصادى الحالى يكرس «عدم العدالة» فيذكرون أن الفترة بين عامى ١٩٧٠ ، و١٩٨٥ زاد الدخل القومى العالمى فيها بنسبة ٤٠٪ لكن حدثت زيادة فى الفقراء بنسبة ١٧٪ ، وبلغ عدد من يعجزون عن سد جوعهم نحو ٨٠٠ مليون شخص بينما يعانى حوالى ٥٠٠ مليون من سوء التغذية اليومية .

ويموت نحو ١٧ مليون طفل فى المرحلة الابتدائية ، وأكثر من ٢٧٥ مليونا فى المرحلة الثانوية .

وحتى لايتصور البعض أن هذه الأرقام مقصورة على دول العالم الثالث الأكثر تضررا من العولمة ، يتحدثون عن أن هناك أكثر من ١٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر فى الدول الصناعية الكبرى ، وفى أمريكا وحدها يوجد حوالى ٤٧ مليون شخص بدون تأمينات ، وفى لندن أكثر من ٤٠٠ ألف بدون مأوى ، وفى دول الكتلة الشرقية السابقة زاد عدد الفقراء من ١٤ مليونا إلى ١٩ مليونا من بينهم ٦٠ مليونا فى روسيا وحدها .

ويتحدث بيرى أندرسون الأستاذ بجامعة كاليفورنيا عن تاريخ ودروس الليبرالية الجديدة فيذكر أنها ولدت بعد الحرب العالمية الثانية فى أوروبا وأمريكا الشمالية كرد فعل «نظرى وسياسى» ضد تدخل الدولة ، وفى عام ١٩٤٧ عندما تأسست الدولة الاشتراكية فى أوروبا تكرست الليبرالية الجديدة التى عاشت أزهى عصورها فى الخمسينيات والستينيات . . وأتيح لأفكارها أن تكسب أرضا جديدة فى السبعينات رغم بعض الأزمات العارضة فى أمريكا ـ ريجان ، وبريطانيا / تاتشر .

وفى المرحلة التالية ، اتجهت حكومات اليمين فى أوروبا إلى تطبيق أنواع من برامج الليبرالية الجديدة فى شمال القارة وجنوبها بل زحفت إلى أستراليا وبات راسخا أن الليبرالية الجديدة تفرض سطوتها كإيديولوجية مكتملة فى مواجهة عدوها الرئيسى «الاشتراكية الديمقراطية» مما أثار ردود فعل عدائية ضدها من جانب القوى الاشتراكية الديقراطية فى العالم .

وعلى الرغم من أن الثمانينات شهدت بعض المقاومة خصوصا فى النمسا والسويد ـ ضد تدفق الليبرالية الجديدة ، فإن التسعينات ضخت مجددا دماء قوية فى شرايين الليبرالية الجديدة خصوصا فى أوروبا ـ أرضها الأولى ـ بفوز جون ميجور فى بريطانيا عام ١٩٩٢ ، وبهزيمة الاشتراكيين الديمقراطيين لصالح جبهة موحدة لليمين فى السويد عام ١٩٩١ وبهزيمة الاشتراكيين فى فرنسا عام ١٩٩٣ ، ثم فى إيطاليا التى فاز فيها بيرلسكونى فى عام ١٩٩٤ على رأس تحالف يضم قوى الليبرالية الجديدة .

وأصبحت أمريكا اللاتينية ثالث منطقة كبرى لتجريب سياسات الليبرالية الجديدة حيث تم تطبيق الخصخصة الجماعية فيها إلى حد يعتبرها المحللون شاهدا على الخبرة الأولى الليبرالية الجديدة المطبقة بطريقة منظمة .

لا مكان للأمم المتحدة

ومن جانب آخر يطرح المنتدى العالمى للبدائل الذى تأسس فى عام ١٩٩٦ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٠ عاما على إنشاء مركز القارات الثلاث إقامة صلات «مع» «وبين» الحركات الاجتماعية بحثا عن بدائل للاقتصاد الرأسمالى .

وهكذا يبدو ـ المنتدى ـ منذ البداية سابحا وحده ضد التيار سيما وأن الميديا المسيطرة تنفى وجود بدائل «للرأسمالية» وتؤكد صعوبة تجاوزها . . لكنه يرتكز ـ فى نهجه ـ على حالة عدم التوازن القائمة بين قدرات الإنتاج من ناحية ، وإمكانات الاستهلاك من ناحية أخرى . . ناهيك عن عدم المساواة الناجمة عن سياسات النيوليبرالية» .

ويشير إلى أن العولمة الاقتصادية «الناشئة عن الليبرالية الجديدة» تترافق بالضرورة مع تقهقر الديمقراطية . . ففى الدول الغنية والقوية ذات التقاليد البرلمانية الراسخة ، تغذى الليبرالية الجديدة اتجاها خطيرا يمكن أن نصفه بديمقراطية الكثافة المنخفضة!

وليس خافيا أن النظام العالمى الذى تفرزه الليبرالية الجديدة يتأسس على السيطرة «الهيمنة» والاحتكار وهو ما قد يؤدى إلى كارثة اجتماعية . . لهذا السبب فإن الليبرالية الجديدة يثور ضدها الكثيرون ، و تصاحبها بالضرورة انفجارات يصعب تفاديها[1] .

والمثال الصارخ على ذلك هو القرار الأمريكى الخاص بضرب وتفجير العراق . . والذى يوصف بأنه كان قرارا فرديا صادرا من واشنطن . وهو أكبر وأخطر شهادة على أن الأمم المتحدة «محتقرة» كمنظمة .

لأنه منذ هتلر لم تجرؤ حكومة غير الحكومة الأمريكية بالطبع على تزييف تقرير بواسطة عملائها لكى تعطى لنفسها غطاء شرعيا يبرر ضربها للعراق .

أما المثال الآخر الذى يسير فى نفس الاتجاه فهو ضرب حلف الناتو ليوجوسلافيا ، ففى المثالين كانت مسألة الضرب مقررة سلفا داخل البيت الأبيض الأمريكى .

وثمة نقطة أخرى هى أن العولمة «النيولبيرالية» قد دخلت ـ من وجهة نظر ما ـ فى مرحلة الانهيار بدليل أن الأزمات الاقتصادية المترافقة مع الأزمة السياسية فى روسيا ويوجوسلافيا السابقة ، وإفريقيا الوسطى والشرق الأوسط تبدو ـ أكثر فأكثر ـ بدون حلول فى إطار الإدارة السياسية للعولمة ويشير فى الوقت نفسه إلى أن أزمة دول شرق وجنوب آسيا ، وكوريا كانت ـ ضمن هذه الرؤية متوقعة والسبب هو الاخفاقات التى خلفتها مفاهيم النيوليبرالية .

فى هذا الخصوص ينادى أنصار العولمة بإنقاذ مايمكن إنقاذه وإعادة فحص الرهانات المالية والدولية ، واقترح رئيس البنك الدولى أن تتولى الدول الصناعية السبع هذه المهمة ، وتحدث آخرون عن أبعاد أزمة الرأسمالية العالمية ، وتطرف «أو أصولية» الأسواق لحماية الرأسمالية النيوليبرالية .

ويتهم مناهضو العولمة ـ بالإجمال ـ ما يُسمون «برجال دافوس» بالأنانية ويذكرون أن أجندة أولوياتهم فى مؤتمرهم السنوى فى سويسرا ليست سكان الأرض وشروط الحياة ، وحاجيات الـ ٦ مليارات شخص على الكوكب وإنما هى مصالح مجموعات تملك الشركات والمشاريع وسلطة الرقابة ، وجميع قرارات المصادر المادية . . وهو ما أدى إلى تكريس الفوضى ، والعنف وعدم المساواة مما دعا بعض الأصوات حتى بين رجال دافوس أنفسهم إلى المطالبة بالإصلاح العاجل وهو ما

(1) L'autre Davos.

يؤدى فى النهاية إلى قناعة مؤداها أنه أصبح فى حكم اليقينيات صعوبة بناء مستقبل العالم على أولويات رجال دافوس لأنهم - والحالة هذه - يملكون الماضى الذى نعلم أنه غير مقبول وغير متسامح .

تغيير المفاهيم

ويدعم ذلك أن الأمم المتحدة أصبحت هشة ولاعمل لها بل إنها كانت هكذا بالفعل على نحو ما صرح بذلك وزير خارجية بلجيكا عقب ضرب أمريكا وبريطانيا للعراق ، أما المنظمات الدولية الأكثر تأثيرا فى الشئون العالمية فهى منظمات اقتصادية ومالية محضة «مثل منظمة التجارة العالمية» «وصندوق النقد الدولى» ، «والبنك الدولى» .

فضلاً عن أن القرارات المحورية والمؤثرة تعدها سلفا منظمات خاصة مثل «غرف التجارة الدولية» و «نادى بريطانيا» ويستند مناهضو العولمة فى حججهم إلى أن مبادىء النيوليبيرالية ، وقوانين السوق التى تأخذ صفة التطرف والأصولية دائما ما تؤدى إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية التمثيلية . . ونقلت سلطة المال والسيادة إلى السياسة النقدية وفرضت استقلال البنوك المركزية فى مواجهة السياسة وليس فى مواجهة أسواق المال ، وأصبح كل شىء بمقتضى هذه المبادئ - مصدر استغلال وربحية . فالكائنات البشرية أصبحت فى نظر قادة العالم - أشياء بشرية ، وثمة فارق مفجع بين المعنيين : الكائنات ، والأشياء .

وفرضت النيوليبرالية ثقافة عالمية تحدد أبعادها العولمة والأسواق والاستهلاك للإنتاج والخدمات وتحقيق أولوية التراكم النقدى والقيمة «السوقية للأشياء» وتوسيع عولمة ظواهر الفساد بتسهيل حركة الأموال القذرة القادمة من المخدرات وبيع الأسلحة . . وعبر الجنات المالية . . ونجحت التكنولوجيا الحديثة وخصوصا CNN والإنترنت وكارت فيزا فى ترويج هذه الثقافة التى همشت «وأبعدت» الآخر وكرست عدم التسامح ، والكراهية ، والصراعات بين الحضارات التى تسيطر على مستقبل العالم وتمادى «رجال دافوس» فى اتجاه التمييز بين الرجل والمرأة وعدم المساواة ، وعدم العدالة .

والخطير أنه لا توجد عولمة واحدة ، بمعنى أنه لم يتأسس فى الثلاثين عاما الماضية «اقتصاد معولم» وإنما أرخبيل رأسمالى عالمى لجزر كبيرة وصغيرة تتركز فيها القدرات العالمية والتكنولوجيا العالية وهو ما يعنى - فى النهاية - أن العولمة تمارس

تحت شكل جمعى فتقام للاقتصاد العالمى ، نحو ٣٠ مدينة تحتل البنية التحتية «وعقل وقلب» هذا الأرخبيل مثل نيويورك ، ولوس أنجلوس ، وسان فرانسيسكو ، وميامى ، ولندن وباريس ، وفرانكفورت ، وكوبنهاجن ، واستوكهولم ، وطوكيو ، وشنغهاى ، وساو باولو ، وهونج كونج ، وسنغافورة حيث تتركز المراكز الرئيسية لإدارة شئون العالم ، ونواة شبكات الاتصال والمعلوماتية ، ومقار الشركات متعددة الجنسية «فى الصناعة والمال والتجارة» .

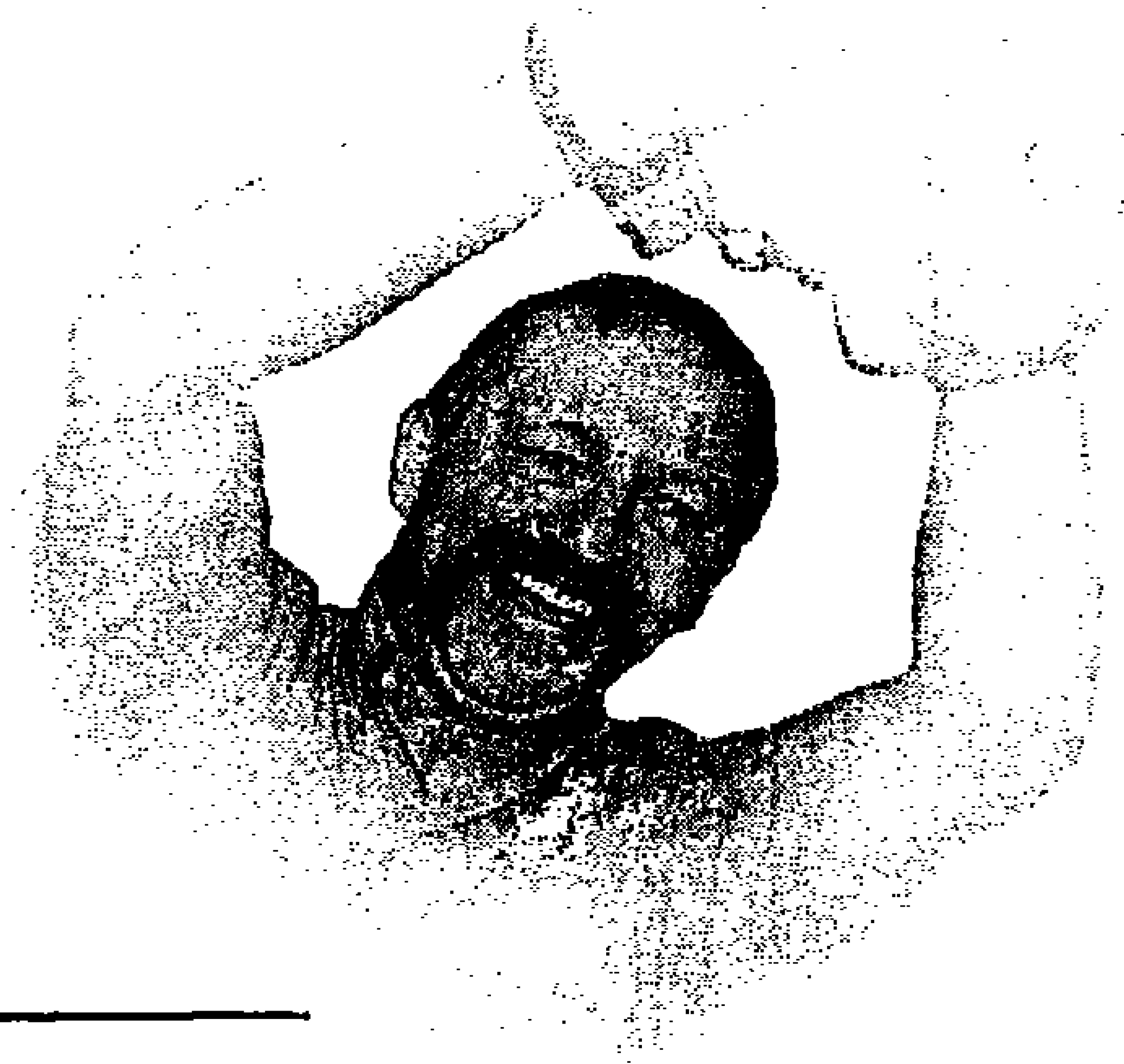
ويعترف «رجال دافوس» بأن أى تجديد فى هذا الاتجاه لابد أن يأتى من أرخبيل الجزر السابقة الذى سيكون حتما مجتمعا جديدا للمعرفة ، والثروة . . وعلى المناطق الأخرى فى العالم - محاولة اللحاق بواحدة من هذه الجزر أملا فى أن ترتبط «أو تتكامل بها» ومن لايفعل ذلك - فى رأيهم - فهو خارج المستقبل .

واللافت للانتباه أن العولمة بصورتها الراهنة ، تحدث تغييرا فى المفاهيم إلى حد قد تجرد الصفات المميزة للأشياء والكائنات . . فالشخص الآدمى ينظر إليه من حيث فائدته كمصدر إنسانى ، وليس من حيث كونه شخصا له الحق فى الوجود ، بمعنى أن هذا «الحق» يرتبط بالفائدة المرجوة منه فقط .

وكذلك الحال مع مفهوم «المجتمع» و«العمل» الذى أصابه التسليع أو بلغة الفلسفة - التشيىء ليوضع فى منافسة مع السوق العالمية[1] .

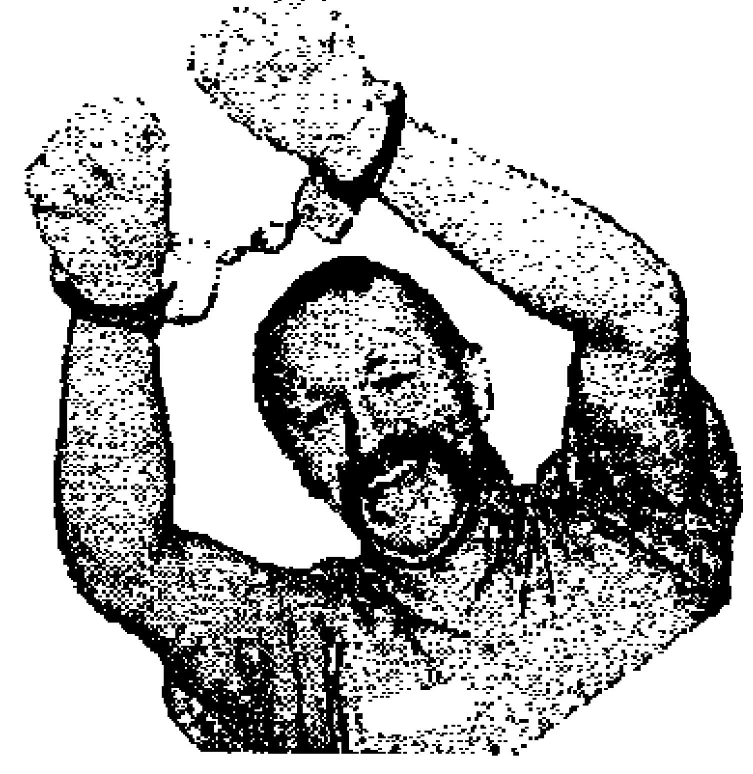
أما السياسة فأصبح دورها ، ليس التنظيم والتمثيل والرقابة والشرعية والديمقراطية وإنما المال والتكنوقراط .

وشىء كهذا هو حال «الثقافة» التى تركت مكانها «لبربرية القوة» .



(1) Ibid

شعب سياتل يطالب
بـ«أنسنة العولمة»



يبشر مناهضو العولمة ببزوغ عولمة بديلة فى مواجهة عولمة النيوليبرالية المتوحشة : هى عولمة المقاومة والكفاح ، ويشيرون إلى المآسى التى تتراكم يوما بعد يوم بسبب عولمة الاقتصاد الرأسمالى ونتائجها الاجتماعية والثقافية .

ويلفتون النظر إلى أن خطة دعاة «وأنصار» العولمة البديلة ترتكز على جملة من المبادرات الموجودة بالفعل والتى تستهدف تحقيق التقارب بين مختلف المنظمات غير الحكومية ، والتشكيلات النقابية فى أرجاء العالم ، والدفع باتجاه التعبئة الشاملة لإيجاد أشكال متعددة من المقاومة لعولمة الاقتصاد الرأسمالى وأدواتها المختلفة ، خصوصا صندوق النقد الدولى .

ويذكر اثنان(1) من أبرز رموز مناهضى العولمة هما فرنسوا هوتار ، وفرنسوا بوليه أن قادة الاقتصاد العالمى أنفسهم بدأوا يستشعرون القلق فى مواجهة أزمات مثل أزمة النمور «الآسيوية الشهيرة التى تعنى - ضمن ما تعنى - أن العولمة الراهنة تمر بمأزق حقيقى فى ضوء تنامى السلوكيات غير العقلانية التى لا تستهدف سوى الربح وتراكم الثروات ، فضلا عن اتساع رقعة الفقر حتى داخل المجتمعات الغربية نفسها .

ولقد أدرك نفر من هؤلاء القادة أنه لابد من التحرك سريعا لوقف مثل هذه الأزمات ، وتطوعت مؤسسات مالية دولية بتقديم اقتراحات فى هذا الخصوص ، وشاركتها جمعيات أهلية فى تقديم تصورات لعلاج الآثار الاجتماعية الأكثر إثارة للخوف .

ويذكر الرجلان أن مبررات هذا المنحى الجديد تأتى من أن «النيوليبرالية» المفتوحة على السياسات بما تعنيه من خصخصة ، وتضبيط الهياكل ، ثم التهميش ، وتزايد الغضب ، والحركات الشعبية قد كرس أن المنطق السائد فى ظل عولمة الاقتصاد الحر هو أن الأكثر قوة يكسب!

ويؤكدان أن «دافوس الآخر» وهو المنتدى المناقض «للدافوس سويسرا الأصلى» يهدف - أولا وأخيرا - إلى إسماع صوت المعارضين لفكرة عدم العدالة وهيكلة

---

(1) L'autre DAVoS, Francois Hautart et Fran cois csisPolet.

الاقتصاد العالمى بما يخدم رأس المال نفسه ، وليس البشر ، وإقناع الآخرين بأن هناك تفكيرا بشكل مغاير فى المستقبل أو هكذا ينبغى أن يكون .

ويسعى «دافوس الآخر» فى الوقت نفسه إلى بناء شبكات لتحسين التواصل بين البشر ، وتسهيل تبادل المعلومات والأفكار ، وتوحيد الجهود من أجل التضامن والوقوف فى وجه صندوق النقد الدولى على وجه الخصوص «الذى يعتبر أكبر رمز للعولمة الرأسمالية» ، وإقامة مرصد للعولمة ، وهى الفكرة التى تحمس لها جوزيه بوفيه زعيم حركة مناهضى العولمة فى أوروبا لمحاربة الصندوق الذى يولد من جديد فى أشكال مختلفة .

ويشير مناهضو العولمة إلى أن المنتدى العالمى للبدائل ، ومنتدى العالم الثالث يدفعان باتجاه توسيع شبكة الرافضين لصندق النقد الدولى ، وللعولمة معا ، والتركيز على سلبيات العولمة فى المجالات السياسية وعدم اعتبارها فقط استعمارا اقتصاديا من نوع جديد .

ديون العالم الثالث

ويعترفون بأن اهتمام دوائر المقاومة والكفاح تركز فى أربعة ميادين طوال الفترة الماضية ، هى رصد تأثير المعاهدات الدولية الحاكمة للبنك الدولى ولصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية على شروط الحياة والعمل بين الشعوب . أما الميدان الثانى فيتعلق بديون دول العالم الثالث التى ينبغى أن ترفع وتزول ، ثم أنشطة المؤسسات الدولية المختلفة فى عدد من دول العالم مثل كوريا الجنوبية والبرازيل بهدف حشد النضال والمقاومة .

ويؤكدون أن القوة التى يتمتع بها قادة وأنصار العولمة البديلة ـ عولمة المقاومة والكفاح ـ تأتى من دعم جميع أنواع النقابات والقوى الاجتماعية فى جميع القارات ، لذلك يتعين توثيق الصلات بينها ، والاعتماد على ما هو موجود بالفعل منها أكثر من استحداث نقابات أو جمعيات جديدة انطلاقا من قناعة أن هناك محكمة دائمة للشعوب ، ستحاكم يوما الشركات متعددة الجنسيات ، بل وستقف ضد رؤى وتصورات مجموعة الدول الصناعية السبع لا هم لها سوى إحداث تراكم إضافى «ومضاعف» فى الأرباح والثروات . . وكفى!

ويتفاءل التحالف ضد العولمة بشأن ولادة مثل هذه المحكمة ، ويؤكد أن الوقت لم يعد متأخرا لكى نبدأ بالعمل فى هذا الاتجاه ، خصوصا أن النظام العالمى الذى يواجهنا ليس فقط نظاما اقتصاديا «نيوليبراليا» ، وإنما له بعد سياسى أيضاً .

والخلاف الجوهرى بين الطرفين أنصار «دافوس الأصلى» و «دافوس الآخر» هو أن الأول يرى أن اقتصاد السوق الحرة ـ بطريقته الراهنة ـ هو الممكن الوحيد . أما الثانى فيفسح مجالات رحبة لرؤية أخرى ترفض الحتمية ، والحل الأوحد وترى أن الشعوب قادرة على الخلق والإبداع ، وبناء بدائل أخرى فى مواجهة التحديات المتعددة التى تفرضها عولمة رأس المال ، وفى مجالات التجارة والاستثمار ، وحركة المال الدولية ، والتنمية ، والسلام والأمن ، والحريات والحقوق .

ومن ثم فإن إلغاء ديون العالم الثالث ، ودول أوروبا الوسطى ، والشرقية بات ضروريا ، كما يتعين أن تخضع مؤسسات النظام المالى إلى ديمقراطية سياسية ، وإعادة بناء هذا النظام على مخصصات واضحة ومؤسسة على العدالة والحرية .

وينتقد مناهضو العولمة سياسة الوزنين ، والمعيارين ، أو ما يمكن أن نسميه بسياسة الكيل بمكيالين ، فيذكرون أنها غير مقبولة فى كل المجالات ، سيما أنها تُطبق فى قرارات الأمم المتحدة ، والحظر المفروض على بعض الشعوب ، ويؤكد أن نظام الأمم المتحدة ـ والحالة هذه ـ ينبغى أن يكون ديمقراطيا .(1)

ويتحدثون بوضوح عن البدائل التى ستكون على مختلف المستويات ، وتتجسد فى وضع الحاجيات الاجتماعية للشعوب فى الاعتبار ، وكذلك المخصصات العادلة للثروة ، وتأكيد المبادئ الاجتماعية للاقتصاد وتأمين الحقوق المجتمعية للعمال والمواطنين ، وضمان حرية الأشخاص فى الحركة والإقامة ، وتحسين نظم الحماية الاجتماعية وتنمية «وتبنى» المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية ، وتخفيض نفقات التسليح وتأكيد «الصبغة المدنية» للصناعات الخاصة بالتسليح .

اليد الخفية

وبعد أن يرفض مناهضو العولمة فكرة «اليد الخفية» التى تحرك الاقتصاد ، يحثون الشعوب على استغلال طاقاتها وذكائها وخبراتها لتوريث اقتصاد تضامنى فاعل وناجز للأجيال المقبلة .

ويلفتون النظر إلى مؤشرات «أو توجهات» البدائل التى يرونها فيذكرون أن الوقت قد حان بالفعل ـ الآن ـ لإحداث انقلاب على مسيرة التاريخ سيما بعد أن تبين أن مستقبل الإنسانية بات فى مهب الريح ، أو أصبح «رهانا» يخشى فقدانه ، ويشرحون ذلك بقولهم إن التقدم العلمى وتقنيات المعرفة لاتخدم سوى مصالح الأقلية بدلا من أن تسهم فى رفاهية الجميع ، وهى تستعمل فى سحق البشر ، أو تهميشهم ،

(1) Ibid

واستبعادهم وتحطيم البيئة ، ثم إن مصادر الطبيعة خصوصا فى الجنوب ، تظل تحت سيطرة بعض المراكز ، وواقعة تحت تأثير الضغوط السياسية ، والتهديد بالحرب .

وحان الوقت أيضاً لوضع الاقتصاد ـ برمته ـ فى خدمة الشعوب ، لأن الاقتصاد بوضعه الحالى لا يقدم خدماته إلا للأقلية ويستبعد الأغلبية ويحرمها من الحق فى الحياة فضلا عن أن ثمار الرأسمالية «النيوليبرالية» يتأسس منطقها على عدم المساواة وتقوى فضيلة السوق الحر ، فتزيد الأغنياء غنى ، والفقراء فقرا .

ويؤكد أنصار «دافوس الآخر» أن الوقت قد حان أيضا لهدم الحوائط الفاصلة بين الشمال والجنوب ، سيما أن احتكار المعرفة ، والمعلومات يوجد استقطابا يكبر يوما بعد يوم فى العالم ، وداخل كل دولة وتنتج عن ذلك فى النهاية ـ ثقافة محطمة ، وتعجز غالبية الشعوب عن تحديد هويتها أو مراحل تطويرها ، أو بناء قاعدة نموها الخاص كما تخسر ثقتها فى قدرتها على تربية أجيالها المقبلة .

نعم لقد أصبح الوقت ملائما لمواجهة أزمة الحضارة . . وكفى ما نعيشه من شخصانية مسرفة فى تحديد الأهداف ، وانغلاق العالم على الاستهلاك وانتشار موجات الاضطهاد ، والاستغلال ، وعدم المساواة ، والفوضى ، بالإضافة إلى ما يحدثه التقدم البيوتكنولوجى من نقاشات حول طبيعة الوجود الإسانى وأهدافه .

وترفض حركة دافوس الآخر» باسم عولمة المقاومة والكفاح . . سلطة المال ، وتركز السلطة الاقتصادية بين أيدى الشركات عابرة القوميات لأن ذلك يمس ليس فقط سيادة الدول ، وإنما يهدد الديمقراطية فى كل الأمم ويؤكد أن سلطة المال تضع التوزان النقدى العالمى فى دائرة الخطر ، كما تحول بعض الدول إلى «مافيات» حقيقية!

ويتحتم ـ فى هذا الإطار ـ إعادة بناء الديمقراطية ، لأن الديمقراطية الراهنة أدت إلى تفكيك الدولة ، وضعضعت وظائفها ، وتأثرت الخدمة العامة بذلك ، وضعفت قطاعات التربية والصحة لأنها تحت «وصاية» المصالح الاقتصادية الخاصة ، ثم إن العولمة النيوليبرالية تؤدى إلى تهميش الشعوب ، وتشجع على الفساد ، لأنها ـ قبل كل شيء ـ أداة ضاغطة فى خدمة مشاريعها الخاصة ، ويتحتم أيضا إعادة صنع المواطنين ، فهناك ملايين الأشخاص ليس لديهم الحق فى التصويت لأنهم مهاجرون ، أو لأنهم غير متحمسين ، أو لقناعتهم بعدم الجدوى ، والتهميش فى الحياة السياسية .

ولأن للديمقراطية معنى أكثر من كونها مجرد عملية انتخابية يلزم أن تكون فلسفة حياة ، ومدخل للمشاركة فى كل مستويات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كما حان الوقت لإعادة «تمركز» القيم الاجتماعية ، وخصوصا أن

الأوضاع الراهنة فى جميع أنحاء ا لعالم تكشف عن أن هذه العولمة بدلا من أن تكون عامل «تحرير» أو «انعتاق» للشعوب ، قادتنا إلى أزمات متتالية فى التربية ، فظهر العنف الاجتماعى ، وتفجرت حركات الهويات والقوميات العرقية ، والدينية .[1]

كابوس الاقتصاد الرأسمالى

وتؤكد حركة «دافوس الآخر» أن الوقت لم يعد متأخرا لتحقيق عولمة فى الكفاح الاجتماعى . . لأن الاقتصاد بصورته الراهنة يعتبر «كابوسا» يلاحق الضحايا بالبطالة ويجعل الشباب يتساءلون فى حيرة عن مستقبلهم ، ويبعد شبكات الحماية عن الفئات الأكثر ضعفا ، كما يزيد من تهميش الشعوب المبعدة عن نظام الإنتاج ، وكذلك الأمم الخاضعة للتضبيط الهيكلى ولابد - إذن - من إيقاظ الأمل لدى الشعوب ، بإعادة تعبئة النساء والرجال ، والأطفال ، والمهمشين ، والفلاحين والعمال ، والمعدمين ، وضحايا العنصرية ، والفقر المدنى ، والمهاجرين ، وصغار التجار ، والإعلان عن حقهم فى العيش بكرامة والتمتع بحقوقهم الإنسانية ، واحترام تراثهم الطبيعى ، ولاشك أن بعض الناس قد ساروا فى هذا الاتجاه التضامنى ، بينما فضل الآخرون التقوقع داخل ذواتهم وتدثروا برداء الأنانية اليومية .

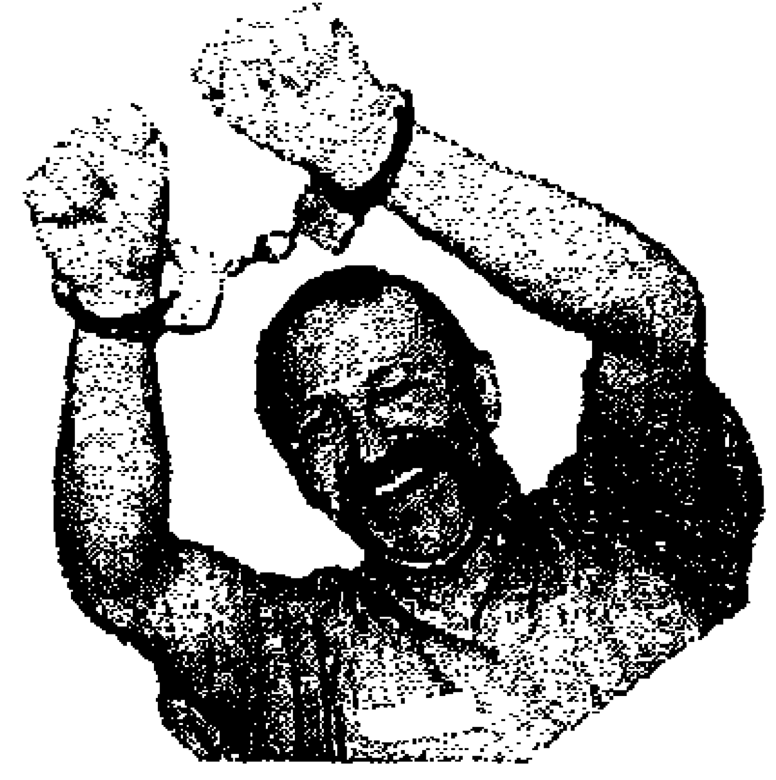
كما حان الوقت لتحقيق التقارب من أجل توحيد الكفاح والمقاومة ، ورفض العولمة الأحادية ، وإيجاد بدائل للنيوليبرالية تتأسس على مصالح الشعوب ، واحترام الاختلافات الوطنية ، والثقافية والدينية ، ومن ثم لابد من الانفتاح على التفكير الخلاق استنادا إلى تحليل نتائج الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية والبيئية والسياسية واستبعاد كل ما هو غير شرعى فيها ، والبحث عن التوازن بين المبادرات الشخصية ، ومتابعة الأهداف الجماعية ، استشرافا لآفاق وصيغ جديدة .

وأخيراً . . لقد حان الوقت للعمل فالديمقراطية ليست فقط هدفا لتنظيم المجتمعات ، وإنما تبدو مثل «مفتاح» لعمل الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية ، والشركات ، والمؤسسات ، والمنظمات الدولية ، ويتحتم الانفتاح على كل المجالات التى تشكل الميراث الإنسانى ، وعلى الدول أن تعيد بناء سلطتها المنظمة ، وتجمعاتها الاقتصادية والإقليمية المؤسسة على ما يمكن أن نسميه بـ«تكاملية إقليمية» تعتبر - من وجهة النظر هذه - أفضل الإجابات على الحاجات الحقيقية للشعوب ، وكبديل قوى للعولمة «النيوليبرالية» ، وكقاعدة لتنظيم الأمن الجماعى .

---

(1) Ibid

«عولمة الرفض» من سياتل إلى جنوة.. والبقية تأتى



فى تاريخ حركة مناهضى العولمة ستظل «قمة جنوة» للدول الثمانى الكبرى التى انعقدت فى إيطاليا فى صيف ٢٠٠١ علامة تفصل ما قبلها عما يليها من أحداث .

فلعلها المرة الأولى التى يشعر فيها زعماء الدول الكبرى بالخطر الحقيقى الذى تمثله هذه الحركة «المعترضة» على إدارتهم للعالم ، وتشكيك نفر من رموزهم «مثل جوزيه بوفيه فى فرنسا ، وفيتوريو إنجوليتو فى إيطاليا» فى أمر هذه القيادة ، لأنهم ـ فى واقع الحال ، وانطلاقا من وجهة النظر هذه ـ لا يمثلون إلا حكوماتها الثمانى ، وليس الـ ٦ مليارات نسمة عدد سكان الكوكب الأرضى .!(١)

فضلا عن أنها القمة «الأولى أيضا» التى بلغ فيها العنف حداً غير مسبوق أسفر عن حالة قتل فى صفوف مناهضى العملة راح ضحيتها الشاب البريطالى كارلو جوليانى (٢٣ عاما) مما دفع الآلاف إلى المطالبة «بالثأر» من قادة العولمة ، ورموزها ، ومؤيديها على السواء .

ومما ميز قمة جنوة ـ فى رأينا ـ عن غيرها من قمم الدول الصناعية الكبرى التى تنعقد دوريا منذ عام ١٩٧٤ أنها كرست مايمكن أن يعرف «بحركة التنقل» بين المؤتمرات المختلفة من أجل العدالة الاجتماعية . فأثناء انعقاد مؤتمرات منظمة التجارةالعالمية فى السنوات الأخيرة «فى جنيف» أو المؤتمرات الوزارية التى شهدتها بعض المدن الأخرى مثل مؤتمر سياتل فى عام ١٩٩٩ ، إلى جانب المؤتمرات واللقاءات الأخرى التى جرت فى براغ ، أو استوكهولم تتحرك أفواج المعترضين من مختلف بقاع العالم ، وتتجه الى مكان انعقاد المؤتمرات وهى ترفع «شعارات الرفض والإدانة» لجميع الإجراءات التى تنادى «بتسليع» البشر والقيم ، والثقافات ، وتمحو خصوصيات الشعوب فكريا واقتصاديا وسياسيا! وهى المرة الأولى ـ بالقطع ـ التى تبلور فيهامفهوم «أو مصطلح» اكتسب شهرة ذائعة منذ اللحظة الأولى لولادته هو مصطلح «شعب سياتل» الذى يجمع فى طياته كل المجتمعات «بمختلف

(1) le figaro, mai 2000

شرائحها» المناوئة ـ فى عناد ـ لأطروحات العولمة ، والذى بات ـ وهذا هو الأهم ـ يشعر مناهضو العولمة فى أركان الدنيا الأربعة بانتمائهم المباشر إليه .

والثابت أيضاً أن قمة جنوة ـ بالمظاهرات التى صاحبتها ـ كشفت عن «عمق الكراهية» التى تستقر فى نفوس الكثيرين فى أوروبا تجاه كل ما هو أمريكى بدءاً من الرئيس «جورج دبليو بوش» وحتى مطاعم ماكدونالدز التى تعتبر الرمز الأمريكى الأكثر بروزا ورواجا فى العالم أجمع . . وهاهى نساء جنوة ـ يستقبلن الرئيس الأمريكى وهن يرفعن ـ ملابسهن الداخلية ـ من قبيل الاحتجاج والسخرية معا . . ويذكر مناهضو العولمة للرئيس «جورج دبليو بوش» رفضه فى صرامة ـ التصديق على «بروتوكول كيوتو» وهروبه من تحمل مسئولياته تجاه البيئة . . ثم إطلاقه مبادرة الدرع الواقية من الصواريخ التى سوف تجر العالم ـ مرة أخرى ـ إلى سباق التسلح المحموم ، وتعيد ـ مجددا ـ أجواء الحرب الباردة .

ومما أشعل نار هذه الكراهية فى النفوس ـ بشكل إضافى ـ أنه فى تصريحاته أثناء انعقاد القمة لم يتردد فى اتهام مناهضى العولمة بضيق الأفق ، وأنهم بدلا من مساندتهم للسياسات التى تساعد الفقراء ، يساندون السياسات التى تريد إلقاءهم فى مُستنقع الفقر . ولهذه الأسباب ترسخ فى أذهان «شعب سياتل» أن «جورج دبليو بوش» هو تجسيد للصورة الشائعة عن الكاوبوى «أو الأمريكى الكريه» التى تملأ مخيلة العالم فى السنوات العشر الأخيرة وخصوصا منذ انهيار حائط برلين فى عام ١٩٨٩ .

والثابت أن قمة جنوة أفرزت طرحا جديدا ـ وغير مسبوق ـ فى شأن العلاقة بين أنصار العولمة ومناهضيها ، فلقد تبين أن «صم الآذان» تجاه دعاوى الرافضين ـ جملة وتفصيلا ـ هو أمر «ضرره أكثر من نفعه» وقد تكون عواقبه أكثر خطورة فى ضوء «ثأر الدم» الذى نجم عن مقتل المحتج الإيطالى كارلو جوليانى الذى سقط برصاص رجال الشرطة .

ولقد كان الرئيس الفرنسى «جاك شيراك» بارعا حقا عندما وضع يده على هذه النقطة الخلافية» فأبدى تفهمه لثورة ««شعب سياتل» وطالب عقب سماعه نبأ سقوط أول شهيد للعولمة بفتح حوار مع أعضاء التنظيمات المناوئة قائلا : من الصعب أن أقول إنهم على خطأ أو على حق ، ولكن المظاهرات والمسيرات تثير القلق و الصعوبات ، ولا يمكننا أن نتجاهل المشكلة أو أن نعتبرها غير موجودة .

ومما زاد الأمر خطورة ـ فى رأينا ـ أن قمة جنوة كشفت أن مناهضى العولمة موجودون فى كل مكان وتتسع رقعتهم ، وتزداد أعدادهم يوما بعد يوم ، وهم

يتواصلون باستمرار عبر الإنترنت ويتبادلون الرسائل والأفكار . ولهذا لم يكن مفاجئا أن يجتمع فى جنوة أكثر من ٢٠٠ ألف متظاهر يمثلون ١١٧٠ جماعة ونقابة «ومنظمة غير حكومية» و أن تندلع فى اسطمبول «بتركيا» مظاهرة للتنديد بالعنف المفرط الذى مارسته سلطات الأمن الإيطالية ضد المتظاهرين «وحدث الشىء نفسه فى بريطانيا وألمانيا» والطريف أن أحد أشهر السحرة فى روما استدعى «الأرواح الطيبة» وطلب إليها التأثير على قادة الدول الثمانى الكبرى لاتخاذ قرارات إيجابية!

المحقق أن قمة جنوة التى أطلق عليها الشاعر الإيطالى الحائز على نوبل داريوفو اسم «معركة جنوة» أوضحت - فى جلاء أن جانبا كبيرا من مناهضى العولمة يسلمون بأنها أصبحت حقيقة لا تنكر ، لأنها إفراز طبيعى لتطور الحياة الإنسانية فى عصرنا الحالى ، وأن ما يجب عمله إزاءها هو بحث تخفيف إنعكاساتها السلبية .

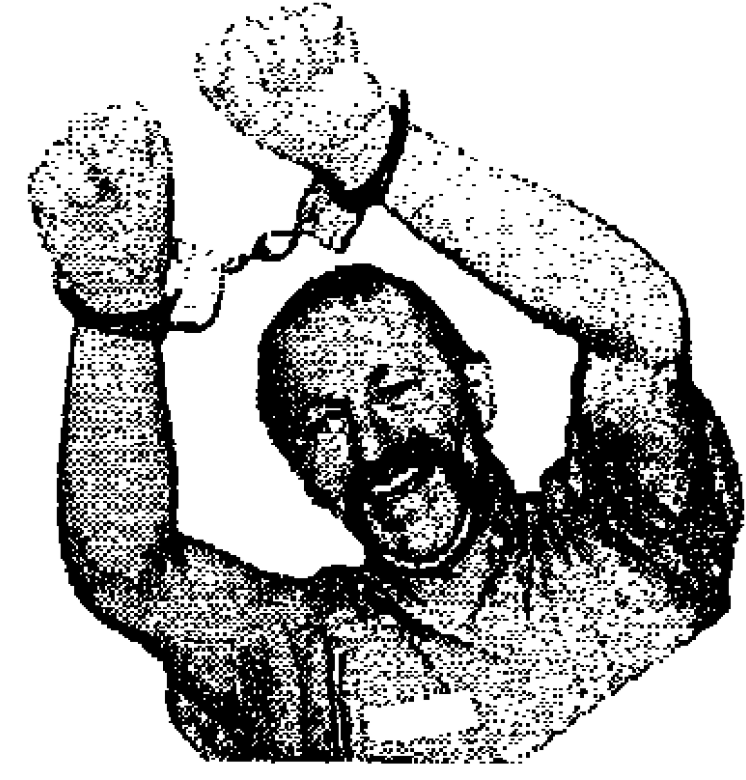
وهذا المعنى - تحديدا هو ماعبر عنه فى صياغة دقيقة وبليغة الاقتصادى الهندى المعروف أمارتياسن الحائز على نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٨ عندما كتب فى الهيرالد تريبيون تحت عنوان عشر حقائق عن العولمة يقول :

«هؤلاء المعارضون ليسوا أطفالا أو صبية ، بل رجالاً ونساء من شتى بقاع الأرض يلتقون فى نقطة ما ليرفعوا مظالم كونية .

ثم يضيف : صحيح لقد أغنت «العولمة» العالم علميا وثقافيا وأفادت الكثيرين اقتصاديا ، لكن «محنة فقراء العالم» لا ينبغى التغلب عليها بالتخلى عن المكاسب الكبرى للتقنيات الحديثة أو عن العيش فى مجتمعات مفتوحة إنما المطلوب توزيع عادل لثمار العولمة . إن المهم ليس القول : إن الجميع يستفيدون من التعاون ، بل ما إذا كان توزيع مكاسب التعاون بين طرفين عادلا .

ويخلص الاقتصادى الهندى فى رأيه إلى قناعة قريبة إلى الصواب مفادها أن المطلوب - بعد هذه المواجهات الدامية بين المؤيدين والمعارضين - هو إحداث تغييرات سياسية مؤسسية تضع فى اعتبارها «الاعتراض المعولم» بمعنى آخر وأخيرا بات يتعين على قادة الدول الثمانى الكبرى ليس الاستخفاف بحجج المعارضين أو مطالبهم ، وإنما التعامل بجدية مع هموم المتشككين فى العولمة سيّما بعد أن أصبحت «الاعتراضات» من أشد الأحداث عولمة فى عصرنا الراهن .

هل حان وقت «الحوار» بين مناهضى العولمة ومؤيديها؟



لعلها المرة الأولى التى يحقق فيها مناهضو العولمة نصرا - على الأقل أخلاقيا - فى صراعهم الدائم مع الدول الكبرى التى تفرض هيمنتها على مسيرة الاقتصاد العالمى سواء من خلال إدارتها لمنتدى الأغنياء فى دافوس ، الذى يعقد فى شتاء كل عام بسويسرا ، أو من خلال قمم الدول الصناعية الكبرى التى تتوالى سنويا منذ عام ١٩٧٤ وحتى اليوم .

فسقوط أول شهيد من مناهضى العولمة «وهو الشاب البريطالى كارلو جوليانى - ٢٣ عاما» قد فتح - كما أسلفنا - ما يسمى بـ«ثأر الدم» بين أنصار العولمة ومناهضيها ، وأحدث جرحا فى الصدر ربما لا يندمل إلا بعد زمن ، وبعد أن تستجيب الدول الكبرى ، بشكل أو بآخر لمطالب مابات يعرف اليوم بـ«شعب سياتل أى كل المعارضين لمنطق السوق الحرة والليبرالية الجديدة والعولمة المتوحشة .

والحقق أن حجج مناهضى العولمة الذين تجمعوا فى جنوة أثناء قمة الدول الثمانى الكبرى فى صيف ٢٠٠١ والذين بلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف متظاهر ، لم تكن من القوة فى يوم من الأيام بقدر قوتها هذه المرة لاسيما أن الأرقام والحقائق الاقتصادية تكاد تفقأ العيون خصوصا تلك التى تؤكد عودة الركود ، والتباطؤ إلى حركة الاقتصاد العالمى من ناحية ، واتساع رقعة الفقر ، وسقوط ملايين الضحايا سنويا فى دول العالم الثالث من ناحية أخرى .

فتذكر هذه الأرقام أن نصف سكان الكرة الأرضية يعيشون بدولارين فى اليوم للفرد الواحد . . أما حالة الفقر فتشمل أربعة بلايين نسمة فى عام ٢٠٢٥ وأن نحو ١١٠ ملايين من الأطفال من الإناث على وجه الخصوص لايذهبون إلى المدارس وأن أكثر من ٣٠ مليون نسمة مصابون بمرض الإيدز![١]

علاوة على أن هناك أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة فى البلدان النامية لا يحصلون على القدر الكافى من الغذاء .

(1) le figaro, mai 2000

وتستمد حجج مناهضى العولمة سندا قويا من شىء مهم للغاية هو أن قرارات قمم الدول الكبرى ليست أكثر من (حبر على ورق) . . ففى إيطاليا التى استضافت القمة للمرة الرابعة «الأولى والثانية كانتا فى فلورسنا ، والثالثة كانت فى البندقية» لم يتحقق شىء من الوعود الكثيرة التى وعدت بها هذه القمم بشأن الفقر والأوبئة . . إلخ .

إلغاء الديون

ويتذكر المتظاهرون فى سخرية لاذعة قمة كولونيا فى عام ١٩٩٩ التى تعهدت بإلغاء ديون العالم الثالث ، ولم يحدث شىء اللهم إلا مزيد من تكبيل هذه الدول بالديون وجدولة الديون وفوائد الديون الباهظة . . إلخ .

. . وأكد مناهضو العولمة فى بياناتهم وشعاراتهم أكثر من مرة أن اجتماعات المؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولى الدولى أو البنك الدولى أو منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى قمم الدول الكبرى لم تسفر عن إيجابيات ملموسة تجاه تخفيف معاناة فقراء العالم . . فمنذ سياتل ـ على أفضل تقدير ـ وموجات الاحتجاج تتلاحق وتمتد حتى باتت تحاصر كل القمم الدولية (الواحدة تلو الأخرى) لإسماع العالم صوت الدول الفقيرة . . وهذا ما فعلته ـ على كل حال ـ نحو ١١٧٠ جماعة ومنظمة إنسانية وبيئية فى جنوة عندما طالبت بإرساء العدالة عالميا ، وإقامة اقتصاد تضامنى يراعى فقراء الدنيا ، وتهذيب العولمة أو «أنسنتها» أى إلباسها ثوبا إنسانيا . . ولقد استخدمت هذه المنظمات ـ التى قاد حركتها فى إيطاليا أثناء عقد قمة الدول الثمانى الكبرى المنتدى الاجتماعى الإيطالى برئاسة «فيتوريو انجوليتو» ـ نحو ٤٠ موقعا على شبكة الإنترنت تدعو فيها إلى الحرب والنضال من أجل أن تنال شعوب الأرض الفقيرة حقوقها . .

أما أقوى حجة دفع بها مناهضو العولمة فى صراعهم المرير فهى تلك التى صدرت بأعلى صوت عن المتحدث باسم «المنتدى الاجتماعى» والتى تقول إن المتظاهرين وعددهم يزيد على ٢٠٠ مليون شخص يمثلون سكان الأرض جميعا «أى يمثلون ٦ مليارات نسمة» أما قادة الدول الثمانى فلا يمثلون إلا حكوماتهم . . ومن الظلم أن نتركهم يتحكمون فى العالم!

وطالب شعب سياتل بعدة مطالب على رأسها ضرورة التوقيع والمصادقة على بروتوكول كيوتو ، وانقاذ الكوكب الأرضى من الكارثة البيئية المتوقعة مع استمرار ارتفاع سخونة المناخ . . وفرض ضرائب على التحويلات المالية الدولية تُخصص حصيلتها لمساعدة الدول الفقيرة ، وإلغاء ديون ٤١ دولة معظمها من الدول

الإفريقية . ثم تحسين أوضاع المهاجرين وإعطاء المنبوذين والمضطهدين حق اللجوء . . أما الشركات متعددة الجنسيات فهى - من وجهة نظر مناهضى العولمة - رأس البلاء - لأنها من أجل تخفيف أكبر قدر من الأرباح لا تخدم حقوق الإنسان وتستغل الأطفال . . باختصار : إنها تحكم بالإعدام على الدول الفقيرة .

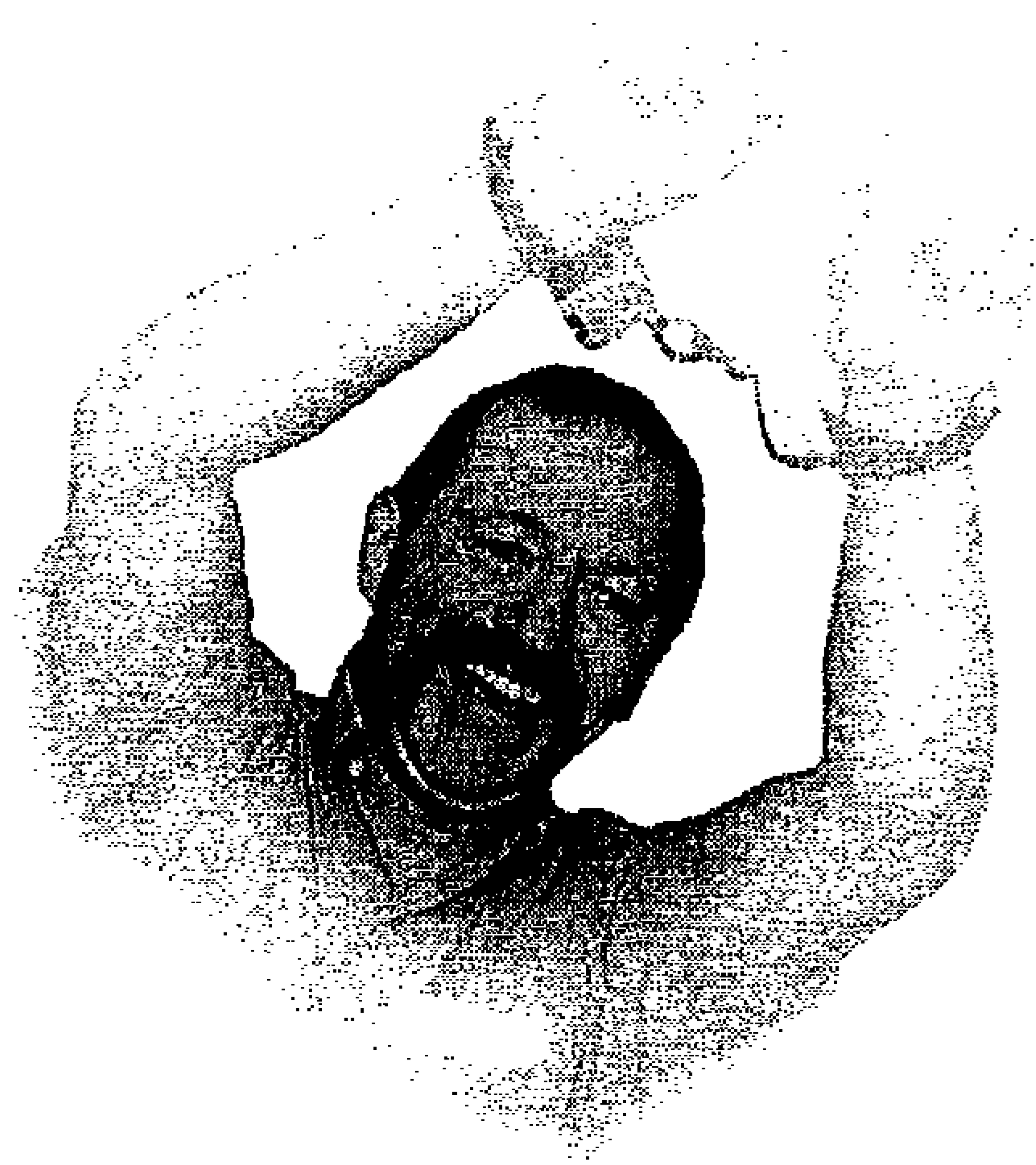
يبقى أن نلفت الانتباه إلى أن أهم ما أثمره المتظاهرون فى جنوة هو إقرار قادة الدول الثمانى الكبرى بضرورة الحوار مع ممثلى المجتمع المدنى .

ويؤكد المراقبون أن القرارات التى صدرت عن قمة الدول الثمانى الكبرى الخاصة بإنشاء صندوق لدعم التعليم فى الدول النامية ، وصندوق آخر لمكافحة الأمراض الفتاكة مثل الإيدز ، ستجد طريقها - هذه المرة - إلى التنفيذ ، لأن درس جنوة كان بالغا ، وبليغا ، خصوصا بعد أن شهدت المواجهات سقوط قتلى وجرحى من الجانبين «البوليس ، والمتظاهرين» .

ومن الإنجازات أيضاً أن قادة الدول الكبرى باتوا على يقين بأن الرأى العام يحاصرهم ، بل إن حركة تنقل المتظاهرين بين مؤتمراتهم أصبحت «واقعا لا مهرب منه» .

. . ورغم ذلك ظلت نقطة خلافية «جوهرية» بين قادة هذه الدول وبين شعب سياتل ، فبينما يرى القادة أنهم منتخبون وديمقراطيون وممثلون للملايين من البشر فى الاجتماع لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، أعلن شعب سياتل «من مناهضى العولمة» الحرب على قمة جنوة ، وغيرها من القمم الأوروبية لأنهم - من وجهة نظرهم - ليسوا مكلفين رسميا من قبل شعوبهم بتقرير مصير بقية شعوب العالم .

. . بكلمة أخرى إن الحوار بات ضروريا وملحا بين الطرفين . . «أنصار العولمة ومناهضوها» فهل يتحقق ذلك قريباً!!



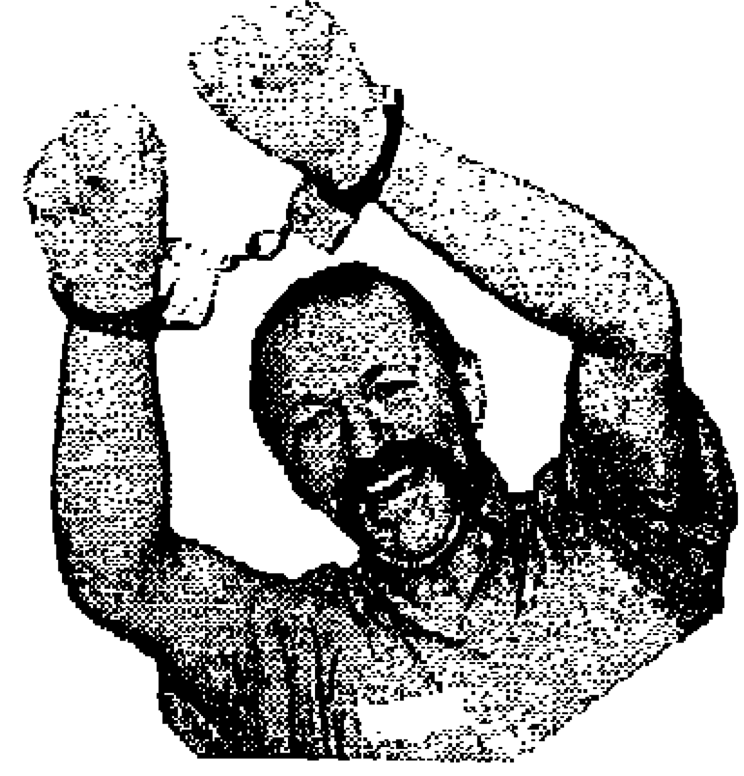


الفصل الرابع

بدائـــل العـــولمـــة

- رفاهية الإنسان، وكرامة الأشخاص أولا .
- عولمة متعددة المراكز والأقطاب .
- العولمة ليست قدرا محتوما على الإنسانية .
- إصلاح المؤسسات الدولية ـ الأمم المتحدة ومجلس الأمن .
- العولمة والعولمة المضادة .
- أوجاع العولمة : أوروبا نموذجا .

رفاهية الإنسان
وكرامة الأشخاص أولاً



الفكر السياسى الأوروبى المعاصر مشغول فى هذه الأيام بالبحث عن بدائل للعولمة ، انطلاقا من رفضه التام لمنطقها الذى يتمحور أولا وأخيرا حول الربحية ، وفتح الأسواق بلا حدود ، وتسليع كل شيء على الأرض ، حتى أكثرها قدسية ، أو «وجدانية» مثل الإنسان والثقافة . . ويضع هذا الفكر أو بالأحرى هذا التوجه ـ الذى تتسع رقعته يوماً بعد يوم ـ نصب عينيه أهدافه القصوى التى تبدأ وتنتهى فى دوائر «التنمية الاجتماعية» التى لا ينبغى ـ كما يقول أحد منظرى العولمة وهو «البروفيسور فرنسوا هوتارت مؤسس مركز الأبحاث الاجتماعية بجامعة لوفان» ـ إن تكون فقط قضية إرادة حسنة ورغبة فى وضع آليات اجتماعية لمكافحة الفقر ، وتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية ، وإنما يجب أن تكون على صلة وطيدة بجميع أشكال العولمة المعاصرة فى الاقتصاد والتى تفرز واقعا ، أبرز سماته هو عدم المساواة والظلم .

. . أيا كان الأمر ، فإن قضية البدائل تطرح ـ نظريا ـ جملة من الأسئلة منها : هل من حقنا أن نتجرأ ونتحدث عن بدائل للعولمة؟ هل توجد بالفعل «بدائل» للنظام الاقتصادى الحالى «الذى يسيطر على مجمل الكوكب الأرضى بما فيه الدول الشيوعية السابقة التى أخذت بمبادئ السوق» أم أن هذه البدائل هى مجرد «عنقاء» قد يطيب لنا أن نتصورها أو نتخيلها ، لكن لا وجود حقيقى لها فى أرض الواقع؟

بكلمة أخرى : هل هذه البدائل» التى يملأ الحديث عنها الساحة الفكرية فى المرحلة الأخيرة ليست إلا «طوباويات» ترسمها «أو تحبكها» العقول الظامئة إلى الانفلات من هيمنة الفكر الواحد على العالم؟(1)

يشير البعض إلى أن تاريخ الكتلة السوفيتية قدم الدليل على فشل أى حلول أو بدائل . . وهو ما يؤدى بنا إلى التسليم بأن هذه العولمة المتوحشة أصبحت قدرا على البشرية لا مهرب منه . . لكن ثمة من يعترض على ذلك مؤكداً ـ من جانب ـ أن

(1) mandialsation et alternatives, Samir Amin.

الشيوعية الحقيقية ليس لها مرجع موثوق به ، وأن الفراغ الإيديولوجى ـ من جانب آخر ـ هو الذى أفسح المجال لظهور وتكريس «التفكير الواحد» .

بالطبع ، إن دراسة الأسباب الداخلية والخارجية التى حرضت على سقوط أنظمة المعسكر الشرقى قد تقودنا إلى تحليل أقرب إلى الصواب ، لكن الثابت أيضا أن أحدا لا يعتقد أن تغييرا سوف يحدث فى وقت قصير عبر ثورة سياسية ، على الرغم من أن مساحة المعترضين للعولمة ـ فى جميع الأوساط ـ تتسع دوائرها باضطراد . . ومن ثم فإن النظرة الأكثر دقة للأحداث تجعلنا ندرك أن الانتقال أو التغيير هو عملية من ذات النفس الطويل .

ويؤكد نفر من المهتمين بحركة الاقتصاد فى العالم أنه من المبكر جدا افتراض وجود اقتراحات بديلة فى نظام التفكير (بقدر ما هى فى الممارسات) لاسيما إذا تبين لنا أن مسألة «الانغواء بالسوق» لها حضور كلى وطاغ ،إذ يكفى أن نلقى نظرة على الصين ،«أو فيتنام» اللتين كانتا ـ أو هكذا كان ينبغى أن تكونا ـ أبرز القلاع الكارهة لكل ما هو أمريكى ، لنفاجأ بأن الحزب الشيوعى فى كلتيهما لم يتورع عن إدراج قضية العولمة ـ بشكل ما ـ ضمن طروحاته ، بل إن الأمر قد بلغ حدا مثيرا للدهشة والعجب ، عندما قدم البعض هناك الاندماج أو التعامل مع العولمة كما لو أنه هدف قومى . . وتحدث آخرون ـ وهم فى مجال البحث عن حلول أصيلة لهذه القضية ـ عن شكل من أشكال المواءمة أو المصالحة بين السوق بكل آلياته التى حددتها العولمة ، وبين الشيوعية بكل تراثها الفكرى والمادى الذى يحفظه الكثيرون عن ظهر قلب .

باختصار : إن المشروع السياسى فى معظم دول الكتلة الشرقية اكتسحه ـ بلا هوادة ـ منطق الرأسمالية![1]

وعلى الرغم من التحديات المفروضة فى طريق البحث عن بدائل ، فإن مناهضى العولمة الذين أسسوا ـ منذ سنوات ـ كيانا تنظيميا باسم «التحالف ضد العولمة» يصرون على تحطيم فكرة أنه لا يوجد بديل للعولمة ، ويتحدث أحد منظريهم عما يسميه بالبدائل الملموسة ، ويقسمها إلى ثلاثة مستويات ، الأول هو المستوى الطوباوى ، والثانى : بدائل المدى المتوسط (وهى بدائل اقتصادية بأبعادها الاجتماعية ، والسياسية) ، والثالث : بدائل المدى القصير .

الكنزية الجديدة

وتنطلق هذه البدائل ـ بشكل عام ـ من مشروعين أساسيين الأول يُعرف باتجاه

(1) I bid

النيوكنزى ، أو الكنزية الجديدة - نسبة إلى نظرية كنز الشهيرة فى الاقتصاد - ويهدف إلى إلباس الرأسمالية ثوبا إنسانيا «أى أنسنة الرأسمالية» . ثم المشروع الثانى يعرف بمشروع «ما بعد الرأسمالية» بمعنى أنه يتجاوزها .

وما يثير الاهتمام فى هذا الأمر أن هذين المشروعين يصوغان تفكيرا نظريا ، ويؤسسان أخلاقا ، ويغذيان جبهة المقاومة للعولمة ، ويقترحان - عبر كل ذلك - مراحل ملموسة فى هذا الاتجاه منها ما يتعلق بقضايا سياسية يلتقيان حولها ، أو بتسويات بعينها يتوصلان إليها مثل تلك الخاصة بفائض المال فى العالم . . إلخ .

ويحذر البعض من أن الحديث عن البديل الأوحد الذى - فى حال وجوده - قد يكون مخاطرة تقودنا إلى التفكير فى العودة إلى «الواحد» ولكن من نوع آخر ، ومن ثم فالأقرب إلى الصواب الحديث عن مجموعة من الحلول الملموسة التى تسمح بتقديم «البدائل الموثوق بها» وإن ظل البعض يشكك فى إمكان التوصل إلى هذا النوع من البدائل أو على الأقل يضع لها شروطا أو حدودا ، تسمح بانتقال أو إحلال تدريجى للنظام الرأسمالى الذى يفرض سطوته وقوانينه فى عجرفة غير مسبوقة على الجميع ، وبرهانه على أن مسألة «الانتقال» فى حد ذاتها تحتاج إلى فترة طويلة هو أن الرأسمالية نفسها كان ينبغى لها أكثر من أربعة قرون لكى تفرغ من بناء قواعدها المادية الخاصة بإعادة إنتاجها «التقسيم ، وتقسيم العمل» ومن ثم فمن الطبيعى « أو العادى» أن يأخذ أى عالم آخر للإنتاج وقته لكى يبنى نفسه ويتأسس .

وحول قضية النظام البديل للعولمة المتوحشة ، يسجل مناهضو العولمة ثلاث ملاحظات ، **الأولى** هى أن البدائل باعتبارها ثمرة العناصر الاجتماعية ليس بوسعها أن تنبثق أو تظهر إلا من عدم شرعية الوضع القائم .

الملاحظة الثانية : هى أن السوق فى الأصل علامة أو إشارة اجتماعية ، ومن ثم فإن انتقاله فى إطار العولمة ، لن يتم إلا فى أحضان توازن جديد يفرض نوعا من «التلاقى» بين الكفاحات والمقاومات المختلفة على نفس الصعيد ، أى أنه لايتعلق فقط باستعمال تقنيات اقتصادية أو إدارية لتغيير النظام الاقتصادى ، وامتداداته الاجتماعية والسياسية والثقافية . . وهو ما يعنى فى النهاية وجود محور أو مرتكز لأعمال اجتماعية وسياسية ضرورية تضع «بدائل» فى الطريق .

الملاحظة الثالثة : هى أن العولمة نظام لابد من تغييره . . لكن طرح البدائل المتعددة لا يكفى لتحقيق هذا الهدف ، ومع ذلك توجد أماكن وعوامل عديدة ربما أكثر

مما كان عليه الحال قبل نصف قرن . . واليوم فإن مجمل سكان الكوكب الأرضى مرتبطون «أو متورطون» بالعلاقات الاجتماعية للرأسمالية ، إما عن طريق مباشر عبر علاقة رأس المال «العمل والأجور» ، وإما عن طريق غير مباشر بواسطة جملة من الميكانيزمات الأخرى مثل تثبيت أسعار المنتجات الزراعية ، والتصدير ، والمواد الأولية ، إلى جانب ميكانيزمات الدين الخارجى ، وفتح الأسواق ، وتعويم العملات .

طوباويات وحقائق

أيا كان الأمر ، فمشكلة مواجهة البدائل الموثوق بها تفرض كما أسلفنا (التموقع) على ثلاثة مستويات الأول هو المستوى الطوباوى . . وقصارى أمره أنه لا ينبغى أن يتعلق بخيال أو وهم ـ وإنما بمشروع تعبوى لا يمكن أن يكون سوى «بناء» نقى للروح ينبغى غرسه فى الواقع . . وهو يندرج فى مجال أو فضاء يشكل شبكة من المتناقضات للعوامل الاجتماعية التى تجعله يعمل .(١)

. . ويلفت أنصار التحالف ضد العولمة الأنظار إلى أنهم لا يتحدثون هنا عن «طوباوية النيوليبرالية» التى عبرت عن ذاتها على لسان أول رئيس لمنظمة التجارة العالمية الذى بشر بأن بؤس العالم سوف ينتهى ، وأن السعادة الإنسانية سوف تتحق فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين بشرط واحد هو لبرلة كاملة «أو تحرير كامل» للاقتصاد .

وإذا تركنا الفكرة الطوباوية المثالية ، وبحثنا فى البدائل الواقعية (فى المدى المتوسط) فسنجدنا أمام بدائل اقتصادية ذات تجليات اجتماعية تضع فى قمة أهدافها طرح تصور آخر للتبادلات العالمية .

ويؤكد المنظرون لهذا النوع من البدائل أن مناهضة العولمة لا تستند إلى ما يسمونه «عالمية التسويات» وإنما إلى الطريقة التى تتحقق فى السوق الرأسمالى ، وهو ما عبرت عنه ـ بشكل قوى وبارز ـ أحداث سياتل التى أعلنت رفضها لجميع أشكال العولمة .

وأكدت أن بعض قطاعات النشاط الإنسانى ينبغى أن تندرج خارج إطار السوق مثل : حالة الثقافة ، والتربية ووسائل الاتصال .

واستهجنت منطقها الحاد الذى يجعل «الحركة الحرة» لا تشمل فقط رءوس الأموال والممتلكات ، وإنما أيضا الأشخاص وهو ما يعرف بتسليع البشر والعالم!

ولأن العولمة بصورتها الراهنة ترجح كفة المصالح الاقتصادية للأمم الأكثر قوة ، فإن المجموعات الاقتصادية الأقل حماية يمكن أن تساعد فى صوغ مجالات أخرى

(1) I bid

للبدائل ، لأنها ـ والحالة هذه ـ سوف تجيب تدريجيا وبطريقة أفضل عن احتياجات الشعوب بفصل التبادلات الداخلية عن الأخرى ، وستمثل ـ فى الوقت نفسه ـ قاعدة أكثر صلابة للتفاوض فى الاقتصاد العالمى ، قد تكون نقطة انطلاق التعددية القطبية فى مواجهة الأحادية القطبية الحالية .

.. ويطرح هذا النوع من البدائل أيضا شكلا أو نموذجا لتعديل علاقات الشمال بالجنوب ـ والتى تعتبر من أبرز مجالات العولمة المعاصرة ـ يتعلق برفع العقبات من طريق تنمية الاقتصادات .. وفى إطار الأدوات المرتبطة مباشرة بالعولمة ، سيكون من المحتم تخفيض تجارة السلاح ، ومراقبتها دوليا بشدة ، وإدراج هذه العملية ضمن الأهداف القليلة التى تراقبها السلطات الدولية ، كى لا تبقى مهمة بعض الأمم التى تسيطر على النظام العالمى . ولقد حدثت مشروعات بعينها فى هذا الاتجاه وهى موثوق بها مادامت الإرادة السياسية متوافرة . ويمكن فهم ذلك فى ضوء ما يسمى «أرباح السلام» التى تحدثوا عنها بعد نهاية الحرب الباردة ، ويمكن أن تظل قائمة ومستمرة بعد أن شهدت «بداية» فى طريق التحقق والتنفيذ .

.. ولأن «البدائل» تعنى الإحلال محل الرأسمالية المعولمة اليوم ، فقد لا يكفى التوصل إلى «بعد مكانى» واحد ، وإنما ينبغى أن نضع فى حسابنا المنطق المعمول به عالميا وهو منطق السوق وأطره المختلفة التى تحدد أبعاده .

« لا » لإلغاء السوق

والمحقق أن أحداً من طارحى هذه البدائل لا يفكر مطلقا فى إلغاء السوق ، لأن هذا الأخير «بوصفه علامة اجتماعية» بمقدوره أن يتأسس على قاعدة التبادلية الحقيقية .

وفى الواقع ، فإن التنمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعى ـ رغم محدودية مساراته الضمنية ـ فتح الطريق أمام الحلول الجديدة بما فيها ملكية وسائل الإنتاج عبر مجموعة المنتجين .

.. وهذه العملية يمكن أن تتكشف بواسطة ضوابط المركزية الخاصة بالشركات عبر التشريعات الوطنية أو عبر توقف الخصخصة على خريطة إيجابية بتثمين القطاعات غير التجارية باعتبارها إسهاما حقيقيا فى ثروات الأمم ، .. وفى الحق إن كل هذه الإجراءات تشكل فى مجموعها مطلبا ملموسا لعدة حركات اجتماعية .

وعلى الجانب الآخر ، تتطلب الأطر الخاصة بالبدائل الاقتصادية إعادة تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع . بعد أن عرفت فى مرحلة النيوليبرالية أشكالا من عدم الضبط والتنظيم

فى أكثر من قطاع منها قطاع تثمين رأس المال الإنتاجى، والاستعمال النقدى للتكنولوجيا كى لا يكون «العائد» هو المعيار الوحيد لتطويرها وتطبيقاتها، وإفساح المجال لمعايير أخرى مثل: رفاهية الإنسان، وكرامة الأشخاص، واحترام الطبيعة.

وهناك أيضاً مسألة إعادة تحديد «العمل» الذى لحق به التعديل فى العمق بسبب التكنولوجيا الجديدة، لكن من الضرورى تنظيم العمل بحسب معايير أخرى كالتنافسية المتوحشة بين الشركات «على صعيد مرونة ساعات العمل، وفردانية العمال، وعمل الأطفال، والضغط على تكاليف الانفتاح الاجتماعى، أو الأمن فى العمل.. إلخ».

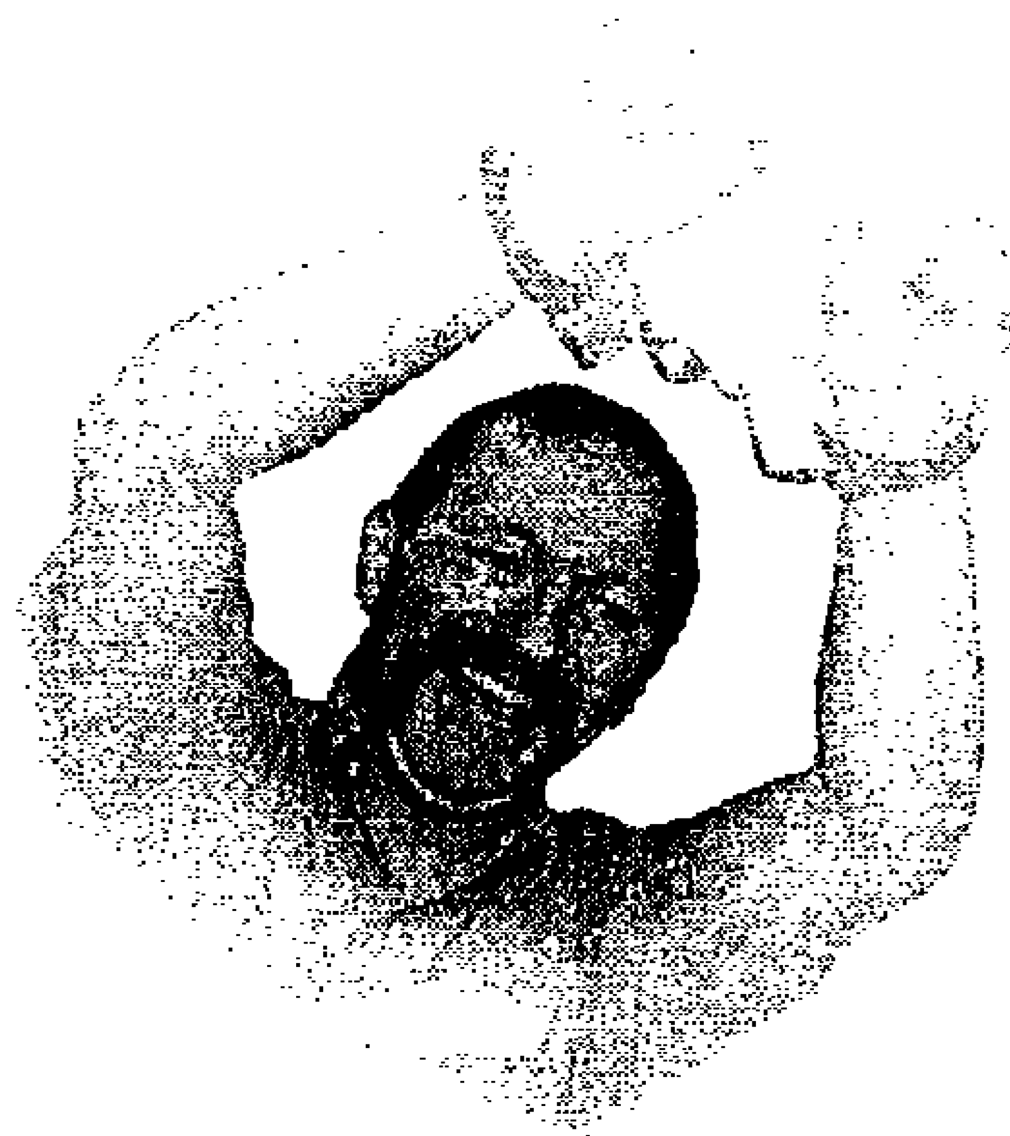
ولا ينبغى أن ننسى أن العامل البيئى يلقى بثقله فى هذا المجال لاسيما بعد أن أصبحت المتطلبات البيئية معترفا بها أكثر فأكثر.

والمحقق أن العامل البيئى (بالإمكان) هو الأفضل لدفع البدائل نحو التكيف مع المنطق الرأسمالى لأنه لا يمكن متابعة السباق الحالى للأشياء.. والذى يتمثل فى استغلال المصادر غير القابلة للتجديد، وتحطيم البيئة من أجل الحصول على فوائد فى المدى القصير.

وأخيرا، وعلى مستوى أكثر عمومية، يمكن أن نقول إن هذه الأهداف البديلة والمتنوعة تسير فى الاتجاه المعروف بإعادة إدخال الاقتصاد فى المجتمع.

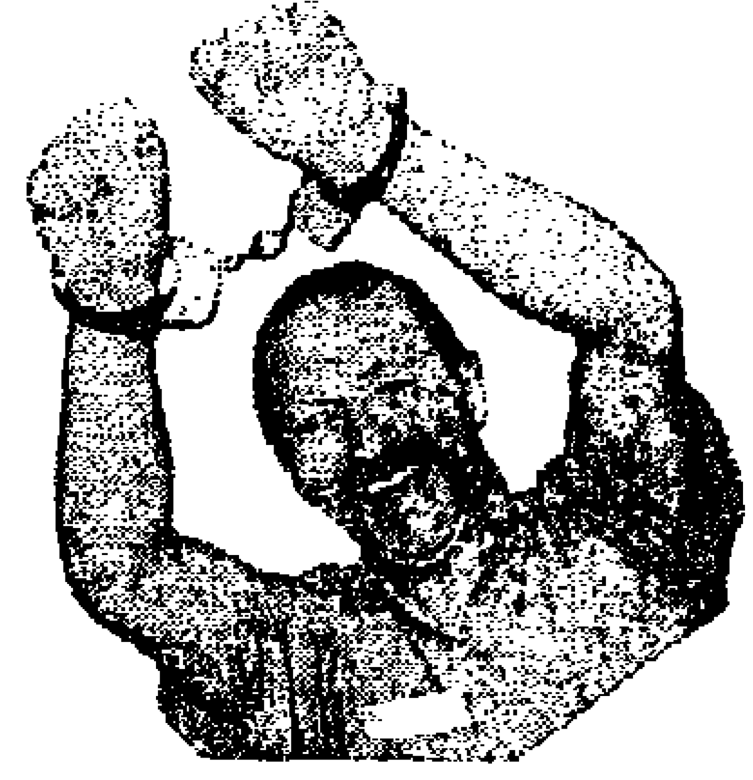
وللإنصاف يجب أن نذكر أن قمة الأمم المتحدة فى كوبنهاجن وريو، كشفت أن هذا الأمر ليس وهما وتصورا خالصا، رغم أن النتائج الملموسة كانت محبطة.

ولنتذكر ـ كما يقول فرنسوا هوتارت، الذى يرأس تحرير مجلة «بدائل الجنوب» ـ أن تفسير هذه الأهداف البديلة فى المدى المتوسط يختلف عن مجالات مشروعى «الكنزية الجديدة، وما بعد الرأسمالية» وإن لم يمنع ذلك من حدوث «نقاط تلاق» أو تأثير على الطرق المفتوحة من أجل تحقيقها.



عولمة متعددة

المراكز والأقطاب



. . قبل أن نتحدث عن العولمة «متعددة الأقطاب» لابد أن نلقى الضوء كثيفا على «البدائل السياسية» التى تشكل مع البدائل الاقتصادية ما يسميه البروفيسور فرانسوا هوتارت . من جامعة لوفان ـ البدائل متوسطة الأجل .

. . ونقطة البداية هى «قناعة» أومسلمة يكرسها رجال الاقتصاد الدولى مؤداها أن البدائل الاقتصادية ليس أمامها أى فرصة لكى ترى النور دون أن تكون هناك «بدائل سياسية» مصاحبة لها إن لم تسبقها باعتبار أن «العولمة الحالية» ـ فى و اقع الأمر ـ تعطى للنظام الاقتصادى والرأسمالى حق الهيمنة . . بينما الثقل لا ينبغى أن يكون إلا سياسيا بالمعنى الواسع للكلمة ، بمعنى أن يكون هناك عدد معين من الأهداف على المدى المتوسط ، يتعلق بتقوية المنظمات الدولية ، ودمقرطتها (من الديمقراطية) .

وهو أمر يخص بشكل مباشر مجلس الأمن ودوره فى حفظ السلام ، وكذلك المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة سيما أن المنظمات المنبثقة عن مؤتمر «بريتون وودز» مثل البنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية ليست إلا أدوات فاعلة لتطبيق اتفاقية واشنطن المنبثقة عن المؤتمر .

◁ ماذا يعنى ذلك فى إطار البحث عن مخرج من آثار العولمة الرأسمالية

ـ يعنى ضرورة العمل على إلغاء هذه المنظمات ، وإيجاد منظمات أومؤسسات بديلة تعمل على قاعدة أخرى تعتمد على معايير تختلف عن معايير العائد المباشر لرأس المال[1] .

وبالإمكان أن يسير هذا الاتجاه بالتزاوج مع إعادة ترميم «أو إصلاح» دور الدولة كراع ، أو كمدير للأهداف الاجتماعية ، والاهتمامات البيئية إلى جانب تقوية فعالياتها التقنية وتطوير الرقابة الديمقراطية على كل الأصعدة وفى مختلف المجالات والمحقق أن تحقيق هذه الأهداف البديلة فى المدى المتوسط ينطلق من خطة دولية

(1) I bid

تضم ثلاثة عناصر أساسية هى : توحيد المقاومة ضد «الرأسمالية» ، ومساندة الكفاح الاجتماعى على كل المستويات ، ثم تكريس الإرادة السياسية الفاعلة من جانب الدول المختلفة وأخيرا ، تطوير القانون الدولى .

وفى هذا الإطار ، يمكن إقامة شبكات للحركات الاجتماعية ، وتنظيم الأفعال المشتركة .

ويذكر المراقبون والمحللون أن شيئاً من هذا قد تحقق بالفعل فى عام ١٩٩٩ عبر أحداث رمزية مثل : «دافوس الآخر» الذى عقد بجهود خمس حركات اجتماعية مهمة من خمس قارات لتأكيد أنه توجد طريقة لإدراك الاقتصاد العالمى غير تلك التى تعتمد على السوق . . ثم اللقاء الذى جرى فى باريس عام ٢٠٠٠ حول مسمى : «ديكتاتورية الأسواق : عالم آخر ممكن» . . علاوة على لقاءات عديدة جرت فى المكسيك ، والبرازيل ، وشهدت جنيف جانبا منها .

ويجب ألا ننسى ـ فى هذا الشأن المنظمات التى قادت إلى أفعال مشتركة وأدت إلى ظهور «سياتل» بأبطالها وهم : النقابات العمالية «وخصوصا الأمريكية» والحركات الاجتماعية الأخرى التى تضم فئات ومناطق مختلفة فى العالم .

والمعروف أن ثمة مبادرات على مستوى الدول ـ سيما على الخريطة الإقليمية ـ كشفت بوضوح الإرادة السياسية لايجاد البدائل مثل مجموعة «أسيان» التى تهدف إلى تنمية وتطوير المشاريع الاقتصادية فى مواجهة إقامة مناطق تبادل حر بين دول المنطقة والولايات المتحدة . . . ولكى تكتمل الصورة هنا ، لابد التذكير بعدة مبادرات فى مجال القوانين الإنسانية أو قانون الشعوب فى مواجهة قانون الأعمال .

بدائل المدى القصير

لكى نستطيع التحدث عن بدائل موثوق بها ، يجب أن تتمحور أعمالنا حول الهدف الأوحد الذى نريده ، ونصوغ أهدافنا فى المدى القصير صياغة محكمة والتقدم ـ فى الوقت نفسه ـ باقتراحات يمكن أن تؤسس قاعدة لأفعال ، ومنطلقا للبرامج السياسية .

صحيح سيكون صعبا عمل قائمة فى هذا الشأن ، وإنما يكفى إعطاء بعض أمثلة تبرهن على أن إمكانية «إيجاد البدائل» موجودة بالفعل وإن كانت تتمرحل عبر خطة على المدى الطويل وتدور حول التفكير فى «أنسنة الرأسمالية» .

وبوسعنا تصنيفها كالتالى :

ـ تنظيم وضبط الاقتصادات : الضرائب على عمليات مالية دولية «مثل ضريبة توبان» وأحكام «المالية» الإقليمية والدولية ـ إلغاء الجنات المالية «الخاصة بتبييض الأموال القذرة» ـ إلغاء ديون الدول الفقيرة ـ إقامة مجمع إقليمى يضم الأسواق المشتركة «أو عمل منطقة تعاون اقتصادى» ـ إعادة بناء المؤسسات المالية الدولية . . إلخ .

ـ تنظيم بيئى : حماية المصادر الطبيعية غير القابلة للتجديد ـ حماية الثروات البيولوجية ـ إقامة قواعد دولية بشأن التلوث ، تطبيق أجندة القرن الـ ٢١ .

ـ تنظيم اجتماعى : تشريع دولى للعمل ، كود للسلوك فى الاستثمارات الدولية ـ مشاركة تنظيمات تمثيلية «نيابية» للعمال فى الهيئات الإقليمية والدولية .

ـ تنظيم سياسى : بناء سلطات إقليمية مع صلاحية تنظيمية فى مجال كل ما هو اقتصادى وسياسى ـ إعادة تنظيم هيئات الأمم المتحدة ـ إدارة عالمية للتراث البيئى والثقافى ـ برلمان دولى .

ـ تنظيم ثقافى : يعنى بحماية المنتجات الثقافية الوطنية أو المحلية .

وأخيراً ، يرى رجال الاقتصاد أن البدائل موجودة وليست وهما أوسرابا كما يزعم البعض ، وهى موثوق بها دون أدنى شك ، لكن تحقيقها مرتبط بالإرادة لوضعها موضوع التنفيذ ، . لاسيما أن المصداقية المطلوبة فى هذا الشأن لم تعد تُفرض على مستوى البدائل ذاتها ، بقدر ما تُفرض على مستوى التصرف أو السلوك الجماعى .

والخلاصة أن ذلك كله مرهون بالقوى الاجتماعية القادرة على حمل المشاريع البديلة فى المدى المتوسط . . وبالإرادة السياسية اللازمة للخروج بهذه الأفكار من حيز الفكر إلى فضاء العمل .

وفى إطار البدائل «الأخرى» ، يطرح نفر من كبار رجال الاقتصاد فى العالم تصوراً كاملا لما يطلقون عليه اسم «العولمة مُتعددة الأقطاب» انطلاقا من شروط يحددونها بدقة لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع ، ويؤكدون أن طرح السؤال حول حق التنمية ، يجب أن يتجاوز الاعتبارات اليومية الصغيرة وصولا إلى ما يتعلق ببناءات وكيانات صنع القرار الدولى .

ويشيرون إلى أن الاستراتيجية الرائجة فى جميع الأنحاء هى تلك التى تكرسها الولايات المتحدة عبر بناء عالم أحادى القطبية يتأسس على قاعدة «ديكتاتورية القطب الواحد» بأداتيه الرئيسيتين : رأس المال المسيطر والعابر للقارات ، ثم ترسيخ الإمبراطورية العسكرية التى تكون فيها كل الأمم مضطرة إلى الخضوع .

وفى إطار هذا النهج الذى ترعاه الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا يمكن التساهل أو التسامح مع أى مشروع مناوئ ، حتى ولو كان المشروع الأوروبى للحلفاء فى حلف الناتو .

. . هذه الفكرة هى «عتبة الدخول» نحو تشكيل معارضة قوية لديكتاتورية القطب الواحد عبر استراتيجية تسمح بتنمية اجتماعية مقبولة فى مختلف مناطق العالم ، والعمل على «دمقرطة» المجتمعات ، وتخفيف دوافع الصراع بعدما أصبح جليا أن أمريكا وحلفاءها فى حلف الناتو هم «الخصم العنيد» للتقدم الاجتماعى ، والديمقراطية والسلام .

ولا شك أن استراتيجية «الأحادية القطبية» تتأسس ـ كما تروج لذلك الولايات المتحدة نفسها ـ على عدم وجود البديل باعتبار أن العالم أصبح قرية فى حاجة إلى حكومة عالمية ، ولا أحد غير أمريكا المدعومة من حلفاء الناتو يمكن أن يؤسس هذه السلطة الضرورية المهيمنة ، ويجب ألا يعلق أحد على ذلك بأن الأمم المتحدة هى الجهة التى يمكن أن تناط بها مسئولية هذه الحكومة العالمية ، والسبب هو أن فشل أو إفلاس الأمم المتحدة بات واقعا ملموسا يعرفه القاصى والدانى (وظهر بوضوح فى أكثر من مناسبة) لاسيما إذا وضعنا فى الاعتبار إحباط أمريكا ـ عبر حق الفيتو ـ لأى قرار أو مشروع لا يساير مصالحها فى جميع أنحاء العالم . . أيا كان الأمر ، فالأمريكيون يبذلون منذ فترة جهوداً مكثفة من أجل تطوير رؤيتهم لمجمل مشروعهم حول الحكومة العالمية والذى ينطلق من قاعدتين :

الأولى : القاعدة الاقتصادية التى تتكرس ببساطة عبر فرض هيمنتها على أجهزة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الدولية المؤثرة مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية . وهى ـ بالإجمال ـ مؤسسات قد تشكلت ـ منذ البداية ـ لتأكيد سلطة الولايات المتحدة فقط .

. . وهناك مؤسسات أخرى متخصصة ملحقة بالأمم المتحدة ، تسعى الولايات المتحدة إلى تهميشها من أجل ضمان مشروعها الخاص بالحكومة العالمية .

والقاعدة الثانية : تتأسس على حلف شمال الأطلسى «الناتو» .

الحكومة العالمية(1)

بمعنى آخر : لابد من الاعتراف فى ظل هذا المشروع بأنه «لا الجمعية العامة بالأمم

(1) ilya d’autre soulitions.

المتحدة ، ولا مجلس أمنها ، ولا المنظمات الإقليمية» ، مثل «منظمة الوحدة الإفريقية» ولا نادى الأغنياء ولا الاتحاد الأوروبى «فالأمريكيون يعرفون أنه لا وجود أو تأثير فعلى له حتى الآن» . . لديها جميعا ما تقوله أو تطرحه مناوئا ـ على الصعيد العملى ـ للمتطلبات السياسية والعسكرية الخاصة بهذه الحكومة العالمية «الأمريكية الوحيدة» .

ربما لهذا السبب تستمد الفكرة الخاصة «بالتعددية القطبية أساسا للديمقراطية» مبررات الدفاع عنها فالثابت أنه لا شىء جيد ، أو متين يمكن أن يتحقق فى المسيرة الطويلة والضرورية تجاه العالم المتعدد القطبية ، غير الديمقراطية بمعنى «دمقرطة» الحياة السياسية والاقتصادية ، وإقامة علاقات سوية فى الحياة الاجتماعية مثل : تحقيق المساواة بين الأجناس ، واحترام حقوق الشعوب . . إلخ .

ولا شك أن الديمقراطية ـ من هذا المنظور ـ ستسمح بالأمل فى تخفيض الصراعات ، لأن الأمل فى الإلغاء الكامل لأسباب هذه الصراعات هو أمر من قبيل الطوباوية لا أكثر . . ومما يزيد من تراجيدية الأوضاع أن العالم المعاصر بكل «أمراضه وآفاته» لا تعكس مسيرته التزاما حقيقياً بالديمقراطية رغم الخطابات الكثيرة التى تتشدق بها .

لكننا فى المقابل ـ وفى ضوء إدارة الأزمة بنجاح ـ علينا أن نعترف بتراكم النتائج التى نحصل عليها بواسطة ما نسميه أحياناً بالحركات الاجتماعية الصغيرة .

ثمة نقطة أخرى تعكسها التحديات التى تواجهها عملية التنمية بما تثيره من تنوع «بحسب إمكانها وأزماتها» أو من تناقضات تحركها الطبقات المسيطرة فى روسيا ، وكوريا الجنوبية ، وجنوب شرق آسيا ، وغدا فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وفى العالم العربى بل ونلحظها بين اليمينى واليسارى فى أوروبا وتفاصيل الحياة السياسية فى القارة العجوز .

وقد لا يكون مستبعدا ونحن نرصد دقائق الصراع بين أمريكا واليابان وحليفهما المخلص الاسترالى من جانب ، و الصين والدول الآسيوية من جانب آخر أن نتخيل صراعا آخر يمكن أن ينشب ـ فى أى لحظة ـ بين أمريكا وروسيا ، أو داخل اليسار الأوربى الذى يتطلع إلى التحرر من سيطرة رأس المال وواشنطن معا .

كما بمقدورنا أن نتخيل أيضا حدود الاستراتيجية الأوروبية الجديدة التى تنطلق من استراتيجيات قومية لروسيا ، والصين ، والهند ، والعالم الثالث ، فى مجال «بناء متعدد» للقطبية فى العالم .

لكن ذلك كله لا يبعد عنا شبح هذا السؤال المركزى وهو :

- كيف تتجدد الصراعات والنضالات الاجتماعية ومن سيتولى أمرها أو يقودها؟

قد نجد الإجابة عن هذا السؤال فيما يطرحه مفكر من وزن ثقيل «هو سمير أمين» حول الطوباوية الخلاقة حيث يرى أن «لا العناد الليبرالى ، ولا منطق رفض الفاشية الجديدة» يسمح بالخروج من دائرة الفشل والاحباطات .

ولأن التاريخ لا يمكن أن يسير «أو يُعاد» بواسطة نشر قوانين الاقتصاد القح التى لا تخطىء ، كما يزعم نفر من الأكاديميين فى الغرب ، فالمحقق أنه نتاج ردود ، وأفعال اجتماعية فى الاتجاهات التى تحكمها هذه القوانين ، وهو مايقود إلى مشروع إجابة إنسانية على تحدى العولمة ، بوصفه ممكنا ، وليس طوباويا أو خياليا . . بل ـ على العكس ـ هو المشروع الوحيد الواقعى الممكن أن هذا الاتجاه ، حيث يبدأ من تطور يستهدف الربط السريع للقوى الاجتماعية فى العالم ، لكى تتوافر لها عناصر القوة التى تجعلها تفرض منطقها هى .

ولو افترضنا وجود «طوباوية» بالمعنى الهامشى والسلبى للمصطلح فلاشك أنها ستتعلق بمشروع إدارة نظام مخفض للتسوية بواسطة السوق العالمية ، بمعنى أن التعاون الوطنى إذا كان لابد أن يتراجع ، فلن يترك المكان للتعاون العالمى الذى سيبقى ـ والحالة هذه ـ صعب العثور عليه .

عالم متعدد المراكز(1)

ويتحدث علماء الاقتصاد عن العالم المتعدد القطبية بقولهم إنه بمعنى ما من المعانى عالم إقليمى أو بالأحرى «مؤقلم» . . فالترابط المتفاوض عليه ، والمنظم بطريقة تسمح للشعوب والطبقات المسيطرة بتحسين مشاركتهم فى الإنتاج ، وفى الدخول إلى حياة أفضل ، يشكل إطارا لبناء عالم «متعدد المراكز» .فالاتحاد الأوروبى ـ على سبيل المثال ـ يمكن أن يلتزم فى هذا الطريق مالم ينطلق بشكل خاطىء محققا تنمية وتطويرا لمفهوم ديمقراطى نقى لمشروعه «سوق متكاملة لا أكثر» ومن ثم سيجد نفسه فى مواجهة صعوبة تنطلق من السلطة السياسية المشتركة التى تخصه .

أما الدول الأقل اندماجا فى النظام الإنتاجى العالمى والدول نصف الصناعية فى العالم الثالث ، قد تجد نفسها مشدودة أو مرتبطة بجمعيات وترابطات إقليمية ، «شمال ـ جنوب» تمارس من خلالها استقلالها الذاتى .

(1) I bid

. . وضمن هذه الرؤية يطرح البعض من بينهم د .سمير أمين تصورا كاملا لمحاور استراتيجية جديدة ، تكون فيه أهداف المفاوضات الكبرى فى خدمة الشعوب ، وكذلك أى محاولة لتنظيم ترابط أو تداخل من نوع محكوم بين الدول . . هذه المفاوضات يمكن حصرها فى التالى :

ـ إعادة التفاوض لأجزاء السوق ، وقواعد الدخول إليها ، وهو مشروع يحاكم قواعد منظمة التجارة العالمية المستخدمة فى الدفاع عن امتيازات الاحتكار الإقليمى النشيط على الصعيد العالمى .

ـ إعادة التفاوض للأنظمة النقدية فى مجال وضع الترتيبات والنظم الإقليمية مع ضمان درجة من الاستقرار النسبى للمبادلات . وهو مشروع يسمح بمساءلة صندوق النقد الدولى ، ومبدأ التبادل الحر .

ـ إطلاق مالية ذات طابع عالمى عن طريق الضرائب الخاصة بالدخول المشتركة باتسغلال الموارد الطبيعية ، وإعادة توزيعها على الخريطة العالمية ، بحسب معايير خاصة ودقيقة ولاستعمال أكثر فعالية .

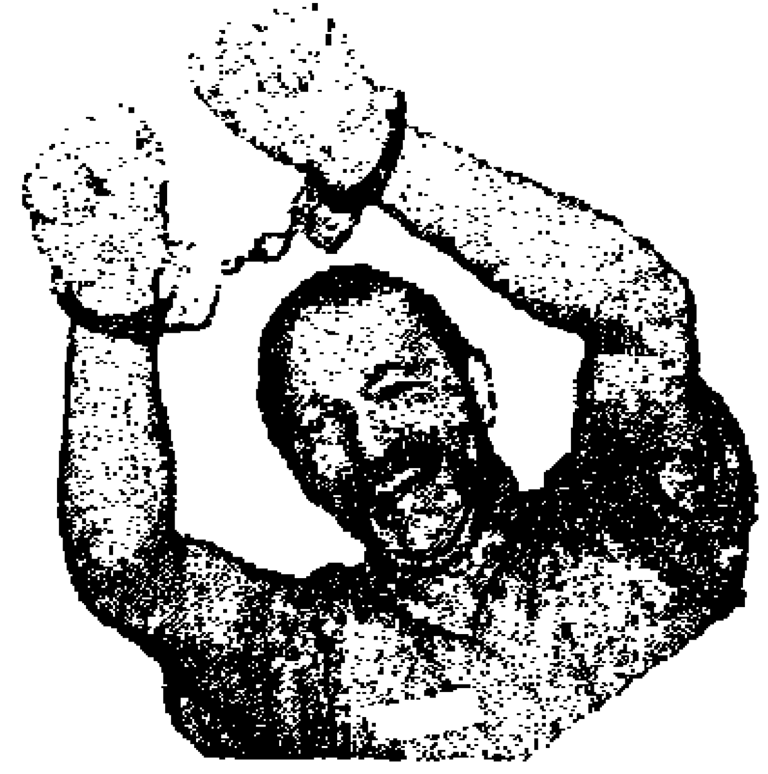
ـ نزع أسلحة الكوكب والبدء بتخفيض أدوات الدمار الجماعى .

ـ دمقرطة الأمم المتحدة . . ويركز هذا التصور لمحاور الاستراتيجية الجديدة على النقطتين الأخيرتين ، لأن القوة العسكرية الأمريكية لا تتردد فى استخدام الأسلحة النووية لتحقيق أهدافها ، وكان طبيعيا أمام مخاطر ذلك أن تسعى دول أخرى مثل روسيا والصين والهند ، إلى بناء قوات حربية تكون قادرة على ردع الاعتداء الإمبريالى . . وهو أمر مكلف للغاية . . ولا ثمن للسلام غير ذلك .

ثم إن الأمم المتحدة ، ينبغى أن تكون مكانا للتعاون ولفرض القانون الدولى ، لأنها ـ وهذا أحد الأسباب على كل حال ـ هى الجهاز الأكثر احتراما فى العالم رغم كل عيوبه ـ لكن هذا الأمر يفرض اصلاحات على النُظم وضرورة التفكير فى وسائل تؤدى إلى تجديد المؤسسات التى تسمح للقوى الاجتماعية الحقيقية بأن تكون ممثلة فيها جنبا إلى جنب مع الحكومات . .

. . ثم فى النهاية ـ تأكيد قواعد القانون الدولى «احترام السيادة» والقواعد التى تخص الأفراد والشعوب ، وتلك التى تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى دخلت فى إطار ممارسات الأمم المتحدة الحالية ـ عالم النسيان ويتفاءل أصحاب هذه الاستراتيجية الجديدة مؤكدين أن مصدر تفاؤلهم يأتى من اقتناعهم بأن تاريخ الإنسانية لم يصل بعد إلى نهايته ، وهو سائر ـ فى ضوء إمكاناته الخاصة ـ فى طريق تقدمه لا محالة .

العولمة ليست قدراً محتوماً على الإنسانية



.. بعد أن فاض الكيل بسبب تفشى ظواهر الفقر «أو بالأحرى الإفقار» وعدم العدل الاجتماعى وسوء توزيع الدخل بين شعوب الأرض ، كان طبيعيا أن تظهر مبادرات هنا وهناك - أقصد فى الشمال والجنوب على السواء - تلبى طموحات الشعوب ، وتفسح الطريق أمام حلول أخرى غير تلك العولمة المتوحشة ، منها اجتماعات«جنيف ٢٠٠٠ التى تعتبر حدثا أساسيا يكرس الالتزام بالتنمية الاجتماعية واستئصال الفقر «أو على الأقل تقليص مساحته» ومحاكمة الإيديولوجية النيوليبرالية ، وإلغاء الديون الخارجية التى اثقلت كاهل شعوب العالم الثالث ، واعتبار الشخص هو محور - أى تنمية فى الدول النامية .

وفى هذا الاتجاه ، دعت المنظمات الأهليةفى جميع أنحاء العالم ، الحكومات إلى إحداث تغيير فى العمق وبلورة إرادة سياسية تكون مهمتها إبعاد شبح الفقر عن الشعوب ، وإلغاء الديون ، وإفساح المجال رحبا أمام جميع مظاهر التنمية الاجتماعية من أجل الجميع .(١)

وفى «كوبنهاجن» اجتمع ممثلو ١٨٦ دولة من بينهم ١١٧ رئيس دولة وحكومة فى مارس عام ١٩٩٥ بهدف بحث سبل التنمية الاجتماعية ، وانتهوا إلى وضع خطة طموح وشاملة تجعل الإنسان فى مركز عملية التنمية ، وتستند إلى ثلاث قضايا هى : الفقر ، والوظائف ، والاندماج الاجتماعى كوبنهاجن وقرر المجتمعون فى كوبنهاجن استئصال الفقر ، وإيجاد فرص عمل ، وتأكيد مستوى متقدم للخدمات التربوية والصحية ، وتشجيع الاندماج الاجتماعى بحماية حقوق الأفراد ، وإقرار المساواة بين الرجال والنساء ، وتسريع خطى التنمية فى إفريقيا والدول الأقل تقدما ، وتأكيد برامج التضبيط الهيكلى ، بما تشتمل عليه من أهداف تنموية واجتماعية ثم تطوير مصادر هذه التنمية ، وتهيئة البيئة الاقتصادية والسياسية والتفاوضية والقضائية لتحقيق هذه الأهداف ، وأخيراً تقوية التعاون الدولى .

---

(1) I bid

ولقد كان التفاؤل يغمر كل الوجوه فى كوبنهاجن - فى عام ١٩٩٥ - لأن هذه الالتزامات كان بالإمكان تنفيذها ، على مستوى وطنى أو دولى انطلاقا من «التوافق» الذى يمكن أن يجمع بين دول العالم باتجاه هذه الخطة ، لكن بعد مرور خمس سنوات - يبدو أن هذا التفاؤل قد تبخر فى الهواء وتنامى تمركز الدخول والمصادر الطبيعية والثروة فى أيدى القلة ، بينما اتسعت رقعة الفقر لتشمل طبقات اجتماعية عديدة .

والأمثلة الصارخة على ذلك :

- إن ٣ مليارديرات - من أكثر الناس غنى فى العالم - يملكون ثروة تزيد على إجمالى الدخل القومى فى ٤٨ دولة من الدول الأقل تقدما ، وتضم نحو ٦٠٠ مليون نسمة!

- ثروة ٣٠٠ شخص من الأكثر غنى فى العالم تزيد على إجمالى دخل ٤١٪ من سكان العالم .

- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العالم . فلقد كانت النسبة بين الغنى والفقير فى عام ١٩٦٠ تساوى ٣٠ إلى واحد ، ثم قفزت فى عام ١٩٩٠ لتصبح ٦٠ إلى واحد ، وأصبحت ٧٤ إلى واحد فى عام ١٩٩٧ . . والأرقام لاتزال تتوالى والفجوة تتسع وتتعمق .

- فى بداية الألفية الجديدة يعيش نحو ١,٥ مليار شخص فى فقر مدقع بينما الـ ١٥٪ من ثروة نحو ٢٢٥ شخصا من الأكثر غنى على كوكب الأرض تكفى لمواجهة متطلبات التغذية ، والسكن والصحة والتربية لفقراء العالم .

- نحو ١٠٠ شركة عابرة للقارات «مقرها فى الدول الصناعية الكبرى» تمثل الموتور المحرك للعولمة الاقتصادية وتستأثر بنحو ٧٠٪ حركة التجارة العالمية وتقود نحو ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . . ومع ذلك لا تقوم بتوظيف سوى أقل من ٣٪ من العمال فى العالم . والثابت أن قمة كوبنهاجن عجزت عن الوفاء بوعودها الوردية لأسباب أخرى منها تفشى الحروب حول مصادر الثروة ، والكوارث الطبيعية ، والأمراض وكذلك الحروب الأهلية .

وبات راسخا فى الأذهان أن عولمة الاقتصاد بطريقتها الحالية ، لم تؤد إلا إلى شيئين .

الأول : هو زيادة الأقوياء قوة ، والأثرياء ثراء .

والثانى : هو تكريس عدم الاندماج بين الفئات الاجتماعية وبعضها البعض أو بينها وبين البيئة المحيطة .

● ورغم التحديات ، لم تتوقف المحاولات من أجل مكافحة الفقر ، فظهرت مبادرات جديدة تهدف إلى تخفيض نحو ٥٠٪ من الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع فى مدى زمنى لا يتجاوز عام ٢٠١٥ ، سيما بعد أن أصبح الفقر بهذه الصور اللا إنسانية ـ يعتبر فضيحة للأسر والعائلات ، وهو ما قاد ـ فى النهاية ـ إلى توجيه النقد إلى الإيديولوجية النيوليبرالية بحثا عن حل من أجل إيجاد البديل .

إن المشكلة لا تكمن فى أن أهداف كوبنهاجن طموحة جداً ، أو خيالية وغير واقعية وإنما تكمن فى أن الوسائل التى تم الاعتماد عليها فى تحقيق ذلك ، لم تكن جيدة .

نظام مالى جديد

. . وكان ضروريا ـ والمجتمع الأهلى بجميع مؤسساته يبحث عن البديل ـ أن يطالب بإقرار نظام مالى جديد يختلف عن النظام الذى أفرز العولمة وراكم الديون الخارجية وأدى إلى استفحال سلطة بعض المؤسسات مثل البنك وصندوق النقد الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، على أن تتحد مسئولية وشفافية هذه المؤسسات أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة . . وكذلك فرض «قواعد للسلوك» على الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الاستثمار ، وضمن هذا النظام المالى المقترح يلزم إطلاق مبادرات جديدة لمساندة الدول الإفريقية التى ينبغى أن تكون منذ الآن فصاعدا هدفاً فعليا للإرادة السياسية . ولقد اصطدم هذا النوع من «التفكير الإصلاحى» مع أولئك الذين يميلون إلى تطبيق الاتفاقية المتعددة الأطراف «والخاصة بالاستثمار» والتى صدرت عن منظمة التجارة العالمية بعد أن تعددت المبادرات التى تستهدف البحث عن حل شامل لمشكلة الديون . منها مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون «الأولى والثانية» اللتان ترميان إلى تقديم مشروع استراتيجى لتقليص عدد الفقراء فى العالم .

وكان ضرورياً ـ والحال هذه ـ أن يجد المجتمع المدنى مكانا لنفسه ليس فقط فى قضية إلغاء الديون ، ولكن أيضا فى المشاركة والتعاون فى مشاريع استراتيجية كبرى فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية للتوصل إلى حل شامل لمشكلة الفقر ، لكن اللافت للنظر أن بعض القمم أو الاجتماعات التى عقدت لبحث قضية الدين استبعدت شهادات المجتمع المدنى من النقاش الذى دار فيها ، بينما كانت المؤسسات غيرالحكومية تصر على أن تشارك فى اللجان الفنية الخاصة بمشروع استراتيجية تخفيض الفقر ليس بصفتها الاستشارية ولكن بصفتها شريكا فى عملية التنمية .

وردا على صعوبات من هذا النوع تشكل ائتلاف يضم منظمات من الجنوب وأعلن معارضته لكل الضغوط التى تمارسها دول الشمال على دول الجنوب ، ورفضه جميع السياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمبادرات الشمال المطروحة فى هذا الشأن .

وركز هذا الائتلاف على أن شعوب الجنوب تطلب مساعدة إنسانية من دول الشمال ، وإنما تطالب بتعويضهم عن الخسائر الكبيرة التى نجمت عن سياسات الاستعمار القديم والحديث والمرتبطة بالديون فى المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، والثقافية ، والبيئية .

وفى المقابل على دول الجنوب أن تكرس نضالاتها المتواصلة من أجل إسقاط ديونها باعتبارها أداة سيطرة لدول الشمال على دول الجنوب ، والتحرر - فى الوقت نفسه - من العبودية المفروضة عليها .

بكلمة أخرى : ترفض دول الجنوب جميع المبادرات التى لا تعالج قضية الديون من أساسها ، كما تحتج على العمليات الأخرى المرتبطة بتسوية هذه الديون ولقد صدر عن تحالف المؤسسات غير الحكومية ما يفيد رفضها للخطة التى وضعتها دول الشمال - على الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، وتطالب بما تسميه «التضبيط الهيكلى» الذى ينبغى أن يكون سابقا على إلغاء الديون .

وتسجل اعتراضها على التدخل المتزايد لصندوق النقد الدلى فى قضايا التعاون ، ومراقبة السياسات التى تتعلق بحياة شعوب الجنوب ، وتطالب بالإلغاء الفورى وغير المشروط والكامل لديون العالم الثالث ، وترفض المبادرات المختلفة التى لا تكرس سوى زيادة ثراء الأثرياء ، وإفقار الفقراء وتعبر عن استهجانها لمنهج البنك الدولى الخاص بتعريف الفقر بأنه مادون دولار يوميا .

ويشرح ميشيل تشوسودو فيسكى أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا[١] بكندا هذه النقطة فى مقالة شهيرة فيقول : يحدد البنك الدولى بشكل تعسفى عتبة الفقر بدولار واحد يوميا للفرد ثم ينطلق إلى التعميم فيقرر أن مجموعات السكان التى يبلغ دخلها بالنسبة للفرد أعلى من دولار يوميا ليست فقيرة! .

والمؤسف أن هذا التعميم الذاتى المتحيز يسعى البنك الدولى إلى فرضه وتكريسه بغض النظر عن الظروف الفعلية على مستوى البلدان .

(١) عولمة الفقر - ترجمة محمد مستجير .

ويستطرد الرجل قائلاً : إن إجراء الدولار يوميا هو إجراء أحمق لأن الشواهد تؤكد بجلاء أن مجموعات سكان يبلغ دخلها بالنسبة للفرد ٢ أو ٣ أو حتى ٥ دولارات يوميا تظل فقيرة «أى عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم» . . والخطير فى أمر هذه المنهجية المغلوطة أن تقدير الفقر الوطنى والعالمى ـ بمقتضاها ـ يصبح مجرد مسألة حسابية أى يتم حساب مؤشرات الفقر بطريقة ميكانيكية انطلاقا من الافتراض الأول . . (دولار فى اليوم) .

سياتل حركة تعبوية شعبية

تعتبر أحداث سياتل «فى الولايات المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٩٩» محطة أساسية فى طريق الحركات المناهضة لآثار العولمة السلبية كما كانت صدمة حقيقية لمنظمة التجارة العالمية التى وجدت نفسها أمام «طوفان شعبى ومدنى» يريد أن يفرض نفسه شريكا فيرسم صورة العالم غداً ، كما وجدت الولايات المتحدة «وكذلك دول الاتحاد الأوروبى» نفسها فى مأزق كبير عندما عرفت أن المتظاهرين فى كل مكان فى أوروبا وأمريكا على السواء يعترضون عل استئثارها بالقرار ، وعبروا عن استيائهم من أن تترك أوروبا الطريق مفتوحا ـ أمام أمريكا وحدها ، لتفعل بشعوب الأرض ما تشاء . ولقد سجل متظاهرو سياتل انتصارا باهرا عندما انتهى المؤتمر بالفشل وعجز عن التوصل إلى أى إعلان نهائى أو حتى توجيه كلمة شكر إلى منظميه!

وكان مناخ سياتل مُهيئاً لظهور تحالفات جديدة فى إطار حركات المعارضة ضد الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار والتى صدرت عن منظمة التجارة العالمية ، كما ارتفعت أصوات مثل صوت البروفيسوُر فالدن بيك تقترح استبدال منظمة التجارة العالمية بمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بعد إصلاحه انطلاقا من اقتناع مؤداه أن منظمة التجارة العالمية ليست هى المكان الجيد أو المناسب للتفاوض حول هذا النوع من المعايير التى لا ينبغى أن تكون مفروضة بواسطة العقوبات الاقتصادية .

المعروف أن الرئيس الأمريكى وقتذاك «بيل كلينتون» طالب بإقامة معايير منظمة للعمل فاستشار بذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى التى انضمت إلي بعضها البعض للرد على تحديات العولمة الأمريكية .

وبات راسخا فى الأذهان أن التجارة العالمية هى الوجه القبيح للعولمة بل هى «دراكولا» الذى لا هم له سوى امتصاص دماء الشعوب الفقيرة . لأسباب عديدة منها :

ـ أنها أدت بأنشطتها المختلفة إلى إفقار الشعوب فى العالم الثالث ، فاتسعت مساحة عدم الرضاء بين جميع الفئات .

ـ كرست عدم المساواة فى توزيع الدخول .

ـ شرعت ـ بطريقة أو بأخرى ـ فى إحداث دونية بين المرأة الرجل ، واستغلال الأطفال فى العمل والسخرة . وشبكات الدعارة .

وأصبح واضحاً ، فى النهاية أن منظمة التجارة ا لعالمية هى مخلب القط الأمريكى . . فالولايات المتحدة تسيطر عليها سيطرة كاملة ، وتفرض قواعدها ومعاييرها التى لاتتناسب مع الدول النامية والفقيرة والتى لاصوت لها .

وضمن البدائل المطروحة لتصحيح المسار الاقتصادى ، ولكبح جماح العولمة ـ تطالب مؤسسات المجتمع المدنى ، منظمة التجارة العالمية باحترام السيادة الاقتصادية لكل الأم التى لها الحق فى تقرير حقوق وشكل اندماجها فى الاقتصاد العالمى . والاعتراف بالدول الأخرى فى إطار علاقات تبادلية تحفظ للدول النامية قدرها ، وأخيرا احترام الوسائل الدولية الخاصة بحماية البيئة ، وحقوق الشعوب فى أن تحافظ على الوسط الطبيعى الذى تعيش فيه .

أما صندوق النقد الدولى ، فلقد خصته مؤسسات المجتمع المدنى بنداء تطالب فيه بمحاولة إيجاد الاحترام للذين تضرروا من معاييره ، بدلا من اعتبارهم «عقبات» تحول دون وصوله إلى أهدافه الخاصة . ويبقى فى هذا الإطار القول إن المجتمع المدنى نجح فى سنوات قليلة فى أن يرهب العقول المخططة للعولمة ، والتى باتت تعمل له ألف حساب[1] .

وبدأت ـ بالفعل ـ تصغى إلى مطالبه التى تفرض على الحكومات ضزورة حماية المؤسسات المالية التى فى أيدى شعوبها لتكون سدا فى مواجهة تدخلات رؤوس الأموال الدولية ، التى لا ينبغى أن يكون هدفها فقط هو تحقيق الربح فى كل الأسواق ، وإنما عليها أن تشارك فى التنمية الاقتصادية داخل الدول الفقيرة .

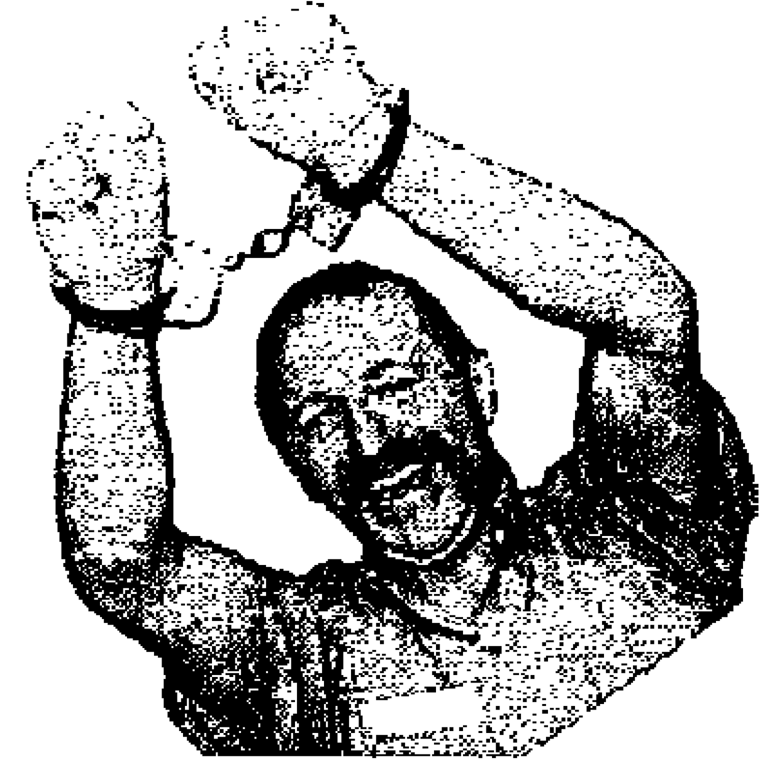
ومن أهم ما يطلبه المجتمع المدنى فى هذا الخصوص ، وضع هيمنة الدولار الأمريكى فى قفص الاتهام .

---

(1) I bid

إصلاح المؤسسات الدولية

«الأمم المتحدة ـ ومجلس الأمن»



ثمة حقيقتان ليس بوسع أحد المكابرة أو الإنكار بشأنهما :

الحقيقة الأولى هى أن العالم الذى نحياه اليوم «بعد عام ٢٠٠٠» ليس هو العالم الذى عرفناه قبل أكثر من نصف قرن ، فالتغييرات الكبيرة والصغيرة قد بدلت وجه الدنيا والاختلالات الجغرافية والبنيوية قد شملت كل الأماكن ، ومن ثم ، فإن مؤسسات الأمس ، مالم تضع فى اعتبارها هذه «الحالة الجديدة» بكل مستجداتها ، فإنها ستكون أشبه بالعربة الخربة التى يجرها حصانان هزيلان على طريق سريع ، تجرى عليه السيارات الجديدة كأنها الشهب!

●● الحقيقة الثانية هى أن مجمل المنظمات الدولية ، وخصوصا الأمم المتحدة ، وصندوق النقد ، والبنك الدوليين ، والمنظمة العالمية للتجارة تحتاج إلى عملية «إصلاح وتكييف» عاجلة وفاعلة ، بحيث تكون أكثر تمثيلا ومشروعية ، وكفاءة من ذى قبل .

. . فالأمم المتحدة ـ وهى التى نعنيها بالدرجة الأولى فى رؤيتنا هذه ـ لا يصح أن تظل على حالها ـ منذ إنشائها فى عام ١٩٤٥ ـ دون تبديل أو تعديل ، وليس يعقل ألا يمثل جهاز كمجلس الأمن ـ يقول هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا[1] ـ سوى نصف الكرة الأرضية فى الشمال ، بينما يظل نصف الكرة الأرضية فى الجنوب بعيداً أو مغيبا وكأنه لا يوجد فى الأصل!

ومما يدعو إلى الكآبة أو ـ على الأقل ـ فقدان الثقة فى المؤسسات الدولية بشكل عام أنها لم تشأ أن تعترف بعد بأننا ومنذ سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩ واستقالة ميخائيل جورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر عام ١٩٩١ ، نعيش بالفعل «عهدا جديدا» . من أهم مميزاته أنه شهد ثورة فى العلاقات الدولية كان من نتائجها أن العلاقات بين دول كونجرس فيينا فى عام ١٨١٥ تختلف عن طبيعة العلاقات الدولية فى زمن تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، (كان عدد الدول وقتذاك ٥٣ دولة) ، وتختلف أيضاً عن طبيعة العلاقات الدولية اليوم حيث يصل عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى ١٨٩ دولة .

(1) les cartes de la france

ومن ثم بات على هذه المنظمات أن تعدل من ذاتها لكى تتلاءم «هيكليا ، ووظيفيا» مع العالم الجديد ، وصيرورته الدائمة ، ولعل سيطرة الدولة الواحدة «وهى هنا الولايات المتحدة» على دفة هذا العصر الجديد وهى إحدى الضرورات التى جعلت الكثيرين يطالبون بإعادة صياغة وتشكيل منظمة الأمم المتحدة حتى تكون أداة لجميع الدول وليس لدولة بعينها .

وللخبير الأوروبى فى المنظمات الدولية «دانييل ريمى»[1] وجهة نظر فى هذا الخصوص يقول فيها إن الأمم المتحدة لم توجد فى عيون الأمريكان إلا لخدمة المصالح الأمريكية فى العالم وبأقل تكلفة ويشير إلى التسهيلات التى تقدمها الولايات المتحدة للموظفين الدوليين فى المنظمة بغرض إقامة علاقات صداقة معهم ومع دولهم .

ويذهب دانييل ريمى فى كتابه «الاستراتيجية الأمريكية» إلى أن العلاقات التى تربط بين الولايات المتحدة من جانب وسكرتيرى الأمم المتحدة من جانب آخر ، وعبر السنين ، تصب فى البداية والنهاية فى صالح «أمريكا» ، ويذكر أن هذه العلاقات أثرت فى نزاهة وحيادية المنظمة الدولية إلى حد أن البعض بات يقرر باطمئنان أن الأمم المتحدة ليست إلا حجرة أو قاعة كبيرة يتم فيها تسجيل القرارات المأخوذة سلفاً فى واشنطن .

الزبدة وأموال الزبدة!

وبرغم ذلك فإن أمريكا لا تزال متأخرة فى دفع حصتها للمنظمة الدولية وهى لاتريد أن تدفع المتأخر عليها إلا إذا أخذت «الزبدة وأموال الزبدة معا» ، وهى وسيلة تقول بها للأعضاء فى الأمم المتحدة أنه بدون «أموال أمريكا» فإن الموظفين فى المنظمة الدولية سيجدون أنفسهم مضطرين للعودة إلى بلادهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة التى يتعرضون لها . .

ويؤكد دانييل ريمى أيضاً أن الولايات المتحدة تستخدم منظمة الأمم المتحدة كأداة حاسمة فى المحافظة على مصالحها الاستراتيجية فى العالم ، ولعل الذراع الحديدية التى استعملتها ـ فى براعة ـ عند انتخاب الأمين العام «كوفى عنان» ورفضها ترشيح بطرس غالى مرة ثانية هى أكبر دليل على ذلك .

. . ثم هناك جملة أخرى من الضرورات تحتم الإصلاح لاسيما بعد أن تبين أن المنظمة الدولية بعد تعديلها بالطبع وباعتبارها بناء «فوق وطنى» هى الشكل

(1) le stratégie américaine

السياسى الأمثل الذى بوسعه أن يواجه «إفرازات» العولمة من جانب، ومضاعفات «ظواهر» عدم الإندماج وفقدان السلطة، وتدويل الصراعات من جانب آخر.

واشتراط التعديل هنا هو أمر لازم، لأن الأمم المتحدة بصورتها الراهنة، مشلولة بالمواجهة بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة، وضعيفة، وغير منسجمة مع ذاتها طوال التسعينيات.

ثم هناك شىء آخر يدفع فى اتجاه الإصلاح أوالتعديل هو أن الأمم المتحدة هى المنظمة العالمية الوحيدة التى يمكن أن نطلق عليها باطمئنان اسم: «المنظمة ـ الضرورة» ناهيك عن أنه لا توجد طرق أخرى بديلة للتعاون الدولى والعيش معا على كوكب الكرة الأرضية.

إلى جانب أن المصلحة الخاصة للدول تفرض عليها أن تقبل بوجود مركز منظم، ومتعاون، يسمح بالتناغم والتآلف فى العلاقات الاجتماعية، ويدير التدخلات على مستوى العالم تفاديا للفوضى، وسيطرة قانون الأقوى!.

.. صحيح أن الواقع الراهن لمنظمة الأمم المتحدة هو واقع لا تحسد عليه، لأنها أصبحت مخنوقة فى تحركاتها، ومحدودة أو متواضعة فى طموحاتها ـ والاستثناء الوحيد ـ كما يرى المراقب الدولى السويسرى[1] بليز لومبو فى كتابه «العولمة المتوحشة» كان فى فترة تولى د. بطرس غالى منصب الأمين العام للمنظمة الدولية أى منذ ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥.. فلقد شهدت الأمم المتحدة انتعاشة فى مجمل «أنشطتها العسكرية» والإنسانية، فقامت المنظمة بـ ١٨ عملية حفظ سلام مقابل ١٥ عملية قامت بها المنظمة فى الأعوام الأربعين السابقة.

وجرى عقد أكبر عدد من المؤتمرات الدولية حول البيئة «فى ريو» وحقوق الإنسان «فى فيينا» والتنمية الاجتماعية «فى كوبنهاجن» والمرأة «فى بكين» والسكان «فى القاهرة».. كما تميزت هذه السنوات الخمس (من ٩٠ إلى ٩٥) بتوهج أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإنسانى... ولقد تبنى مجلس الأمن فى الفترة من ٩٠ إلى ٩٤، أكثر من ٥٠ قرارا فى العام الواحد، مقابل ١٢ قرارا فقط فى العام فى الفترة من ١٩٤٥ من إلى ١٩٨٩.. أما الرقم القياسى الذى تحقق فكان فى عام ١٩٩٢ عندما بلغ عدد القرارات ٧٤ قرارا.. ثم فى عام ونصف عام وبالتحديد من يناير ١٩٩٣ إلى يونيو ١٩٩٤ بلغ عدد القرارات الى تبناها المجلس ١٣٤ قراراً.

(1) la mondialisation souvage

. . وفى مجال حفظ السلام كان هناك أكثر من ١٠ آلاف جندى يقومون بالمهام الموكولة إليهم من قبل المنظمة الدولية . . كما انضمت فى النصف الأول من التسعينيات عشرات الدول الجديدة ، وبدا واضحا أن الأمم المتحدة هى الضامن الأول للنظام العالمى الجديد .

الأمم المتحدة والعودة إلى الوراء

لكن بدءاً من عام ١٩٩٦ ، شهدت مسيرة الأنشطة المتوهجة للمنظمة الدولية نوعا من تهدئة السرعة ، فتم تقليص مساحة الأنشطة فى جميع الميادين . . وفى نهاية ما يعرف بمغامرة البوسنة ، انخفض عدد عمليات حفظ السلام حتى عادت إلى مستوى ماقبل عام ١٩٩٠ .

. . وكانت بداية هذا الخط البطىء ، والمتواضع والمحدود ـ فى رأى الخبير السويسرى بليز لومبو ـ هى وقوف الولايات المتحدة بكل ثقلها فى وجه د . بطرس غالى ومنعه من الترشيح مرة ثانية لمنصب الأمين العام للمنظمة الأممية .

وقد يرى البعض أن كوفى عنان الأمين العام الحالى للأمم المتحدة ، يشدد منذ فترة على الحاجة إلى تحسين الإدارة البيروقراطية داخل المنظمة ، . . فالثابت أن الانطباع العام لدى غالبية الدول أن فكرة الإصلاح أو التحسين هذه ، ومُمالأة من جانب الولايات المتحدة لإرضاء الكونجرس والجزء الأكثر انعزالية فى الحزب الجمهورى . . علاوة على أن الأمر لم يكن بعيدا عن رغبة الولايات المتحدة ـ بشكل أو بآخر ـ فى ممارسة نوع من المساومة .

كما ساعد فى تشويه الدعوة إلى الإصلاح التى يتحمس لها كوفى عنان ، أن أمريكا ترفع شعار «أمريكا أولا» فى كل شىء . . فهى صاحبة القرار وهى مصدر المبادرات ، وهى القائد بلا منازع لأن العالم لأمريكا أو هكذا ينبغى أن يكون!!

ولئن كان صحيحا أن العالم يشهد ـ منذ سقوط حائط برلين ـ بداية نظام دولى جديد ، فالأمريكيون هم الوحيدون الذين يأمرون فيُطاعون! . .

والثابت أن هذا الشعار وما يفرزه من مقولات ، وتصورات قد أثار حفيظة الغرب «أوروبا بشكل خاص» وجعل الهوة تتعمق اقتصاديا بين الطرفين ، وأثر فى الأمن العالمى لأنه كرس مبدأ الأنانية فى المصالح على المدى القصير والطويل .

. . ومما زاد الطين بلة فى العلاقات بين أوروبا وأمريكا وجعل قضية إصلاح الأمم المتحدة ـ التى ينبغى أن تكون أكثر عدلا فى تمثيلها لمختلف الدول ـ قضية عاجلة هو

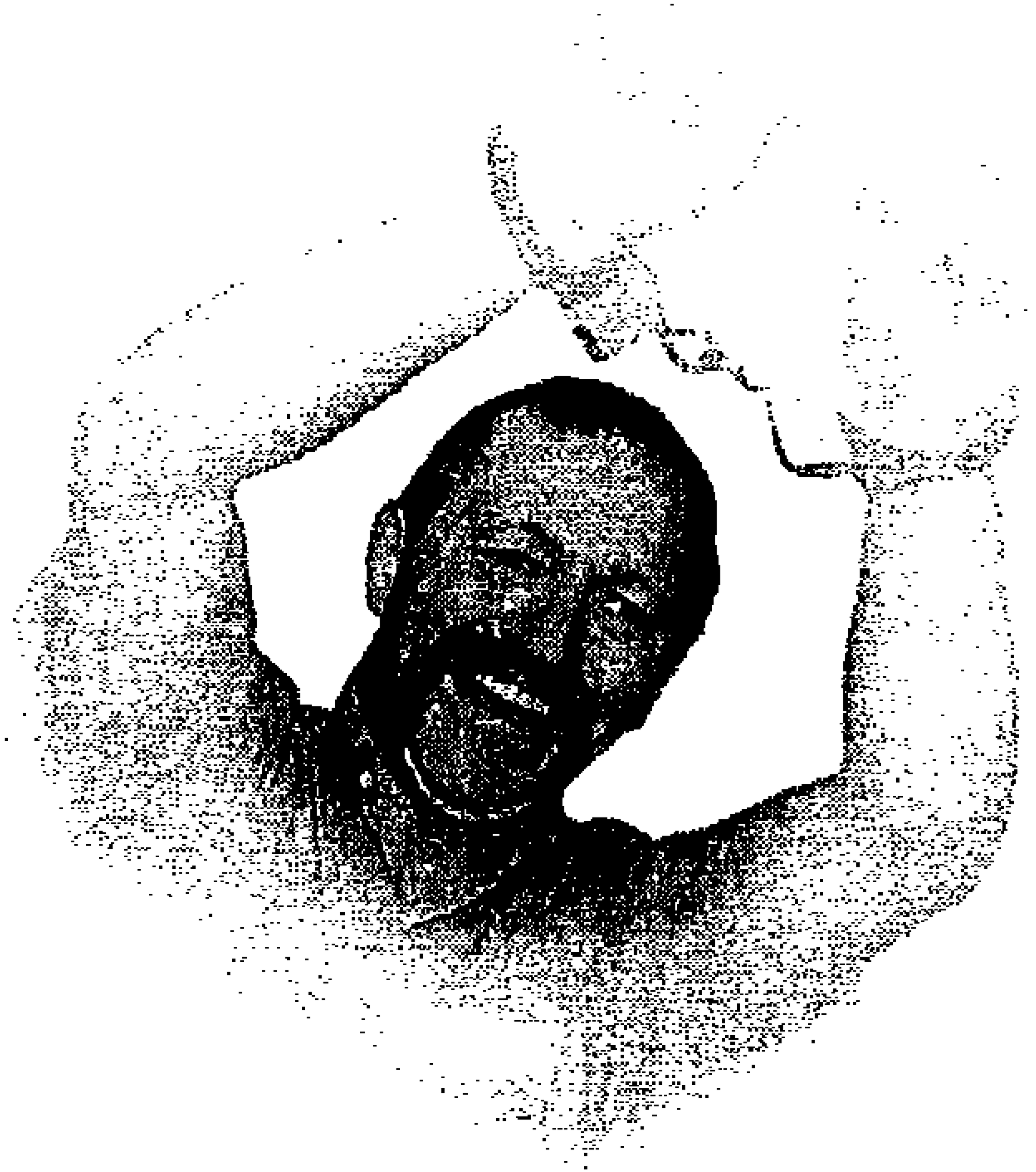
أن الأحداث فى يوجوسلافيا ، ومنطقة البحيرات العظمى فى إفريقيا ، كشفت ـ فى جلاء ـ عن هشاشة المنظمة الدولية التى تبين أنها عاجزة تماما عن تقديم أى شىء إيجابى فى الأزمتين حيث كانت الإرادة العرقية والمجازر الإنسانية «الرحى» التى تدور حولها الأحداث فى الحالتين . . كما كشفت الأزمة فى الصومال عن تواضع ـ حتى لا نقول ـ تفاهة ـ الدور الذى قامت به الأمم المتحدة .

والمؤسف أن الدول بدلا أن تفكر فى إعطاء المنظمة الدولية وسائل للتصرف كى تقوى شكيمتها ويصبح صوتها مسموعا وحركتها فاعلة ، قررت وضع نهاية لتدخل الأمم المتحدة وأفسحت فى نفس الوقت الطريق أمام منظمات إقليمية أخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى «الناتو» و منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، ولقوى متعددة الجنسيات«كما فى حالة ألبانيا عام ١٩٩٧» لتلعب دورا لافتا للاهتمام فى خضم الأزمات العالمية . .

. . ولاستكمال الصورة لا ينبغى أن يغيب عن بالنا أن فكرة الإصلاح التى أطلقها كوفى عنان الأمين العام الحالى للأمم المتحدة ، تستهدف بعض الإجراءات الإدارية دون التغييرات الأخرى «السياسية مثلا» التى ينبغى أن تمس العمق .

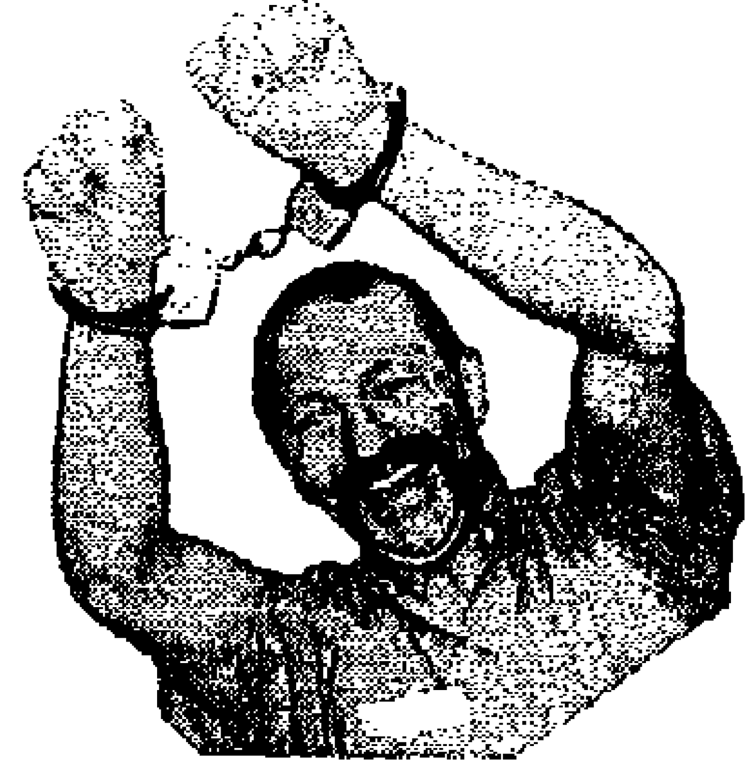
ولكن أصبح الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة ، حديثا متواترا فى هذه المرحلة سيما بعد أن سمح لعدد كبير من ملوك ورؤساء العالم أن يخوضوا فيه أثناء قمة الألفية الأخيرة .

. . وهل بالإمكان البدء فيه فورا ، أم أن أمر الإصلاح سيكون مثل أمر الطقس . . الكل يتحدث عنه ، لكن ليس بمقدور أحد أن يتحكم فيه .



العولمة

والعولمة المضادة!



.. قطعاً لن ينسى الأوربيون الإهانة التى خصهم بها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق عندماقال ذات يوم : فى كل مرة أسمع فيها حديثا عن أوروبا ، أتساءل : ترى بمن اتصل؟!

ولا الإهانة البالغة الأخرى التى تركت غصصاً مؤلمة فى الحلوق ، عندما قال وزير أمريكى فى شماتة على هامش اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى «كان ذلك فى مدينة ليون الفرنسية عام ١٩٩٦» . خيرلأوروبا أن تنشغل بصناعة نوع جديد من الجبن عن أن تبحث عن منافس للدولار العظيم!

ولاشك أن الرسالة التى تريد أن تبعث بها الولايات المتحدة إلى الأوروبيين واضحة لا لبس فيها وهى أنه «لا قوة عظمى فى عالم اليوم إلا القوة الأمريكية ، وما أوروبا العظمى» التى يتحدثون عنها سوى أضغاث أحلام .. وهيهات لهذا المدعو «يورو» ـ العملة الأوروبية الموحدة ـ أن تقوى على الوقوف فى وجه الدولار .. فأين هذا ، الصغير ، ذو القدمين المهزوزتين من هذا العملاق الجبار الذى يبلغ بقامته المديدة عنان السماء .[١]

والحق أن الأوروبيين يعترفون فى مرارة بأن العصر الذى نعيشه هو عصر الهيمنة الأمريكية التى تكرست بعد سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩ واستقالة جورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١ ، ونهاية عالم القطبية الثنائية ، ولا يفرقون بين مصطلحى «العولمة» و«الأمركة» مثل وزير خارجية فرنسا «هوبير فيدرين» الذى يؤكد ترافق المعنيين «أو المصطلحين» ويشبه الولايات المتحدة بالسمكة الكبيرة التى تسبح فى حرية وتسيطر ـ كسيد ـ على مياه العولمة . ويرى فى كتابه «رهانات فرنسا فى زمن العولمة» أن العولمة الشاملة ليست حصيلة خطة أمريكية حتى وإن دفعت إليها كبريات الشركات الأمريكية واستفادات منها باعتبار أن أمريكا تواصل سياستها التجارية «سياسة الباب المفتوح» التى كانت لبريطانيا

(١) السياسة الدولية يناير ٢٠٠١

العظمى فى القرن التاسع ، وحققت امتيازات هائلة لأسباب كثيرة منها : قامتها الاقتصادية العملاقة ، ثم أن العولمة صنعت بلغتها ، ونشأت حول جملة من المبادئ الاقتصادية الحرة «التى هى مبادئها فى الأساس» ، ولهذا فالأمريكيون يفرضون قوانينهم وتشريعاتهم الكثيرة «التقنية والقضائية» لأنهم دعاة الفردية وحرية السوق .

ويؤكد الوزير الفرنسى أن العولمة ليست حديثة ، لأنها نفذت «قديما» من روح الغزو «أو الفتح» ومن ثورة التكنولوجيا ، وإذا رجعنا إلى الوراء حيث تاريخ الحروب الصليبية فسنجد أن المد الاستعمارى الأوروبى على القارات بدءاً من القرن الـ١٦ كان إيذانا ببدايات العولمة التى نراها تتقدم وتنتصر حتى أصبحت أكثر قربا منا عبر أدائها الناجع ، وهى التقدم التقنى الملموس فى وسائل النقل والاتصال من البوصلة إلى الصاروخ ومن التلغراف إلى الإنترنت إلا أن الولايات المتحدة بامتلاكها للذراع التكنولوجية الحديثة والمعقدة من ناحية ، وبقوانين الاقتصاد الحر من ناحية أخرى استطاعت أن توظف هذه العولمة لمصلحتها ، بل وتقوم بإلباسها ثوبا أمريكيا حتى أصبحت الأمركة/العولمة صنوين أو وجهين لعملة واحدة .

وقد ساعد فى ذلك أنه بعد انهيار حصون الاتحاد السوفيتى وغياب المنافس القوى لاقتصاد السوق وعدم وجود النموذج المقابل «فالصين ليست هذا النموذج على الأقل حالياً» لم يعد بوسع أحد الإنكار بأنه يوجد منذ الآن فصاعدا قطب عالمى مسيطر هو «الولايات المتحدة» وهو حال غير مسبوق فى التاريخ - إذ لم يحدث أن ظهرت إمبراطورية وحيدة استطاعت أن تهيمن على العالم أجمع بما فى ذلك الخصوم ، مثل الولايات المتحدة اليوم .

وإزاء ذلك ، كان طبيعيا أن تشعر أوروبا على و جه الخصوص «وهى الطامحة أبدا إلى أن تكون قوة عظمى» بالتقزم أو الضآلة بجوار العملاق الأمريكى . ولذلك انتهجت سياسة مزدوجة حدها الأول هو الوقوف فى وجه الهيمنة الأمريكية سرا وعلانية ، والحد الثانى هو «أوربة» العولمة بمعنى إعطائها طعما ولونا ورائحة أوروبية .

وقد تبدت هذه السياسة فى جملة من المواقف فى السنوات الماضية ، فها هو الرئيس الفرنسى «جاك شيراك» يعلن فى أول زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة عقب تسلمه مقاليد السلطة فى قصر الإليزيه : «أنه ليس من المعقول أو المقبول أن

نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائما ، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب!

ولعل هذا الرأى الرئاسى الفرنسى هو الذى يفسر لنا مغزى ما صرح به وزير الخارجية «هوبير فيدرين» من أن الدبلوماسية الفرنسية تعطى أولوية قصوى فى القرن الـ٢١ لمواجهة الاحتكار الأمريكى .

وقال : إن الاتحاد الأوروبى «وهو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكى» مثال لا سابق له فى التعايش الإرادى بين الأمم والدول ، وأن فرنسا ناضلت نحو ٤٠ عاما من أجل أوروبا الموحدة ، ولذلك فهى ترفض أن يختزل كل هذا الجهد فى أن يصبح مشروع أوروبا الموحدة مجرد «سوق حرة» . فاليورو ينبغى أن يكون برهانا على القوة الفيدرالية لأوروبا ، وأداة التوازن فى اللعبة الدولية التى يسيطر عليها الدولار» .

وحدث - فى ذات الوقت - أن اتسعت دوائر الرفض للأمركة أو العولمة على الطريقة الأمريكية ، فى كل أنحاء أوروبا ، فانتشرت موجات النقد للنموذج الأمريكى فى كل مكان وكتب المتظاهرون على حوائط المدن الأوروبية الكبرى Go HomeYankee .

كما ظهرت طروحات نظرية عديدة تطالب الاتحاد الأوروبى بأن يعتمد على نفسه فى تقديم «خيار أوروبى» يضاهى العقيدة الليبرالية الأنجلوسكسونية المتطرفة لمواجهة الأمركة بآثارها وسلبياتها المدمرة مع أهمية أن يحظى هذا الخيار الأوروبى بتأييد مواطنى دول الاتحاد الأوروبى .

كما كان للاضطرابات العمالية الواسعة التى شهدتها فى السنوات الماضية - بعض الدول الأوروبية - مثل فرنسا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، معنى واحد هو «لا للأمركة» .

ومن الأشياء ذات الدلالة أن أحد أقطاب اليمين الفرنسى «وهو جاك توبون» ووزير العدل الأسبق وضع كتابا فى أوائل الثمانينيات بعنوان «فرنسا المستعمرة» (بفتح الميم) ، وأضاف إلى العنوان الرئيسى عنوانا فرعيا هو «هل الأمركة قدر فرنسا؟» ويؤكد فيه أن الخطر الحقيقى هو الإمبريالية الثقافية الأمريكية .

أما زميله جاك لانج أشهر وزراء الثقافة الاشتراكيين فى فرنسا فقد دعا فى مؤتمر نظمته اليونسكو فى مكسيكو سيتى إلى حرب صليبية ضد الاستعمار الأمريكى المالى والثقافى . . وفى العام الماضى ١٩٩٩ ، و عندما قبض البوليس على جوزيه

بوفيه أحد أشهر معارضى العولمة الأمريكية ، وزعيم فيدرالية المزارعين فى أوروبا بتهمة تحطيم واحد من محلات ماكدونالدز الأمريكية فى مدينة ميو الفرنسية ،بادر جاك لانج بالاتصال بفرنسوا ديفور «مساعد جوزيه بوفيه» ، وأكد له دعمه لمطالبهم مؤكدا أنهم على حق فى أن يربطا بين الثقافة والزراعة وباقى المجتمع .

وفى ألمانيا انشغلت المراجع الثقافية لفترة طويلة بظاهرة دخول العبارات الأمريكية على اللغة اليومية للمواطنين حتى العاديين منهم .

وفى هذا الاتجاه كثرت الانتقادات للعولمة الأمريكية التى ستؤدى إلى مجتمع الخمس الثرى وأربعة الأخماس الفقراء بمعنى أن ٢٠٪ من السكان العاملين ستكفى فى القرن الواحد و العشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى ، أى لن تكون هناك حاجة الى أيد عاملة أكثر من هذا «خمس قوة العمل تكفى لإنتاج جميع السلع» .

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الخوف من «أمركة» العالم ظل يشغل الأوروبيين خصوصا بعدأن تبين أن الحياة الغربية أصبحت أمريكية أكثر منها أوروبية . فالأشرطة السينمائية الأمريكية على سبيل المثال تهيمن على أذواقهم الأوروبية بحسب استطلاع للرأى كشف أن ٩٠٪ من الألمان يفضلون السينما الأمريكية و ٨٧٪ من البلجيك ، و ٣٪ من الإيطاليين .

وأيا كان الأمر ، وعلى الطرف الآخر ، يعتقد الأمريكيون اعتقادا راسخا بأن العالم بقضه وقضيضه لهم ، وتمتلئ رؤوسهم بأفكار منها : أن الله أعطاهم الثروة وساعدهم فى الانتصار على جميع الأعداء لأنهم يستحقون ذلك وما عداهم ليسوا إلا البرابرة والشيوعيين الذين يمثلون إمبراطورية الشر!

وانطلاقا من هذه الرؤية الذاتية «يرى قادة أمريكا أنهم أصحاب رسالة» تقود العالم نحو الحرية والرخاء على طريق الفضيلة فيتحدث جنجرنيش رئيس الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس الأمريكى فى ٢ مارس ١٩٩٥ عن سمو ورقى العنصر الأمريكى وأحقيته فى الهيمنة على العالم . . ومما قاله :

«إن القيم الأمريكية منتشرة فى العالم أجمع والتقنيات الأمريكية نقلت أنماط الحياة إلى مستوى آخر ، وكانت العامل الأول فى العولمة اليوم! وقواتنا العسكرية موجودة على كوكب الأرض ، وتلبى طلبات الحرية والديمقراطية» وبدون القيم الأمريكية فإن العالم سيعيش فى بربرية وعنف وديكتاتورية» .

وللسيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية فى ز من الرئيس بيل كلينتون عبارة شهيرة فى هذا الصدد تقول : إن أمريكا هى «الأمة ـ الضرورة» وهى صاحبة المسئوليات العالمية ، والمستعدة لعمل كل شىء وقتما تريد . وليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونغير ما نشاء ، ولاتقف فى طريقنا عقبات لأن العالم لنا ، العالم للأمريكان!!(١)

وكم تثير هذه العبارات التى لا تخلو من غطرسة ـ بحسب صحيفة لوموند ديبلوماتيك ـ حفيظة الأوروبيين ، الذين يرون أن الهيمنة الأمريكية لا ينبغى أن تكون قدرا محتوما . وعلى أمريكا أن تفهم منذ الآن فصاعدا أنها لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس وفقا لمصالحها فقط ، كما لن تكون «شرطى العالم» فى مناطق الصراعات والأزمات إلى الأبد .

ومن الخطأ تصور أن العالم سيكون محكوما عليه فى القرن الـ٢١ بأن تتكلم شعوبه اللغة الإنجليزية ـ الأمريكية التى لايتحدث بها سوى ٤٧٨ مليون شخص فقط ، بينما يتحدث ٣٩٢ مليونا اللغة الأسبانية و ٢٨٤ مليونا يتحدثون اللغة الروسية و ٢٢٥ مليونا يتحدثون اللغة العربية ، و١٦٠ مليونا يتحدثون الفرنسية و ١٢٠ مليونا يتحدثون اليابانية .

وفى إطار مواجهة الهيمنة الأمريكية يطرح نفر من قادة أوروبا جملة من الأفكار منها أن أوروبا بحكم تاريخها هى الأجدر أن تبلغ بقيّمها وقوانينها ورؤاها الآفاق وليس أمريكا «التى كانت يوما ابنة لأوروبا!» .

فيذكر المستشار الألمانى شرودر أن القيم الأوروبية تختلف عن القيم التى تحكم المجتمع الأمريكى ويشير إلى أن النموذج الاجتماعى والاستقرار الاقتصادى فى أوروبا لا يوجد مثيل له فى الولايات المتحدة ويرجح شرودر سمو النموذج الأوروبى فيقول أثناء الاحتفال بمنح الرئيس الأمريكى كلينتون جائزة شارلمان فى مايو ٢٠٠٠ : أعتقد أن النموذج «أو المثال» للميثاق الأوروبى الذى يهدف إلى المواءمة بين الاستقرار الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية يفوق أى مثال آخر فى أمريكا بل وهو أرفع شأنا على المديين القصير والطويل ، من المثال الأمريكى .

ولعل الوزير الفرنسى السابق «فرنسوا فيون» هو أفضل من تحدث ـ بلغة واضحة عن خطة أوروبا لتحديد ذاتها ، فطالب فى كتاب بعنوان «أمريكا سيدة العالم» بأن

---

(١) القرن الـ٢١ هل يكون أمريكيا ـ د . سعيد اللاوندى نهضة مصر ٢٠٠١

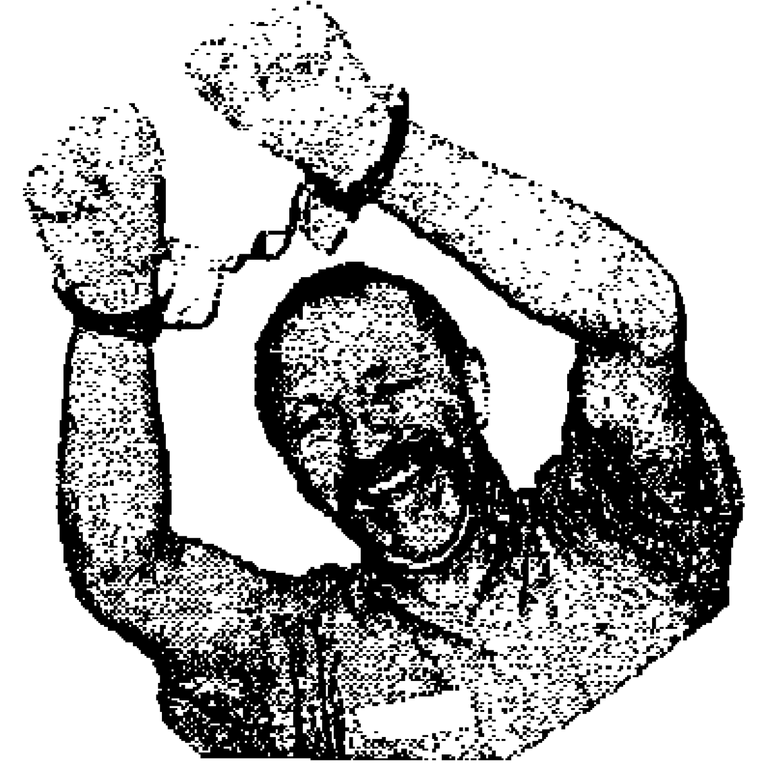
تنهج أوروبا نهجا خاصا من أجل ترويج قيمها فى أنحاء العالم «بمعنى عولمة القيم الأوروبية» ، انطلاقا من استثمار أجواء العولمة الأمريكية الراهنة وليس مكافحتها بطريقة دون كيشوت مع طواحين الهواء ، والإيمان بأن العولمة ليست أداة شيطانية فى يد أمريكا ، وإنما هى واقع اقتصادى وتكنولوجى ، ومن ثم على أوروبا أن تستغل هذه العولمة لكى تصبح سلاحا فى يدها .

ثم التفعيل السياسى والعسكرى للاتحاد الأوروبى كنموذج للقوة ، وأخيرا عدم اعتبار قوة أمريكا المشجب الذى يعلق الأوروبيون عليه كسلهم وتباطؤ حركتهم ، فأمريكا ليست مسئولة عن الضعف الأوروبى وهو ما يستلزم أن تبادر أوروبا بوضع الشروط الجديدة التى تضمن لها التأثير السياسى و الاقتصادى والثقافى فى القرن الجديد .

بهذا وحده يمكن لأوروبا أن تواجه العولمة الأمريكية بعولمة أوروبية من نوع مغاير .



أوجاع العولمة:
أوروبا نموذجاً



ليس من شك فى أن أوروبا ـ من حيث كونها فضاء سياسيا ، واقتصاديا له وزنه ونفوذه إقليميا ودوليا ، تعانى أوجاع غصتين فى حلقها . الغصة الأولى ناجمة عن شعورها بالهوان والتهميش فى ظل تسيّد القيم الأمريكية عبر عولمة متوحشة حدودها هى : الربحية ، وفتح الأسواق ، وتسليع كل شىء على كوكب الأرض حتى أكثرها «قدسية» أو«وجدانية» مثل الإنسان والثقافة .

والغصة الثانية مصدرها القلق على «أموال العالم فى القرن الجديد» (القرن الـ٢١) سيما بعد أن تبين أن أسواق المال هى «سيد الاقتصاد العالمى» بلا منازع لأنها تؤثر «بل تتحكم» فى الوظائف ، والدخول ، وشروط الحياة والمعيشة لملايين العمال فى فضاء مفتوح وغير منظم . . يضاف إلى ذلك الاقتناع بأن نظام «دَعَهُ يعمل» لم يعد بمقدوره وحده أن يحكم العالم بسبب تفاقم الأزمات المالية واتساع دوائر عدم المساواة وتزايد معدلات البطالة وانتهاك حقوق العمال .

وبحسب كتاب «كيمياء المال» لمؤلفه جورج سورو ، فإن العالم ـ والحالة هذه ـ يسير باتجاه الكارثة لأن النمودج الليبرالى فى الاقتصاد أصبح غير ملائم لحل المشكلات المعاصرة . . ناهيك عن أن المنظمات الدولية «وكافة مؤسسات التعاون الدولى» أصبح مشكوكا فى كفاءتها بسبب بيروقراطيتها ، ونقص شفافيتها ،أما سلطة القادة السياسيين ، فلقد تقلصت كثيرا ، وكادت تصبح مجرد سلطة شكلية لا أكثر أمام سلطة «القادة الاقتصاديين» الكاسحة .

وكان من تجليات هذا الحال أن وقع فى روع أوروبا أن المشروعات الكبرى التى هيكلت بنيان المجتمع الدولى والتى تعود إلى أربعينات القرن العشرين «مثل ميثاق الأمم المتحدة» باتت عاجزة ـ بصورتها الراهنة ـ عن مواجهة آثار العولمة ، ومن ثم أصبح ضروريا ـ بإلحاح ـ إصلاح هذه المؤسسات أو البحث عن بديل .

بتعبير آخر : إن إدارة المشكلات المشتركة فى كوكب الأرض وتنميتها ـ تنمية ممتدة ـ وحماية القيم الإنسانية الأساسية فى القرن الـ٢١ تحتم اختراع بنيان عالمى جديد . . وما الاتحاد الأوروبى سوى النموذج الواقعى له ، هكذا يقول قادة أوروبا .

صحيح أن الوحدة الأوروبية عندما لمعت كفكرة ـ قبل نحو نصف قرن فى ضمير أبائها الكبار أمثال جان مونيه ، وروبير شيمان لم تكن أكثر من شراكة «فرنسية ـ ألمانية ـ أوروبية» ، وتحمست لها فى ذلك الوقت الولايات المتحدة باعتبارها «سداً منيعا آخر» فى وجه الشيوعية والإمبراطورية السوفيتية . لكنها ـ ومع بداية الثمانينات وحلول التسعينات أخذت منحى آخر ، إذ جعلت من نفسها قاعدة أساسية لمواجهة العولمة . . وعندما أدرك الأوروبيون أهمية حشد قوتهم الاقتصادية لمقاومة صعود اليابان وأمريكا ، والقوى الآسيوية الناهضة ، كان الإصرار على اكتمال خريطة السوق الموحدة بإطلاق اليورو «الذى دخل عمليا دائرة التداول الكامل فى أول يناير ٢٠٠٢» كخطوة أولى على أن تتلوها خطوات فى طريق السياسة الخارجية والدفاعية الموحدة ـ وبات على الاتحاد الأوروبى ـ فى ضوء التحدى الجديد ـ أن يؤكد ذاته كمنطقة رخاء مادى «ينبغى حمايتها» وأن يطور من فلسفة وجوده باعتبار أن المعنى الأساسى للاتحاد لم يعد الحماية من أشباح الداخل «خلافات ونزاعات» أو ضد «أى تهديد عسكرى أو إيديولوجى خارجى بقدر ما هو ضد التهديد بعدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى «المعروف باسم العولمة» .

سلبيات العولمة

والحق إن أوروبا تضع يدها على بعض الآثار السلبية للعولمة عبر مركزيتها الحادة فى اتخاذ القرارات ، وهدمها المتواصل للوظائف والثقافات ولا تتردد فى بذل جهودها لتحجيم بعض الخسائر الناجمة عن ذلك ، ومراقبة ممارسات المركزية ، وحماية المكتسبات الاجتماعية ، لكن يبقى أن تحديات العولمة ما تزال كثيرة ومتنوعة وتتطلب المزيد من المواجهة والإحتواء خصوصا فيما يتعلق بالمنافسة الدولية وتخفيض الانفاق العام .

وعلى الرغم من ذلك ، فالمحقق أن فضل تماسك أوروبا اقتصاديا اليوم «فى مواجهة ضربات العولمة العنيفة» يرجع إلى أوروبا الموحدة التى لولاها لتمزقت اقتصاداتها الوطنية إربا ، إربا .

ويعى الأوروبيون جيدا أن نموذجهم الذى يفخرون به ، هو الاتحاد الأوروبى هو فى الأصل فكرة لبنيان إقليمى ومن ثم لا يصلح «كإجابة» فى مواجهة «ظاهرة كونية» مثل العولمة ، لأنه سيكون فى هذه الحالة محدوداً وأنانيا ومنغلقاً فى آن واحد . . صحيح إنه حدد الطريق نحو إدارة العولمة - ونجح فى استبعاد عوائق التبادلات الداخلية ووضع سياسات تعاون اجتماعى واقتصادى ، منعت الأقوى من أن يسحق الأضعف «دول جنوب أوروبا ، وأيرلندا استفادت كثيرا من تعاملها وإندماجها فى الاتحاد الأوروبى - وهذا ما سيحدث لدول شرق أوروبا بعد انضمامها . .» ، لكن الاتحاد الأوروبى - أولا وأخيرا - يعانى قصورا فى أجهزته من ناحية الشفافية ، والديمقراطية وإبعاد المواطنين عن دائرة صنع القرار .

بكلمة أخرى : ليس بالإمكان نقل أو فرض المؤسسات الأوروبية على الصعيد الكونى ، لكن و على الرغم من ذلك - يبقى النموذج الإدارى مفيداً عبر ربطة بفكرة أخرى يتحدث عنها رجال الفكر السياسى فى أوروبا وتتعلق بصورة ما «من الحكم الشامل والعالمى» للتحكم فى نتائج العولمة .

ووجه الفائدة ، أن النموذج الأوروبى بوصفه بناءً سياسياً غير مسبوق فى التاريخ يؤكد إمكان التوفيق بين صورة الحكم الشامل العالمى المرغوبة من ناحية ، واحترام الهويات الوطنية والثقافية من ناحية أخرى ، ناهيك عن أن هنا النموذج الأوروبى يعتبر رهانا آخر على أن «الدول - الأمم» يمكن أن تقبل حدوث تحولات مهمة فى مفهوم السيادة ، باعتبار أن الاتحاد الأوروبى - على الخريطة الهيكلية - البنائية هو المثال الحى للمنظمة فوق القومية . . والتجربة الواقعية التى ترجح كفة إمكان تنظيم الحكم الشامل للعالم .

● وثمة فكرة أخرى تندرج فى نفس السياق - يعبر عنها كتاب بعنوان العلاقات الدولية الجديدة - ممارسات ونظريات تطرح مؤلفته «مارى كلود سموتس» ما يُعرف «بطرق ديمقراطية المواطن العالمى» وتدعو إلى إنشاء جمعية عامة «ثانية» للأمم المتحدة تمثل فيها كافة العناصر الاجتماعية ، لأنه لا يمكن تحقيق صورة الحكم الشامل للعالم بدون مشاركة كافة الفئات الاجتماعية والجمعيا والمنظمات . . ففى عالم مترابط بالكامل ، بات ضروريا - بإلحاح - بناء فضاء شعبى حقيقى يتحدث فيه كل المعنيين بالكوكب الأرضى .

وليس خافيا أن المقصود بهذه الفكرة إدخال جميع المظاهرات العنيفة ، والحركات الفوضوية ، وردود الفعل الرافضة ضمن هذه الجمعية العامة الجديدة ، لكى تعبر بطريقة ديمقراطية صحيحة عن رؤاها للعالم فى القرن الجديد وتضع تصوراتها وحلولها للمشكلات والتحديات المطروحة .

جانب آخر من الخطة الأوروبية الخاصة بمواجهة العولمة تتعلق بتفعيل المنظمات الدولية أو إصلاحها - فهى من وجهة نظر رجال الفكر السياسى الأوروبى - لا تعمل كما ينبغى ، وممثلوها هم فى حقيقة الأمر ، ممثلو الدول بمعنى أن الدول هى التى تقرر والمثال الصارخ على ذلك هو الأمم المتحدة التى ليس بوسع سكرتيرها العام أن يأخذ موقفا خاصا به ويكاد لا يكون له وجود أمام قرارات مجلس الأمن ، وعندما حاول د .بطرس غالى الأمين العام السابق أن يؤكد الجانب السياسى فى وظيفته دفع ثمن ذلك غاليا برفض الولايات المتحدة عدم انتخابه ثانية .

والمعنى المقصود هو أن المنظمات الدولية - بصورتها الحالية - تعجز عن أن تلعب دور «الحكم» بينما تُصر الولايات المتحدة على أن تظل الأمم المتحدة «تابعة - لا متبوعة» وتبذل جهودها لتكريس قوتها كدولة عظمى وحيدة فى عالم اليوم وتسلك جميع السبل لتجميد كل قوة مناوئة ، وتحجيم أى مسافة سياسية مستقلة حتى لا تفلت من رقابتها «يُقال إن الأمم المتحدة ليست إلا حجرة تُسجل فيها القرارات التى تم اتخاذها سلفا فى أمريكا!»

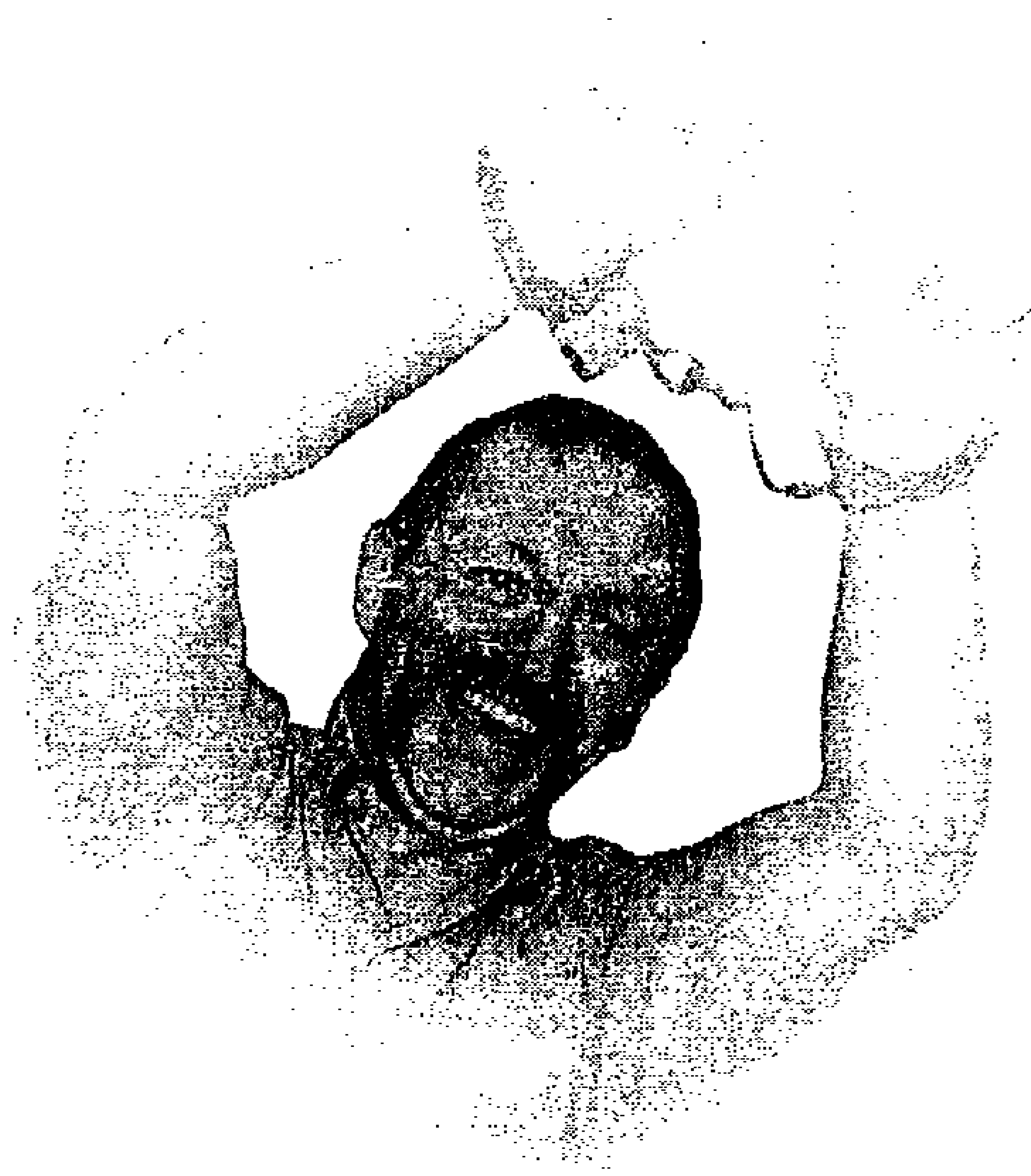
وربما لهذا السبب ، تفضل الولايات المتحدة كثيرا منظمة حلف الناتو عن منظمة الأمم المتحدة وشروط المساعدات الثنائية عن شروط المساعدات مُتعددة الأطراف ، بمعنى أنها تفضل المواقع والظروف التى تضمن لها السيادة والسطوة بامتياز .

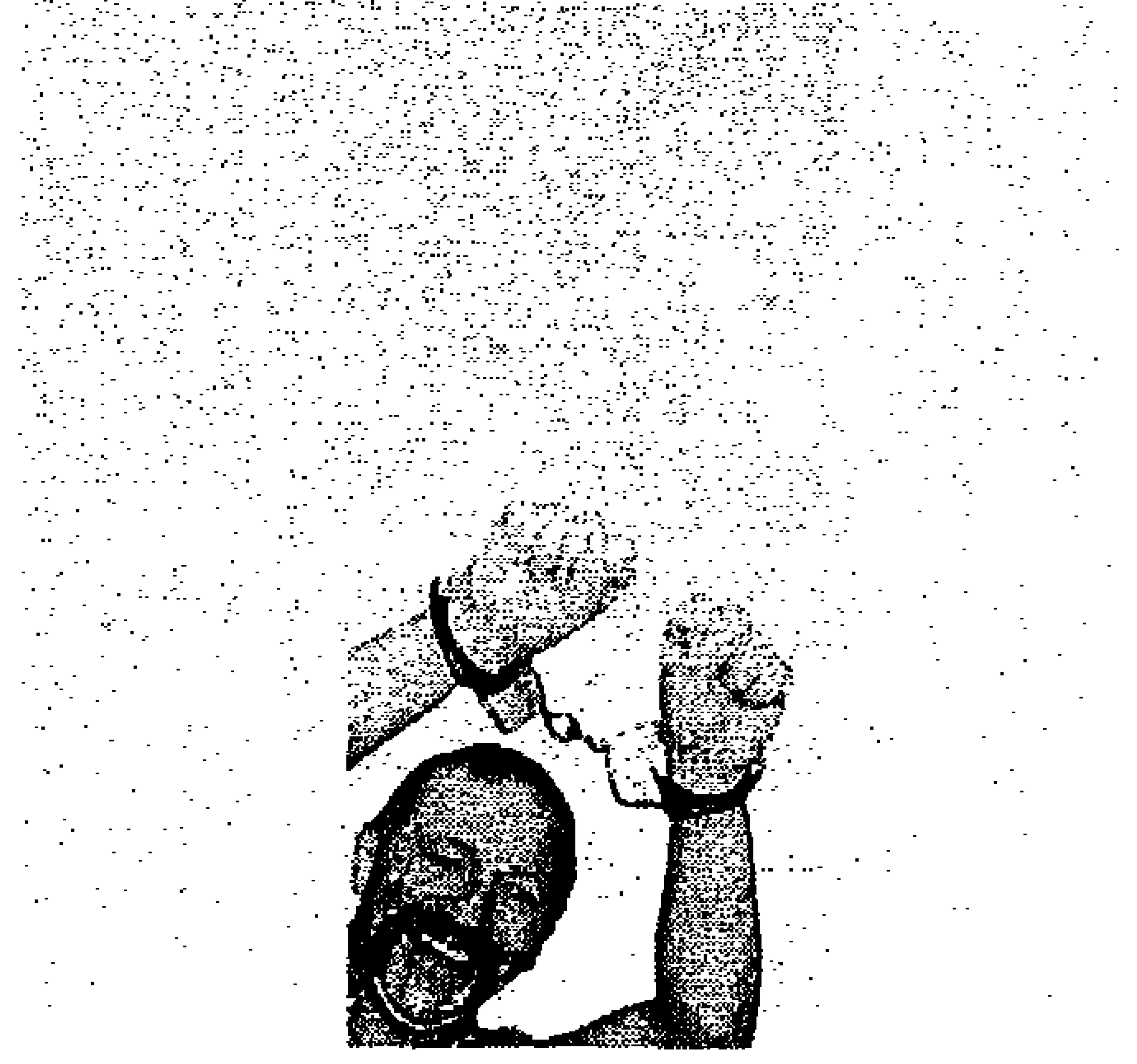
وبحسب النموذج الأوروبى لا ينبغى على الدول «والقوى» الأخرى الرضوخ للإرادة الأمريكية ، وإنما عليها أن تتجاوز سياسات التضييق والتجميد التى ترغبها ، وتفرضها القوة الأولى فى العالم لكى تحفظ تفوقها .

ومن البدائل المطروحة ، «أن تدعو أوروبا إلى «عولمة متحضرة» تنادى - فى مقابل عدم استقرار أسواق المال - واتساع دوائر اللا مساواة والتهميش وضعف «الآليات السياسية» بتأسيس سياسات متعاونة ، قادرة على أن تحفظ للأرض خصوصيتها ككوكب مأهول بالسكان ، وعامر بالأنشطة الإنسانية .

وضـــمن هذه الـرؤية يتـعين على المنظمـات الدوليـة أن تخـرج من أخـدود البيروقـراطيـة «التى دُفنت فيـه» وبحار التـهـميش «التى غرقت فيها» لتتحول إلى مكان للرقابة الديمقـراطيـة وللنقاش السيـاسى الحقـيـقى ، وألا تكون مقطوعـة عن الجماهير ، ومفتوحة فى الوقت نفسه على الجميع دون أدنى تمييز . بهذا وحده ـ وبحسب الرؤية الأوروبية ـ تصبح المنظمات الدولية وسيلة فاعلة «لدمقرطة العولمة» .

وأخيراً . . ولأن أوروبا ـ القارة العجوز ـ وليس أمريكا ، هى أرض القيم الإنسانية الضاربة بجذورها فى عمق التاريخ ، والهويات الثقافية العريقة ، فعليها أن تسعى إلى ترويج «أو عولمة» قيّمها فى أنحاء العالم باستثمار أجواء العولمة الأمريكية الراهنة ، وليس بمكافحتها على طريقة دون كيشوت مع طواحينه الهوائية . . والإيمان بأن العولمة ليست أداة شيطانية فى يد أمريكا ، وإنما هى واقع اقتصادى وتكنولوجى ، ومن ثم على أوروبا أن تستغل هذه العولمة لكى تصبح سلاحاً فى يدها .





الفصل الخامس

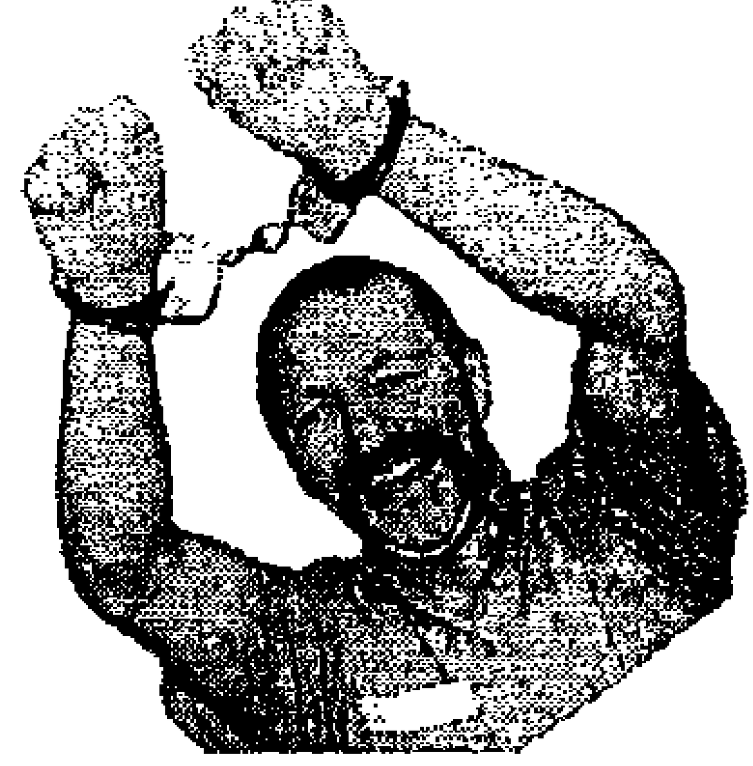
شهـادات وحـوارات



(أ) شـــهـــادات

- البحث عن «أبوة» بديلة للرأسمالية المتوحشة .
- عشر أطروحات حول العولمة .
- هوامش على دفتر «ضد العولمة» .
- «فوبيا» العولمة . . هل لها ما يبررها؟
- العولمة فى القرن الواحد والعشرين .
- ضرورة «أنسنة» العولمة .
- العولمة بين «الأمركة» و«الأوربة» .
- العولمة تهدد بالانسحاق الثقافى .
- إنهم يكرهون أمريكا . . ويحتاجونها!

البحث عن «أبوة» بديلة للرأسمالية المتوحشة!



العولمة ظاهرة نلمسها اليوم فى كل الأرجاء وأدواتها هى التكنولوجيا الحديثة التى تسمح لكل الناس بالتواصل فى التو واللحظة ، وتسمح بوفرة الإنتاج - أى إنتاج - محليا ، فبوسعك أن تصنع ما تريده من أجهزة دقيقة وضخمة ومعقدة فى أى مكان تريد ، وأننى لست فى حاجة - إقليميا - إلى أيد عاملة مؤهلة ، وأكاد أقول إنك لن تكون فى حاجة إلى هذه الأيدى العاملة على الإطلاق فى القريب العاجل ، سواء فى أوروبا أو أمريكا ، أو العالم العربى ، أو آسيا وإفريقيا بسبب الرجل الآلى «الروبوت» الذى سوف يتولى مهمة الإنتاج من الألف إلى إلياء .

وتكشف ظاهرة العولمة فى ذات الوقت عن مستوى آخر يتعلق بصراع السلطة التقليدية «الدول والبرلمانات» مع السلطة الجديدة «سلطة البيزنس» وهذا أمر طبيعى لأن البيزنس له سلطات أكثر من معظم الحكومات فى مضمون العولمة ، والاستثناء الوحيد هو حكومة الولايات المتحدة التى تستند إلى جيش ضخم مسلح ، ولو سألتنى عن«رهانات» أو«نتائج» هذا الصراع ، فأقول إنه ليس واضحا ، وقصارى الأمر أنه «رد فعل من نوع قوى» فلو استمعت إلى خطابات كبار المديرين فى الشركات متعددة الجنسيات لوجدتهم يعلنون ثورتهم ضد البيروقراطية ، وللقضية جانب آخر يتعلق بالنضال السياسى ، فالشعوب لا توافق على العودة إلى الرأسمالية المتوحشة ، ومن ثم تبحث عن «أبوة» جديدة ، وهذا الأمر عينه تلمسه خطابات المؤسسات الكبرى «المصانع والبنوك وشركات التأمين» التى تحلم بهذه الأبوة» ، التى تضع فى اعتبارها «العامل الإنسانى» أكثر من الرأسمالية المتوحشة . ، كأن تكون هناك فسحة من المرونة «والشياكة إن صح التعبير» بين الإدارات والموظفين .

بمعنى آخر : النظام القديم المؤسس على الرأسمالية المتوحشة هو المتهم الأول اليوم ، ومن ثم يتم البحث عن البديل .

---

* بيتر تشوب مدير معهد العلاقات الدولية «جنيف»

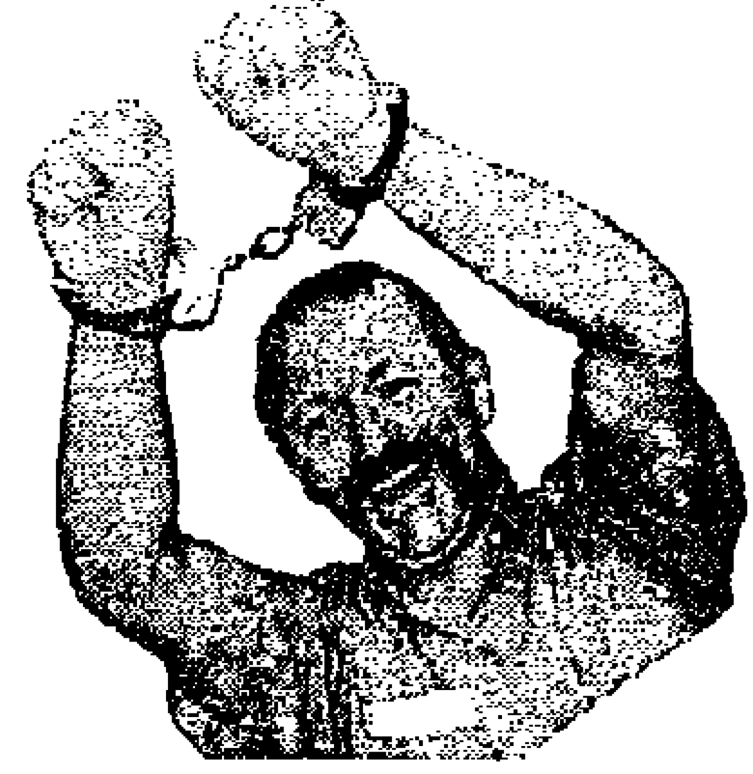
هل معنى ذلك أن نسلم بأن العولمة الراهنة هى بالفعل كذلك ، لكنها تطيع فى ذات الوقت بعض القواعد ، وعلى كل حال ، نحن نواجه جملة من المشكلات فى إطار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، حيث يدور نقاش ليس فقط حول التكنولوجيا الحديثة ، لكن أيضا حول السؤال التالى : هل من المنطقى أن يكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن أنك لو كنت إفريقيا تعيش فى جنوب الصحراء ، وتبلغ العمر ١٥ عاما ، ففرصة موتك بمرض «الإيدز» تزيد نسبتها على ٥٠٪ أما لو كنت فى نفس العمر وتعيش فى سويسرا ، بل تحمل فيروس الإيدز ، ففرصة أن تعيش كبيرة ، وليس ضروريا أن تموت فريسة هذا المرض اللعين ، إنها مأساة داخل المنظمات الحكومية أو الأهلية .

وبما أننا نتكلم عن العولمة فمن المفيد الإشارة إلى أن مستقبل العالم ومصالحه لن تكون مع وجود قوة واحدة تفرض نفسها على كل الاتجاهات عبر مصالحها الذاتية ، وهو ما يعنى ضرورة وجود دور أمريكى - أوروبى - آسيوى .

ومصر كدولة محورية بين أوروبا وإفريقيا ، من مصلحتها ومصلحتنا أيضاً استقرار الأوضاع فى الشرق الأوسط ، ومن هنا يجب أن ننظر بجدية لكل ما ما يدور حولنا ، وما نفعله من أجل مستقبل إفريقيا .



عشر أطروحات
حول العولمة



الشكوك حول عدالة النظام الاقتصادى العالمى ، والتى تتخطى مظاهر الاحتجاجات المنظمة ، ينبغى النظر إليها فى ضوء الوجود المزدوج للفقر المدقع والرفاهية التى لا سابق لها فى هذا العالم الذى نعيش فيه . ومع أن هذا العالم أصبح أكثر غنى بما لا يقاس ، إلا أنه يمكن أن يوصف فى نفس الوقت بأنه عالم الحرمان الفظ واللا مساواة التى تدير الرؤوس .

علينا أن نضع فى اعتبارنا هذا التضاد الجوهرى ونحن نحاول أن نفسر المخاوف والشكوك الواسعة حول النظام العالمى ، ونستوعب تسامح الجمهور إزاء ما يسمى بالاحتجاجات «المعادية للعولمة» رغم صخب وفوضى هذه الاحتجاجات ، بل عنفها فى بعض الأحيان . الحوار حول العولمة يقتضى تفهما أفضل للقضايا المطروحة ، والتى يميل البعض إلى إغراقها فى لجج المواجهة ، من جانب ، وحمى التصدى من جانب آخر .

ثمة نقاط عامة يجب إيلاؤها اهتماما خاصاً(*) :

١ ـ الاحتجاجات على العولمة ليست ضد العولمة فى واقع الأمر ، وذلك لأن هذه الاحتجاجات نفسها مظاهر صارخة للعولمة فى عالمنا المعاصر . فجموع المحتجين والمتظاهرين فى سياتل ، ملبورن ، براغ ، كوبيك وغيرها ، لا تتكون من أطفال ينتمون إلى تلك المدن ، بل هى من رجال ونساء من كل أنحاء المعمورة يتقاطرون على الموقع المحدد للتعبير عن مطالب ذات طابع عالمى .

٢ ـ العولمة ليست ظاهرة جديدة ولا تقتصر على ظاهرة «التعذيب» فطوال آلاف السنين امتدت وتطورت هذه الظاهرة من خلال الأسفار والتجارة والهجرة ونشر الثقافة ونقل المعارف والمفاهيم ، «بما فى ذلك العلوم والتقنيات» .

هذه التأثيرات اتخذت مسارات متعددة . مثلا ، عند نهاية الألفية التى أنطوت للتو ، كانت التأثيرات تنطلق بصورة رئيسية من الغرب نحو الاتجاهات الأخرى ،

* أما ريتاسين عميد كلية ترينيتى بجامعة كامبريدج والحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٨ .

ولكن فى نهاية الألفية الأسبق ، كانت أوروبا تتمثل العلوم والتقنيات الصينية ، والرياضيات ندية والعربية . إذن هناك تراث من التفاعل التاريخى تنسجم معه وتدخل فى مساره ، الاتجاهات المعاصرة .

٣ ـ العولمة ليست جهدا ضائعاً ولا مقولة فارغة ، فهى أغنت العالم علميا وثقافيا ، وعادت بالفوائد الاقتصادية على الكثيرين . ومن المعروف أن الفقر الواسع الانتشار والحياة «القذرة والوحشية والقصيرة» ، على حد قول هوبس ، كانت هى السائدة حتى قرون ليست بالبعيدة ، مع جيوب متفرقة استأثرت بالرفاه . ولم تكن هزيمة الفاقة ممكنة إلا بفضل التقنية والعلاقات الاقتصادية المتبدلة .

ومن نافلة القول إن معاناة الفقراء لا يمكن رفعها عن كواهلهم بحرمانهم من مزايا التقنيات الحديثة ، أو من كفاءة التبادل التجارى العالمى أو من فضائل العيش تحت نظم مفتوحة . المطلوب فعلا هو التقسيم العادل لثمار العولمة .

٤ ـ القضية المركزية هى اللامساواة سواء بين الأمم أو داخلها . ومظاهر اللا مساواة نجملها فى تفاوت الثروة ، وفى الاختلالات فى توزيع السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . والسؤال المهم يتمحور حول كيفية اقتسام المكاسب المحتملة من العولمة بين الأقطار الغنية والفقيرة ومختلف المجموعات داخل البلد الواحد .

٥ ـ القضية المهمة هى مستوى اللامساواة ، وليس تغيير هوامشها ، فمعارضو العولمة يختارون الميدان الخطأ لمعركتهم عندما يزعمون أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا . ومع أن الأداء الاقتصادى لأغلب الدول الفقيرة كان سيئاً «لأسباب واعتبارات محلية وعالمية» ، إلا أنه من الصعب تحديد ميول واضحة وقاطعة . وتعتمد النتائج على نوع المؤشرات والمتغيرات التى تقيم بها اللا مساواة والفقر .

ولكن يجب ألا يكون حسم هذا الجدل شرطا لمعالجة القضية المركزية ـ وهى الحجم الهائل للفقر واللا مساواة ـ وليس ما إذا كانت هذه الظواهر تزداد حدياً . وحتى إذا كان مؤيدو النظام الاقتصادى المعارض على حق حينما يزعمون أن الفقراء صاروا أحسن حالا على وجه العموم ، فإن الحاجة الماسة لإعطاء مزيد من الانتباه المركز والعاجل للفقر المدقع واللامساواة الهائلة ، تظل باقية .

٦ ـ القضية ليست ما إذا كانت الجميع قد استفادوا ، بل هى ما إذا كانت هذه الاستفادة عادلة . وإذا كان هناك تعاون قائم ، فإنه يصبح ممكنا صياغة نظم بديلة تعود بالفائدة على الجميع ، وتكون هذه الفائدة فى نفس الوقت محقق لشروط العدالة .

وكما قال عالم الرياضيات ج . ناش ، قبل نصف قرن ، فإنه عندما تكون هناك فوائد ناتجة عن التعاون ، فإن القضية الأساسية ليست ما إذا كان الناتج الإجمالى أفضل مما سيكون عليه الحال إذا لم يكن التعاون قائماً ، بل هى ما إذا كان النظام المعتمد يضمن تقسيما عادلا للمكاسب . (جاء ذلك فى ورقته «مشكلة المساومة» ، التى أشارت إليها الأكاديمية الملكية السويدية عند منحه جائزه نوبل فى الاقتصاد) .

ويمكن توضيح المسألة بمثال آخر : إذا كنا نرى أن صيغة محددة للعلاقات العائلية ليست عادلة فى حق النساء ، فلا يلزمنا أن نبرهن أن النساء سيكن فى و ضع أفضل إذا لم تكن هناك عائلة أصلا ، بل علينا فقط أن نثبت أن هذه العلاقات نفسها ليست عادلة بوضعها الحالى ويجب وجود صيغة أخرى .

٧ ـ اقتصاد السوق ينسجم مع عدة صيغ مؤسسية ، ويمكن أن تكون لهذه الصيغ نتائج مختلفة عن بعضها البعض . ولكن القضية الأساسية لا يمكن أن تكون الاستغناء عن اقتصاد السوق ، فليس من الممكن تحقيق اقتصاد غنى بدونه . ولكن هذه النتيجة لا تنهى النقاش بل تبدأه . فالنتائج المختلفة التى يمكن أن تترتب على اقتصاد السوق تعتمد على توزيع الموارد المادية ، وتطوير الموارد البشرية ، وما هى قواعد اللعب المتفق عليها؟ وهكذا . . وفى كل هذه المجالات تلعب الدولة والمجتمع أدواراً مهمة سواء على المستوى المحلى أو العالمى .

السوق مؤسسة ضمن مؤسسات أخرى . وبالإضافة إلى السياسات العامة المناصرة للفقراء فى المجال الاقتصادى التى تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية والعمالة والإصلاح الزراعى وسياسات التمويل والاقراض والحماية القانونية ، وغير ذلك ، فإن توزيع فوائد المعاملات الدولية يعتمد هو الآخر على جملة ترتيبات عالمية . وهذه تشمل الاتفاقات التجارية وقوانين البراءات والمشاريع الطبية والتبادل التعليمى ونقل التقانة والسياسات البيئية والإيكولوجية . . إلخ .

٨ ـ تغير العالم كثيرا منذ اتفاقات بريتون وودس هذا المعمار العالمى الذى نشهده سواء فى جوانبه الاقتصادية النقدية والسياسية «بما فى ذلك البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى وغيرهما من المؤسسات» ، ورثناه من الماضى وتحديدا من أربعينيات هذا القرن عندما انعقد مؤتمر بريتون وودس عام ١٩٩٤ حينها كانت أغلبية الأقطار الآسيوية والإفريقية تحت النير الإمبريالى ، وكانت درجة التصالح مع

عدم الاستقرار والفقر أكبر ، ومفهوم حقوق الإنسان كان ضعيفا ، ولم يظهر بعد نفوذ ووزن المنظمات غير الحكومية ، ولم تكن قضايا البيئة بهذه الأهمية ، كما أن الديمقراطية لم يكن ينظر إليها كحق عالمى .

٩ـ هذه هى أسباب نشوء الحاجة للتغييرات السياسية والمؤسسية . المؤسسات الحالية حاولت الاستجابة للظروف المتغيرة ، فالبنك الدولى ، مثلا ،حاول تحت إدارة جيمس وولفنسون مراجعة أولوياته . كما حاولت الأمم المتحدة ، وخاصة تحت قيادة كوفى عنان ، أن تلعب دورا أكبر رغم ضيق مواردها المالية .

ولكن الوضع يقتضى تغييرات أكثر . والحقيقة أن الحاجة ظهرت لتغيير بنية السلطة والنفوذ التى يستند إليها المعمار المؤسسى ، ومراجعتها فى ضوء الواقع السياسى الجديد ، والذى لا تمثل فيه الاحتجاجات العالمية سوى تعبير غير متماسك .

إن توزان القوى الذى أقام الصروح الحالية فى الأربعينيات ، يجب أن يخضع للمراجعة ، خذ مثلا ، مشكلة إدارة النزاعات والحروب المحلية ، والانفاق على التسلح ، ومع أن دول العالم الثالث تتحمل معظم المسئولية عن استمرار الحروب والدمار ، إلا أن القوى العظمى ظلت تشجع تجارة السلاح التى تكون هى نفسها مصدرها . وكما أوضحت تقارير الأمم المتحدة ، فإن أعضاء مجلس الأمن الخمسة هم بالضبط المصدرون الخمسة الأوائل للسلاح ، بل هم مسئولون عن تصدير ٨٦ فى المائة من كل الأسلحة التقليدية أثناء الفتر ةالمعنية . ويصبح واضحا تماما لماذا تعجز المؤسسات الحالية عن ايقاف تجار الموت عند حدهم . وما الصعوبات التى يواجهها اقتراح كوفى عنان بمحاربة تجارة السلاح غير القانونية ، إلا دلالة واضحة على اختلال توازن القوى الحالى .

١٠ ـ العولمة الإيجابية هى الإجابة عن الشكوك حول جدوى العولمة . الاحتجاجات على العولمة ليست سوى مظاهر للعولمة نفسها ، والتى لا مهرب منها . ولكن مع أننا نؤيد العولمة فى أفضل صيغها ، إلا أننا يجب أن نبدى نفس الحرص على إجراء التغييرات السياسية والمؤسسية التى تقتضيها العولمة . ولا يمكن تبديد الشكوك بدون إزالة الأسباب التى ولدت الشكوك . وهذا استنتاج يجب ألا يفاجئ أحداً .

هوامش على دفتر «ضد العولمة»



لا أدرى ما هو سر الحماس العربى الظاهر لحركات الاحتجاج العالمية التى جرى تسميتها على سبيل التلخيص ولغياب أية تسمية أخرى ، «ضد العولمة» فما أن جرت المظاهرات فى جنوة أثناء انعقاد اجتماع قادة الدول السبع الغنية فى العالم ومعهم روسيا الفقيرة ، وبعدها سقط كارلو جوليانى ميتا أو شهيدا خلال هجمة له مع عدد من رفاقه على عربة بوليس معزولة حتى انفتحت شهية الكتابات العربية حول عملية تقويض العولمة التى بدأت ، والانهيار المتوقع لها فى القريب العاجل . وقال البعض إن الهيمنة الغربية والأمريكية تحت شعار العولمة لم يكن ممكنا له أن يستمر ، وذكر البعض الآخر أن الماركسية فى النهاية لم تمت ولكنها تظهر دائماً فى أشكال جديدة . وربط البعض الثالث ما بين أحداث جنوة وماسبقها من أحداث فى سياتل وواشنطن وبراغ ونيس وكويبك وبورتو الجير وجوتبرج على أنها تمثل خطا متصاعدا للمقاومة داخل العالم الرأسمالى فإذا ما تم ربطه بالتطورات الأخيرة للعلاقات الروسية الصينية ومعارضة موسكو وبكين لبرنامج الصواريخ الدفاعية الأمريكى ، لتصور الجميع أن هناك عملية إعادة لتشكيل العالم مضادة لما جرت عليه الأمور خلال التسعينيات وفى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

وربما يكون ذلك صحيحا أو غير صحيح وربما سوف ينقلب حال العالم رأسا على عقب ، وتقوم الثورة فى البلدان الرأسمالية وتنهار أمريكا وتصعد روسيا والصين ولا تعود فى حاجة للتكنولوجيا والأسواق الغربية وينصلح الحال وتعود الأيام إلى سيرتها الطيبة الأولى عندما كان فى العالم معسكرات متطاحنة ومتصارعة ومتنافسة ولكن المدهش فى الموضوع كله أن ما جرى منذ سياتل وحتى جنوة من حركة «ضد العولمة» لم يكن فيها عربى واحد ، ولا يوجد أى دليل على أن أنصار الحركة قد استلهموا الكتابات العربية فى الموضوع ، ولا يوجد حتى الآن دليل واحد

* د . عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

على أن القضايا العربية كانت على جدول أعمال الحركة الوليدة ولم يحدث أحد أن أهتم بكيف سوف تكون أحوالنا إذا ما نالت هذه الحركة مبتغاها وحققت أهدافها أما المدهش أكثر أن هذه الحركة الغربية أساسا كانت بدورها نتاج العولمة فأصولها جميعا تعود إلى شبكة الإنترنت ، ومنها انتقلت إلى الجماعات الأهلية العابرة للقوميات ـ التى عادة ما نستنكر جهودها وعملها خاصة فى مجال حقوق الإنسان والذى نعتبره نوعا من التدخل فى الشئون الدولية واعتداء على السيادة الوطنية ومسا وحشيا بالثقافة القومية ـ التى قامت بالتعبئة والحشد للآلاف للتجمع من سياتل وحتى جنوة وفى كل قمة تجمع الدول الغنية والغربية . ومن المؤكد أن هذه الجماعات استفادت كثيرا من تيار العولمة الإندماجى الذى أزال الكثير من قيود الفيزا التى سمحت بالتنقل الحر بين مدن العالم الغربى ، والاستفادة من واحدة من أهم تقاليده ـ المستهجنة فى العالم الثالث والعالم العربى على وجه الخصوص ـ والمتعلقة بحق التظاهر والتجمع والتعبير عن الرأى بكل الصور الزاعقة فى أحيان كثيرة .

هى إذن واحدة من منتجات «العولمة» المهمة ، وواحدة من إفرازاتها وبالتالى فإنها لم تظهر فى العالم الثالث ، وإنما فى العالم المتقدم ، والمندرج بالفعل فى صفوف العولمة الخاصة بالتجارة والاستثمار وحركة المعلومات والثقافات عبر الحدود القومية ، والشاهد على ذلك التفاعل المثير بين الثورة التكنولوجية المعاصرة والرأسمالية فى آخر مراحلها وتجلياتها ، وربما كان مشروعا تماما تصور هذه الحركات الاحتجاجية كنوع من النقيض فى الجدل التاريخى مع ظاهرة عولمة عناصر الإنتاج ولكن هذه المشروعية سوف تتم فقط من خلال فحص وتشريح هذه الحركة والتأكد أنها ليست مجرد حالة من حالات الاحتجاج التى تعرفها المجتمعات الرأسمالية الحرة المتقدمة من آن لآخر ، كما كان حال حركة الطلبة فى الستينيات وحركات الثورات الحمراء فى السبعينيات ، وحركات البيئة والسلام فى الثمانينيات وهى حركات دخلت فى عمليات التفاعل التاريخى والديمقراطى ثم ذهبت بعد أن تركت بعضا من الآثار التى استوعبتها السياسات العامة ، ولكنها بالتأكيد لم تقلب النظام الرأسمالى رأسا على عقب .

وللوهلة الأولى تبدو حركات «ضد العولمة» وكأنها النقيض الذى طال البحث عنه لدحض نظرية فوكاياما عن نهاية التاريخ بعد أن انتهى الديالكتيك نتيجة

انهيار الاتحاد السوفيتى والفلسفة الاشتراكية التى كانت النقيض للرأسمالية والليبرالية طوال القرن العشرين . . وهى فى العموم تدعو إلى مناوأة النظام الرأسمالى العالمى ، كما أن حسها الشائع مع الفقراء ضد الأغنياء والأهم يشيع فيها الدعوة لاستعادة المشروعية لحرف R الدال فى اللغة الإنجليزية على الثورة REVO-LUTION ولكن كل ذلك ليس كافيا بالمرة فالتسمية فى حد ذاتها «ضد العولمة» توضح ما الذى ترفضه هذه الحركات الاحتجاجية ، ولكنها لا توضح ما الذى تقبل به ، فليس معروفا على وجه اليقين القوى الاجتماعية التى تعبر عنها ، كما أن أهدافها العديدة تجعلها بلا شعار محدد مثل ذلك الذى أفرزه ماركس فى عصور سابقة «ياعمال العالم اتحدوا» .

ولكن حركة «ضد العولمة» لاتعبر عن أى قوة اجتماعية محددة اللهم إذا كان تجمع شرائح مختلفة من الطبقات الوسطى التى يؤرق كلا منها قضية ما تراها واجبة الدفاع ، مع كم هائل من الرومانسية التى تسعى إلى تحسين حال البشرية وترى أن الظروف الحالية للعولمة والإمكانيات التى وفرتها تتيح فرصة كبيرة لتحسين أحوال العالم . وبالتالى فإن كل المشاركين فى الاحتجاجات ليسوا ضد العولمة بل إن كثيرين منهم ضد بعض مظاهرها وتعبيراتها فقط ، وهنا يوجد أنصار البيئة الذين يحذرون من الاحتباس الحرارى والتلوث الناجم عن النمو الهائل فى عدد البشر والآلة الإنتاجية العالمية وما يجرى عنها من حرارة وضمن هؤلاء وحدهم قد يوجد أنصار قضية واحدة مثل الحفاظ على الغابات الاستوائية التى يرون أن الشركات العالمية متعددة الجنسيات قد انتهكت عذريتها أو قضية السلاحف البحرية المهددة بالانقراض وتضع التوازن البيئى العالمى فى خطر . وضمن هؤلاء أيضاً من يحاربون الفقر فى العالم ويرون أن العولمة قد زادت من فقر الفقراء وغنى الأغنياء وأحيانا يهبط الموضوع كله إلى قضية واحدة وهى المتعلقة بإلغاء الديون على الدول الفقيرة جدا ، أو بمحاربة مرض الإيدز فى الدول الفقيرة والعاجزة عن علاج مرضاها ، وبين هؤلاء وهؤلاء كم هائل من أصحاب النوايا الحسنة والطيبة .

ولكن أصحاب النوايا الحسنة والطيبة ليسوا وحدهم فى الساحة ، فقد انضم لهم جمع كبير من الفوضويين أصحاب الملابس والأعلام السوداء ، وهؤلاء تاريخيا ضد الدولة والتنظيم الدولى ، وهم يبحثون عن الثورة والعنف عبر كل العصور سواء كانت لها علاقة بالعولمة أو ليست لها علاقة . . وانضم لهم جماعات من يصعب

تحديد انتماءاتهم ، بل إنهم من نوعية الجماهير التخريبية التى غالبا ما تحضر مباريات كرة القدم لكى تحولها فى النهاية إلى ساحات للقتال ، فهم أقرب للبلطجة منهم إلى الحركات السياسية تحت أى علم أو رداء ومنهم على الأرجح كانت تلك المجموعة التى اندفعت فى جنوة نحو عربة الشرطة المنعزلة فى محاولة لحرقها فقتل رجل البوليس كارلو جوليانى ليكون أول ضحايا عنف «ضد العولمة» .

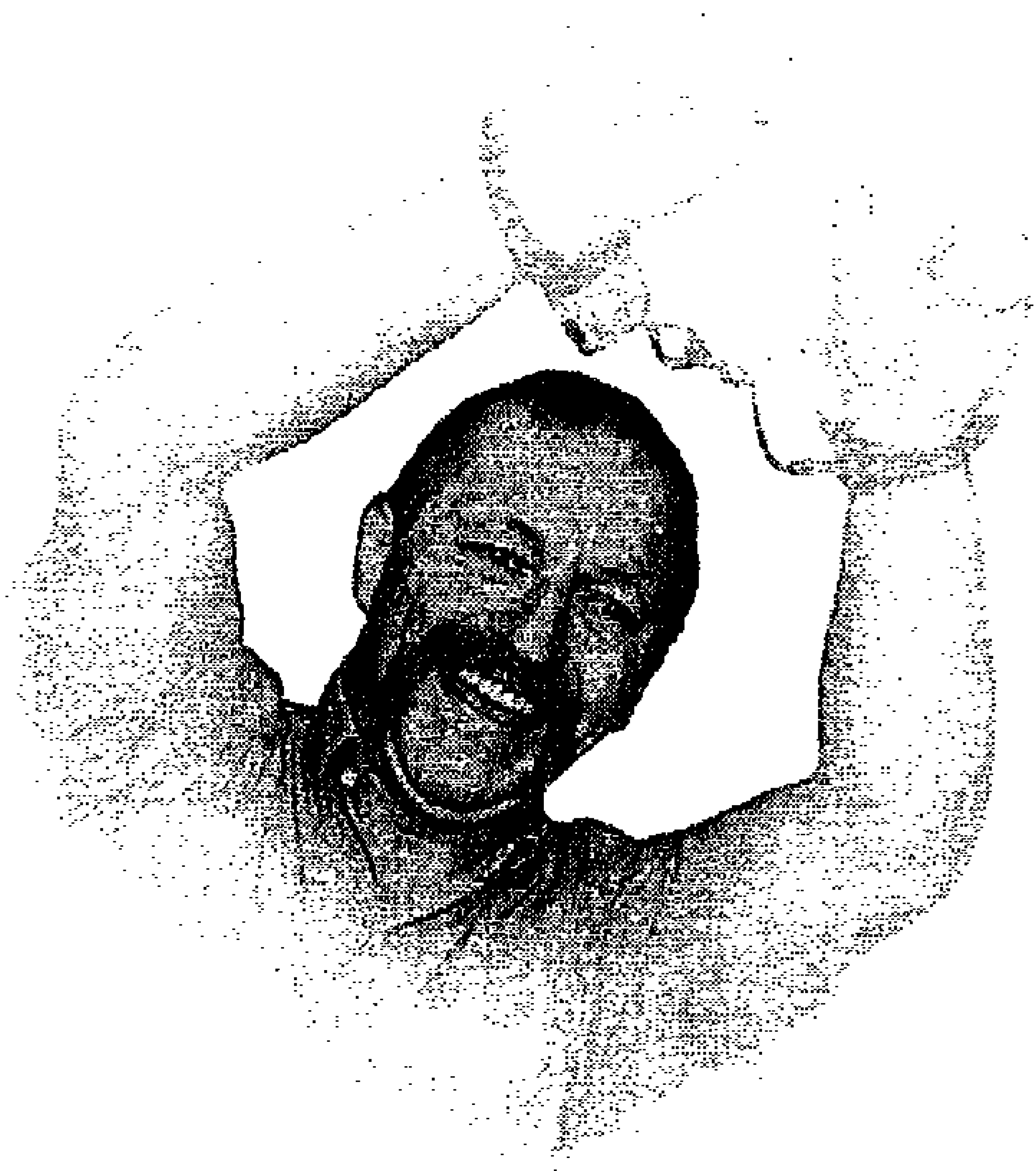
الظاهرة بهذا المعنى مركبة ومعقدة بأكثر كثيرا مما يظن الجميع فى مصر والعالم العربى ، بل إنها وإلى حد كبير متناقضة مع بعضها البعض إلى درجة وصلت أحيانا إلى حد التصادم . . وربما كان أهم أجزاء هذه الحركة هو اهتمامها بالفقراء ، وهو مالقى استجابة بالفعل فى قمة جنوة عندما طرحت الولايات المتحدة مشروعا لإعفاء الدول الفقيرة من ديونها ، بالإضافة إلى الموافقة على المشروع الذى طرحه كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء صندوق خاص لمقاومة الإيدز فى الدول الفقيرة . ولكن من جانب آخر فإن الادعاء بأن العولمة هى سبب الفقر لايساندها الكثير من الأدلة العلمية ، بل إن الواقع يشير إلى أن الدول الفقيرة للغاية فى العالم هى تلك الدول التى تمس من قريب أو بعيد حالة العولمة الاتصالية والاقتصادية وعلى العكس فإن كثيرا من الدول التى كا نت فقيرة واندرجت فى مدارج التقدم مثل دول شرق وجنوب آسيا كا ن راجعا لدخولها الجسور فى مجالات العولمة المختلفة .

والحقيقة أن الربط بين العولمة والفقر فيه كثير من الخلط بين الفقر والمساواة ، فمن الثابت أنه مع تقدم العولمة فإن الفقر يقل فى العالم وإذا كان هناك مليار ومائتى مليون من البشر يعيشون على أقل من دولار يوميا فإن معنى ذلك وجود حوالى أربعة مليار من البشر فوق هذا الحد ، وهو مالم يحدث من قبل فى تاريخ البشرية ، وما يحدث فعليا هوأن أحوال الفقراء تتحسن فى العالم حتى بسبب التقدم التقنى والصحى فى العالم وانخفاض الأسعار بسبب المنافسة خاصة فى السلع الغذائية ولكن أيضا من جانب آخر ـ فإن أحوال الأغنياء والأفضل حالا فإنها تتحسن بشكل أسرع وأفضل نتيجة استعداهم الأكبر للتعامل مع العولمة بسبب التعليم والصحة الأفضل . . وفى الواقع أن كل ذلك يؤدى إلى نتائج ملتبسة من حيث توزيع الثروة حيث يبدو أن الفارق ما بين الـ ١٠٪ الأغنى فى العالم يتسع مع الـ١٠٪ الأفقر فى العالم ، ولكن

الحال ليس كذلك إذا ما كان القياس على الـ ٢٠٪ الأغنى والأفقر فى العالم حيث تبدو أن الفجوة تضيق ولا تتسع .

هذه المفارقة التي ذكرها عالم السياسة الأمريكى فريد زكريا فى مجلة النيوزويك يضيف لها أن جزءاً من كارثة العالم الثالث والفقراء عموما يعود إلى مقاومة نتائج العلم والتقدم التكنولوجى فرغم الجماعات المنتشرة فى الدول الفقيرة فإنها ترفض الأغذية المعالجة جينيا التى تستخدم فى الدول المتقدمة ، وهى أغذية فضلاً عن غناها بالبروتين ، ومقاومتها للأمراض ، وسرعة نضجها فى الحقل بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ يوما وتفضل هذه الدول الموت بسوء التغذية على التعامل مع هذه النوعيات الجديدة من الغذاء وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام مادة الـ «د .د .ت» فى مقاومة الملاريا ، ولا شك أن لها آثارا جانبية ، ولكن المشكلة هى أن عدم استخدامها يؤدى إلى وفاة مليون إنسان سنويا من المرض اللعين .

المسألة هنا أن كثيرا ممن هم «ضد العولمة» يقدمون نصائح للفقراء تجعلهم أكثر فقرا ومرضا لمجرد معارضتهم لكل ما يرتبط بالحداثة والتقدم .



«فوبيا» العولمة..

هل لها ما يبررها؟



ثمة تحالف غريب برز مؤخراً إلى الوجود . . فقد تحولقت قوى من أقصى اليسار ، وأقصى اليمين ومجموعات لحماية البيئة ، ممثلون للمجتمع المدنى ، ومجموعات عمالية من الدول المتقدمة ، كلهم تحولقوا حول هدف مشترك : إنقاذ شعوب البلدان النامية من . . التنمية! .

وبالطبع فإن أحداً من أعضاء هذا التحالف لن يعترف بأنه يرمى إلى إلحاق الأذى بأية جهة أخرى ، سيعمد البعض منهم إلى الادعاء ، ربما عن سذاجة أو خبث ، أنهم يقصدون عكس ذلك تماما ، وأنهم لهذا السبب يعارضون تحرير التجارة الخارجية مناهضون الاستثمار الأجنبى وما يسمى بالعولمة .

---

* أرنستو زيديو «رئيس المكسيك» .

** عندما نقول إن من يشتمون العولمة عشية وضحى ، لا يقدمون لنا بديلا عنها ، نعنى أن البديل الشيوعى اقتصاديا وسياسيا قد سقط . وعندما نقول إن قطار العولمة فائق السرعة لن ينتظرنا ، فإننا نعنى أن الانتظار ستكون تكلفته استمرار التخلف الاقتصادى والسياسى ، والبقاء خارج العالم الحديث

وندرك جيداً أن اللحاق بقطار العولمة له تكلفته من جهد وعرق وتضحية ، حتى يصبح نظامنا الاقتصادى والسياسى عند المستوى العالمى الإنسانى الحديث .

وذات مرة كنت أتناقش مع أديبنا «العالمى» نجيب محفوظ عن السر وراء منحه جائزة نوبل ، وتوصلت إلى أنه حصل على جائزة نوبل فى الأدب ، لأنه أنتج أدباً بالمستوى العالمى من حيث الصنعة ، وقدم أفكاراً إنسانية بالمستوى العالمى خاطبت عقل الإنسان سواء فى أمريكا أو أوروبا أو الهند أو الصين أو إفريقيا . . أى أن أدب نجيب محفوظ كان مساهمة فى العولمة ثقافيا ، وكذلك كانت مساهمة الدكتور أحمد زويل .

وإذا افترضنا أن لدى مصر عشرات من محفوظ وزويل وإيهاب حسن «رائد مدرسة ما بعد الحداثة فى العمارة» ، وحسن فتحى ، وأهداف سويف . فعندئذ ستكون مساهمة مصر فى الحضارة العالمية مؤثرة .

وما يحز فى النفس ، أن أكثر المناطق فى العالم التى يتردد فيها تعبير العولمة ، التى تشتم فيها العولمة مساء وصباحا ، هى المنطقة العربية والإسلامية ، والتى تعد من أكثر مناطق العالم تخلفا على صعيدى الاقتصاد والسياسة .

ففى الدول الشيوعية السابقة ، وفى دول أمريكا اللاتينية ، وفى دول شرق آسيا ، هناك اتفاق على أن النظام السياسى والاقتصادى الحديث يقوم على ثلاثة أسس : حكم القانون ، والديمقراطية ، والمنافسة الاقتصادية .

ولكن النخبة العربية والإسلامية ، تدفعها فوبيا «إرهاب الخوف» العولمة إلى كيل السباب والانتقادات للعولمة ، مع نسيان ما تتضمنه العولمة من مضامين سيادة القانون والديمقراطية والمنافسة الاقتصادية ، أو شتم العولمة مع المطالبة بحكم القانون والديمقراطية فى آن معاً . ـ فوبيا العولمة ـ رضا هلال ـ جريدة الأهرام .

ورغم كل اختلافاتهم الأخرى ، فإن هذه المجموعات يجمعها ما يمكن اعتباره «فوبيا» «الخوف المتوهم» العولمة ولكل منها أسلوبها فى طرح أسبابها ودوافعها لكراهيتها المرضية للعولمة ، مع الحرص الكامل على ادعاء نبل المقاصد والحدب على مصالح الآخرين . هذه عنصر مشترك هو : نزعة الحماية .

فدعاة «فوبيا» العولمة يتحدثون ، ضمن أشياء أخرى كثيرة ، عن حماية حقوق العمال فى الدول النامية عن حماية البيئة ، حماية سيادة الدول وهويتها ، حماية الدول الفقيرة «والغنية أيضاً» من الشركات متعددة الجنسية ، حماية الدول الفقيرة من اقتصاد السوق بل حتى حماية الدول المتقدمة من تجارة المخدرات .

ومع أن أعضاء نادى «الغلوبوفوبيا» يكرهون كراهية شديدة اتجاهات التكامل الاقتصادى بين الدول المتقدمة إلا أن هدفهم الحقيقى هو محاربة التجارة والاستثمار فى الدول النامية ومعها .

ولكن ما هى نتائج النزعات الحمائية على فرص التنمية بالنسبة للدول النامية وشعوبها الفقيرة؟ .

قلة هى التى ترى أن إتاحة الفرص أمام حرية التجارة والاستثمار تمثل عوالم كافية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر . . فهذا يحتاج إلى عوامل أخرى متعددة ، السياسات الاقتصادية السليمة على المستوى الوطنى ، التحرير الداخلى للاقتصاد والتجارة ، الاستثمار الواسع فى الخدمات الحصية ورأس المال البشرى بصورة عامة وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر فقرا فضلا عن تقوية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وضمان سيادة حكم القانون .

ولكن القضية الواضحة من الأدلة التاريخية التى تراكمت خلال القرن الماضى ، أن أى أمة استطاعت أن تقضى على الفقر بصورة حاسمة ، كانت تفعل ذلك وهى منخرطة فى الإنتاج من أجل الأسواق العالمية ، وفاتحة أبوابها لفيض من السلع الأجنبية ، وللاستثمار الأجنبى والتقنية الاجنبية ، أى بالاشتراك النشط فى العولمة . فالشواهد على الرباط القوى بين الانفتاح والنمو الاقتصادى ، أصبحت موثقة وقوية بحيث لا يستطيع أحد أن ينكرها إلا وبجانبه الصواب . وربما لهذا السبب تحديداً لا تستطيع بعض المجموعات الاعتماد على الحجج سيئة السمعة المرتبطة بنزعات الحماية ، فى محاربتها لحرية التجارة ، بل تلجأ إلى ادعاءات أكثر حذقاً وذكاء لطرح هذه النزعات فى ثوب جديد .

خذ مثلا إدعاء الدفاع عن حقوق العمال بالدول النامية . فهذه المجموعة تستغل واقع دونية الأجور والمزايا الاجتماعية ومستويات المعيشة ، في الدول الفقيرة ، مقارنة بالدول المتقدم ، للضغط من أجل تبنى ضوابط عالمية لتحقيق مستويات موحدة للعمالة وشروط العمل . . بل إنها تسعى لاقناع منظمة التجارة العالمية (WTO) بفرض هذه المستويات الموحدة عن طريق ربطها بالقيود التجارية . وبالطبع فإنه من المشروع تماما التطلع إلى توحيد الأجور وشروط العمل على مستوى العالم ، بل ربما يكون ذلك هدفا قابلاً للتحقيق . . ولكن يجب التأكيد على أن مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه على المدى القصير ، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق التكفير الرغبوى أو عن طريق إصدار المراسيم ، ومن نافلة القول إنه لا يتحقق عن طريق فرض القيود على حرية التجارة والاستثمار .

إن النظرية والتطبيق يبرهنان أن الاقتصادات الحرة تتقارب وتلتقى بينما لا يحدث ذلك للاقتصادات المغلقة .

ففى غياب الحرية المطلقة فى حراك العمالة ، تصبح حرية التجارة هى أقوى العوامل فى توحيد شروط العمل على المدى البعيد ، وعلى المستوى العالمى .

ولكن التجارة تحدث حاليا بين الأمم ، لأن هذه الأمم متباينة فى كثير من العوامل ، بما فى ذلك شروط العمل ، وعلى مدى الآفاق المستقبلية المرئية فإن الإلغاء الاعتباطى للفوارق بين الدول ليصبح معادلاً لإلغاء التجارة العالمية - ولا يقل عنه اعتباطاً .

ومن أجل تقوية حجتهم ، يلجأ دعاة شروط العمالة العالمية الموحدة ، مراراً وتكراراً ، إلى الإشارة إلى الأجور المتدنية والشروط الرديئة للعاملين بالقطاعات التصديرية بالدول النامية . ويبدو أنهم يتجاهلون عن عمد ، حقيقة أن البدائل المتاحة مثل هؤلاء العمال هى الفقر الريفى المدقع أو الأعمال الهامشية فى القطاع غير الرسمى من الاقتصاد ، حيث لا يمكن الحديث مطلقا عن حقوق عمالية ، تشريعا أو تطبيقا .

ويبدو أنهم يتجاهلون كذلك أن الوظائف الحالية للعاملين بالقطاعات المرتبطة بالتصدير ، أفضل بكثير من مهنهم السابقة . وفى كثيرمن الأحيان فإن هذه المهن ذات طبيعة انتقالية لمهن أفضل منها كذلك . لقد تأكدت من هذه الحقيقة على طول المكسيك . فقد أكد لى العمال المحليون العاملون فى مصانع الملبوسات فى عدة

مدن بإقليم يوكاتان مايا ، وكذلك المهاجرون من جنوب المكسيك العاملون فى المصانع الضخمة لأدوات التجميل فى المدن الشمالية ، مثل تيجوانا وسيوداد جواريز ، بالإضافة إلى المهندسين الشباب الذين يعملون بوظائف ممتازة بمصانع عالية التقنية بمونتيرى وغوادا لجارا ـ أكد لى هؤلاء جميعاً ، وغيرهم ، أن وظائفهم الجديدة ، التى لا يمكن الحصول عليها حتى فى الأحلام فى إطار الاقتصاد المغلق ، هى أفضل كثيراً جداً من أية وظائف حصلوا عليها فى الماضى ، هذا إذا كانوا قد حصلوا على وظائف أصلاً .

بالطبع ، يستحق هؤلاء أن يحصلوا على وظائف أفضل . وسيحصلون على تلك الوظائف فعلا إذا استمرت سياسات التحرير التجارى ، على مستوى الاقتصاد . ومن المتفق عليه كذلك أن الحكومات الوطنية ، والمؤسسات المتعددة العضوية مثل منظمة العمل الدولية ، ملزمة كلها بالدفاع عن حقوق العمال وحمايتها عن طريق التشريعات الحديثة ، والاتفاقات الجيدة ، التى تحظى بالتنفيذ الدقيق والرقابة الصارمة إننى شخصيا ملتزم بذلك التزاما كاملا .

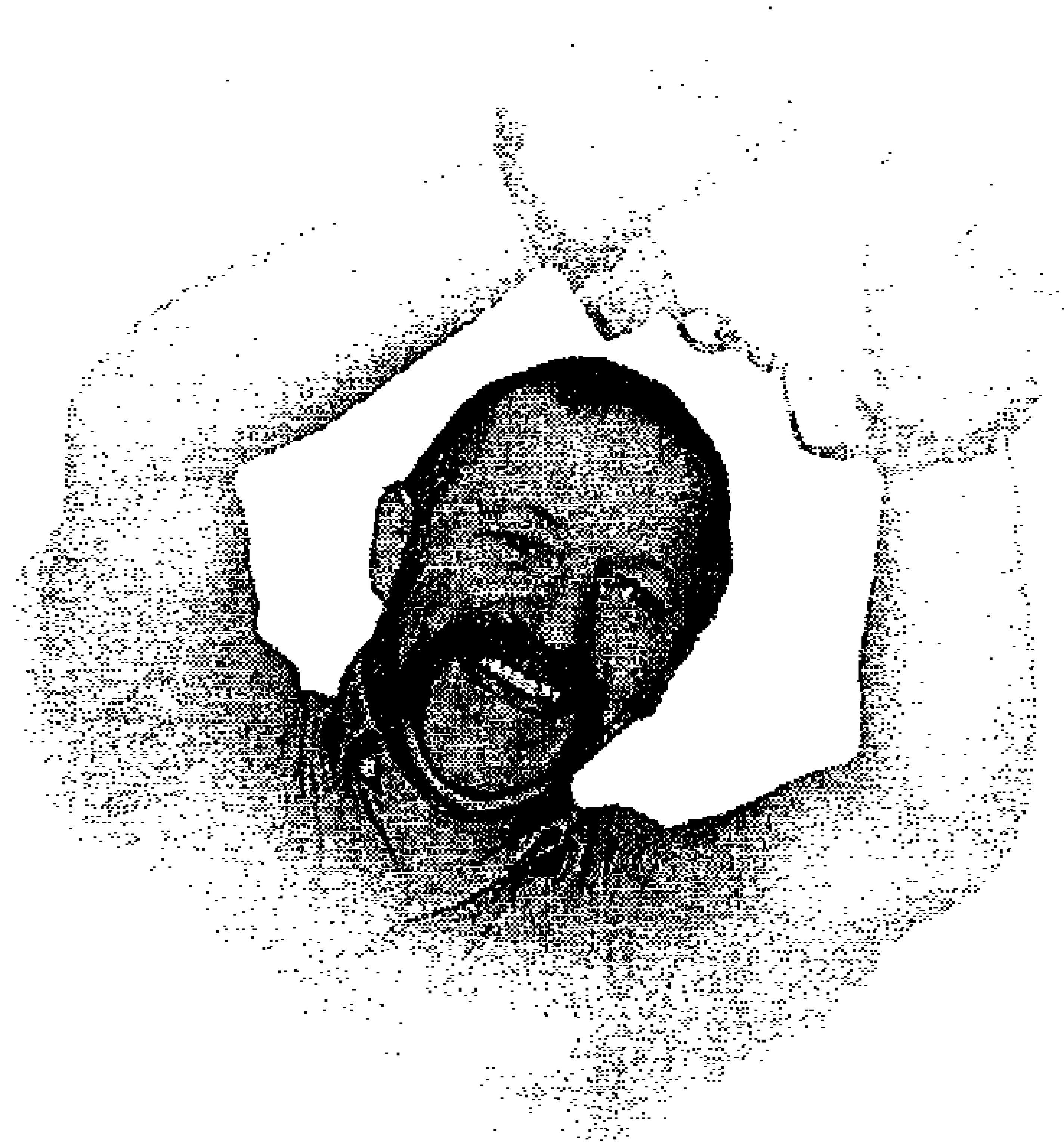
وبنفس القدر فإننى لا أثق فى الحجج المتعلقة بحماية البيئة والمستخدمة ضد حرية التجارة . إننى من المدافعين الأقوياء عن حماية البيئة ، ولكننى مقتنع بنفس القدر أن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى تحسين البيئة وليس إلى تدميرها .

ومادامت التجارة تحفز النمو الاقتصادى فإنها توفر ، على الأقل بعض العوامل الضرورية لحماية البيئة ، فكلما كان الناس أكثر غنى سعوا بجهد أكبر لتحسين بيئتهم . بالإضافة إلى ذلك ، فليس نادراً أن تؤدى فرص الاستخدام المتوفرة ، إلى تشجيع الناس لهجر الوظائف الهامشية الأكثر تلويثا للبيئة .

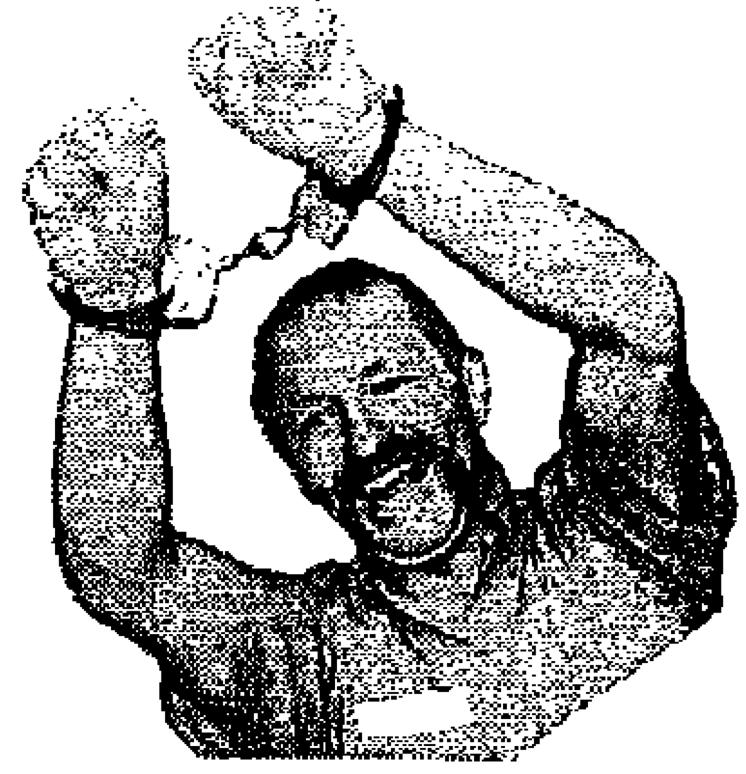
واعتقد ، مجدداً ، أن تجربة المكسيك تقول لنا الكثير فى هذا الاتجاه . فالانفتاح المطرد لاقتصادنا لم يدفعنا مطلقا إلى الانحدار بمستوى بيئتنا لجذب مزيد من الصناعات . بل على العكس من ذلك تماما صارت قوانين حماية البيئة أكثر صرامة . فالصناعات المكسيكية ، المملوكة بواسطة وطنيين أو أجانب ، أكثر نظافة الآن بما لا يقاس مما كان عليه الحال عندما كانت المكسيك ذات اقتصاد مغلق بأحكام ، خذ المثال المتواضع والمشجع فى نفس الوقت ، للفلاحين الذين هجروا الأعمال الزراعية القائمة على القلع والحرق ، ليزرعوا بدلا عن ذلك المنتجات العضوية من أجل السوق . إن الذين يعارضون التحرير التجارى باستخدام حجة ـ أو

بالأحرى ذريعة ـ حماية البيئة ، عليهم أن يعوا أن التعامل السليم مع النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة ، ليس هو منع التجارة الحرة ، بل هو تطوير وتطبيق القوانين البيئية الأكثر صرامة ، وإجبار أولئك الذين يسببون التلوث على دفع ثمن غال نتيجة لذلك .

وبصرف النظر عما حدث بمدينة سياتل فى ديسمبر «كانون الأول» الماضى ، فإن الجهود الجادة فى اتجاه مزيد من الانفتاح التجارى ، يجب ألا تتوقف فالعقول التقدمية حقا ، والملتزمة التزاماً صادقا بتطوير أحوال الفقراء بالدول النامية ، يجب أن تتحالف وتعمل على نشر العولمة ، وليس معاداتها والوقوف فى وجهها .



العولمة فى القرن الـ٢١



● إن القدرة على توقع الأزمات بشكل أفضل قبل وقوعها ، وكذلك القدرة على التقليل من سريان عدواها داخل اقتصاد عالمى متداخل ومتكامل بشكل كبير ، تعتبر من الأمور الحيوية لاقتصاد عالمى أفضل فى القرن المقبل . . كما أن التشققات فى الجدار ، والتى كشفت عنها الأزمة الآسيوية بكل هذه القسوة ، لم تكن فى واقع الحال ثمرة حالة داخلية كلياً . وإذا ما نظرنا إلى الأمام ، إلى القرن المقبل والتحديات التى تنتظرنا ، سنجد أن الأزمات المالية فى آسيا ، والأزمات الأقرب عهدا فى روسيا والبرازيل ، قد عززت من القناعات الذاهبة إلى ضرورة إعادة التفكير فى تأسيس بناء النظام النقدى العالمى نفسه . وذلك لأن هذه الأزمات كشفت عن نقاط ضعف ليس فى النظم المالية لاقتصاديات السوق الناشئة فحسب بل تعدتها إلى إثارة أسئلة حول بعض ملامح الأنظمة المالية فى البلدان المتقدمة ـ كما انعكس ذلك فى المشاكل الخطيرة فى السيولة والتحركات الشديدة للأسعار فى الأسواق المالية للبلدان الصناعية فى خريف عام ١٩٩٨ . ونحن بحاجة إلى تحديث النظام المعمول به حاليا من أجل اللحاق بالتطورات التى تحدث فى أسواق رأس المال العالمية . وإن تحديثات كهذه ، بالطبع ، لن تظهر إلى الوجود بين عشية وضحاها . وأن المهمة كبيرة حقا ، بيد أن القادة الماليين وجهوا اهتمامهم إلى مجموعة من نقاط البدء التى تهدف فيما تهدف إلى التغييرات اللازم إدخالها على الطريقة التى تتبعها الدول فى مراقبة وفرض الانضباط على نفسها ، وعلى التغييرات فى طرق التعامل البينى بين البنوك والمقترضين ، والتغييرات فى الطرق التى تمارس بها الأسواق المالية سلوكياتها ، والتغييرات فى الطرق التى يعمل بها صندوق النقد الدولى ، والطرق التى تتعامل بها الهيئات المتعددة الأطراف مثل الصندوق والبنك الدوليين فيما بينها .

وتتضمن العوامل الأساسية فى ذلك ، ما يلى :

* الأسانى أوترا نائب مدير صندوق النقد الدولى

● تطوير وتبنى معايير متساوقة دوليا ، وأصول مرعية للتعامل وفق ممارسات حسنة فى ما يخص الشركات والمؤسسات المالية والحكومات .

● اتباع أساليب تفضى إلى الشفافية فى العمل ، ويشمل ذلك جميع اللاعبين الكبار ، والقطاعين العام والخاص ، والأسواق المالية ، والمؤسسات المتعددة الأطراف ، مثل صندوق النقد الدولى .

● تعزيز الأنظمة المالية المحلية ، لأن نظاما ماليا كونيا سليما يتطلب وجود أنظمة وطنية سليمة وقادرة على الصمود .

● تحرير حساب رأس المال بطريقة نظامية

● البحث عن آليات تستند إلى السوق ويدخل فيها دائنون من القطاع الخاص من أجل حل وتفادى وقوع الأزمات .

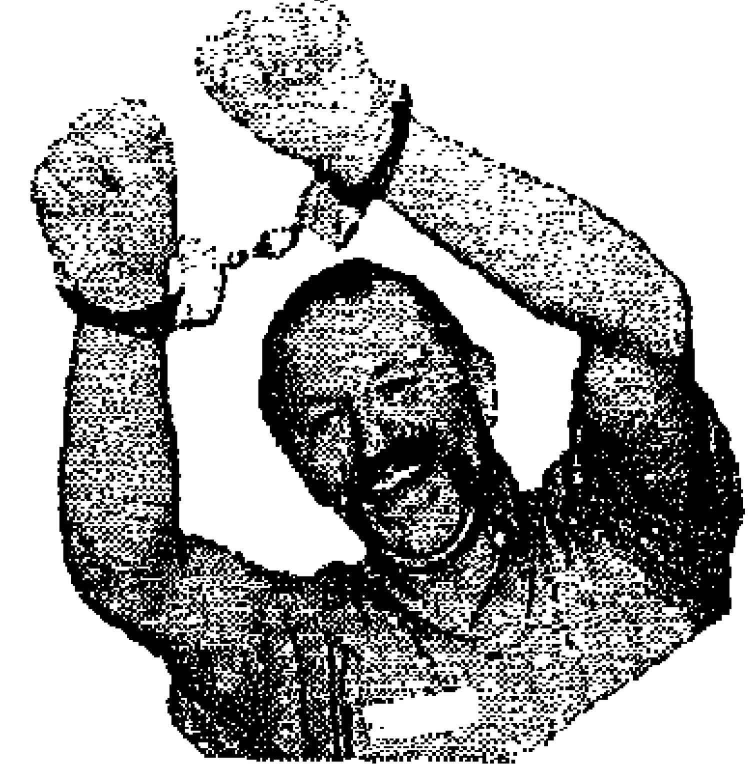
● صياغة سياسات اجتماعية إنصافية وتوفير الدعم للشرائح الأكثر ضعفا فى المجتمع .

● أقلمة المؤسسات الدولية ، مثل صندوق النقد الدولى .

دعونى فقط أن أوضح بعض الشىء ما قلته فى الفقرة الأخيرة أعلاه ، وهو النظر فى إحداث تغييرات فى البنية الاستشارية لصندوق النقد الدولى على المستوي الوزارى ، بتحويلها من هيئة انتقالية إلى «مجلس» له سلطات اتخاذ قرارات بدلا من مجرد صلاحيات إستشارية . إن هذه الفكرة ، بالإضافة إلى أفكار أخرى تهدف إلى تعزيز استقرار نظام العملات العالمى ، وكذلك احتمالية الانتقال إلى نظام ثلاثى الأقطاب ممثل بوجود اليورو والدولار والين ، واحتمالية توفير مستلزمات وجود دائن الملجأ الأخير ، مطروحة الآن جميعها على الأجندة الإصلاحية العالمية ، وهى قضايا قيد الدرس حاليا من قبل صندوق النقد الدولى .

إن صندوق النقد الدولى قد تأسس على مبدأ ـ ودعونى هنا أستشهد ببنود اتفاقية التأسيس ـ «من أجل تشجيع التعاون الدولى عن طريق توفير آليات التشاور والتعاون بين الأعضاء حول الأنظمة النقدية العالمية» . اطمئنوا على أننا سنستمر فى لعب هذا الدور .

.. ضرورة «أنسنة» العولمة



ترى ، أما يزال الحوار والمبادلات بين الحضارات قضايا ملائمة فى العالم المعاصر ، الواقعى والبراغماتى؟ الجواب : نعم دون أدنى ريب . إن الشعور المهيمن اليوم هو القلق . فنحن نشهد بزوغ ألفية جديدة مفعمة بمزيج من الآمال والمخاوف . . بيد أن المخاوف أكبر من الآمال وأكثر وضوحا منها ، ومن الصعوبة بمكان على أعضاء منظمة الأمم المتحدة تفاديها . فالتقنيات الجديدة التى تتيح اتصالا أو تواصلا فوريا تفتح طريقا لا محدودا نحو المعرفة ، ولكن المحرومين منها يقعون فريسة تخلف تقنى متزايد .

ونحن جميعاً نعى أننا نحيا فى حقبة «عولمة» ما فتئت تتسارع وتتعاظم . ويعنى هذا المصطلح ـ بمعناه الأكثر إيجابية ـ أن الجنس البشرى يواجه المصير ذاته فى محيط حيوى يخص الجميع . ولكن العولمة تنطوى أيضاً على مفهوم يبعث على القلق ، كما لو أ ن هذه اللفظة تشير إلى قوى اقتصادية تكتسح قهراً كل النماذج المحلية المحترمة منذ ردح طويل من الزمان ، وكل المعايير والقيم المطمئنة .

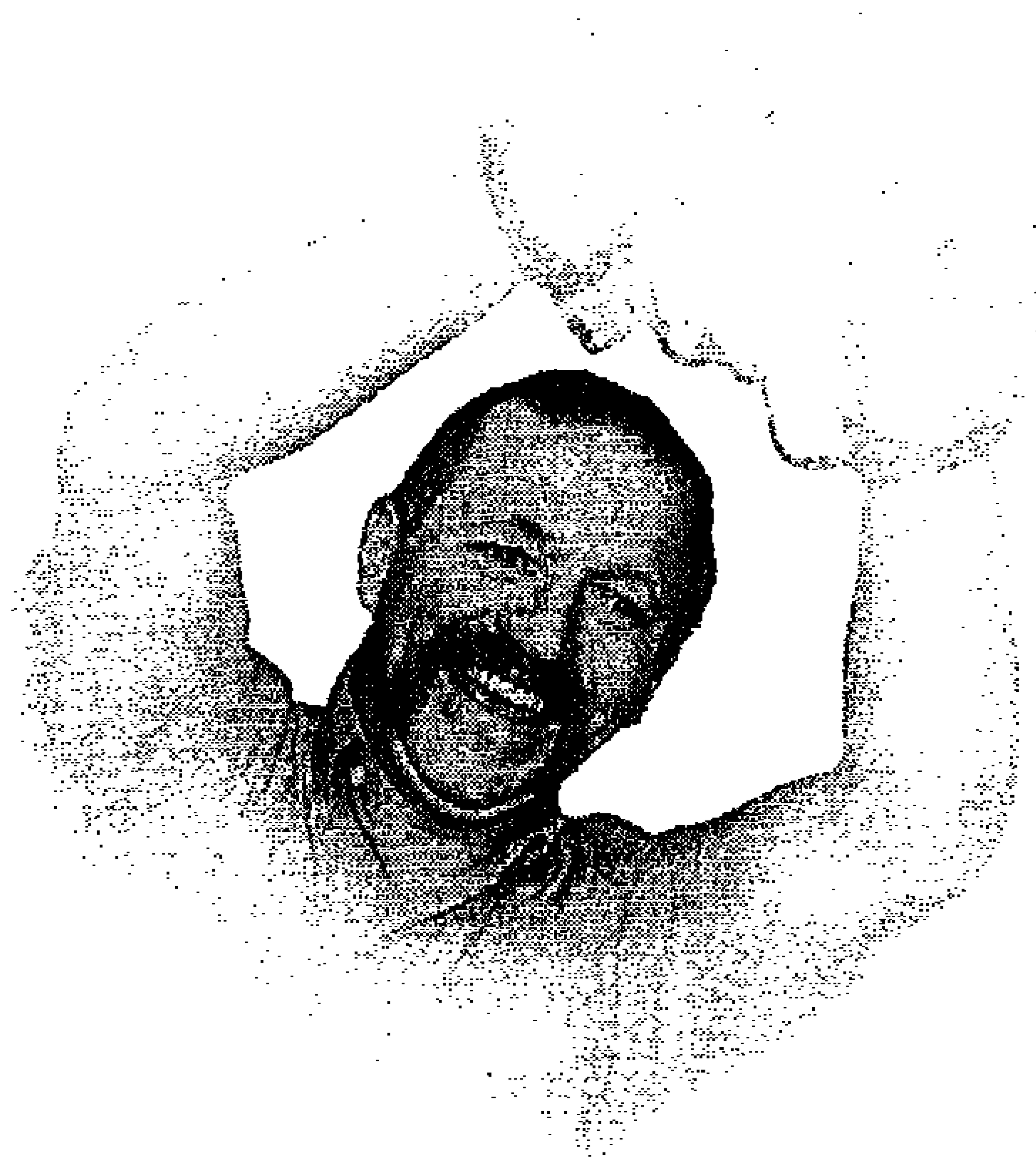
وبكلمة واحدة ، يجب إعطاء العولمة بعدا إنسانيا ، ووضعها فى خدمة طموحات الرجال والنساء ، لا العكس . نحن نعلم أن الكائنات البشرية تعى هويتها بفضل الثقافات التى غَذَتْها . إن الاعتزاز الذى يُكِنُّونه لقيمهم وكرامتهم الشخصية يعتمد إلى حدّ كبير على اعتراف الغير بالإسهام الذى قدموه كلهم ـ فرديا وجماعيا ، نساءً ورجالاً ، أغلبية وأقلية ـ والذى ينبغى أن يستمروا فى تقديمه إلى «الموزاييك الثرى» لحضارات العالم .

ينبغى علينا أن نتعلم وأن نعى ما تدين به كل ثقافة للثقافات الأخرى جمعاء . وعن طريق وعينا بإسهاماتنا المتبادلة التى قدمناها إلى تراثنا المشترك ، سنستطيع أن نمزق سُجُف الجهل والاحتقار والضغينة ، وسيكون إرثنا نتيجة ذلك أكثر ثراء . .

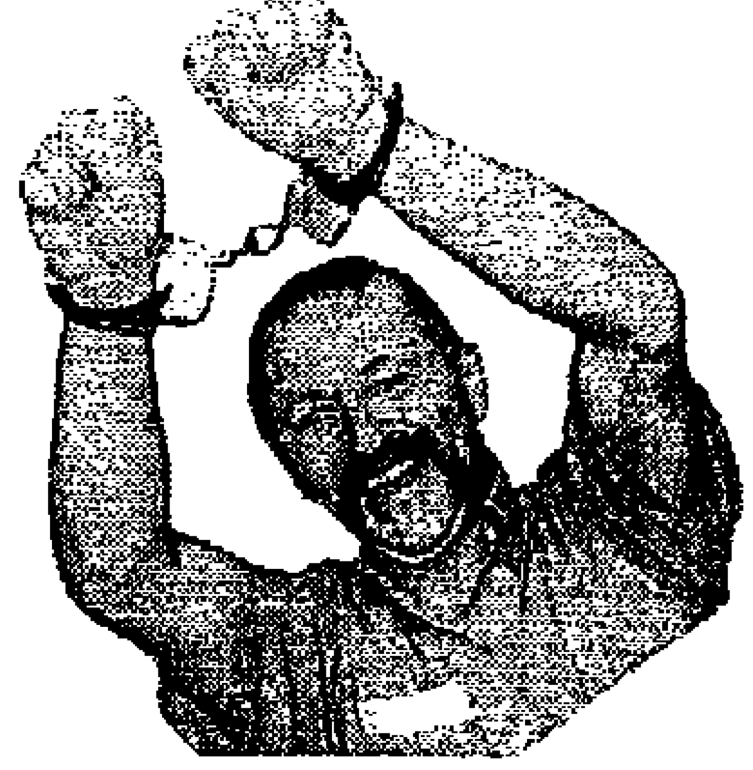
* كويتشيرو ماتسورا «مدير عام منظمة التربية والثقافة والعلوم «اليونسكو»

إن كوكبنا هو وحدة عضوية وعملية العولمة هى فى الواقع جارية منذ أمد بعيد جداً ـ وذلك لأن الإنسان قد تعلم شيئاً فشيئا أن يخاطر بنفسه على كل الدروب الموجودة على وجه البسيطة ، ثم أن يمخر عباب كل البحار وأخيرا أن يحلق عبر أجواء السماء . إن الحضارات هى أخلاط خصبة ، ولا توجد ثقافة «نقية» من التأثيرات . وقد تكونت كلهامن استعارات متبادلة قبل عصرنا ، عصر الاتصالات الإلكترونية ، بكثير .

لقد قورن تنوع التراث الإنسانى بالتنوع الحيوى للأرض ذاتها ، وهى بالضبط ، هى التى تمنحه وحدته الحيوية . ولذا فإننا نجازف بإفقار أنفسنا روحيا إذا ما تركنا أزهار الفكر البشرى تذوى إلى الأبد ، وهى أزهار ما يزال بعضها بالفعل مجهولاً بالنسبة لنا .



العولمة بين
«الأمركة» و«الأوربة»



هناك سؤال مهم يطرح على النحو التالى : ماذا تتوقع إفريقيا من أوروبا؟ وأرى أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على رؤية أوروبا للعولمة التى يندرج مشروعها فى إطارها ، وهل تختلف هذه الرؤية الأوروبية عن مشروع العولمة الليبرالية بقيادة أمريكا؟

إن الأسباب التى ضمنت للولايات المتحدة الهيمنة عقب الحرب العالمية الثانية قد تآكلت فى المجال الاقتصادى حتى لم يعد لها وجود ، فأوروبا «وكذلك اليابان» ، أصبحت قوة اقتصادية كسبت قدرة تنافسية فى مواجهة الولايات المتحدة ، وصارت قادرة على أن تسعى إلى تحقيق مصالحها ، ولو تعارضت فى هذا الإطار مع خطط واشنطن ، وبالتالى يقال إن المرحلة المقبلة سوف تتصف باحتداد المنافسة بين قطبين «الأمريكى والأوروبى» .

ولكن لى تحفظات بالنسبة لهذا الطرح المبسط فالولايات المتحدة ولو أنها فقدت بالفعل أسبقيتها الاقتصادية المطلقة التى اتصفت بها عقب الحرب العالمية الثانية ـ تحتفظ بموقع عسكرى لا مقابل له على الصعيد الأوروبى ، كما أن دبلوماسية واشنطن قد أدركت تماما فعالية هذا السلاح ، من أجل التواء المنافسة الاقتصادية لمصلحتها كما سنرى فيما يلى :

إن التوظيف الماهر لهذا السلاح «المكون العسكرى» ـ من خلال التدخل المباشر فى شئون أوروبا ـ قد أتى بثماره ، على الأقل فى الأجل القصير ، أدى إلى احتداد التناقضات داخل أوروبا ، وإلى تعميق الفجوة بين أوروبا وروسيا ، وليس هناك مايدل على أن هذه الانجازات للخطة الأمريكية ستكون مؤقتة فقط ، فإذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه حاليا لتبلور بالتدريج نمط آخر من العولمة ـ يختلف بالجوهر عن نمط الثنائية المصورة أعلاه .

* د . سمير أمين ـ اقتصادى مصرى عالمى مرموق .

وهنا يمكن طرح نمط آخر يتصف باحتداد التناقضات بين المراكز الثلاثة المتحالفة من جانب ، وبين الأطراف ولاسيما الصف الأول منها الذى تنتمى إليه روسيا والصين والهند من الجانب الآخر ، وفى هذا الإطار يقول هنرى كيسنجر «إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى إلى هيمنة الولايات المتحدة» ، أو بمعنى آخر لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية دون عسكرة بقيادة واشنطن .

وتقوم هذه الاستراتيجية العسكرية - السياسية على أربعة مبادئ ، هى الآتية :

أولاً : إحلال الناتو محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام .

ثانيا : تكريس التناقضات فى داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن .

ثالثا : منهج عسكرى يكرس «الميزة» التى تستفيد الولايات المتحدة منها وهى القذف الجوى دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات عسكرية برية أمريكية ، وقد تقوم القوات الأوروبية المرءوسة بهذا الدور إن الزم الأمر .

رابعاً : توظيف قضايا الديمقراطية «وحقوق الشعوب» لمصلحة الخطة الأمريكية وذلك مادامت الظروف قد أتاحت استغلالها فى خطاب موجه للرأى العام .

أقول إن لهذه الخيارات الواضحة نتائج بالغة الضرر . فهى أساليب تلغى كل مصداقية للخطاب من أجل الديمقراطية وحقوق الشعوب بسبب اعتماده على قاعدة «الكيل بمكيالين» ، فهناك شعوب يجب أن تحترم حقوقها - مثل شعب كوسوفا اليوم ، وشعب التبت غدا - وشعوب أخرى لاحق لها - مثل الفلسطينين . أو أكراد تركيا . . إلخ ، وللأسف الشديد لا أرى أن هناك ما يشير - حتى الآن - إلى تبلور مواقف أوروبية سياسية موحدة غير متماشية مع الخطة الأمريكية .

بل أذهب إلى أبعد من ذلك ، وأزعم أن المشروع الأوروبى لن يكون إلا إذا اكتسب مضمونا اجتماعيا تقدميا ، أى إلا إذا تطور ميزان القوى نحو حلول يسارية حقيقية ليست هى الخيارات التى اتخذتها قوى اليسار الأوروبى كما هى حتى الآن ، هذا هو الشرط الذى لا مفر منه لكى يندرج المشروع الأوروبى فى تطلع يسعى إى إعادة بناء عالم متعدد القطبية بالمعنى الصحيح فإذا توافر هذا الشرط لاستطعنا أن نتصور مواقف أخرى من قبل أوروبا فى مواجهة روسيا والصين والعالم الثالث بشكل عام والعالم العربى والأفريقى بشكل خاص ، أقصد مواقف تنبع عن

تفاهم ودى ، فتحترم استقلالية البلاد والأقاليم المذكورة ، وتحل محل المواقف العداونية السائدة فى ظل الخضوع للمشروع الأمريكى .

ولكم أتمنى ذلك ، ولكن أعتقد أن الطريق للوصول إليه لايزال طويلا بالرغم من أنه احتمال موجود ، بسبب وجود موروثات تاريخية إنسانية واشتراكية فى أوروبا لامثيل لها فى أمريكا الشمالية ، ولعل قارىء هذه السطور سوف يتوصل إلى نتيجة بالغة التشاؤم فيذهب إلى أن الهيمنة الأمريكية لن تقهر أبدا .

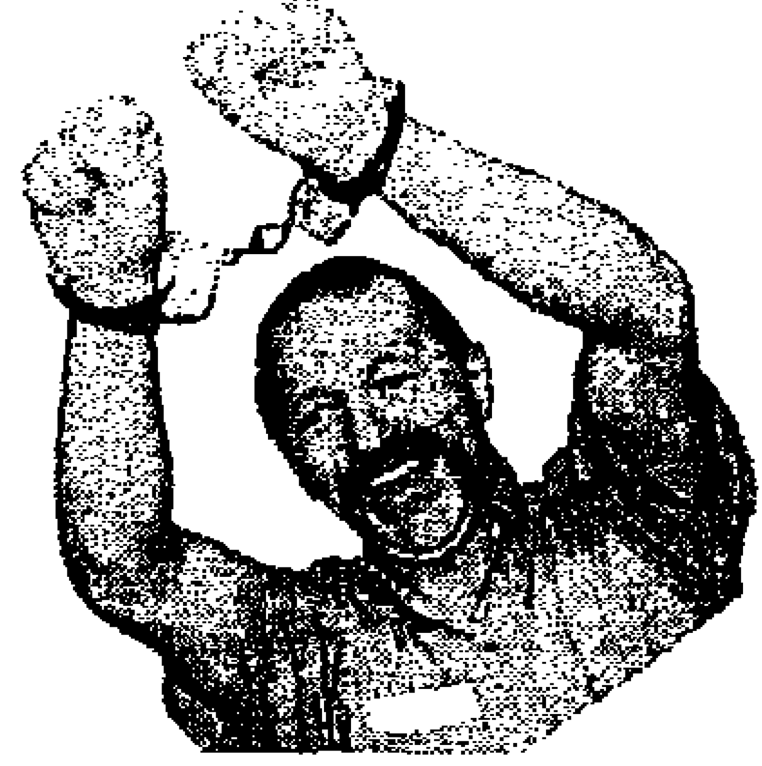
وهنا أقول كلا ، فإن نقاط الضعف فى الاستراتيجية الأمريكية واضحة تماماً فهناك ذلك الموقف الشاذ من الجمهور الأمريكى الذى يقبل الحرب ما دام لا يتعرض أولاده لخطر القتل! وهذا الموقف يشل فعالية استراتيجية واشنطن فيضعها منوطة بمشاركة قوى حليفة مرءوسة يطلب منها القيام «بالعمل القذر»

ثم هناك الوضع المالى المزعزع للاقتصاد الأمريكى الذى يتسم بالاعتماد على التمويل الخارجى اعتمادا كاملا يعوض انعدام قدرته على توفير حد أدنى من الادخار فالاستهلاك الخاص والعام «ويشمل النفقات الحربية» يمتص بالكامل الدخل القومى ، وهو وضع لا مثيل له يجعل استمرار وتثبيت الهيمنة الأمريكية أمرا مستحيلا .

وفى مواجهة هذا النمط من العولمة «العسكرية» فإن المطلوب هو إعادة بناء كتلة دولية ترفض الخضوع لخطط الهيمنة الأمريكية ، ولعل كتلة عدم الانحياز وسكرتارية مجموعة الـ١٥ يمكن أن توفر الإطار المناسب للبدء فى إنجاز هذه المهمة ، لذلك أعطى الأولوية الأولى للنضال من أجل انعاش هذه الكتلة ، وصاغية وانقاذ ، اقتراح يسعى إلى اضفاء مفهوم جديد للجبهة المطلوبة حتى تصبح كتلة عدم الانحياز فى مواجهة العولمة الأمريكية بالطبع .

إلى أن تتوافر شروط تبلور مشروع جنوبى جديد يفرض تكيف العولمة لمقتضيات إنعاش التنمية من جانب ، ومشروع أوروبى يسعى إلى تكريس استقلال الخيارات الأوروبية من الجانب الآخر لن يكون هناك «تعاون أوروبى - إفريقى» قادر على أن يؤثر بشكل إيجابى فى مصير القارة الإفريقية .

العولمة تهدد
بالانسحاق الثقافى



ربما كانت مسألة الثقافة ومسألة المجتمع المدنى من أكثر القضايا إثارة للجدل اليوم لدى الرأى العام العربى والعالمى على حد سواء .

ومن الطبيعى أن يثير موضوع الثقافة اليوم جدالات عديدة . ذلك أن التطورات الراهنة العالمية والمحلية تطرح تساؤلات خطيرة يتعلق بعضها والمحلية تطرح تساؤلات خطيرة يتعلق بعضها بمعرفة مصير الثقافة ذاتها كمنظومات من القيم والمعارف الإنسانية والروحية العيقة التى تعمل على أنسنة الإنسان ودمجه فى مجتمع أو جماعة وطنية . وبعضها الآخر يتعلق بمعرفة احتمالات السيطرة الثقافية لبعض الثقافات الكبرى على جميع الثقافات الأخرى واخضاعها لها . وبعضها الثالث يثير أسئلة الهوية تهديد العولمة الثقافية لوحدة منظومات القيم الثقافية داخل كل جماعة .

فهل تهدد العولمة بالفعل جميع الثقافات العميقة لصالح ثقافة الاستهلاك المادى والتجارى وتوحد البشر ، فيما وراء الاختلاف فى الأديان والقوميات والعقائد ، حول ثقافة تحولت إلى بضاعة ولديها القدرة على تحويل الإنسان نفسه إلى سلعة تجارية محكومة بقوانين السوق ومنطقة؟

وهل تسير العولمة حتما بالثقافات نحو نظام من السيطرة الأحادية تجعل الأمركة هى البديل الوحيد عن التعدد الثقافى؟

وهل أصبح من المستحيل تصور هوية وطنية مستقرة وثابتة فيما وراء تقارب أن لم نقل تماثل قيم وأنماط الحياة اليومية التى تحكمها سيطرة الروح الاستهلاكية؟

لا أعتقد أن هناك إجابات نهائية على هذه الأسئلة عند أحد بعد . . بيد أن التهديدات الموجهة للثقافة سوف تزداد من دون شك بقدر ازدياد الاستقالة الثقافية والتسليم بهزيمة القيم الإنسانية قبل أن تحدث .

أنا أميل إلى أن أنظر إلى هذه التهديدات بوصفها تحديات لا قضاءات حتمية ، وأعتقد أن من الممكن كما هو من الضرورى مواجهتها .

* د . برهان غليون : أستاذ علم الاجتماع ورئيس مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر «السوربون» .

وإذا كان ليس هناك شك فى أن العولمة الزاحفة تدفع إلى انحلال الثقافات القومية ، فإن الإنسان الذى نجح فى صياغة منظومات قيم تقليدية ساعدته على التوجه فى المجتمع والعالم خلال قرون يستطيع أن يعيد بناء هذه المنظومات الثقافية على شرط أن يتجاوز الأطر التقليدية التي صيغت من أجلها ، وأن يعيد النظر إلى واقع المجتمعات من منظورات عولمية أيضاً . إن الثقافات الوطنية سائرة بالفعل نحو الانحلال . لكن ثقافات جديدة إنسانية مرشحة لأن تحل محلها داخل كل مجتمع على حدة وعلى مستوى المعمورة أيضاً . لا ينبغى أن يترك للصدف والطبيعة ، وإنما يجب أن يشكل موضوع تأمل حقيقي ومستمر ، وأن يترافق بجدول عمل تساهم فى تنفيذه السلطات العمومية والمنظمات الأهلية على حد سواء . وهذا هو الموضوع الرئيسى لأى سياسات ثقافية تستحق اسمها اليوم .

أما فيما يتعلق بالثقافة العربية ، فإن تفعليها وتطوير قدراتها على استيعاب المتغيرات العالمية والسيطرة عليها يستدعيان العمل على ثلاثة محاور رئيسية :

١ ـ محور داخلى وطنى يعنى بتوسيع دائرة المساواة والمشاركة فى فرص الثقافة ، ويقوم على تطوير ثقافة الديمقراطية والحرية والمسئولية والقانون .

٢ ـ محور إقليمى عربى يفتح أمام الثقافة العربية فرصة تجاوز الحدود الوطنية الضيقة نحو تكوين فضاء عربى ثقافى قادر على مواجهة تحديات المنافسة العالمية فى ميادين الإبداع والإنتاج والتراكم .

٣ ـ محور عالمى يساعد العرب على المشاركة ، مع شعوب كثيرة أخرى ، فى النقاش الدائر والمفاوضات الجارية حول موقع الثقافة فى عملية التغيير العولمى التى يسيطر عليها ، أو لايزال يسيطر عليها ، منطق الاقتصاد والربح التجارى ، فمستقبل الثقافة العربية أو فرص تطورهاوازدهارها وتحولها إلى أحد روافد الثقافة الإنسانية الواحدة للعصر المقبل تتوقف على تعاونها مع جميع الثقافات الضعيفة الأخرى لفرض سياسات ثقافية دولية تضمن حماية الثقافات والمساعدة على تقدمها وازدهارها .

يفرض علينا هذا ، سلطات عامة ومنتديات ثقافية ومثقفين معا ، أن نعمل من أجل ثقافة جديدة .

ـ ثقافة تعددية ، عابرة للحدود الوطنية والدينية والاجتماعية متجاوزة لها ، قادرة على توسيع دائرة التواصل والتفاعل بين جميع الشعوب العربية المشاركة فيها وعلى

تعزيز فرص تعاونها وتفاهمها ، وبالتالى بناء ثقافة عربية قائمة على احترام التعدد والاختلاف وخلق منطقة من السلام والاستقرار .

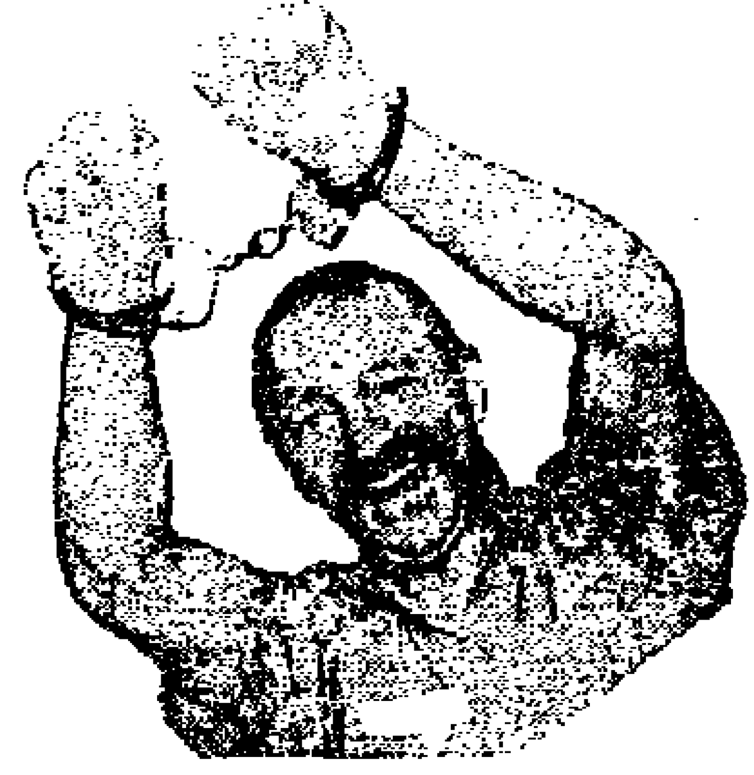
ـ ثقافة إيجابية إنسانية غير شوفينية وغير منغلقة ، قائمة على الحوار مع الثقافات الأخرى والتواصل معها وعلى الأخذ والعطاء على قدم المساواة ، وقبل أى شىء آخر ، على تحمل قسطها من المسئولية فى النقاشات والمداولات التى يتقرر فيها المصير العالمى .

وإذا كان العبء الأول فى تحقيق شروط تطوير مثل هذه الثقافة يقع على كاهل الدولة ، بما تملكه من موارد وأدوات قانونية ضرورية لرسم الطريق وتحديد الاتجاه ، إلا أن التجربة التاريخية للمجتمعات الأخرى أظهرت أن المنظمات الأهلية والمنتديات الاجتماعية هى الأقدر على بث الروح الجديدة فى المجتمعات وإثارة الحوار فيما بينها ، بل على قيادة عملية التغيير فى ميدان تطور القيم والسلوكيات الاجتماعية .

إن المنظمات الأهلية هى التى تشكل اليوم فى عصر العولمة الزاحفة ، قناة الاتصال والتواصل الرئيسيةعلى مستوى المجتمعات ، وهى القاعدة التى ستقوم عليها فى المستقبل عملية بناء إرادة عالمية إنسانية جديدة .

لقد أصبح من الضرورى للبلاد العربية التى تجاهلت لفترة طويلة ما تختزنه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من دينامية وطاقة للتأثير فى ضمير المجتمعات ومساعدتها على تجاوز تناقضاتها بوسائل سلمية وإرادية أن يتم للتفاهم بين أصحاب السلطة العمومية وبين المنظمات الأهلية من أجل بلورة صيغة جديدة للتعاون تتجاوز القطيعة الراهنة التى تدفع الدولة إلى العمل عن طريق مراسيم بيروقراطية وشكلية ذات مفاعيل سلبية فى معظم الأحيان وتترك المنظمات الأهلية محرومة من الحماية والتوجيه والموارد فى الوقت ذاته . إن الدولة تستطيع ، بقدر ما تقبل هى أيضاً بالتخلى عن أساليب عملها التقليدية ونموذج سيطرتها الكلية ونزعتها إلى فرض وصاية أبوية ، أن تدعم عمل المنظمات الأهلية وتعتمد عليها فى تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة . وبالمثل ، من الممكن لهذه المنظمات ، أو ينبغى أن يكون من الممكن لها أن تراهن على ا لتحول الإيجابى وإرادة التعاون مع السلطات العمومية بقدر ما تظهر هذه المنظمات تمسكها بالقيم الأساسية المشتركة وتتجنب العمل على أساس الفئوية أو خدمة المصالح الخاصة والتجارية أو الارتباط بقوى و«أجندات» أو جداول أعمال أجنبية .

إنهم يكرهون أمريكا..
ويحتاجونها!



بينما كنت اقرأ عن كل حوادث العداء لأمريكا التى واجهها الرئيس بوش خلال جولته الأوروبية الأخيرة تذكرت أغنية راندى نويمان التى غناها فى السبعينات وعنوانها «العلوم السياسية» ، وكانت أبياتها تقول : «لا أحد مثلنا ، لا أدرى لماذا . ربما لا نكون مثاليين ، ولكن الله يعلم أننا نحاول أن نكون . ولكن كل من حولنا ، حتى أصدقاءنا القدامى يحطون من قدرنا . دعنا نلقى قنبلتنا تلك الأكبر ونرى ما سيحدث . . آسيا مزدحمة وأوروبا هرمة . أفريقية حارة جداً ، وكندا شديدة البرد . وأمريكا الجنوبية سرقت اسمنا . دعنا نلقى قنبلتنا تلك الأكبر فلن يبقى أحد على قيد الحياة ليلومنا» .

إن أغنية نيومان القصيرة هذه تذكر بأن العداء لأمريكا قديم ولم يبدأ فى الظهور مع تولى جورج «دوبايا» الرئاسة . والسؤال المهم هنا أن كان هناك من أمر جديد فى العداء الراهن لأمريكا ، وإن كان لذلك أى عواقب استراتيجية .

فى الواقع هناك بعض الجديد فى ما يتعلق بهذا الأمر ، يمكن ملامسته فى بلد مثل اليونان . فالصحافى اليونانى تاكيس ميكاس يوضح فى كتابه الذى سينشر قريبا بعنوان« التحالف اللا مقدس : اليونان وصربيا ميلوشيفتش أبان الثمانينات» إن العداء لأمريكا فى اليونان وأوروبا كان وراءه اليسار وتركز حول «ما فعلته أمريكا وكيف أنها لا تلتزم بالمثل التى تنادى بها عندما دعمت الدكتاتوريين فى اليونان وفى كل مكان آخر» .

أما الشكل الراهن للعداء الأوروبى لأمريكا فإنه يركز على «ما هى عليه أمريكا اليوم» ، وحسب ميكاس ، فإن ذلك يجمع ما بين أقصى اليسار وأقصى اليمين والكنيسة الأرثوذكسية . فاليسار القديم يكره أمريكا على رأسمالية السوق الحر وعقوبة الإعدام والعولمة . أما أقصى اليسار فيكرهها على ترويجها تعدديتها الثقافية

---

* توماس فريد مان كاتب صحفى أمريكى ومؤلف كتاب السيارة ليكساس وشجرة الزيتون «ويعتبره الكثيرون النبى المبشر بالعولمة الأمريكية» .

فى البلقان ، و ما يهدد القومية اليونانية . أما الأسقفية الأرثوذكسية فإنها تكره أمريكا لأنها تلهى الشباب اليونانى عن دينهم وتراثهم .

حسنا ، إذاً فالأوروبيون الآن لا يحبوننا كما نحن ، فهل هذا أمر مهم؟ وهل سيفضى ذلك إلى تحالف دول مناوئ لأمريكا يهدد مصالحنا الحيوية؟ هذا هو السؤال المهم .

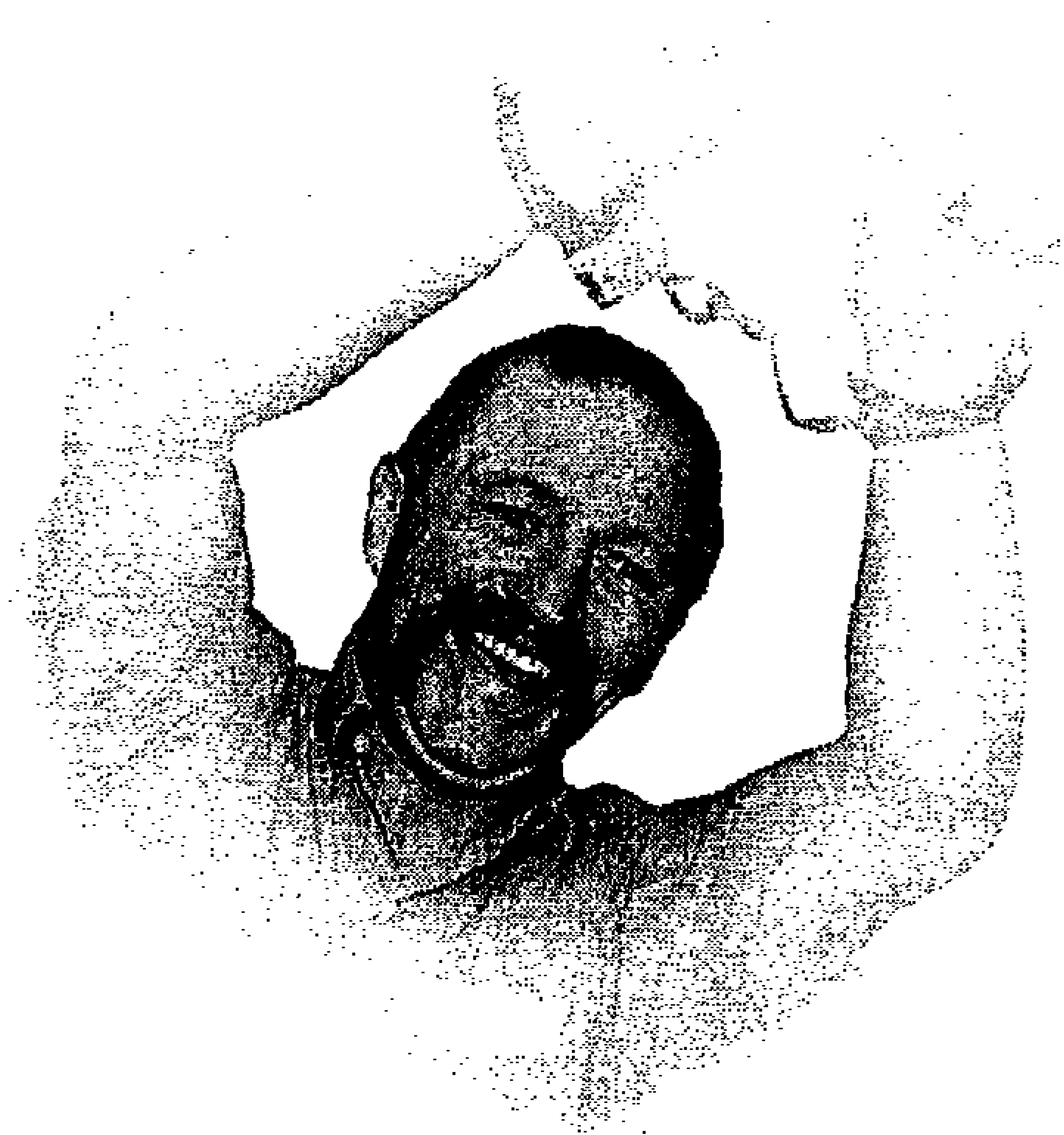
حتى الآن لا وجود لذلك حسب ما يقول جوزيف جوف محلل الشئون الخارجية الألمانى فى مقال مهم نشره فى مجلة المصالح القومية بعنوان «من يخاف من السيد الكبير؟» ويحاجج جيف فى مقاله هذا من بين أسباب عدم تشكل تحالف مناوئ لأمريكا حتى الآن هو أنه رغم الامتعاض الكبير تجاه أمريكا ، خاصة بين النخب الأوروبية ، فإن الانجذاب نحو أمريكا بثقافتها وجامعاتها وأفلامها وأطباقها وأزيائها وتقنياتها لا يزال قويا ، ولا يوجد فى الوقت الراهن فى العالم ما يوازن هذا الانجذاب . ومقابل كل نخبوى أوروبى ، يشعر بالامتعاض مما عليه أمريكا اليوم ، هناك عشرة أطفال أوروبيين يحبون ما هى عليه أمريكا . ويوضح جيف أن «أمريكا هى الوحش والنموذج وهى الإغراء والتهديد» .

وفى الوقت الذى ينعدم فيه توازن القوة الأمريكية غير العسكرية ، ليس هناك ديزنى لاند فى موسكو أو جامعة هارفارد فى بكين ،لا حاجة إلى موازنة القوة العسكرية الأمريكية ، ويتساءل جوف «ما السبب فى عدم تشكل عصابات أو تجمعات بين دول مناوئة للولايات المتحدة؟ إن هذالم يحدث حتى الآن لأن أمريكا تثير الضيق وتخاصم لكنها لا تغزو عسكريا بلداً آخر . ومن يمسك عن الغزو واحتلال الآخر لا يستفز ضده تحالفات مناوئة أو حروبا» . كما يشير جوف إلى أن العداء الأوروبى لأمريكا اليوم يأتى فى باب «تجمع جديد» له ضجيج ولكنه غير مؤذ .

ومن بين الأسباب الأخرى لعدم استفزازنا تحالفا مناوئا لنا هو أن أمريكا لا تزال مستعدة لتزويد النظام المعولم بـ«البضائع العامة» . إذ أن الجميع ينتفعون من البضائع العامة التى تبقى على الخطوط البحرية مفتوحة ، وتوازن نظام التجارة الحرة ، كما أنها تردع الأشرار فى بلد مثل العراق . وهذا يوفر لمن هم أقل قوة حافزاً على التعاون معنا حتى وهم يكيلون لنا الانتقادات ، فمن غيرنا عساه يحافظ على الأمن العالمى والاستقرار المالى؟

وهذا أمر مهم للغاية ، ومن دروس التاريخ المستفادة أن فترات السلام النسبى تبرز عند وجود قوة خيرة مستعدة لتوفير الخدمات العامة والحفاظ على نظام عالمى متوازن ، حتى لو اضطرت إلى تسديد نصيب كبير من كلفة ذلك .

وهذا هو السبب فى أن الخطر الداهم اليوم لا يتمثل فى العداء الأوروبى لأمريكا ، بل فى عداء أمريكا لأمريكا . والخطر الأعظم هو فى ما إذا كفت أمريكا عن لعب دور أمريكا اليوم ، أى القوة العظمى الخيرة المستعدة لتحمل تسديد النصيب الأكبر من كلفة الحفاظ على النظام العالمى الذى تعتبر المستفيدة الأكبر منه . وهذا قد يحدث أن أصبح الكونغرس شديد الرخص أو الغباء ، أو أن أصبح اقتصادنا بالغ الضعف ، أو فى حال وجود إدارة أمريكية يطغى عليها أشخاص لا استعداد عندهم لوضع أى حدود على التصرفات الأمريكية من استهلاك الطاقة وحتى الصواريخ الدفاعية . هذا الشكل لأمريكا إن أخذ بتطرف قد يبدد جاذبيتنا ويدفع نحو بروز تحالف مناوئ لنا . وما من شك فى أن أنصار بوش ومؤيديه يدركون ذلك ، أليس كذلك؟





(ب) حــوارات

● مايك مور مدير عام منظمة التجارة العالمية» :

(١) يخطئ من يعتقد أن هناك «بدائل» للعولمة

(٢) لماذا يفترون على «منظمة التجارة العالمية» كذباً!

● هوبير فيدرين «وزير خارجية فرنسا» : الديمقراطية هى أول ضحايا العولمة!

● د . عبدالحميد ممدوح «مدير عام الجاتس ـ التجارة فى الخدمات» : لا يعترض على العولمة إلا المجانين!

● جوزيه بوفيه «زعيم فيدرالية المزارعين فى فرنسا» : «العولمة ، «والأمركة» وجهان لعملة واحدة هى «الهيمنة الأمريكية»

● روبرت ماكنمارا (رئيس البنك الدولى «سابقا») : أخطأ بيل كلينتون عندما قال للمتظاهرين فى سياتل : أنتم على حق .

● جاك غرينبيرج ـ رئيس شبكة مطاعم ماكدونالدز العالمية :

العولمة أصبحت «حجة بليدة» للكسالى والعاجزين!

(١) مايك مور:
يخطئ من يعتقد أن هناك «بدائل» للعولمة!



وسط سيل التعليقات، وردود الأفعال التى تثيرها شمالا وجنوبا ظاهرة العولمة فى الآونة الأخيرة، يشير البعض بأصبع الاتهام إلى منظمة التجارة العالمية معتبراً إياها الأداة الأولى لفرض العولمة، وأنها دراكولا - بحسب وصف مناهضى العولمة يمتص دماء شعوب العالم الثالث لحساب الدول الغنية وهى لا تعبأ من قريب أو بعيد بأن يزداد الفقراء فقرا، أو أن يموت الملايين فى نصف الكرة الجنوبى جوعاً.

ماهى صحة هذه الاتهامات، وماصلة المنظمة بالعولمة، ولماذا يستهدفها - فى كل مرة - المتظاهرون فى أوروبا الذين يرونها «الحشرة السوداء» التى يجب القضاء عليها؟

فى هذا الحوار يلقى أحد مهندسى العولمة السيد مايك مور مدير عام منظمة التجارة العالمية «ورئيس وزراء نيوزيلندا السابق» أضواء على مجمل القضايا الخاصة «بالمنظمة، والعولمة».

● ما يعرفه الناس عن منظمة التجارة العالمية قليل، ومغلوط فى أغلب الأحيان، خصوصا علاقتها بالعولمة التى يظن الكثيرون أن المنظمة ليست سوى أداة ترويج لها فى العالم، ما هو دور المنظمة، وحدود ولايتها، وماذا عن حقيقة علاقتها بالعولمة؟

● أنشئت منظمة التجارة العالمية «المعروفة بالإنجليزية بالحروف W.T.O وبالفرنسية بالحروف O.M.C ومقرها جنيف فى عام ١٩٩٥ لكى تخلف الاتفاق العالم للتعريفات الجمركية والتجارة GATT الذى تم توقيعه فى عام ١٩٤٧ للتخلص من الانعزالية الاقتصادية. تضم المنظمة حاليا ١٤١دولة عضوا وتعمل بمثابة الرقيب على نظام التجارة متعددة الأطراف، ثم هى محفل للتفاوض تشارك فيه حكومات الدول الأعضاء فى وضع القواعد الحاكمة للتجارة الدولية. أما قراراتها فيتم اتخاذها بتوافق الآراء وهو مايعنى أن أصغر الدول يمكن أن تعطل أى تدابير ترى أنها تتعارض مع مصالحها الوطنية.

* مايك مور: مدير عام منظمة التجارة العالمية، «مقرها جنيف»

وجدير بالذكر أن هذا النفوذ لا تتمتع به البلدان النامية فى أية منظمة دولية أخرى غير منظمة التجارة العالمية التى ليس لديها مجلس أمنى ولا تعتمد أسلوب الأصوات المرجحة ـ فالجميع فيها يكونون على قدم المساواة .

وتقوم المنظمة بدور الحكم فى المنازعات التجارية وكانت تلقت نحو ٢٥٠ شكوى منذ إنشائها فى عام ١٩٩٥ وحتى اليوم وتسير هذه الآلية كالتالى :

تطرح حكومة ما موضوع الخلاف أمام هيئة تسوية المنازعات ثم يجتمع الطرفان لبحث الخلاف ، وإذا فشلت المحاولة يجوز لأحد الطرفين أن يطلب تشكيل لجنة لتسوية النزاع يصدر حكمها عادة خلال تسعة أشهر ، ثم إن حكمها يكون قابلا للاستئناف الذى يصدر خلال ثلاثة أشهر .

ولقد انتهت بالفعل بعض الخلافات عندما قررت هيئة تسوية المنازعات تطبيق عقوبات تجارية ضد طرف لمصلحة آخر ، لكن ذلك ليس الحل «أو المخرج» المفضل ولايدعى هذا النظام الكمال ، لكنه ـ فى تصورى ويشاطرنى الكثيرون الرأى نفسه ـ أفضل نظام تحكيم دولى فى عالم اليوم .

كما تعمد منظمة التجارة العالمية فى الوقت نفسه ـ إلى استعراض السياسات التجارية التى ترسمها الحكومات الأعضاء التى تستخدم المنظمة والحالة هذه ـ كمحفل لمناقشة شئون التجارة العالمية .

وفى هذا الخصوص نلفت الانتباه إلى أن عددا كبيرا من الحكومات يطلب مساعدات تقنية لضمان إمكانية مشاركتها فيما نجريه من مداولات ، ونحن نبذل جهودا عديدة فى المرحلة الراهنة لتحقيق ذلك .

وحول المنظمة والعولمة ، فليس من شك فى أن هناك علاقة بينهما لكن لكى نضع كل شىء فى مكانه الصحيح لابد أن نذكر أن المنظمة ليست إلا نظاما قانونيا يتكون من مجموعة من الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة الدولية فى مجال السلع والخدمات «اليوم مجال الخدمات أصبح أهم من مجال السلع» وحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءة الاختراع . . إلخ .

ولابد أن ننبه إلى أن منظمة التجارة العالمية ليست منظمة مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى يتم فرضها بناء على شروط تتعلق بإصلاح اقتصادى معين ، وإنما هى محفل قانونى تتفاوض فيه الدول الأعضاء حول التزامات قانونية تمتنع بمقتضاها عن فرض الحواجز على التجارة .

بمعنى آخر : المنظمة لاتقول لكل دولة ماذا ينبغى عليها أن تفعل لكى تدير اقتصادها أى أنها لاتعطى روشتة وإنما كل دولة عضو فيها تلتزم فى إطار الاتفاقات الموقعة بألا تفرض قيودا كمية على الواردات أو جمارك بما يتعدى حدودا معينة ، وفى الوقت نفسه تلتزم بتحرير التجارة فى الخدمات المالية أى تسمح للبنوك الأجنبية وشركات التأمين بأن تفتح فروعا فيها . كل ذلك بهدف إيجاد نوع من الثبات والاستقرار فى الأسواق .

والمعروف أن المستثمر الأجنبى إذا اعتزم فتح فروع عمل وإقامة استثمارات ، فلابد أن يفكر فى استقرار الشروط القانونية أولا فى هذه الدول .

وبالطبع لن يضمن له هذا الاستقرار إلا الالتزامات القانونية والدولية التى تمنع الدول النامية من فرض قيود وإجراءات معينة ، أو سحب الترخيص المعطى للمستثمر بعد فترة معينة أو تجبر المستثمر على تخفيض ممتلكاته وأسهمه .

بكلمة محددة : الغرض من كل ذلك هو فرض نوع من الاستقرار على الأسواق بما يسمح برواج المعاملات .

● ما هو موقع مصر والعالم العربى على خريطة اهتمامات منظمة التجارة العالمية؟

● ليس من شك فى أن الحكومات العربية تعرف جيدا مقدار الفائدة التى تعود عليها بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، لذلك يحمل عضويتها حاليا ١١ دولة عربية من أصل ١٤١ دولة أعضاء فى المنظمة ، وتسعى للانضمام خمس دول عربية أخرى .

وللإنصاف يجب أن نذكر أن العرب من أكثر شعوب الأرض تقديرا لأهمية التجارة العالمية لاسيما أن صفحات التاريخ زاخرة بصور التجار العرب الذين «كانوا» يجوبون آفاق الدنيا لبيع مختلف أنواع المنسوجات والتوابل . . ولايزال حتى اليوم - يرتفع نصيب العالم العربى من التجارة العالمية ، فبلغ إجمالى صادرات البضائع العربية «من الـ١١ دولة الأعضاء» والـ ٥ الراغبين فى الانضمام نحو ٢٢٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٥٠٪ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٩٩ بينما بلغ إجمالى الواردات ٤٦ مليار دولار .

وتحققت الطفرة نفسها على صعيد الخدمات التجارية ، فبلغت الصادرات منها فى العام الماضى نحو ٣١ مليار دولار ، أما الواردات فتقدر بـ٣٧ مليار دولار وهذه الأرقام فى ارتفاع دائم ومستمر .

والمعروف أن منظمة التجارة العالمية تفسح المجال للدول العربية الـ١١ الأعضاء فيها لتحتل مكانا بارزاً على مائدة الحوار والمفاوضات عند وضع جدول أعمال التجارة الدولية ونلفت الانتباه الى أن مصر واحدة من أكبر الدول الأعضاء نفوذا ، لدورها الفاعل والمؤثر فى المنطقة العربية والعالم .

وإلى جانب مشاركة العرب فى وضع القواعد المنظمة للتجارة العالمية فإن نظام تسوية المنازعات فى المنظمة يضمن حماية حقوق الأعضاء العرب باعتبار أن التجارة هى من أكبر الركائز الدافعة بعجلة النمو والتنمية فى العالم .

والثابت أن منظمة التجارة العالمية توفر للبلدان العربية مثلما توفر لسائر بلدان العالم نظاما يعتمد على قواعد يمكن فى ظلها تحرير التجارة الدولية ويضمن حماية الضعيف من نزوات القوى الأنانية ، ويؤكد فى الوقت نفسه شروط التكافؤ فى ساحة التجارة الدولية إذ أن مبدأ عدم التمييز هو بمثابة العمود الفقرى فى صرح المنظمة لأنه يحقق المساواة فى العلاقات التجارية ومن ثم فليس من حق أى دولة عضو فى المنظمة تفضيل منتج قادم من منطقة بعينها على منتج مشابه قادم من منطقة أخرى أو تمييز المنتجات المحلية على غيرها .

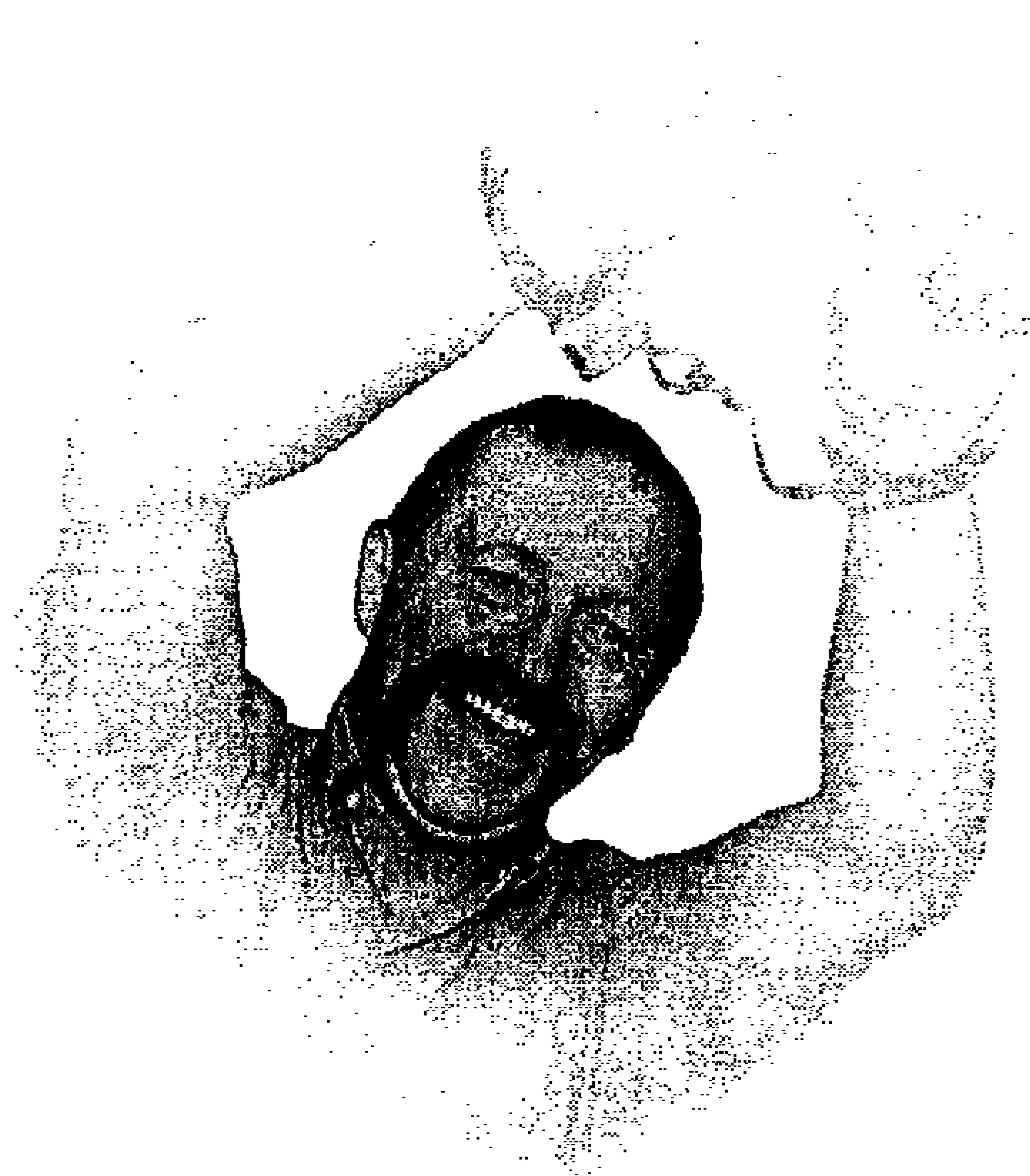
والمعروف أنه بفضل عدد من جولات التفاوض ، بمنح الاتفاق العام للتعريفات الجمركية GATT فى تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تعرقل حركة التجارة وأدى إلى إمكان إعادة تخصيص الموارد لمصلحة القطاعات التى تستخدمها بأعلى قدر من الكفاءة فارتفعت معدلات النمو الاقتصادى والرخاء فى جميع المجالات . واليوم أصبح فى متناول المستهلكين خيار أوسع بين المنتجات والخدمات بأسعار أدنى .

● فى ضوء الحركات المناهضة للعولمة والتى تتسع دوائرها يوما بعد يوم هل تعتقد أن ثمة بدائل للعولمة وماهى؟

● لابدائل للعولمة ، وقد يكون السؤال الملح هو : هل نريد عولمة يحكمها نظام أم عولمة لايحكمها شيء ويسودها قانون الغابة؟! إن الإجابة على هذا السؤال مهمة لأنها هى التى تجعلنا نقول إن المنظمة تلعب دورا حيويا أو لاتلعب وأيا كان الأمر ، ففى اعتقادى أن المنظمة توفر فرصة لوضع قواعد تحكم العولمة ، وأنها ليست نتيجة أو إفرازاً أو من خلق المنظمة ، فالعكس هو الصحيح تماما ، بمعنى أن منظمة التجارة العالمية تهيىء الأجواء لوضع الأطر القانونية الخاصة بالعولمة أى يكون فيه شىء من النظام فلا يأكل الكبير . . الصغير .

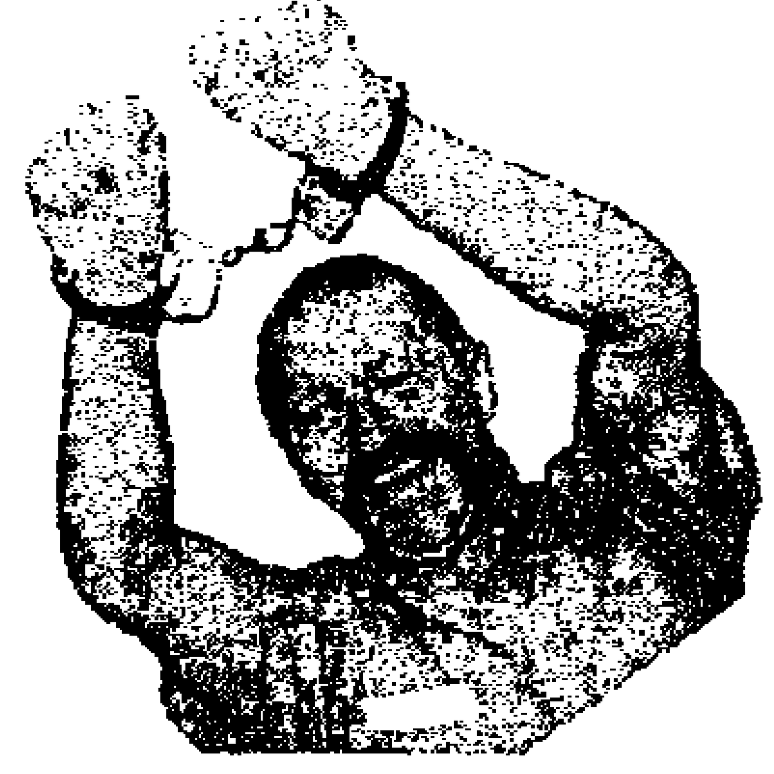
المثال التوضيحى : إذا أخذت الولايات المتحدة قرارا بفرض رسوم جمركية كعقوبات على دولة مثل الهند فإن الفرصة ستكون متاحة أمام الهند كى تشكو إلى المنظمة وتتشكل لجنة تحكيم يصدر حكمها ضد أمريكا وتلزمها بتغيير القانون .

إن شيئا كهذا حدث بالفعل مع فنزويلا التى تقدمت بشكوى ضد أمريكا لأنها فرضت ضرائب تعسفية على وارداتها من البترول وكان القرار ظاهريا يهدف إلى حماية الواردات لمصلحة المنتج البترولى المحلى فى أمريكا ولقد كسبت فنزويلا القضية ، واضطر الكونجرس إلى تغيير القانون ، ولم يكن أحد يتصور أن الكونجرس سوف يفعل ذلك من أجل دولة من دول العالم الثالث .



(٢) مايك مور:

لماذا يفترون على «منظمة التجارة العالمية» كذباً؟!



.. بينما فشل مؤتمر سياتل الذى انعقد فى الولايات المتحدة (١٩٩٩) قبل عامين حقق مؤتمر الدوحة «المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية ٢٠٠١» نتائج غير مُبهرة ، والسبب هو أن معلومات كثيرة مغلوطة تملأ الأجواء حول دور منظمة التجارة العالمية التى يراها البعض «دراكولا» وظيفتها امتصاص دم الفقراء ، ونهب ثروات الدولة النامية ، وإفراغ جيوبها ، لكى تمتلئ جيوب وخزانة الدول الغنية .

● ما نصيب هذه الادعاءات من الصواب ، وما هى علاقة المنظمة بالدول النامية؟

- يجيب مايك مور مدير عام منظمة التجارة العالمية فيقول :

تواجه منظمة التجارة العالمية عدة عقبات أهمها عبارة عن خرافة مفادها أن الدول النامية تخسر فى نظام التجارة العالمى وقد تتعرض لمزيد من الفقر والتهميش إذا انطلقت جولة جديدة من المباحثات التجارية ، ومثل أى خرافة فإن الاقتناع بها يزداد كلما ابتعدت عن الواقع . . فقد أبلغنا بأن نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية آخذ فى التناقص وأن صادرات هذه الدول تواجه رسوما جمركية عالية وأكثر أسواق العالم حماية ، وأنها تفتقر إلى القدرة على التأثير ، أو التغيير فى نظام متحيز أساسا لصالح الدول الأغنى ، والأقوى .

ونحن مدينون للدول النامية ومنظمة التجارة العالمية بإعادة بحث هذه الخرافة فى ضوء بعض الحقائق . الحقيقة الأولى هى أن الدول النامية لا تعانى تراجعا فى التجارة العالمية بالرغم مما يقوله منتقدو منظمة التجارة العالمية بل إن العكس هو الصحيح . فخلال العقد الماضى تفوق أداء الدول النامية على أداء الدول الصناعية فيما يتعلق بنمو الصادرات إذ بلغ معدل الزيادة هنا ١٠٪ تقريبا «سنويا» مقارنة بـ ٥٪ فى الدول الصناعية كما أن التجارة بين الدول النامية تنمو بمعدل أكبر عن التجارة مع دول الشمال الصناعية .

وفى العام الماضى ارتفعت صادرات الدول النامية بمعدل ١٥٪ أى ثلاثة أضعاف نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى لها وهو أفضل معدل خلال ثلاثة عقود . . ورغم تباطؤ الاقتصاد العالمى حاليا فإنه يتوقع أن تحقق الدول النامية نموا تجاريا أكبر من الدول الصناعية .

وتظهر هذه الأرقام متوسط الأداء بين الدول النامية مع الأخذ فى الاعتبار أن بعضها يحقق نتائج أفضل والبعض الآخر نتائج أقل . . ورغم ذلك فإن الحديث عن تهميش الدول الفقيرة يشوه الحقائق وعلى سبيل المثال فإن ٤٩ دولة أقل تقدما تقول إن قيمة صادراتها ارتفعت بنسبة ٢٨٪ عام ٢٠٠٠ وبلغت نحو ٣٤ مليار دولار وهو العام الثانى على التوالى الذى تتجاوز فيه المعدل العالمى . . وارتفعت صادرات بنجلادش وكمبوديا و مدغشقر ونيبال بشكل كبير خلال التسعينات لتتساوى مع أداء الصين الرائع أو حتى تتفوق عليه .

أما الادعاء الثانى وهو أن أسواق الدول الغنية أكثر انغلاقا وحماية فى الوقت الذى تضطر فيه الدول النامية إلى الانفتاح يمثل تشويها للحقائق ، رغم أنه لابد من الاعتراف بأن العديد من صادرات الدول النامية تواجه باستمرار حواجز كبيرة فى أسواق الدول الغنية خاصة تلك المنتجات التى تتفوق فيها الدول النامية .

إلا أن الأمر غير الحقيقى هو الجزم بأن الدول الصناعية أكثر انغلاقا وحماية من الدول النامية إذ أن معدل الرسوم الجمركية على الواردات فى أمريكا يبلغ ٣٪ فقط وفى أوروبا تبلغ لانسبة ٣,٦٪ ، وفى الدول الصناعية بوجه عام تقل هذه النسبة عن ٤٪ . وفى المقابل تزيد نسبة الرسوم الجمركية فى الدول النامية عن ١٢٪ . وفى الوقت الذى خفضت فيه الدول النامية تعريفاتها الجمركية بنسبة ٢٠٪ خلال جولة أورجواى أى بلغ التخفيض فى هذه النسبة فى الدول المتقدمة ٤٠٪ تقريبا .

ويسهم ذلك فى تفسير فوز الدول النامية بنصيب أكبر وأكبر من واردات الدول الصناعية كل عام لترتفع من ١٥٪ فى عام ١٩٩٠ إلى قرابة ٢٥٪ فى عام ٢٠٠٠ والآن تأتى أكثر من نصف وارادات اليابان المصنعة من دول نامية وبالنسبة للولايات المتحدة فإن النسبة هى ٤٥٪ آخذة فى الارتفاع ولا تعكس هذه الاتجاهات أريحية أو إيثارا من جانب الدول الصناعية بقدر ما تعكس المصحلة الشخصية لها تحقيقا لمبدأ أن الواردات من الدول النامية تمثل عاملاً مهما فى خفض التضخم وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة .

ـ والادعاء الثالث يقول إن الدول النامية ليس لها دور فى منظمة التجارة العالمية ، فكيف نفسر إذن وجود العديد من مواضيع «التنمية» على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية ، فبعد أن كانت موضوعا هامشيا قبل «جيل» أصبحت قضية تطوير «أولويات تنموية» أفضل فى نظام التجارة فى قلب الاهتمام . فدول نامية مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا فى مقدمة الدول التى تحدد إطار مستقبل برنامج منظمة التجارة العالمية إذ أن وزرائها وسفرائها ومسئوليها من بين أبرز المختصين فى السياسة التجارية اليوم .

وفى الواقع فإن الفكرة الداعية إلى ضرورة أن تكون الجولة الجديدة للمحادثات «جولة تنمية» أصبحت تحظى بتأييد شبه عالمى من السيد كلير شورت وزير التجارة البريطانى والسيد كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة والسيد جيم ولفنسون رئيس البنك الدولى والسيد هورست كولر مدير صندوق النقد الدولى . إذن هذا دليل على دور جديد مؤكد للدول النامية .

● لكن لماذا كل ذلك؟

لأن منظمة التجارة العالمية ظهرت بصفتها واحدة من أهم المؤسسات الدولية للتنمية فى الوقت الذى تستحوذ فيه الدول النامية على ثلث التجارة العالمية بعد أن كان نصيبها الخمس فى السبعينيات . وحسب الاتجاهات الحالية فإن حصة الدول النامية فى التجارة العالمية سترتفع إلى ما يزيد عن نصف التجارة العالمية خلال الخمسة والعشرين عاما المقبلة . . وتحتاج هذه الدول إلى قواعد متعددة الأطراف أكثر قوة وإلى مزيد من حرية التجارة وليس أقل كما أن ثلث القضايا المقدمة إلى هيئة فض المنازعات فى منظمة التجارة العالمية مقدمة من دول نامية استفادت كثيرا من تحرير التجارة بعد جولة أورجواى . وتقول إحدى الدراسات إن هذه الدول ستحقق نحو ٢٠٠ مليار إذا تم تخفيض الحواجز التجارية المتبقية إلى النصف فى الجولة الجديدة . ويعادل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف قيمة ما تتلقاه الدول النامية من المساعدات الخارجية وثمانية أضعاف ما حصلت عليه هذه الدول عن إعفاءات من ديونها حتى الآن .

والفضل فى ذلك يرجع إلى الدول النامية نفسها . إذ أن الخطوات التى اتخذتها لتحقيق الانفتاح فى اقتصادياتها وتشجيع المنافسة خلقت حوافز جديدة تهدف إلى الحصول على مستلزمات إنتاج رخيصة والبحث عن أسواق جديدة فى الخارج .

لكن التغيير الأكبر هنا يتمثل فى الأسلوب . فمزيد من الدول النامية أصبحت ترى فى سياسة ا لحماية جرحا تصيب نفسها به .

فهذه السياسة لا تضر بالمستهلك عن طريق رفع أسعار ضرورات الحياة مثل المأكل والملبس فقط بل إنها تقف عائقا فى طريق المصدرين ورجال الأعمال الذين لا يمكنهم دخول المنافسة فى الأسواق العالمية دون الحصول على مستلزمات إنتاج حسب الأسعار العالمية وتوفر الخدمات الفعالة والتقنية الحديثة . . وتحرير التجارة هو المفتاح بالنسبة للدول النامية ليس فقط لأنه يفتح الأسواق لكن لأنه يزيد من قوة اقتصاديات هذه الدول .

● هل ثمة فضل للمنظمة فيما يتعلق بالدول النامية؟

الدول النامية كانت لتزداد فقرا لولا نظام التجارة متعدد الأطراف كما أن نظام التجارة العالمى يمكن تحسينه بشكل كبير . . وقد تحدث كثير من المنتقدين وبعض المؤيدين أيضا بشكل علنى عن غياب العدالة فى هذا النظام وهم محقون .فالظلم موجود وهذا تحديدا هو سبب حاجتنا إلى جولة جديدة من المحادثات . وليس هناك من سبيل آخر لتغيير لوائح منظمة التجارة العالمية . وليس هناك سبيل آخر أمام الدول النامية لترجمة اهتماماتها ومتطلباتها إلى تغييرات حقيقة فى نظام التجارة العالمية . لا توجد فرصة أفضل أمام الدول النامية لاستخدام الإصلاحات التجارية وبناء قدرتها كأدوات للتنمية وتقليص الفقر .

وستتواصل دوما عمليات تعريف وتحديد وتعديل قواعد التجارة من أجل الحفاظ على النظام ليكون ومسايرا للاقتصاد العالمى السريع التغيير . ولن تتوقف الحكومات أبدا وتقول أنها انتهت من هذه العملية وأنها أصبحت راضية بما تم الوصول إليه .

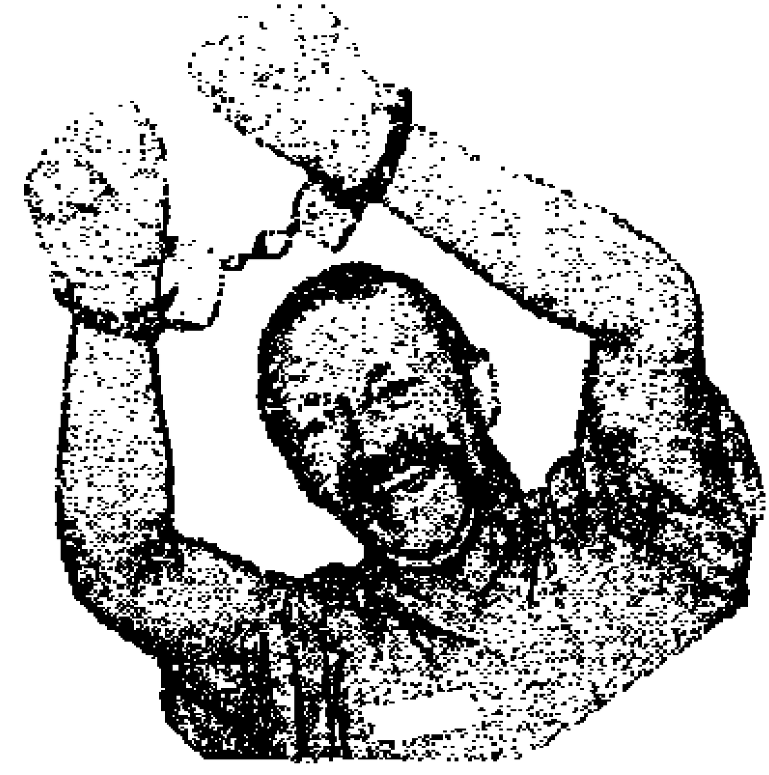
ويتمثل التحدى فى تأمين تقدم متوازن يعكس المصلحة العامة . ويجب أن تشعر الحكومات بالالتزام بذلك وإلا تعتبر نفسها مضطرة إليه أو مجبرة عليه وعليهم أن يروا فى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية تحقيقا للعدالة والمصلحة القومية .

لكن لا بد من تذكير الحكومات بالإنجازات أيضاً . فخلال الخمسين عاما الأخيرة فاق ما تم إنجازه من أجل محاربة الفقر ما تحقق خلال الـ ٥٠٠ عاما الماضية . فمنذ ١٩٦٠ انخفض معدل وفيات الأطفال إلى النصف فى الدول الناميةوانخفضت نسبة سوء التغذية إلى الثلث كما زاد توفر مياه الشرب النقية بشكل كبير .

ورغم أن أرقام الأمم المتحدة الأخيرة تشير إلى أن الطريق لاتزال طويلة فى هذا الصدد إلا أنه يتعين علينا ألا ننسى أن التجارة مجرد عامل واحد فقط من عوامل التقدم الذى تم إحرازه وعلينا ألا نغفل الدور المهم الذى لعبه نظام التجارة متعدد الأطراف .

هوبير فيدرين:

«الديمقراطية» هى أول ضحايا العولمة!



يؤكد هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا أننا نعيش عقدا جديداً بعد سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩ ، واستقالة ميخائيل جورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفيتى فى ديسمبر ١٩٩١ . وهذه الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ هى علامة أو مؤشر على نهاية عالم «القطبية الثنائية» بين أمريكا ، والاتحاد السوفيتى .

ويرفض فيدرين اعتبار ذلك نهاية التاريخ بحسب الوصف الشهير لفرانسيس فوكوياما ، ويرى أن التاريخ قد إنفك تجمده بنهاية الحرب الباردة ، ويشير إلى أن هناك ما يقرب من ٤٠ صراعاً من بينها ٢٠ صراعاً فى إفريقيا فضلا عن تفاقهم المنافسة الاقتصادية . . لكنه لا يعتقد أن المد المتقدم للديمقراطية واقتصاديات السوق فى العالم يكفى لوضع نهاية لهذه الصراعات .

ويقول فيدرين إنه بعد انهيار حصون الاتحاد السوفيتى وعدم وجود منافس لاقتصاد السوق ، وغياب «النموذج المقابل» ـ فالصين ليست هذا النموذج على كل حال ـ لم يعد بوسعنا الإنكار بأنه يوجد منذ الآن فصاعدا قطب عالمى مسيطر «هو الولايات المتحدة» وبالتالى . فالعالم من هذا المنظور أصبح أحادى القطبية حتى وأن بدا أنه متعدد القطبية ضمنيا . .

بمعنى آخر : بين الـ١٨٩ دولة فى العالم ، توجد دولة واحدة تضع نفسها فى فئة أو طبقة معينة رغم المساواة الرسمية فى الأمم المتحدة .

وهذه القوة الوحيدة هى التى تهيمن على كل المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ، والنقدية ، واللغوية ، والثقافية . . وهذا حال ـ كما يقول وزير خارجية فرنسا ـ غير مسبوق فى التاريخ ، إذ لم توجد هناك إمبراطورية وحيدة هيمنت على العالم أجمع بما فى ذلك الخصوم!

---

* هوبير فيدرين «وزير خارجية فرنسا» (من كتاب : رهانات فرنسا فى زمن العولمة ـ les Cartes de la France al, heure de la mondialis´ation)

● هل ثمة توافق فى المعنى بين عولمة وأمركة للعالم ، ولماذا الولايات المتحدة تبدو كأسماك فى المياه؟

ـ أجاب : إن تعبير سمك فى المياه هو تعبير صادق تماما ، فأمريكا سمكة كبيرة تسبح فى حرية وتسيطر ـ كسيد ـ على مياه العولمة . لكن لابد من ملاحظة أن هذه العولمة الشاملة ليست حصيلة خطة أمريكية حتى وإن دفعت إليها كبريات الشركات الأمريكية واستفادت منها . . فالمحقق أن أمريكا تواصل سياستها التجارية «سياسة الباب المفتوح» التى كانت لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر وحققت امتيازات هائلة لأسباب كثيرة منها : قامتها الاقتصادية العملاقة ، ثم إن العولمة صنعت بلغتها ، ونشأت حول جملة من المبادئ الاقتصادية الحرة «التى هى مبادئها فى الأساس» .

والأمريكيون يفرضون قوانينهم وتشريعاتهم الكثيرة «التقنية والقضائية» لأنهم دعاة الفردية . . وبالقوة العقلية التى تحدث عنها الفيلسوف رينيه جيرار يتحكمون فى رغبات الآخرين ، وأحلامهم بفضل سيطرتهم على الصورة فى السينما والتليفزيون . . ولهذه الأسباب أيضاً يأتى الطلاب من أنحاء العالم للإعداد والتكوين فى جامعاتهم .

ويلفت وزير خارجية فرنسا الأنظار إلى سلطات كثيرة ومواقع قوة داخل المجتمع الأمريكى مثل البنتاجون ، واللغة الإنجليزية ، وهوليود ، وشبكة C.N.N والإنترنت .

. . تلك القوة التى تنتج من الانسجام بين حيوية اقتصادية وإنسانية عبر سنوات من الابتكار التكنولوجى ، والثقافى إلى جانب عمق الموارد ، وضخامة السوق الداخلى فضلاً عن الأساطير والحقائق ثم هناك أيضاً القوة ، الناجمة عن الاعتقاد بالقيام بمهمة سماوية من أجل الإنسانية . . ورغم كل ذلك فالنظام السياسى الأمريكى يحمى أقل فأقل الانتخابات «وبالتالى الديمقراطية» من الأموال ، واللوبى «باعتبار أن المنطق الوحيد لاقتصاد السوق هو أن كل شىء قابل للبيع والشراء» .

ويذكر هوبير فيدرين أن العولمة ليست حديثة ، وإنما هى قديمة ، ولقد نفذت من روح الغزو «والفتح» ومن ثورة التكنولوجيا ، وإذا لم نرجع إلى الوراء حيث تاريخ الحروب الصليبية ، فالثابت أن المد الاستعمارى الأوروبى على كل القارات بدءا من القرن الـ١٦ كان إيذانا ببدايات العولمة التى نراها تتقدم وتنتصر حتى أصبحت أكثر قربا منا .

ويشدد هوبيرفيدرين على أن التقدم التقنى الملموس فى وسائل النقل والاتصال «من البوصلة إلى الصاروخ ، ومن التلغراف إلى الإنترنت» هو موتور «العولمة» بل هو المحرك الحقيقى لها مشيراً إلى أن مظاهر العولمة تتبدى فى علاقات الترابط بين المجتمعات من جانب وفى الانخفاض النسبي لدور الدولة» ، من جانب آخر . وهناك جانب ثالث هو تفاعل «السلطة/الرأى» فالمعلومات تثير ردود فعل قوية سيما فى مجتمعاتنا المتخمة إعلاميا . . فالفرد كاد ينفجر من إلحاح الصوت والصورة عليه وهو ما يؤثر على العمل الحكومى فى النهاية .

ويضيف : إن ظهور المجتمع المدنى هو أمر طيب ـ لكننا نلتقى فيه بكل شيء : الشبكات والنضال ، والمصالح ، واللوبى ، والمعتقدات ، والسلطات الحقيقية والمستعارة .

ويستطر قائلاً : إن الذين يرون فى هذه الظاهرة «ظاهرة المجتمع المدنى» ترياقا «أو دواء» ينسون أنه لا يُبطل هيراركية القوة وأن عُبر عنها تحت شكل جديد . ويلفت النظر إلى أن المنظمات الأهلية المؤثرة هى بالضرورة منظمات متحدرة من الدول الأكثر قوة وغنى ، والفائقة إعلاميا ، والقادرة على فرض قراءتها للأحداث بأقصى حد من التأثير والنفوذ . . فالجمعيات أو المنظمات المتحدرة من أمريكا وليس النيجر أو بوليفيا أو بنجلاديش هى صاحبة الصوت الأعلى . . وهى التى تتدخل فى نيجيريا ، وأثارت لغطا فى سياتل .

صحيح أن ظهور المجتمع المدنى ـ الدولى قد يساعد فى تعديل ممارسة السلطة والمسئولية السياسية عن طريق وخزة الضمير التى يفعلها بشأن حقوق الإنسان أو الألغام ضد الأفراد ، أو تلوث البيئة . . إلخ . . ، لكن ذلك لا يعدل أو يغير من حقيقة علاقات القوى الدولية سيما إذا وضعنا فى الاعتبار أن هذا المعسكر المدنى الجديد يبدو حتى الآن أقل تقنينا ، وأقل تنظيما ، وأقل شفافية من السلطات التقليدية والدول .

وحول ما إذا كانت العولمة تؤسس ـ ولو على الأقل ضمنيا ـ إضافة بالنسبة للديمقراطية ، يعتقد هوبيرفيدرين أن الظاهر «أو المرئى» هو أن العولمة تترافق مع المد الأفقى للديمقراطية السياسية لكن : هل يمكن امتثالها لتحقيق إنطلاقة المجتمع المدنى الدولى ، والتقدم الديمقراطى؟ .

يقول : قد لا يتحقق ذلك ، فالمجتمع المدنى لا يتكون من ممثلين منتخبين وإنما

من أقليات تعمل ، ومن قوى تعين نفسها بنفسها وهو ما لا يجيب على معاييرنا الديمقراطية ، بالطبع ، إن هذا الواقع لا يعنى أن بعض الجمعيات لا تؤدى عملا مفيداً «أحيانا» ومثيراً للإعجاب فى أحايين أخرى لكن لا علاقة لذلك ـ فى حد ذاته ـ بالديمقراطية .

. . ويناقش هوبيرفيدرين المعادلة التى يروجها البعض وهى :

تنمية المجتمعات المدنية = تراجع الدول = تقدم ، ويقول أن جزءاً فاعلاً من الرأى العام «وخصوصا فى الغرب» يعتقد أن تراجع الدول هو شىء جيد فى ذاته ، وأن الديمقراطية سوف تستقر أتوماتيكيا على أرض الواقع المتحرر . . لكن ما حدث فى السنوات الأخيرة لم يكن كذلك فى بعض الجوانب ، فالغابة هى التى فازت «فى إشارة إلى قانون القوة والفوضى . . والدليل على ذلك التزامن الذى حدث بين نهاية الاتحاد السوفيتى من ناحية والعولمة المالية ـ وإنفجار الجريمة المنظمة من ناحية أخرى .

ويؤكد فيدرين أن هذه حقيقة واقعية جديدة ينبغى أن نحللها بدون عاطفة وبدون سذاجة أيضاً لأن الديمقراطية ، عكس القهوة التى يتم إعدادها فى لحظة ، بمعنى أنها لا تنتج من مجرد مناقشة وإنما هى ثمرة عملية طويلة .

ولئن كانت تنمية المجتمع المدنى واقعاً نراه ونلمسه فالأصوب تفضيل المداخلات الأكثر إفادة ، وتحديد مسئولياتها دون أن «تستقيل أو تتنازل» الدول .

ويُعدد وزير خارجية فرنسا المخاطر والتهديدات الكبرى التى يعيشها العالم اليوم ومنها التوترات الاجتماعية والسياسية وغياب القواعد المؤطرة للعولمة ثم أسلحة الدمار الشامل والإرهاب النووى ، والأسلحة البيولوجية والكيماوية فضلا عن الجريمة المنظمة التى تحقق سنويا ما بين ٧٥٠ إلى ١٠٠٠ مليار دولار ، وهو رقم مذهل يفوق الدخل القومى لدولة مثل الصين ، ويعادل الدخل القومى لدولة أخرى هى إيطاليا . . ثم تجارة المخدرات التى يبلغ إجمالى أرصدتها المتحركة فى الأسواق نحو ٥٠٠ مليار دولار أى ضعف رأسمال صناعة السيارات ، وأكثر من دخل كل القارة الإفريقية .

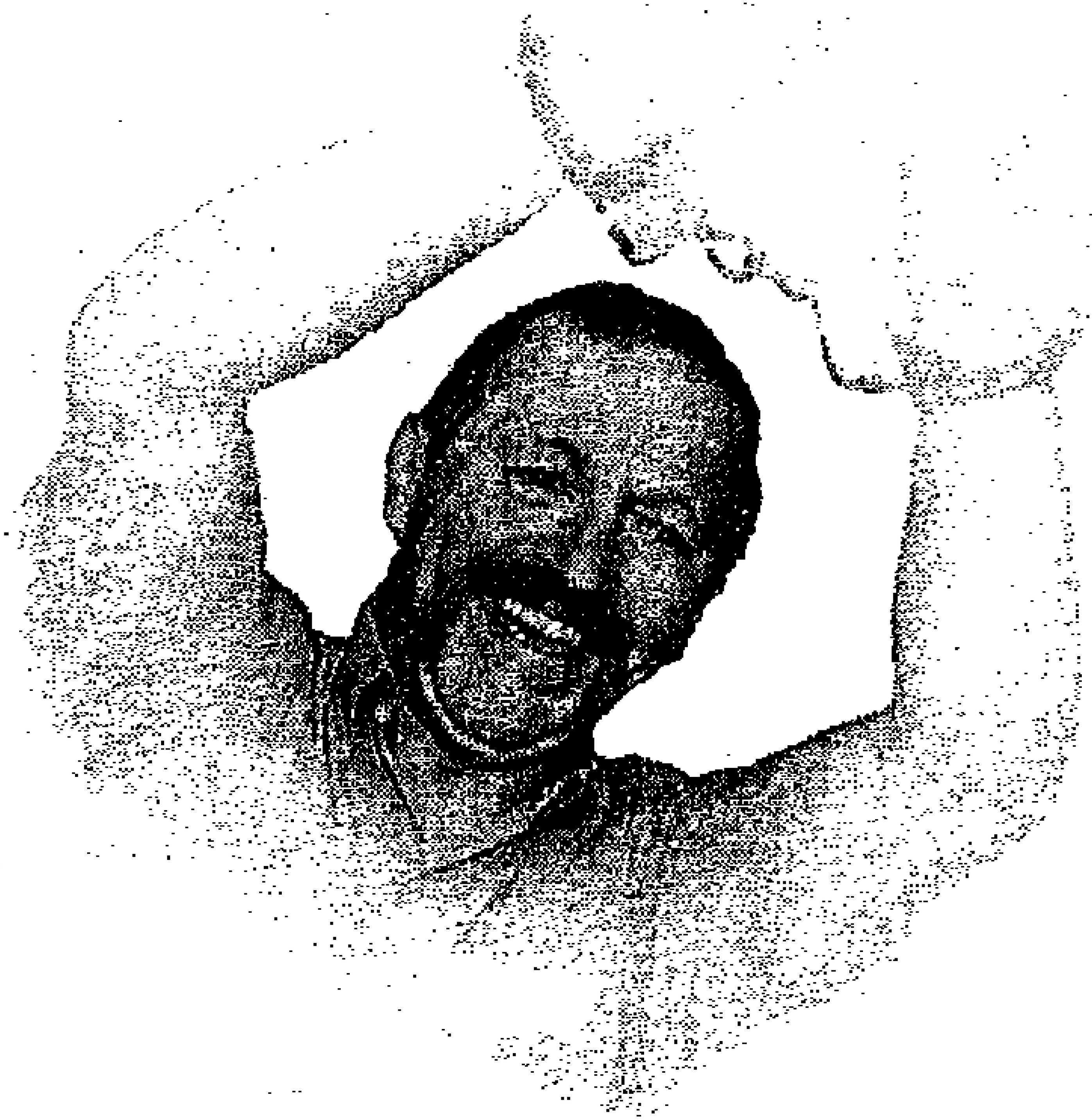
ويعود ثانية إلى ظاهرة العولمة فيذكر أن لها بعض المزايا ، إلى جانب جملة من المخاطر والشكوك ، ولهذا السبب تُصر الحكومة الفرنسية على أن تعمل الدول معاً على استخلاص أفضل جوانبها ، فأمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة طرح رئيس

الوزراء الفرنسى ليونيل جوسبان فكرة أنه كلما تعولم العالم ، كلما أصبح فى حاجة أكثر إلى قواعد تحكمه كما طالب بإفساح المجال أمام الدول النامية للمشاركة فى المسئولية ، واختيار القواعد المشتركة لتقوية استقرار النظام النقدى والمالى ، وتأكيد الشرعية السياسية .

العولمة لاتخدم أوتوماتيكيا فرنسا ، لأنها تنمو على قواعد لاتتواءم مع تقاليدها أو ثقافتها : فاقتصاد السوق ، والشكوك فى دور الدولة ، والفردية المفرطة ، والدفع الميكانيكى للدور العالمى والضرورى لأمريكا «كل ذلك لا يتناسب مع هوية فرنسا التى تتأسس ـ تاريخيا ـ على الدولة المركزية القوية والملكية ثم الجمهورية ، وتنطلق من فكرة أن لفرنسا دوراً نوعيا تلعبه فى العالم سياسيا ، وقانونيا . .

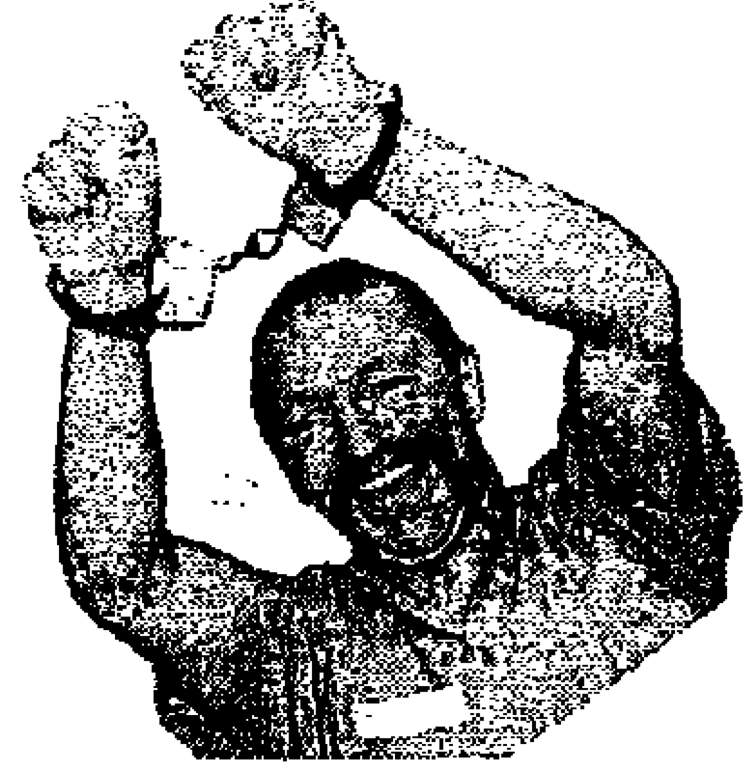
وتؤكد أن العقلية الفرنسية قد تغيرت فى إطار موجة التغيير التى لحقت بالعالم ، إلا أن «الهوية» لم تتغير .

وهو ما يعنى كما يقول : إن كل ما يصب فى نهر القوة والأفكار والمشاريع الخاصة بهويتنا ينبغى أن ندافع عنه عبر دبلوماسية وديناميكية دفاعية جديدة .



د. عبدالحميد ممدوح:

لا يعترض على العولمة إلا المجانين!



أمام زحف العولمة المتوحشة الكاسح، يطرح رجال المال والاقتصاد فى أوروبا وأمريكا التساؤل حول إمكانية «تدجين» هذه العولمة وإلباسها ثوباً إنسانيا يجعلها رحيمة بسكان الكوكب الأرضى.

ومن رحم هذا القلق الذى يساور شرائح كبيرة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، ظهرت طروحات جديدة تنادى بتجميل وجه العولمة القبيح والبحث جديا عن بدائل للعولمة.

فى هذا الحوار « الذى جرى فى جنيف» يلقى د. عبدالحميد ممدوح مدير عام قطاع الجاتس «التجارة فى الخدمات بمنظمة التجارة العالمية» أضواء كثيفة على أبعاد القضية ويذكر أن العولمة ليست روشتة علاج وإنما هى تطور طبيعى للحياة الإنسانية، وأضحت قدراً محتوما «لا مهرب منه» وهى بريئة من تهمة تهميش العالم الثالث والدول الفقيرة وبالإمكان توظيفها لزيادة الثروات، وزيادة عدد الأغنياء، وتوسيع رقعة الرخاء فى العالم شرط التعامل معها بذكاء.. يقول: فى التفاصيل..

.. قبل أن نتحدث عن العولمة.. التى أراها تطوراً طبيعيا للحياة البشرية، لابد أن نشرح - بداية - مظاهر ومجالات هذا التطور.. فعلى الصعيد السياسى حصلت دول كثيرة على استقلالها وظهرت كيانات جديدة فى العالم ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات اقتصادية وتجارية «وتولدت ثروات، وتطورت أدوات الإنتاج» ثم حدثت ثورة ضخمة فى دنيا المعلومات والاتصالات بسبب التقدم التكنولوجى الرهيب الذى يعيشه العالم منذ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الـ٢١.

وكان طبيعيا أن - تحدث - تجاوبا مع هذا التطور - تعديلات كثيرة فى مختلف جوانب الحياة وتنشأ ظواهر جديدة «من بينها العولمة التى نتحدث عنها».. والمحقق أن كل هذه المُستجدات تؤدى - بصفة مستمرة - إلى شىء واحد هو: إزالة الحواجز بين

* د. عبدالحميد ممدوح: قانونى مصرى يحظى بتقدير دولى كبير لخبرته العريقة فى مجال التجارة والعقود والاتفاقات الدولية، ويشغل منصب مدير قطاع الجاتس «التجارة فى الخدمات بمنظمة التجارة العالمية فى جنيف».

الدول على كافة المستويات وخصوصا على المستوى التجارى والاقتصادى . . ولا شك أن دخول الكمبيوتر والإنترنت حياتنا وحصولنا منه على جميع المعلومات التى نريدها فى أى وقت ، وعن أى موضوع «الجو - أسعار الأسهم - الانقلابات العسكرية . . إلخ» ، جعل «الفكر» بمعناه العام خارج نطاق السيطرة ولم يعد بمقدور الحكومات أن تتحكم فى المعلومات أو الأفكار كما كانت تفعل قبل نحو نصف قرن . .

● ما نتيجة ذلك؟

- نتيجته هى تحقيق درجة أعلى من المصداقية ، بمعنى أنه لم يعد هناك مجال للفبركة أو الكذب ، وأصبح كل شىء معروفا ، والحقيقة ستظهر حتما ، ولا شك أن الشباب المعلومات عبر الحدود جعل معرفة الناس بها تزيد فى الأسواق المختلفة . . وإذا تأملنا مسألة العولمة الاقتصادية ، وتأثير تكنولوجيا المعلومات عليها ، فسنجد أن طفرة كبير قد تحققت فى هذا الخصوص ، إذ بوسع أى إنسان أن يجرى تحويلاته المالية بسهولة ويسر فى أى مكان بالعالم . . فرجل الأعمال فى سويسرا ، يمكنه أن يستثمر فى أمريكا ، ولا قيود على تحويلاته المالية . . ثم إن القيود على التجارة السلعية بدأت فى إطار العولمة - تقل لأن العالم كله يعرف أن تحرير التجارة هو إجراء يصب فى مصلحة جميع الدول . . ونظرية «الميزة النسبية» تعطى فرصة للدول الجيدة والنشطة فى إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة «كحال مصر» لكى تصدر وتحصل على عُملة صعبة كما تجعل دولاً أخرى «فى أوروبا وأمريكا» ليس لها هذه الميزة النسبية فى إنتاج المنسوجات تتجه إلى إنتاج سلع أخرى .

● ما هو مردود هذه السياسة؟

- مردودها هو تحقيق ارتفاع فى مستوى المعيشة ، أى سيزداد الناس غنى . . ولو تساءلنا عما يمكن أن تجنيه الدول النامية من العولمة ، فستكون الإجابة أنها ازدادت ثراء . وإذا احتج البعض على ذلك مشيرا إلى أن العولمة أدت إلى تهميش طبقات كثيرة داخل المجتمعات النامية ، فإننى أرد على الفور وأقول له : إذا كان ذلك صحيحا ، فالسبب ليس العولمة وإنما حكومات الدول النامية ذاتها لأن توزيع الثروة ينقصه شىء كبير من العدالة .

والمثال على ذلك : فى مصر ، وأمريكا اللاتينية ، ودول نامية كثيرة توجد شريحة عريضة من المليونيرات وشهدت أعداد العربات المرسيدس ، والقصور والفيلات طفرة ضخمة . . . كل ذلك بسبب سوء توزيع الثروة التى حققتها العولمة ، وليس بسبب العولمة فى ذاتها .

بكلمة أخرى : لابد أن نعترف بأن هناك ـ بالفعل ـ مشكلة فى الدول النامية ، لكن التشخيص ليس واضحا . . فزيادة عدد الفقراء لا يعنى أن الدولة أصبحت فقيرة ، وإنما يعنى أن هناك اختلالاً فى التوزيع . . لكن الثروة زادت زيادة كبيرة ، واستفادت من العولمة الاقتصادية المبنية على إنسياب التجارة وتحرير التحويلات المالية بما يسمح بالاستثمار فى أفضل مكان .

وللإنصاف يجب أن أعترف بأن العولمة ظاهرة حيّة وهى تطور طبيعى للحياة الإنسانية على الصعيد الاقتصادى ، والسياسى ، والتكنولوجى . . وهى ـ اقتصاديا ـ على الأقل فى ذهنى تعنى تضاؤل الحواجز بين الدول المختلفة . . ولئن كانت أحدثت فجوات واسعة بين طبقات الشعب فى البلدان المختلفة ، فذلك بسبب سوء توزيع الثروة .

● ما هى حقيقة العلاقة بين العولمة ومنظمة التجارة العالمية سيّما أن ثمة قناعة راسخة فى الأذهان بأن المنظمة ليست إلا أداة ترويج عالمية للعولمة؟

ـ ليس من شك فى أن هناك علاقة بينهما ، لكن لابد أن نضع كل شىء فى مكانه الصحيح . . فالمنظمة ليست إلا نظاما قانونيا يتكون من مجموعة من الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة الدولية فى مجال السلع والخدمات . . واليوم مجال الخدمات أصبح أهم من مجال السلع ، وحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءة الاختراع . . إلخ .

ولا بد أن ننتبه إلى أن منظمة التجارة العالمية منظمة مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى يتم فرضها بناء على شروط تتعلق بإصلاح اقتصادى معين ، وإنما هى محفل قانونى تتفاوض فيه الدول الأعضاء حول التزامات قانونية ، تمتنع بمقتضاها عن فرض الحواجز على التجارة . بمعنى آخر : المنظمة لا تقول لكل دولة ماذا ينبغى عليها أن تفعل لكى تدير اقتصادها . . أى أنها لا تعطى «روشتة» ، وإنما كل دولة عضو فيها ، تلتزم فى إطار ـ الاتفاقات الموقعة ـ بألا تفرض قيودا كمية على الواردات ، أو جمارك بما يتعدى حدودا معينة «وفى الوقت نفسه تلتزم بتحرير التجارة فى الخدمات المالية أى تسمح للبنوك الأجنبية وشركات التأمين بأن تفتح فروعا فيها . . كل ذلك بهدف إيجاد نوع من الثبات والاستقرار فى الأسواق .

المثال التوضيحى على ذلك : أن الدول النامية والحكومات وقطاعات الأعمال تقتنع بأن تحرير تجارة الخدمات سيصب فى مصلحتها وقد جرت مفاوضات انتهت عام ١٩٩٧ لتحرير الخدمات المالية ـ البنوك ، والتأمين ، وسوق المال . وكانت الهند ،

وباكستان ، وبنجلاديش شاركت مشاركة فعالة ، وقدمت تنازلات لتحرير هذه القطاعات : وتحرير هنا بمعنى السماح للبنوك الأجنبية أن تفتح فروعا فيها ، وأن تحظى بمعاملة وطنية مثل البنوك المحلية .

ولا شك أن التحرير سيكون من الجانبين الدول النامية والدول الأوروبية وأمريكا» . . طبعا لن يحدث أن البنوك فى الهند وباكتسان وبنجلاديش ستفتح فروعا فى أمريكا وإنما هى تفعل ذلك لكى تجذب الاستثمارات الأجنبية عندها .

والمعروف أن المستثمر الأجنبى إذا اعتزم فتح فروع وعمل استثمارات فلابد أن يفكر فى استقرار الشروط القانونية أولاً فى هذه الدول . . وبالطبع لن يضمن له هذا الاستقرار إلا الالتزامات القانونية والدولية التى تمنع الدول النامية من فرض قيود وإجراءات معينة ، أو سحب الترخيص المعطى للمستثمر بعد فترة معينة ، أو تجبر المستثمر فى تخفيض ممتلكاته وأسهمه .

بكلمة محددة : الغرض من كل ذلك هو فرض نوع من الاستقرار على الأسواق بما يسمح برواج المعاملات .

● إذا كانت الأطراف جميعا هى المستفيدة وليس طرفا بعينه على حساب الآخر ، فكيف تبرر الشكوك الكثيرة التى تدور حول منظمة التجارة العالمية والتى يراها البعض منظمة تعمل لصالح الدول الغنية ، ولا تهتم بالدول الفقيرة؟

ـ هذه الشكوك ـ فى حقيقة الأمر ـ موجودة ، لكنها غير صحيحة . . وأعترف أن الدول النامية لا تستفيد من المنظمة بقدر استفادة الدول المتقدمة «الغنية» .

ومصدر هذه الشكوك أن المنظمة ـ كمحفل للتفاوض وإطار قانونى من الاتفاقات تلتزم به الدول ـ هى عبارة عن مجموعة من المعاهدات ، ولها محكمة تحكم لصالح أو ضد الدول مما يثير القلق منها لأن الدولة المحكوم ضدها لابد أن تقوم بغيير القانون أو الإجراء المخالف لالتزاماتها ، أو تتقدم بدفع تعويض .

بعبارة أخرى : إن السبب الأساسى الذى يجعل الدول النامية لا تستفيد من المنظمة بقدر استفادة الدول المتقدمة هو ـ فى تصورى ـ أن أغلب الدول النامية لا تأخذ سياساتها التجارية الخاصة مأخذ الجد . . وإذا علمنا أن سلاح أى مفاوض هو معلوماته ، فإن المشكلة التى نراها تتكرر باستمرار بالنسبة للدول النامية أنها ليس لديها أى تصور واضح لسياساتها التجارية كما تفتقر إلى الكوادر التى تنفذ لها هذه السياسات أو الكوادر التى تتفاوض ـ باسمها ـ بالأسلوب الفعال الذى يحقق لها المصالح التى تريدها .

المثال الصارخ على ذلك هو أننا ندخل حاليا فى مفاوضات جديدة لتحرير الخدمات ، بدءاً من يناير ٢٠٠٠ . . ولاحظنا ـ فى المنظمة ـ أن قدر المشاركة من جانب الدول النامية أقل بكثير من الدول المتقدمة . . وبينما تتقدم هذه الأخيرة باقتراحات «لا شعارات» تتعلق بتحرير التجارة فى الخدمات المالية والمهنية والقانونية والاتصالات ، نجد أن الدول النامية لا تتقدم بشىء . . مع أن لديها مجالا خصبا فى المنظمة يضمن لها انتقال العمالة . . فدولة مثل مصر والهند من مميزاتها أن نظامها التعليمى ينتج كماً من المؤهلين لا عمل لهم . . ومن ثم فمن مصلحة هاتين الدولتين ـ مادامت اتفاقية الخدمات توفر الإطار القانونى لذلك ـ أن تتفاوض على التزامات قانونية محددة مع الدول الأخرى بهدف السماح للمهنيين «مهندسون ، وأطباء ، ومحاسبون» لتقديم خدماتهم كموردين لهذه الخدمات فى أسواق الدول الأخرى .

● إذا كانت منظمة التجارة العالمية وبحسب تعريفك ـ من المؤسسات الحميدة ، فلماذا إذن انتشرت المفاوضات بشأنها ومنها أنها «دراكولا» الذى يمتص دماء شعوب العالم الثالث لحساب الدول الغنية . .؟

ـ السبب فى رأى هو نقص المعلومات . . فالحكومات المؤسسة كانت وقعت اتفاقية بإنشاء المنظمة ، لكن لم تتخذ من الإجراءات ما يكفى للإعلام والتعريف بها فى كافة المجالات وبين جميع الأوساط . . ولذلك ليس غريباً ألا يعرف الكثيرون فى دول العالم الثالث ما هو عمل المنظمة على الرغم من أهمية الدور الذى تقوم به والدليل على ذلك أن المسألة تبدو أخف حدة فى الدول المتقدمة حيث تلتزم حكوماتها بتوفير المعلومات للعامة «وليس فقط للمتخصصين» .

● إذا كان ذلك صحيحا ، فلماذا يتظاهر فلاحو أوروبا ويحرقون الأعلام ، ويقذفون شبابيك المنظمة بالحجارة؟

ـ عندما يعترض هؤلاء ، فليس عن جهل ، وإنما هم يسجلون احتجاجهم على دور المنظمة فى قطاع الزراعة لأنهم يعرفون أن أحد أهداف مفاوضات الزراعة هو تخفيض الدعم الممنوح للفلاحين . . وهو اعتراض ـ مبنى كما ترى ـ على خلاف حاد فى الرأى وإختلاف فى المصالح الاستراتيجية وليس مبنيا على نقص فى المعلومات .

بالطبع معظم الدول النامية سيكون من مصلحتها أن ينتهى هذا الدعم لكى

يتاح لها أن تصدر سلعها الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبى مثلاً . . لكن هناك دولاً قليلة أخرى - مثل مصر - تود لو استمر هذا الدعم لأنها تستورد - والحالة هذه - سلعا مدعومة . ولابد أن أشير إلى أن د .يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد فى ذلك الحين كان يتهم هذه النظرة بالقصر والقصور لأن الدعم سوف يزول إن آجلاً «أو عاجلاً» باعتبار أن أى شىء غير طبيعى لن يقدر له الاستمرار . وعلينا - فى مصر - أن نكيف أنفسنا على التعامل مع القيمة الاقتصادية الحقيقية ، فالطن من القمح الذى نشتريه بنصف ثمنه لأنه مدعوم ، لن يدوم!

● جوزيف بوفيه زعيم حركة مناهضى العولمة فى أوروبا ينادى بإقامة «مرصد فى المنظمة» ما يعنى ذلك وما هو صدى هذه الفكرة لدى قيادات المنظمة؟

- المنظمة - كما تعرف - هى مجمع للحكومات . وفكرة المرصد هذه ، تحتاج إلى توضيح ، لأن أحداً فى المنظمة لا يعرف - حتى الآن - موقع هذا المرصد ، وماذا سيرصد ، فكل ما يتم داخل المنظمة وهو - فى الأصل - قرارات جماعية تتخذها الحكومات نفسها . ومن يتهم المنظمة أو ينتقد عملها ، يغيب عن باله أنها ليست منظمة بالمفهوم التقليدى .

مثل صندوق النقد الدولى ، أو البنك الدولى ، ولأنها مجمع للحكومات ، فإن كل ما يصدر عنها هو تعبير عن الإرادة الجماعية لهذه الحكومات . . وهو ما يعنى فى التحليل النهائى . أنها - كمنظمة - فى حد ذاتها أو بمفردها - ليس لها كيان قانونى أو سلطات . . ومن ثم فلا معنى - فى رأيى ، لهذه المرصد!

● يتردد أن العولمة أصبحت قدراً محتوماً ، وأنها كالسماء لابد أن تظلل الجميع . . مارأيك؟ .

- هذا الكلام أراه صحيحا ، وإن كنت استطيع أن أعبر عنه بطريقة أخرى ، فالعولمة هى التطور الطبيعى للحياة الإنسانية ، بما فيها من ثورة تكنولوجية وارتفاع فى مستوى المعيشة ، وازدياد الرخاء .

والعولمة - هى نتيجة لكل هذا التطور المحتوم

● فى ضوء الحركات المناهضة للعولمة والتى تتسع دوائرها يوماً بعد يوم ، هل تعتقد أن ثمة بدائل لها . . وما هى؟

- لا بدائل للعولمة ، وقد يكون السؤال الملح هو : هل نريد عولمة يحكمها نظام أم عولمة لا يحكمها شىء ويسودها قانون الغابة؟!

إن الإجابة على هذا السؤال مهمة ، لأنها هى التى تجعلنا نقول إن المنظمة تلعب دوراً حيويا أو لا تلعب . . وأياً كان الأمر ، ففى تصورى أن المنظمة توفر فرصة لوضع قواعد تحكم العولمة ، وأنها ليست «نتيجة أو إفراز أو من خلق» المنظمة ـ فالعكس هو الصحيح تماماً بمعنى أن منظمة التجارة العالمية تهيىء الإجراء لوضع الأطر القانونية الخاصة بالعولمة أى يكون فيه شيء من النظام فلا يأكل الكبير . . الصغير .

المثال التوضيحى : إذا أخذت الولايات المتحدة قراراً بفرض رسوم جمركية كعقوبات على دولة مثل الهند . . فإن الفرصة ستكون متاحة أمام الهند كى تشكو إلى المنظمة . وتتشكل لجنة تحكيم يصدر حكمها ضد أمريكا ، وتلزمها بتنفيذ القانون .

. . إن شيئاً كهذا حدث مع فنزويلا التى تقدمت بشكوى ضد أمريكا لأنها فرضت ضرائب تعسفية على وارداتها من البترول ، وكان القرار ـ ظاهرياً ـ يهدف إلى حماية البيئة ، لكنه فى حقيقته كان تعسفيا ومُتحيزاً ضد الواردات لمصلحة ـ المنتج البترولى المحلى فى أمريكا ، ولقد كسبت فنزويلا القضية ، واضطر الكونجرس إلى تغيير القانون ، ولم يكن أحد يتصور أن الكونجرس سوف يفعل ذلك من أجل دولة من دول العالم الثالث!

● أفهم من ذلك أن دول العالم الثالث لها ـ بالفعل ـ مكان فى حسابات منظمة التجارة العالمية فى جنيف؟ .

ـ نعم ، لها مكان كبير وإذا أتيح لك أن تقرأ قواعد المنظمة لوجدت أنها جميعا ، تنص على ما يُطلق عليه اسم المعاملة التفضيلية «للدول النامية» .

ولأننى كنت مسئولاً عن الصياغة القانونية لاتفاقية الخدمات فاستطيع التأكيد على أن هيكل هذه الاتفاقية ، أو موديلها القانونى يضع فى الاعتبار أن يكون ثمة مرونة للدول النامية تتوافق مع مصالحها .

بمعنى آخر : هذا البناء الذى بموجبه يمكن لكل دولة أن تتقدم بجدول خاص بها ، تحرر فيه القطاعات التى تختارها ، هو بناء معمول به من أجل الدول النامية ويفرق بينها وبين الدول الغنية ، فدولة مثل السويد ستقوم بتحرير قطاعات تختلف بالقطع عن القطاعات التى تحتاجها دولة نامية مثل بنجلاديش . . أى أن كل دولة تحرر وفقا لقدرتها على التحرر من جانب ، وعلى وضع القوانين واللوائح الملائمة من جانب آخر .

باختصار ، للدول النامية مكان بارز «ومساحة عريضة» فى حسابات المنظمة ، لكن المهم كيف يتم استغلاله .

● وماذا عن القضايا الاجتماعية والإنسانية فى برامج منظمة التجارة العالمية . . يتردد أنها غائبة فهل هذا صحيح؟ .

ـ القضايا الاجتماعية هى سلاح ذو حدين ، لأن حكومات الدول النامية هى التى ترى أنه ليس من مصلحتها أن تخصص المنظمة مساحة للقضايا الاجتماعية . . ولعلك تذكر أن الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون ـ طلب فى المؤتمر الوزارى فى سياتل ـ التفاوض حول سياسات العمالة لكن الدول النامية شبهت ذلك بالكابوس ، لأن معنى ذلك أن التفاوض سيتناول الأسلوب الذى تتعامل به هذه الدول مع عمالها . . وإذا ثبت أن دولة مثل بنجلاديش أو الهند تعاملت مع عمالها بمستوى أقل من المفروض «أو المتفق عليه» فسوف يسمح ذلك بفرض قيود تجارية عليها كأن نقول :

لن نستورد من هاتين الدولتين أية سلع أو منتجات لأنها لاتحترم الحد الأدنى للأجور مثلاً! .

ثم هناك مشكلة أخرى تتعلق بهذا الحد الأدنى «كيف تحدده فى كل بلد ، وأين تضع الخط النهائى . . ولئن كان تدنى الأجور فى الدول النامية هو الميزة التى تجعلها تصور منتجاتها بأسعار منخفضة ، فما هو العمل فى حال إجبارها على رفع الأجور لتتساوى مع غيرها فى الدول الأخرى . .

. . باختصار ، دور المنظمة فى السياسات الاجتماعية ، قائم ، لكن الدول النامية نفسها هى التى لا ترى من مصلحتها الخوض فيه . . وهى ذات الرؤية التى تجعلها ترفض تدخل المنظمة فى مسألة حماية البيئة ، فالدول العربية ـ على سبيل المثال ـ ليس بمقدورها أن تحمى البيئة لأن ذلك يكلف غاليا ، باعتبار أن التكنولوجيا العالية تلوث أقل ، «لكنها غالية الثمن» أما التكنولوجيا الأرخص فتلوث أكثر «لكن تكاليف التنظيف تكون باهظة» .

تلوث النتيجة أن الدول التى تربط تجارتها بمستوى عال من السياسات ، ستجد نفسها عاجزة عن اتباع هذه السياسات ، وهذا ما أعنيه من أن القضايا الاجتماعية هى سلاح ذو حدين .

● ما هو رأيك فى الأصوات التى تنادى بتعديل/ منظمة التجارة العالمية؟ .

ـ أعتقد أن التعديل هو من الأشياء المرغوب فيها «فضلا» عن أنه من سنن الحياة ولا ننسى أن المنظمة فى ذاتها ليست إلا تعديلاً «للجان» . . لكن السؤال هو : تعديل من ماذا إلى ماذا؟!

المطروح حاليا ـ وبحسب معلوماتى ـ ليس التعديل ، وإنما التوسيع لكى تصبح المفاوضات الجارية حاليا على الزراعة ، والخدمات ، جولة جديدة أكثر شمولاً .

والإجابة الدقيقة بشأن ذلك سترد قطعا فى المباحثات التى ستجرى لاحقاً .

● فى تصورك وبموضوعية تامة ماذا تقدم المنظمة للاقتصاد العالمى؟ .

ـ لو لم تكن المنظمة موجودة ، لأصبحت التجارة الدولية فى مهب الريح ، ومُعرضة للتدخل والمعاملات التفريقية ، ولا شك أن الخاسر الأول فى هذه الحالة ، سيكون هو الدول النامية .

● إذن أنت ترى أنه لا سلبيات للعولمة؟ .

ـ العولمة ليست «روشتة» وإنما هى ظاهرة نربح منها أو نخسر بحسب تعاملنا معها ، ونحن ليس بوسعنا أن نختار بين نعم أو لا للعولمة ، لأنها واقع ، ولا يمكن أن نقاومها أو نمنعها ، وإذا اخترنا ألا نكون جزءاً منها ، فسيكون ذلك اختيارا غير واقعى .

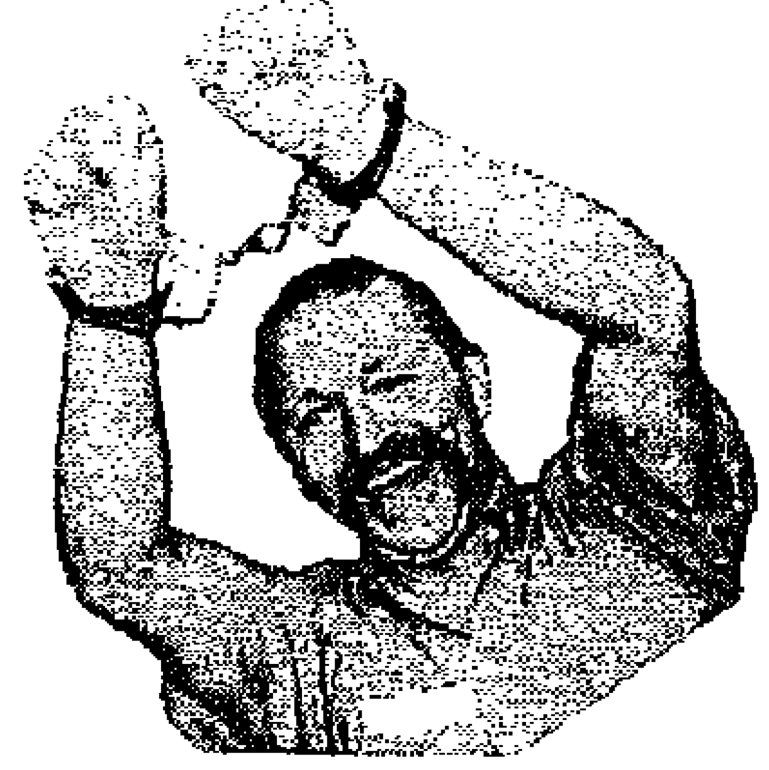
● سؤال أخير : كيف تنظر منظمة التجارة العالمية إلى الاقتصاد المصرى؟

ـ دعنى أحدثك بصراحة . . فالثابت أن الاقتصاد المصرى ينمو ، لكن ما يبعث على القلق هو أن «نموه» ليس واضحاً أنه من النوع الذى يخلق أو يوفر فرصا جديدة للعمل .

الجانب الآخر هو أن الاقتصاد المنظور يعتمد إلى حد كبير على قطاع الخدمات ، وهذا هو واقع الاقتصاد المصرى فنسبة الخدمات فى الناتج الإجمالى المصرى تزيد على ٦٠٪ «مثل السياحة ، والخدمات المالية . والإنشاء ، وقناة السويس . . إلخ» . . ولأن قطاع الخدمات يحتاج بطبيعته إلى قدر كبير من التنظيم والتقنين ، وهو ما يفتقر إليه النظام القانونى فى مصر ، وخصوصا فى القطاع المالى «سياسات الإقراض ، والائتمان بالنسبة للبنوك» . . ولابد من الالتفات إلى ذلك حتى لا نقع فى نفس المشكلة التى وقعت فيها دول شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ .

وتكشف الأرقام أن الاقتصاد المصرى حقق معدلات نمو جيدة فى السنوات العشر الأخيرة ، ويسير فى الاتجاه المضبوط من حيث الإجمال ، لكن ليس معنى ذلك أن التوزيع مضبوط أيضاً ، وهذه الاستفادة ناتجة عن العولمة بطبيعة الحال ، باعتبار أنه لم توجد بعد الدولة القادرة على أن تعيش بمعزل عن الاقتصاد العالمى والمشكلة فى مصر ـ ليست فى ثراء فئات أو شرائح واتساع رقعة الفقراء ، وإنما هى ـ مثلما الحال فى دول كثيرة ـ تكمن فى سوء التوزيع . .

جوزيه بوفيه:
«العولمة» و«الأمركة» وجهان لعملة واحدة هى الهيمنة الأمريكية



فجأة وبدون سابق موعد ، وجدتنى أمام جوزيه بوفيه مؤسس فيدرالية المزارعين فى أوروبا ورافع الشعارات الأكثر ذيوعا فى العالم ومنها : لا للعولمة ولا للطعام الردىء ، وخراف لا مدافع ، ومزيد من القمح من أجل الحياة . .

كان الرجل يجلس على المقهى «فى وسط جنيف» فى عفوية شديدة ، يتحلق حوله نفر من زملائه فى «النضال» ولا حديث لهم جميعاً إلا عن المرصد الذى يعتزمون إنشاءه ليكون «رقيبا» على منظمة التجارة العالمية و«مركز معلومات» يمد دول العالم الثالث بالخبرات التى تجعلها فى «موقع القوة» عند الدخول فى مفاوضات مع صدوق النقد الدولى ، أو مع الدول الكبرى المهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

وعرفت من جوزيه بوفيه أنه من مواليد عام ١٩٥٣ وأقام مع أسرته «عندما كان عمره من ٣ إلى ٦ سنوات» فى الولايات المتحدة ودرس الفلسفة وتعلق بفلسفة أفلاطون المثالية على وجه الخصوص ، وبدأ حياته معارضا عندما رفض أداء الخدمة العسكرية وكان قد تعرف إلى زوجته «أليس مونبيه» التى كان طالبة بقسم العلوم السياسية ، وترافقا فى النضال ورفعا معا شعار : «القمح نزرعه لنعيش ، والأسلحة تجعلنا نموت» ومنذ ذلك الوقت المبكر ، ودوائر معارضته للاحتكار العالى تتسع رويدا ، رويدا ، حتى أصبح اليوم الوجه الإعلامى الأول فى العالم ، والرجل الأكثر شهرة ، والرمز الرافض «لتسليع» الثقافة والتربية ، والصحة . . سألته - فى بداية الحوار - وقلت :

● ماهى حكاية «المرصد» الذى تعتزمون تأسيسه؟

- سيكون هذا المرصد عبارة عن مركز للمعلومات والمصادر ومهمته هى متابعة تطورات العولمة وطرح «تشخيصات» أو اقتراحات ملموسة تساعد الدول الفقيرة فى

---

* رئيس فيدرالية المزارعين فى فرنسا ، وزعيم حركة مناهضى العولمة .

فـهم الرهانات المختلفة وإعـدادها بل تسليـحـهـا جيـداً لتكون قـادرة على النقـاش والتفاوض عن وعى كامل بجميع أطراف القضايا التى تمس اقتصادها فى العمق .

بكلمة أخـرى : هذا المرصـد المأمـول ، والذى سـيكون مـقـره مـدينة ليـون بجنوب فرنسا ، ويضم متخصصين فى السياسات التجارية ومفاوضين حكوميين سابقين من دول العالم الثالث ، سيعمل على حلقات محددة بهدف إحداث تقدم فى التفكير . . فعلى سبيل المثال أمام الدعوة إلى توسيع منظمة التجارة العالمية التشمل كل الدول علينا فى المرصد مهمة توعية هذه الدول بالمخاطر التى قد تهددها بعد الانضمام لكى تتفاداها من ناحية وحتى لا تجد نفسها مغلولة اليدين والقدمين من ناحية أخرى ، وأود أن ألفت الانتباه إلى أننا ـ فى المرصد ـ لا نرغب فى عرض وجهة نظر واحدة أو فكر واحد ، وإنما سنقسم المجال لكى «تتواجه» الآراء وتعدد «النقاشات» .

● أنصاركم يتهمون منظمة التجارة العالمية بأن عملها «غير ديمقراطى» بينما هى تتـهـمكم بأنكم لا تمثلون إلا أنفسكم . . مـا هى حـقـيـقـة العـلاقـة بينكمـا ، وهل تطالبون ـ بالفعل ـ بإلغاء هذه المنظمة؟

ـ يجب ألا نخلط الأوراق ، وأن نفـرق بين المطابقـة للقـانون وبين الشـرعـيـة ، فـالمنظمـات الدوليـة تتـأسس فى مجـمـوعـها على قـواعـد جادة ، ومـفـوضو الدول الأعضاء فيها أناس جيدون ، ويمثلون حكوماتهم ، لكن ذلك لا يمنع ـ وهذا ما أود الإلحاح عليه بشدة ـ من حدوث «طلاق» بائن بين طموحات المواطنين ، وطموحات الحكام فى عديد من الدول .

وعلى أية حال لقد أثارت أحداث «سياتل» الشهيرة أزمة صعبة للشرعية سيما وأن التطور السياسى الحالى لم يعد يفضل التنمية المستدامة ، ولا ازدهار الديقراطية وهدفنا ـ فى كل الأحوال ـ ليس إيقاف التحرر أو إلغاء منظمة التجارة العالمية وإنما نسـعى فى كل المظاهرات التى نظمناها وخـصـوصـا فى سـيـاتل ، إلى إيقـاف المفاوضات الرامية إلى عمل جدول «أو أجندة» لتوسيع حقول السوق العالمية ، ولا شك أننا قد نجحنا نجاحا نسبيا فى ذلك .

وما نحذر منه هو أن توسيع مفهوم السوق الذى تروج له منظمة التجارة العالمية يخاطر بأن يضع الزراعة ، والخدمات العامة «التعليم ، والثقافة ، ومياه الشرب» بين أيدى الشركات متعددة الجنسيات التى لا هم لها سوى الربح ، أو كما يقال همها الأول هو أن تحصل على «الزبدة ، وأموال الزبدة» معاً .

وقضية «اختزال النشاط الإنسانى» ليصبح مجرد منتج يباع ويشترى ، نحرص على أن نثير حولها النقاشات وندعو إلى إثارتها لتكون «دائرة بحث عميقة» فى المؤتمر الوزارى الذى ينعقد فى قطر فى نوفمبر المقبل حول الخدمات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية .

ثم استطرد جوزيه بوفيه قائلاً :

الخطر الذى نحذر منه ، يكمن فى أن قواعد المنظمة تضطر بعض الدول إلى تحطيم مواطنيها بقبول الاستيراد بأسعار متدنية ، وهو ما يصيب الإنتاج المحلى فى مقتل .

والمثال الصارخ على ذلك هو ماحدث فى المكسيك عندما سمحت الحكومة هناك باستيراد كميات ضخمة من الذرة بأسعار منخفضة فكانت النتيجة كساد إنتاجها الوطنى من الذرة .

إذا كانت أسواق الزراعة مثالا ، فذلك لأن أكثر من ٦٠٪ من سكان الكوكب الأرضى يعملون بها ، وهو ما يعنى - فى النهاية - أن المخاطرة ستكون مرعبة . . ولنا أن نتصور نتائج انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية . الأمر سيكون بالفعل خطيراً لأن ذلك سيؤدى إلى إفلاس مئات الملايين من المزارعين .

كل هذا يقودنى فى النهاية إلى طرح السؤال : ما هى المصلحة الاجتماعية لمثل هذا التحرر؟ والإجابة هى أن انفتاح السوق - الذى أصبح المنطق الوحيد السائد حاليا - سيؤدى إلى إخضاع حاجيات المواطنين الأساسية لإرادة الشركات متعددة الجنسيات . . وليس أبشع من ذلك خطراً على كل حال .

● ما هى صحة حادث ماكدونالدز الذى وقع فى عام ١٩٩٩ فى مدينة ميو الفرنسية ، وهل تحرضون الناس على مقاطعة الأكلات السريعة الأمريكية؟!

- لقد ضخمت «وغالت» وسائل الإعلام فى تصوير هذ الحادث الذى لم يكن فى مجمله سوى «موقف رمزى» أردنا به أن نعبر عن استيائنا من واقع تجارى معين!

والحكاية هى أن الولايات المتحدة ، قررت فجأة فرض ضرائب عالية على وارداتها من «الجبنة - الروكفور» بواقع ١٠٠٪ وكانت النتيجة أن ارتفع سعر الكيلو من ٣ دولارات إلى ٦٠ دولاراً .

وكما يعرف الجميع كان أكثر المتضررين من هذه الضرائب هم «مربو الماعز» الذين يسكنون بكثافة ملحوظة فى مدينة «ميو» وضواحيها إلى جانب نحو ١٣٠٠

عامل يعملون فى مصانع روكفور . . وكان طبيعيا أمام هذه الخسائر أن نعبر عن رفضنا للسياسة التجارية الأمريكية ونتظاهر أمام ماكدونالدز باعتباره رمزا أمريكيا . . ودخل نفر منا إلى المطعم ، وخلعوا بعض الأبواب والشبابيك ، وأنزلوا اللوحات من فوق الحائط ، ووضعوا بعض الرمال فى أركانه . . هذ كل ما حدث ، لكن البعض صور ذلك اعتداء ، ولقد كررت مئات المرات أننا لسنا إرهابيين وبالطبع لعلك تعرف أن الولايات المتحدة قد فرضت هذه الضرائب لمعاقبة دول الاتحاد الأوروبى على منعها استيراد اللحوم الممرضة القادمة من المزارع الأمريكية .

● لكنك رفعت شعار «الطعام الردىء» لتحرض الناس على مقاطعة الغذاء الأمريكى؟

ـ لقد رفعت هذا الشعار بالفعل ضد كل الأغذية التى تضر بصحة الإنسان ، خصوصا بعد أن أصبحت الأجواء معبأة بالحديث عن جنون البقر ، والدجاج الفاسد ، واللحوم المهرمنة ، بل ومشروب الكوكاكولا الذى أصابه الجنون بدوره . . ثم زاد الطين بلة بما أحدثته ميكانيزمات الجينات المعدلة التى يطلقون عليها «ثورة O.M.G» .

كان طبيعيا أن نحذر من الطعام الردىء ، وأصدرت كتابا بعنوان : «العالم ليس سلعة» دعوت فيه إلى العودة إلى الزراعة الطبيعية «ضد الزراعة الصناعية» ورفعت شعاراً يقول : «مزيد من القمح من أجل الحياة» وإذا كان الكثيرون قد استجابوا لندائى ، فلأنهم يعرفون أن الأطعمة فقدت مذاقها الطبيعى ، ولذلك وقفوا معنا ضد العولمة غير المتحكم فيها ورفضوا جميع الأطعمة والخضراوات المهجنة .

الحرية النقابية

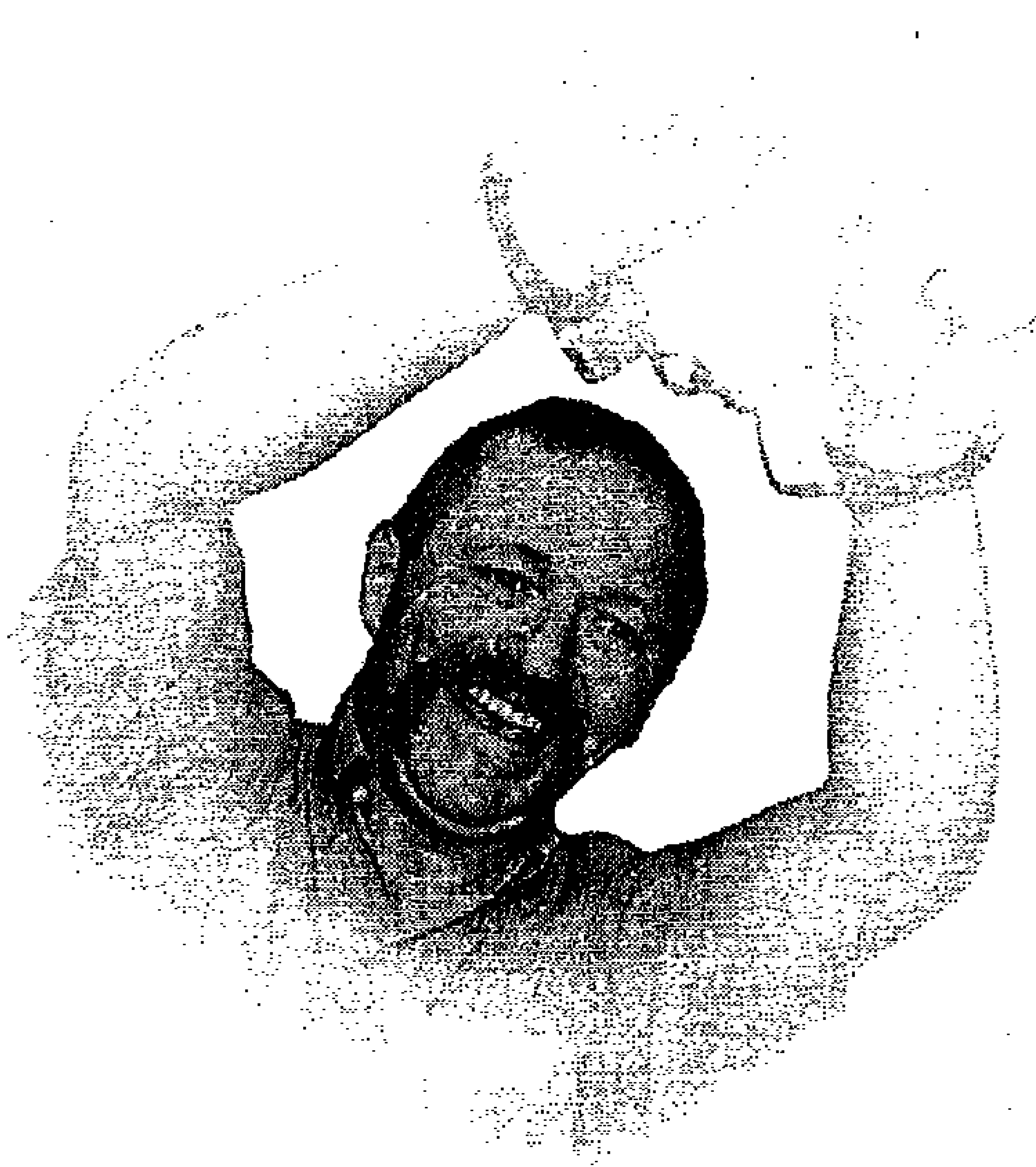
● وما هى آخر أخبار الأحكام القضائية الصادرة ضدكم من محكمة مونبلييه بعد حادث الاعتداء على مطعم ماكدونالدز فى مدينة «ميو»؟

ـ لقد أمضيت ١٤ يوما فى السجن ، ولا تزال القضية مستمرة بعد أن تقدمت بالاستئناف ، لكن المؤكد أن هذه المحاكمة قد أثارت تعاطف الملايين معى داخل فرنسا وخارجها ، وأذكر أن آلاف الاتصالات الهاتفية جاءتنى من داخل الولايات المتحدة ، يعربون عن تضامنهم معى ، ويصفوننى بالفلاح الفرنسى الشجاع ، وطلبوا أن نسمح لهم بإرسال شيكات تضامنا معى ، ولدفع الغرامة المقررة . لكننى وبقية زملائى رفضنا هذه الفكرة ، وقلت إن الحرية النقابية لا تباع لا تشترى ، وعلمت

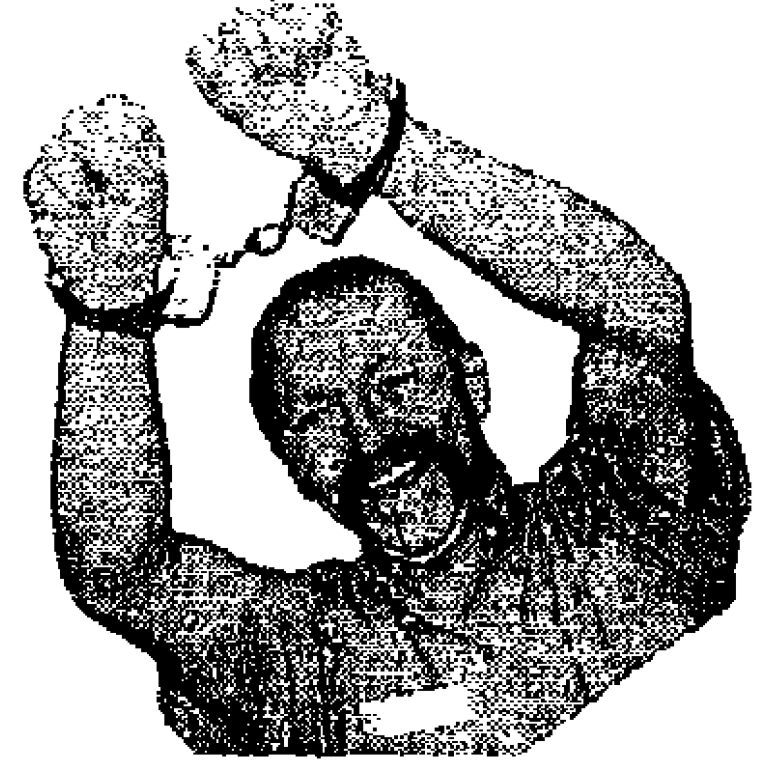
من زميلى فرنسوا ديفور أن الوزير جاك لانج قد اتصل هاتفيا ، وأكد مساندته لدعوتنا الخاصة بالربط بين الثقافة والزراعة ، وباقى المجتمع ، وطلب أن تسمح له بأن يرسل «شيكا» تضامنا معنا ، لكننا رفضنا .

واليوم وكما تلاحظ ـ اتسعت دوائر التأييد لنا فى كل أنحاء العالم ، ونصر على مطالبنا وهى أن تخضع قواعد السوق لمبادىء عليا مثل تلك التى يحددها الميثاق العالمى لحقوق الإنسان لأنه لا يعقل أن نبنى ونؤسس قواعد اقتصادية تخالف «الجسد القضائى الدولى» . . وإذا كانت التجارة العالمية أمراً جيداً ، فالمطلوب هو أن تتأسس على «حقوق» وليس على علاقات «قوى اقتصادية» .

والأمل معقود فى النهاية على المرصد الذى نحن بصدد تأسيسه حاليا . . ثم على المؤتمر الذى سينعقد فى الدوحة فى نوفمبر المقبل آملين أن يتم الاستجابة إلى مطلبنا الخاص بعدم اخضاع مطالب الإنسان الأساسية كالتربية والتعليم والثقافة إلى منطق الربح والخسارة والسوق التى لا ترحم! . . باختصار : على العالم أن يعترف بحقنا فى التمرد ، والثورة المشروعة ونسعى حالياً إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق «صحوة ضمير» جماعية ضد الآثار السلبية للعولمة .



روبرت ماكنمارا:
أخطأ الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عندما قال للمتظاهرين فى سياتل «أنتم على حق»



انتقد روبرت ماكنمار المحتجين الذين تظاهروا ضد العولمة فى سياتل وجنوة وقال فى حديث مع «وجهة نظر عالمية» أن هذه المظاهرات تخطىء حين تعتقد أن العولمة هى سبب الفقر أو أنها تقف عقبه أمام طريق القضاء عليه . ووصف الذين تظاهروا فى سياتل وجنوة» بأنهم «فوضويون وهدفهم الوحيد هو التدمير» . وقال ماكنمارا أن المشكلة تفاقمت حين صرح الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون للمتظاهرين فى سياتل قائلاً «أنتم على حق» .

● بما أنك قضيت فترة طويلة تتعامل مع الفقر وقضايا التنمية ، ما هو رأيك فى الاحتجاجات التى صارت تنظم ضد مجموعة الدول الثمانى ، وماذا يريد هؤلاء المتظاهرون؟

ـ ٩٨٪ من المحتجين هم من الشباب المتحمس ، ويرغبون فى تحسين الظروف المعيشية للمتضررين فى العالم ، لا سيما الدول النامية مثل الصين وشبه القارة الهندية وجنوب الصحراء فى إفريقيا ، إلا أنهم مخطئون فى أحكامهم بأن العولمة هى سبب الفقر أو أنها تقف فى طريق القضاء عليه . المشكلة تكمن فى أن ٢٪ من الذين تظاهروا فى سياتل وجنوة هم من الفوضويين وهدفهم الوحيد هو التدمير . هم الذين يخلقون المشاكل التى تؤدى إلى العنف .

● لكن بعض انتقاداتهم صحيحة .

ـ نعم ، هم على حق فى مجال واحد مهم . يوجد عنصر من عناصر العولمة ، أعنى به عولمة التجارة ، يحتاج إلى مزيد من الاهتمام خسارة العمال فى دول العالم الصناعى لأعمالهم وانتقال تلك الأعمال إلى الهند والصين مثلا . طبيعة عملية العولمة تجعل الولايات المتحدة مثلا تتمتع بميزة تفصيلية فى مجال التكنولوجيا

روبرت ماكنمارا : عمل رئيسا للبنك الدولى لمدة ١٣ عاما ، وشغل منصب وزير الدفاع الأمريكى خلال حرب فيتنام .

المتقدمة فى ما يتعلق بالعمالة الماهرة ، بينما تجعل الهند والصين فى مجال المنتجات ذات التكنولوجيا غير المتقدمة التى تستخدم العمالة المكثفة .

عندما تنتقل شركة «نايكى» أو بعض شركات النسيج من أوروبا أو أمريكا إلى آسيا ، فإننا نفتقد عددا من الوظائف . هذا هو السبب وراء انضمام عدد من نقابات العمال فى الولايات المتحدة إلى المظاهرات . إننا لا نقدم فى دول العالم المتقدم تعويضات كافية ، سواء كان ذلك إعادة تدريب أو تعويضات عن البطالة بسبب الوظائف التى اختفت ، نتيجة عولمة التجارة .

● ماذا عن إعفاءات الديون وهل كانت مطلبا أساسيا فى جنوة؟

ـ إن إعفاءات الديون ليست مرتبطة بعولمة التجارة . لقد قبلت الدول الدائنة الأساسية إعفاءات الديون من حيث المبدأ ، إذا استخدمت الدول التى حصلت على الإعفاء فى تأسيس صندوق لمواجهة مشاكل الفقر والتعليم والصحة والرعاية . وأنا أؤيد ذلك تماما ، إلا أن إعفاءات الديون لن تكون ذات فائدة عظيمة للدول الأكثر فقرا كما يعتقد العديد من الناس . . إن معظم هذه الديون لم تدفع الفوائد الخاصة بها . ولذلك فإننا نتساءل عن الفائدة الناجمة عن إعفاءات ديون لا تدفع عنها الفوائد أصلا . وبالرغم من أن الوضع الافتراضى لهذه الدول يمكن أن يتحسن فى المستقبل ، فإن تلك الدول لن تحصل على مداخيل إضافية .

● يشير بعض المنتقدين إلى أن المؤسسات التى نجمت عن اتفاق برتون وودز «منتجع أمريكى فى ولاية نيوهامبشاير» عقب الحرب العالمية الثانية ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، لم تعد الآلية المناسبة للتعامل مع مشاكل العولمة ، هل تؤيد هذا الرأى؟

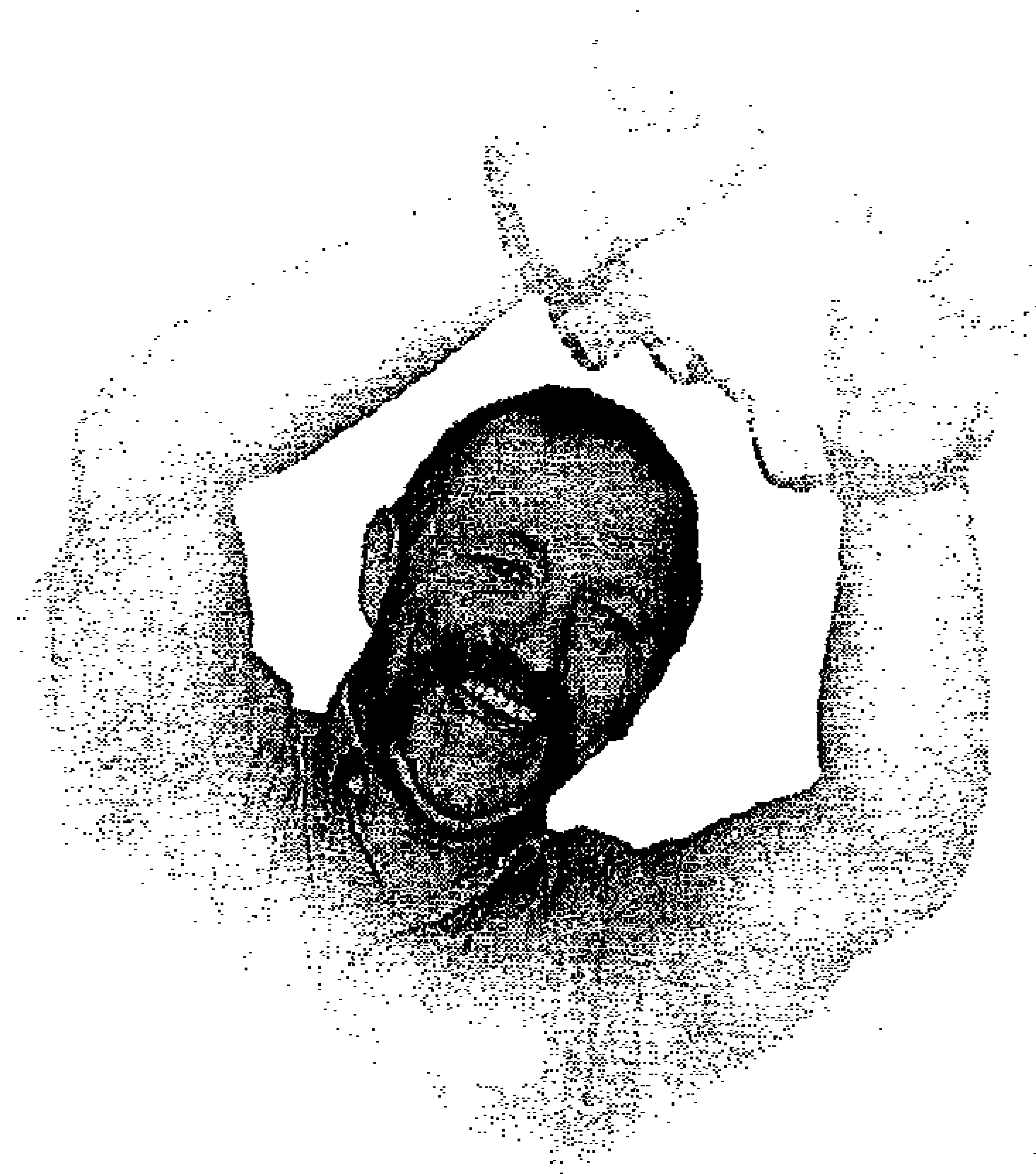
ـ الذين يشيرون هذه الانتقادات مخطئون . إن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقعا فى أخطاء بالطبع . لقد كنت رئيسا للبنك الدولى لمدة ١٣ سنة ، وأفخر بما أنجزناه . بصورة عامة ، قدمت المؤسستان الكثير من أجل تحسين أوضاع أفقر الشعوب فى أفقر الدول أكثر من أى مؤسسة أخرى فى العالم ، وهما يبذلان المزيد من الجهود من أجل الفقراء أكثر مما تبذله المظاهرات فى جنوة وسياتل .

وفى الواقع فإن المتظاهرين يضعفون المؤسستين الوحيدتين القائمتين للتعامل مع مشاكل الفقر والبيئة . أنا أؤيد تماما التوجهات الجديدة فى البنك الدولى فى ما يتعلق بالتعليم وإقامة المؤسسات التى ترعى التنمية بدلا من مشروعات البنية

الأساسية الكبرى مثل الجسور والسدود . إلا أنه ، فى بعض الأحيان ، تكون هناك حاجة للسدود من أجل التنمية إذا تم تقديم الرعاية المناسبة للذين نزحوا من مناطق معيشتهم بسبب تلك المشاريع الجديدة . وقد تسببت الاحتجاجات فى استحالة تنفيذ البنك الدولى لتلك المشاريع . . ويبقى أن المتضررين دوما هم الفقراء ، وهذا نموذج للتأثير الضار للمظاهرات المعادية للعولمة .

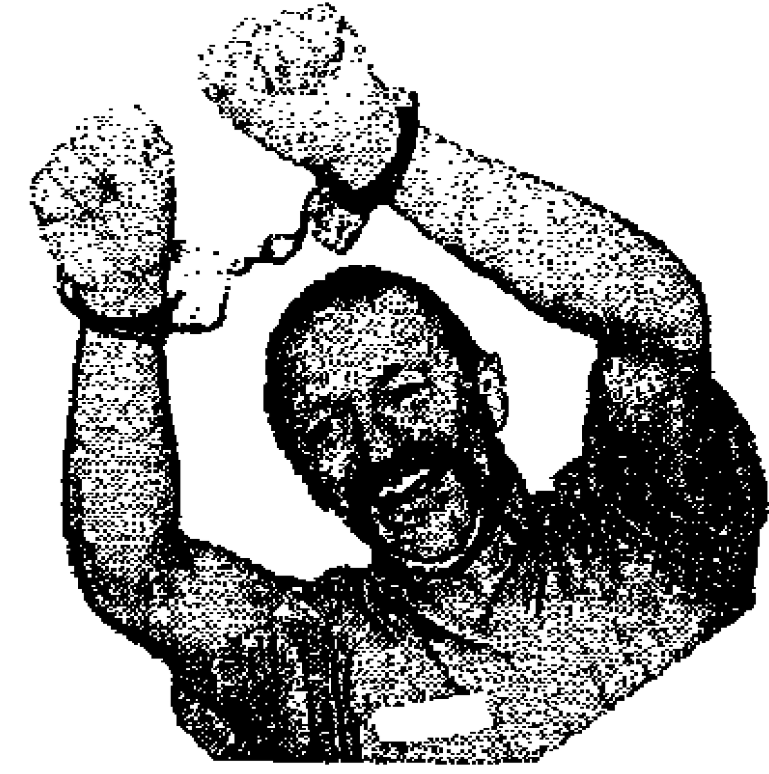
● ما هو رد فعل الحكومات الديمقراطية على المنظمات غير الحكومية التى أصبحت الآن شريكا ثابتا فى كل الاجتماعات الدولية؟

إذا كانت الأغلبية من المحتجين متحمسة ولكن مخطئة فى حكمها فهناك حاجة إلى التفاهم . المشكلة فى سياتل تمثلت فى أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون حينما ذكر للمتظاهرين قائلاً «أنتم على حق» ، ولم يكن تصريحه ذلك صحيحا ، كان من المفروض مناقشة ذلك علنا فى سياتل ، ولكن ذلك لم يحدث . يجب مناقشة عولمة التجارة علنا وبكل جوانبها . . وتذكرنى احتجاجات سياتل وجنوة بمظاهرات الاحتجاج ضد فيتنام .



رئيس شبكة مطاعم «ماكدونالدز» العالمية:

العولمة أصبحت «حجة بليدة» للكسالى والعاجزين!



أصبحت شبكة «ماكدونالدز» للأطعمة السريعة العالمية هدفا لمعارضى العولمة فى العالم باعتبارها شركة تنتشر فى معظم دول العالم تقريبا .

وفى اللقاء التالى تحدث جاك غرينبيرج الرئيس التنفيذى لماكدونالدز عن الدور الذى تلعبه شركته عالميا ، وفند الكثير من الأفكار والتصورات التى لا يراها حقيقية :

● ما هى فى رأيك أكثر المفاهيم خطأ أو الأكاذيب بخصوص ماكدونالدز؟

ـ أولاً هناك هذا التصور أننا شركة أمريكية ضخمة تصدر منتجات لجميع أنحاء العالم لتحقق المزيد من الأرباح . بالطبع نحن فى كل مكان ، و«نوكيا» أيضا وشبكتا تليفزيون «إن .بى .سى» «وسى .إن .إن» . إن ماكدونالدز اسم تجارى عالمى ، ولكننا ندير عملنا بطريقة مختلفة أساسا يمكن أن تلفت اهتمام بعض نقاد العولمة .

فنحن شبكة غير مركزية من مجموعة من المطاعم المملوكة محليا ، وهى شبكة مرنة وتتكيف بطريقة جيدة للغاية مع الظروف المحلية . فنحن نتيح الفرصة لرجال الأعمال لإدارة عمل محلى فأفراد محليين يأتون من بنية أساسية محلياً . . وكل منهم يخلق العديد من الأعمال الصغيرة حوله .

ثانيا ، فكرة الإضرار بالبيئة ، وهذا الاتهام بأننا نربى ماشية على أرض تم استقطاعها من الغابات المطرية ليس صحيحا ، وسجلنا البيئى جيد بصفة عامة ، فلم نشتر مواشى قريبة بأى درجة من الغابات المطرية . وهذه السياسة مطبقة من ١٣ سنة .

ثالثا ، موضوع ماكدونالدز كتهديد ثقافى . لقد أصبحنا رمزاً لكل ما لا يعجب الناس أن يشعروا بالقلق تجاهه فى ما يتعلق بثقافتهم . أعتقد أن مثل هذه الاتهام يكشف مستوى من عدم الطمأنينة العام حول الهوية أكثر من كونه يتعلق بماكدونالدز ، وهو لا يتطابق مع الحقيقة . تعلم ، نحن نعمل فى بلاد مثل اليابان وكندا وألمانيا لأكثر من ثلاثين سنة ولا أرى ثقافات تلك البلاد تتلاشى بسبب ماكدونالدز فى الواقع اعتقد أن العكس هو الذى حدث .

* فى مقابلة مع رئيس تحرير مجلة «فورين بوليسى» الأمريكية .

رابعا ، حقيقة وجود مشاكل غذائية تتعلق بماكدونالدز . الحقيقة أننا نبيع لحماً وبطاطس مقلية وخبزاً وحليباً وكوكاكولا وخساً وكل شيء آخر يمكن أن تشتريه في محلات بيع المواد الغذائية . اختيارك لما تأكله قضية شخصية . .

كل عالم تغذية تحدثنا معه يقول إن الغذاء المتوازن هو المدخل إلى الصحة الجيدة .

يمكن الحصول على غذاء متناسب من ماكدونالدز . إن المسألة ترجع إلى كيفية استخدام ماكدونالدز . لا يشعر أحد بالغضب نحو محلات بيع الأغذية لأنه يمكنك شراء بطاطس مقلية وحلويات ، ولا يريد أحد غذاء متكاملا من ذلك أيضاً .

● وماذا عن المواد المعدلة وراثيا؟

ـ ليست لدينا سياسة بخصوص ذلك لأن المجال العلمي هو الذي يقودنا . نشعر بحساسية شديدة بالنسبة لهذا النقاش . في الأسواق التي لدى الزبائن مشاعر قوية حول المنتجات المعدلة وراثيا لا نستخدمها . وفي الولايات المتحدة ، نستخدم تلك المواد لأنها موجودة في ثلث الذرة المستخدمة ، ولا أدري ، في نصف أو ثلث محصول فول الصويا ، الذي يستخدم كأساس بعض امداداتنا الغذائية . ولذا يكون من المستحيل اليوم عدم استخدام المواد المعدلة وراثيا . ولكننا نعتمد في قراراتنا على المجتمع العلمي والحكومة .

● لماذا تتعرض محلاتكم دائماً للتخريب في كل احتجاج؟

ـ هذا النوع من النقد هو ثمن نجاحنا الفريد ، ليست هناك جهة على هذا النحو الشخصي مثل شركتنا ، فهي تقدم خدماتها لـ٤٥ مليون شخص في اليوم من خلال ٢٨ ألف مطعم في ١٢٠ دولة . فإذا كان هذا هو حجم وجودنا فلا بد أن نصبح محل اهتمام بالتأكيد .

نحن نعمل اليوم في عالم يركز الناس فيه على مجمل الإحباطات المتعلقة بعدد من القضايا على مفهوم العولمة ، وهو مفهوم أكثر تعقيدا من كتابات البعض حوله . وفي واقع الأمر ، فإن العولمة أصبحت طريقا قصيرا لوصف الإحباطات التي تحيط بها ظروف لا صلة لها بالعولمة ، لذا فإن محلات ماكدونالدز أصبحت هدفا قريبا وفي متناول اليد .

● ماذا يقف وراء الواقع الذي يوصف بأنه «فهم كوني» ضد مطاعم ماكدونالدز؟

ـ لا أعتقد أنه من الصحيح أن تصف هذه السلبية بـ«الفهم الكوني» . هناك عدد صغير من الذين يمكنهم التعبير عن أنفسهم ببراعة وتتوفر لهم الظهور في وسائل الإعلام ، غير أن زبائننا لا يتفقون معهم وإلا لما داوموا على الشراء من مطاعمنا .

خلال الاحتجاجات التى استمرت أربعة أيام فى سياتل ضد منظمة التجارة العالمية هاجم عدد يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ شخص محلاتنا ومحلات تابعة لشركات أخرى ، ولكن فى نفس ذلك الوقت استقبلت مطاعم ماكدونالدز فى أنحاء العالم ١٧٥ مليون شخص . ترى أى عدد من هذين العددين يعكس الواقع الصحيح؟

● لماذا تعارضون الرأى الذى يقول إن شركة ماكدونالدز تفرض نوعا محددا لعادات الأكل على المستوى العالمى؟

ـ أعتقد أن شركة ماكدونالدز تقدم تجربة متوازنة فى كل مكان فى العالم ، فهناك ١٢ ألف مطعم للأكل الصينى فى إيطاليا ، غير أنه لا أحد يدعى أن هذه المطاعم تلحق ضرراً بالثقافة الإيطالية .

● ما هى الدول التى تشعرون أنها تقاوم هذا الاتجاه؟ ما هى الدول التى تجدونها أكثر مقاومة لتبنى معاييركم؟

ـ باستثناء الدول التى بدأنا العمل فيها قبل أقل من خمس سنوات ، مثل الهند وباكستان ، حققنا نجاحا واضحا فى كل مكان قضينا فيه فترة زمينة أطول .

● ماذا عن أماكن مثل فرنسا؟

ـ أصبحنا هدف الكثير من الانتقادات هناك ، ولكن من الأفضل إلقاء نظرة على سلوك المستهلكين هناك ، ماذا يفعلون؟ ألم يصبحوا زبائن دائمين لمحلاتنا؟ أليست هذه المطاعم مملوكة لفرنسيين؟ ألا تشترى هذه المطاعم منتجات المزارعين الفرنسيين؟ ألا توفر هذه المطاعم عملا لوكالات الإعلان وشركات التشييد ، والقانونيين والمحاسبين؟ ألم توفر هذه المطاعم وظائف للشباب الفرنسى الذى يجد صعوبة فى الانخراط فى القوة العاملة هناك؟ هذه هى قصة فرنسا ، وهذا هو الواقع فى ما يتعلق بعملنا هناك .

أعتقد أنها تجربة يجب أن نفخر بها لا أن نشعر تجاهها بالحرج ، إنها قصة عظيمة لا تستطيع غالبية الشركات أن تحكيها ، الفرنسية منها وغير الفرنسية .

● إذا أردت أن توظف آخر كلمات لك فى هذا اللقاء فى توجيه رسالة إلى مناهضى العولمة مثل جوزيه بوفيه الفرنسى الذى قاد مجموعة خربت أحد مطاعمكم هناك وشارك فى احتجاجات ضد شركتكم فى مؤتمرات القمة العالمية ، فما هو مضمون رسالتكم؟

ـ جوزيه وحفنة من الإرهابيين أكثر اهتماما باستهداف ماكدونالدز من دون فهم الحقائق وراء عملنا . يجب أن يعترف هؤلاء بالأهمية لمحلية لماكدونالدز وأن يتجهوا إلى البحث عن هدف أكثر ملائمة للسبب الحقيقى وراء غضبهم .



خاتمة

ملامح أولية لعولمة من نوع جديد

بات واضحاً أن مسيرة العولمة . والعولمة المضادة ، أفرزت «أو بالأحرى شكلت» ما يعرف بشعب دافوس المناصر للعولمة المتوحشة ، فى مقابل شعب سياتل أو برتواليجرى المناهض لكل مقولات العولمة وأفكارها .

● ففى دافوس «بسويسرا» كان يجتمع قادة ورؤساء دول وحكومات ، ورجال أعمال يزعمون أنهم يتحدثون باسم الإنسانية . . وتحيط باجتماعاتهم عربات مصفحة ، وقوات أمن مدججة بالسلاح بينما تكتظ القاعات بكثيرين من بينهم ممثلون حكوميون عن الدول الفقيرة جنبا إلى جنب مع ممثلين للشركات الكبرى والمنظمات الدولية .

● أما فى برتواليجرى وكانت تجتمع حركات تمثل الشعوب المحرومة وهى - فى مجموعها - عناصر فاعلة قادمة من بقاع الأرض المختلفة لتعبر عن «الأمل» الذى يحدوها فى مسيرتها الطويلة و«الحلم» ببناء عالم آخر يُعتقد أنه «ممكن» .

وكم كان محقاً هذا الإفريقى العجوز الذى كشف فى معرض حديثه عن تغير الأوضاع لصالح حركة الشعوب فقال : «قبل قرنين من الزمان ، كان أجدادى يأتون إلى بلاد الشمال ، مكبلين بالأغلال والأصفاد فى الأقدام والأيدى لأنهم عبيد . أما اليوم فأنى آتى كرجل حر وهذا معناه أنه لا ينبغى أن نيأس ، فبناء عالم آخر ، بات أمراً ممكنا» .

(1) Eloge du mondialisme, René passet

أياً كان الأمر ، فالمجتمعون فى دافوس تحت حماية البوليس يقولون إن العولمة تسير وتتقدم ، أما الشعب الواعى فى برتواليجرى فيؤكد أن مذهب «ضد العولمة» يتفاعل ويتنامى . . والغريب أن بين «مقولات دافوس ، ومقولات برتواليجرى» فقدت معظم الكلمات معانيها . . فالمتعولمون الفضلاء أصحاب الانفتاح الكونى ، وممثلو الأموال والشركات العابرة للقارات يطالبون بفتح الحدود ، وتكريس دور النيوليبرالية ، والمنظمات الدولية مثل «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية» . . وأما مناهضو العولمة ـ بالمقابل ـ فيؤكدون أنهم غير مسئولين عن صعوبة الحياة الراهنة ، ويلفتون النظر إلى أنهم يناضلون ضد الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار ، مثلما ناضلوا من أجل منع انعقاد مؤتمر سياتل الذى كان ينتصر لمنطق السوق ، ويقولون إنهم أعلنوا رفضهم بأعلى صوت فى مظاهرات براغ ونيس .

لكن الثابت أن هذه التحركات لم تحظ بالرضا أو القبول ، فها هو صندوق النقد الدولى يؤكد أن العولمة هى أحد المحركات الرئيسية للنمو لأنها تسمح بتقسيم العمل ، ويتم ترجمتها فى الزيادة الإنتاجية ، ومستوى الحياة . كما أن تقسيم العمل يسمح لكل أمة أو دولة بالتخصص فى المنتجات التى هيأتها الطبيعة لها إلى جانب فضائل المنافسة الدولية التى تؤدى إلى ارتفاع نوعية الإنتاج ، وتنمية الكفاءات .

ورغم ذلك يعارض المجتمعون فى برتواليجرى كافة الأطروحات التى قدمها المجتمعون فى دافوس ويتحفظون على معانى العولمة كما حددها شعب دافوس بإلغاء

---

* للتمييز بين معانى العولمة يشير كتاب فى مدح مذهب العولمة إلى القاموسين الشهيرين لاروس ، وروبير ، ويذكر أن القاموس الأول يضع تعريفا للعولمة هكذا :

عمل من شأنه أن يصبح عالميا وينتشر فى العالم .

أما الموندياليزم أى مذهب العولمة فهو بحسب لاروس مذهب يتجه إلى تحقيق الوحدة السياسية مثل مجتمع إنسانى واحد ، بينما يحدده روبير كالتالى : مذهب كونى يتجه إلى تأسيس وحدة المجتمع الإنسانى .

بكلمة أخرى : مذهب العولمة هو اختيار إيديولوجى مؤسس على قيمة اجتماعية ثقافية ومهمة للحياة وللعالم وليس قانوناً طبيعياً لازما لا مفر منه .

ومن ثم فالعولمة ـ فى ضوء هذه المعطيات ـ لها عدة أوجه فضلا عن أن كل عولمة ليست أبداً مذهبا عولمياً» .

لكن بين هؤلاء وهؤلاء : أى بين المتعولين المفترسين ، والمتعولين الحقيقيين لابد من اختيار المعسكر وترجيح الاختيارات .

كامل لرقابة حركات رءوس الأموال ، وتحرير الخدمات المالية العابرة للحدود ، وإبعاد القواعد المحددة لدخول المؤسسات والمستثمرين الأجانب فى السوق . .

ويرى شعب برتواليجرى أن أنصار العولمة يسرفون على أنفسهم عندما يرون أن الحكومات لو التزمت بطريق التمرير الكامل لحركات رءوس الأموال ، وقامت بالإصلاحات الهيكلية الضرورية ، فإن العالم سيكون ـ والحالة هذه ـ أكثر رفاهية .

بمعنى آخر : إن شعب دافوس يعطى الأولوية لرءوس الأموال أى أنها «عولمة الأشياء التجارية» والتى يسلم بمقتضاها العالم نفسه ـ طائعاً ـ إلى جشع رأس المال وهى تختلف بالطبع عن «عولمة المجتمع الإنسانى» .

العولمة المفترسة

الخطير فى الأمر أن مراكز القوى والتأثير فى ظل العولمة المفترسة تمحورت فى عدة رموز . . فها هو أحد رجال الأعمال الفرنسيين لم يرفض أن يسميه مقدم برنامج تليفزيونى شهير باسم «أحد سادة العالم الجدد» . .

ولقد جنى هذا الواقع على الديمقراطية التى أصبحت والحالة هذه محجوزة أو مصادرة لأن رجال الصناعة الكبار يتمركزون فى نقاط بعينها وسيتواصلون ، ويعملون لكل شىء ألف حساب مادام الهدف هو الربح الذى يزيد ثرواتهم ويملأ خزائنهم .

والمؤسف أن هذا الحال يضرب الدولة فى صميم وظائفها ، حتى أن البعض يعتبر العولمة المفترسة نوعاً من الانتصار ضد الدولة ، والعدو الأساسى للديمقراطية . . وحيث لا توجد دولة ، تظهر «المافيا» لكى تملأ الفراغ الدستورى .

إذا كان هناك من يشك فى ذلك ، فليقم بجولة فى روسيا والدول المجاورة لها ليلمس بنفسه إلى أى حد تقلص دور الدولة ، واستفحل خطر المافيا وجماعات المصالح . . ويتساءل : بأى شىء يحلم المفترسون الجدد؟ ليجيب : لاشىء سوى أن يمدوا أيديهم ليغرفوا الملايين والمليارات بعد أن فرضوا قوانينهم على الدول ، ولم يترددوا فى تجاوز كافة الحدود . . وباتت ملامح المستقبل الذى يحلم به سادة العالم الجدد تحددها المصالح المتشابكة والحقوق المفروضة بقوة القانون على الدول . . وأصبحت «السياسة» هى استراحة للمال وأصحابه وهدفها هو تأكيد أو «تحقيق»

الرفاهية لهم وهذا هو جوهر مشروعهم العولمى . . إنها العولمة المخربة أو المدمرة التى تؤكد أننا نعيش عصر «أو زمن» مصاصى الدماء .

ففى التسعينات ، وبفضل التبادل الحر الذى انطلق فيها ، ترسخت سيطرة رأس المال ، وبات كل شخص يريد أن يحصل على أكبر قطعة «من الجاتوه» . . ومما زاد الأمر خطورة هو عدم وجود توافقات اجتماعية ممكنة .

والمثال الصارخ على ذلك هو ما حدث فى مارس ٢٠٠١ عندما بررت شركة ماركس سبنسر العالمية إغلاق العديد من محلاتها والغت نحو ٤٤٠٠ وظيفة بأنها تريد ضمان دخل ٢ مليار جنيه استرلينى للمساهمين حتى نهاية مارس ٢٠٠٢ .

› ***ماذا يعنى ذلك؟***

يعنى أن موقفا «أو هدفا» كهذا يفسح المجال رحبا أمام الأموال القذرة والمخدرات والأسلحة والدعارة لتجد لنفسها مكانا .

بكلمة أخرى : أنها مقتضيات سياسة الماكر والاقتصادية ، حيث يفرض المال قانونه .

والمؤسف أن هذا المنطق جعل الدول التى تحاول الابتعاد تلقى العقاب بواسطة الأسواق المالية ، وليس أمامها خيار .

وبالنسبة لتضامن البشر داخل الأمة أو بين الأجيال ، يلفت كتاب «فى مدح مذهب العولمة» النظر إلى تخفيض ساعات العمل الذى بات مطلبا مُلحاً من جانب التيارات اليسارية والاشتراكية فى أوروبا ، وإمكانية أن يساهم فى توفير الوظائف ويذكر أن فرنسا بها نحو ٣ مليون عاطل فى عام ١٩٩٤ ، وفى ألمانيا أكثر من ٤ مليون ولاشك أن تخفيض ساعات العمل فيهما سيسمح بخلق وظائف جديدة .

ويشير الكتاب إلى أن الكوكب الأرضى لم يعد مهدداً فقط وإنما أيضاً قدرته على حمل الحياة ، وهو ما يحتم فرض سياسة تنموية ممتدة تدور حول ثلاثة محاور :

■ إعادة تنميط «وصياغة» القدرة «أو السلطة» بوضع الهدف الإنسانى والقيم فى قلب الاقتصاد . أى وضع الاقتصاد فى مكانه الصحيح كخادم لامخدوم!

■ تحديد أطر الاقتصاد باحترام المنطق الجمعى لكل مفرده من مكوناته ، وفرض السمو للمصلحة العامة على لعبة المصالح الخاصة . وتحديد معايير «عقلانية الاختيارات» التى لم تعد ترتكز على منطق السوق لكن على منطق الرجال والنساء الذين يفرزونها «أو ينتجونها» .

■ إعادة تحديد قواعد القسمة التى تدفع تضامن البشر داخل الأمم، وعبر الأجيال .

ويخلص الكتاب فى ضوء هذه الرؤية النقدية لمذهب العولمة المفروضة بالقوة على الجميع - إلى القول بأن أنصاره ليسوا إلا وحوش مفترسة للعالم .

عولمة فى خدمة المجتمع

يطرح البعض السؤال :

● من هم المتعولمون الحقيقيون؟

ويجيبون : نحن المتعولمون الحقيقيون لأننا نعطى المساحة الأكبر لخدمة المجتمع الإنسانى ونعلى من شأن الأشياء الحية «البشر» على حساب الأشياء الميتة «الأموال والبضائع ، ورأس المال» فالهدف ينبغى أن يكون إنسانيا بالدرجة الأولى ، والاقتصاد ليس له معنى إلا فى ضوء هذا الهدف .

ويصف نفر المحللين هذا الحال بأنه صراع أو نضال بين «عقلانية» فى مواجهة أخرى وأن إرادة وحدة المجتمع الإنسانى هى التى يتحدد بواسطتها مذهب العولمة . ومن ثم يتعين إعادة وضع كل ما هو إنسانى فى قلب الاقتصاد ، أو فى «صميم القرار» .

ولو التفتنا حولنا لوجدنا أن الإنسان ليس إلا هذا المخلوق الذى صنع تاريخه من الدم ، والدموع ، فهو الذى تعرض للاضطهاد ، والذبح ، والعذاب ، ولم يتحرر بالكاد من قيوده وسلاسله ، ولهذا يتعين علينا أن نجعله هدفنا وكما يقول الفيلسوف الفرنسى ارنست رينان أن هدف العالم هو تنمية الروح التى أول شروطها الحرية . وهذه الحرية لا توجد إذا ما سيطر البؤس والاضطهاد .

ولهذا السبب يجب ألا نفقد الرؤية ، فالأولوية تُعطى للبؤساء والمضطهدين ليس لأنهم أفضل ، ولكن - ببساطة ، لأن البؤس والاضطهاد يعطلان تجليات «أو ظهور» الطبيعة الإنسانية .

بمعنى آخر : إن الإنسان يحمل فى ذاته،تفوقه وتجاوزه الخاص ومن ثم يصعب تجنب النهائيات ، والأهداف ، والقيم التى من أجلها نعيش وقد يحدث أن نضحى بوجودنا من أجلها . . ويسهب كتاب «فى مدح مذهب العولمة» فى حديث فلسفى حول الأدوات والغايات فيقول نحن نعطى المعانى التى نريدها إلى الأدوات ومنها

الأداة الاقتصادية ، وها هو الفيلسوف باسكال يقول : «لو أنت بحثت عنى فسوف تجدنى» لكننا نضيف إلى قوله ما يلى :

لو أ نت توقفت عن البحث عنى اعتقاداً منك أنك وجدتنى ، فسوف تفقدنى إذن»

وتأسيسا على ذلك فإن قانون السوق ينبغى أن يخضع للأوامر الأساسية للشخص وللطبيعة ، فطاعة الطبيعة أمر ضرورى ، وكذلك طاعة الاتفاقات الخاصة بالحقوق الاجتماعية للعمال ، واحترام كل دولة «أمة» عبر تشريعاتها الداخلية هذه الاتفاقات على أرضها ، وقد يحدث أن يتناغم التجمع الدولى مع التشريعات المجتمعية .

وفى هذا الخصوص يشير الاقتصاديون إلى المأزق الذى تجد الدول الفقيرة نفسها فيه وينصحون بعدم فرض كل شىء على هذه الدول ، فنأمرها بإغلاق حدودها ، وإخضاعها لاجتياح منتجاتنا الخاصة ، وأن نفرض عليها برامج تضبيط هيكلية وإجبارها على التضحية باستثماراتها على القاعدة التى بدونها لا يمكن أن تتحقق أية انطلاقة اقتصادية ، وكذلك إجبارها على تحمل فوائد الديون التى تدفعها عدة مرات .

وثمة نقطة أخرى تتعلق بالاقتصاد كخادم لامخدوم ، فيذكر البعض أن كراهية البورصة ليست شيئاً آخر - فى الواقع - غير كراهية السوق والملكية الفردية . ويقول إننا لو حاولنا قتل الأسواق ، فإنما نقتل البشر ويصبح حالنا أشبه بمن كان يقف فى مكان المجزرة دون أن يدرى!

ويضيفون نحن جميعاً مضاربون أو هكذا ينبغى أن نكون ، سيما وأنه ليس ممكنا أن يكون كل المضاربين على خطأ ناهيك عن أن البورصة هى المكان الذى تؤدى فيه الأفعال إلى ولادة حقوق الملكية ، كما أنها تؤسس المسئولية .

ويذهبون إلى ضرورة تأسيس منظمة عالمية للتنمية الاجتماعية توقع مع الأمم المتحدة جملة من العقود فى مجالات محددة تتعلق بمستقبل المجتمعات وتغطى الحاجات الأساسية مثل : الثقافة ، والديمقراطية ، والبيئة .

منطق الإنسان أم منطق الفرد

وينتقد المفكر الفرنسى رينيه باسيه مؤلف كتاب «فى مدح مذهب العولمة» النيوليبرالية ويقول إنها ترتكز على خطأ بين هو تخفيض الإنسانى إلى فردى ، ويقول : لماذا لا نجعل الإنسان العاقل اجتماعيا يكون عاقلاً اقتصاديا ونجرده من

حقه فى أن يضع فى الاعتبار المعطيات الجديدة التى قد يكون بعضها أكثر أهمية بالنسبة له عن قيم السوق؟

ويقارن بين الشخص فى ضوء العولمة المفترسة ، والشخص فى ضوء العولمة الخادمة للمجتمع الإنسانى فيذكر أن الشخص عند الطرف الأول ليس إلا فرداً بمعنى أنه وحدة أو ذرة مجتمعية . وهو آلية محضة بدون تأثيرات أو اهتمامات أخلاقية ولا يعرف من علاقته مع الآخر سوى تلك العلاقة المؤسسة على التبادل التجارى . . إن الفرد عندهم ليس إلا عجلة فى آلية مرتبطة بآليات أخرى حاسمة .

وعلى النقيض فإن الشخص فى ضوء العولمة الخادمة للمجتمع الإنسانى ، لا يمكن أن يعامل كشىء فهو جسد وروح ، أو هو مهاجر فى الطبيعة والمجتمع ، لكنه يحمل قيما ومنفتح على الآخر ، وهو ممثل للتاريخ وخاضع لمحددات أخلاقية .

وانطلاقا من هذه الرؤية ، فإن المتعولمين الحقيقيين هم أولئك الذين يحرصون على استيفاء ثلاث صور للتضامن : تضامن الشعوب فى العالم ، والبشر فى كل دولة ، ثم التضامن بين الأجيال المتعاقبة .

وتتحقق الصورة الأولى بإلغاء الديون الخارجية للدول الفقيرة وتذويب المؤسسات الدولية حول المنظمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، المهيأة للتفاوض معا «وباسم» الشعوب حول شروط العقود المؤكدة للتنمية للجميع باحترام الحقوق الأساسية للإنسان ، وحماية الطبيعة .

ويلفت النظر إلى أن ديون الجنوب هى فى جانب كبير منها مسئولية دول الشمال ، لأنه بسبب القروض استفحل الأمر وتضخم فزاد الطلب عليها ، كما زادت الفوائد ، مما أدى إلى حدوث أزمة الديون فى عام ١٩٨٤ . وقد بلغ إجمالى الفوائد فى عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٦٠ مليار دولار «دول شرق أوروبا خارج هذا التصنيف» وقد بلغت الفوائد سنويا حوالى ٢٠٠ مليار والنتيجة المفجعة هى أن دول الجنوب الفقيرة هى التى تساهم عبر تسديدها لفوائد القروض فى تنمية الدول «الغنية» على كوكب الأرض .

لكن إلغاء الديون كمعيار ضرورى ، لا يمكن أن يكون حاسما إلا إذا كان مقرونا بتنمية أخرى هى من نوع «ساعد نفسك» وتعنى تحديد الأهداف والوسائل وصولاً إلى البناء وتعرف هذه العملية باسم «التنمية الموجهة ذاتيا» .

تضخم ظاهرة العولمة

ويحذر رينيه باسيه ، مما يسميه «تضخم ظاهرة العولمة» التى تكشف أن قادة العالم الحقيقيين ليسوا هم رجال السياسة الذين نراهم يتحدثون هنا وهناك ، ويطلقون التصريحات ويرفلون فى كل وقت وحين فى حلل أو «مظاهر» السلطة السياسية ، وإنما هم الذين يحكمون منذ الآن فصاعداً الأسواق المالية ، ويسيطرون على مجموعات «الميديا » الإعلامية ويمسكون بخيوط طرق الاتصالات وصناعة المعلوماتية وتكنولوجيا الجينات .

ويجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أن الحكومة الحقيقية فى العالم تضم قطاعات أساسية هى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة التجارة العالمية ، ومنظمة حلف الناتو .

هذه الحكومة الخفية «أو غير الرسمية» لا تكترث بالنقاش حول الديمقراطية ولا تعنيها من قريب أو بعيد أمور الانتخابات فى العالم بمعنى آخر : إنها لا تشغل نفسها سوى بشىء واحد هو أن تقود كوكب الأرض وتقرر مصير شعوبه .

ومن ثم يتحتم ضرورة الوقوف فى وجه هذه الهيمنة الطاغية لتلك الحكومة الخفية «غير الرسمية» فإن كل شخص ينبغى أن يشعر بضرورة وجود سلطة حديثة مضادة ، ولعله يأخذ من «شعلة» المعارضة الدولية التى اندلعت فى أماكن كثيرة فى العالم : سياتل ، ودافوس ، وبراغ ، وجنيف . . ليبدأ مع زملائه من «المعارضين للعولمة» بناء أو تأسيس - بشكل أو بآخر - الحجر الأول فى الفضاء الجديد الخاص «بالتمثيل الدولي» . . هذا التمثيل الذى ينبغى أن يأخذ المجتمع المدنى الدولى مكانا رئيسيا وبارزاً فى إطاره .

والمخاوف الكبرى تأتى من خطر داهم يعرف باسم «تسليع» الكلمات ، أو الأرواح أو الثقافة وما يثيره من إحساس بالعنف وعدم المساواة بين البشر ولعل هذا المبدأ - مبدأ التسليع - هو المسئول عن موت أكثر من ٣٠ مليون شخص سنويا بسبب الجوع ويظل أكثر من ٨٠٠ مليون تحت خط الفقر .

ووسط هذا الركام أو الخراب الإنسانى ، تصبح الحاجة ملحة إلى إعادة تأسيس اقتصاد جديد يكون أكثر تضامنا وينطلق من مبدأ التنمية الممتدة على أن يوضع

«الكائن البشرى أو الإنسانى» ـ كما أسلفنا فى قلب الاهتمامات وفى هذا الإطار لابد من نزع السلطة المالية لأن جبروتها يهدد «التربة السياسية» فى جذورها ، ويضع عراقيل وقلاقل فى طريق الديمقراطية . وأخطر ما فى طغيان مذهب العولمة المفترسة هو أن الفساد السياسى أصبح ملمحاً بنائياً من ملامح مجتمع اليوم وأن الكارثة تكمن فى أن القرارات الأساسية والمهمة لا تؤخذ عادة إلا فى الكواليس وبعيداً عن الأنظار سيما وأن الهدف الأساسى لرجال السياسة ليس إلا البقاء لأطول مدة ممكنة فى مقاعدهم ، وفى هذا وحده تدشين «لعصر اللا محدود» الذى دخلناه فى كل الميادين . . ناهيك عن أن التفكير الواحد بات يلف كل الأجواء .

خطة لتغيير العالم

إذا كنا نريد بحق تغيير العالم فلابد أن نجعل فى صدر برنامجنا وضع نهاية لسياسات الإصلاح والتضبيط الهيكلى فى الدول الفقيرة ، وإلغاء جزء كبير من ديونها ، وزيادة حجم المساعدات المخصصة للتنمية فيها ، وقبول النماذج التى لا تتلاءم مع النموذج فى الشمال ، وتشجيع الاستثمار الجمعى فى المدارس ، والمساكن ، وميدان الصحة والتأمين الاجتماعى وتوفير المياه الصالحة للشرب «يوجد ١,٥ مليار شخص محرومون من هذه المياه» وفرض حماية اجتماعية وبيئية على المنتجات المستوردة والمصدرة . . كما يتعين إضافة أشياء أخرى لبرنامج تغيير العالم مثل : محكمة العقوبات الدولية ، وتصحيح أوضاع المرأة على خريطة الكوكب الأرضى ، ومبدأ الاهتمام بالبيئة ضد احتكار الجينات الوراثية .

ويجب أولاً وأخيراً أن نفطن إلى أن ثقافة الماكدونالدز تتعارض مع الديمقراطية ، لأنها لا تبالى بها وهدفها هو إيجاد مجتمع عالمى للاستهلاك . .

وثمة قناعة أخيرة مؤداها أن قوة سادة العالم الجدد تكمن فى رأس المال ، أما قوة مناهضى العولمة فتكمن فى ضمير الشعوب ، وهم يعتقدون أنهم يسيطرون على الأسواق بينما هم لا يسيطرون سوى على الجهاز الإنتاجى ، بينما نحن نستطيع إغلاق منافذهم وتحطيم صورتهم .

وفى إطار الحوار الصعب بين المتعولمين المفترسين والمتعولمين الحقيقيين يذكر رئيس منظمة «السلام الأخضر» أن قادة العولمة المفترسة لا يفهمون مقولات مناهضى العولمة

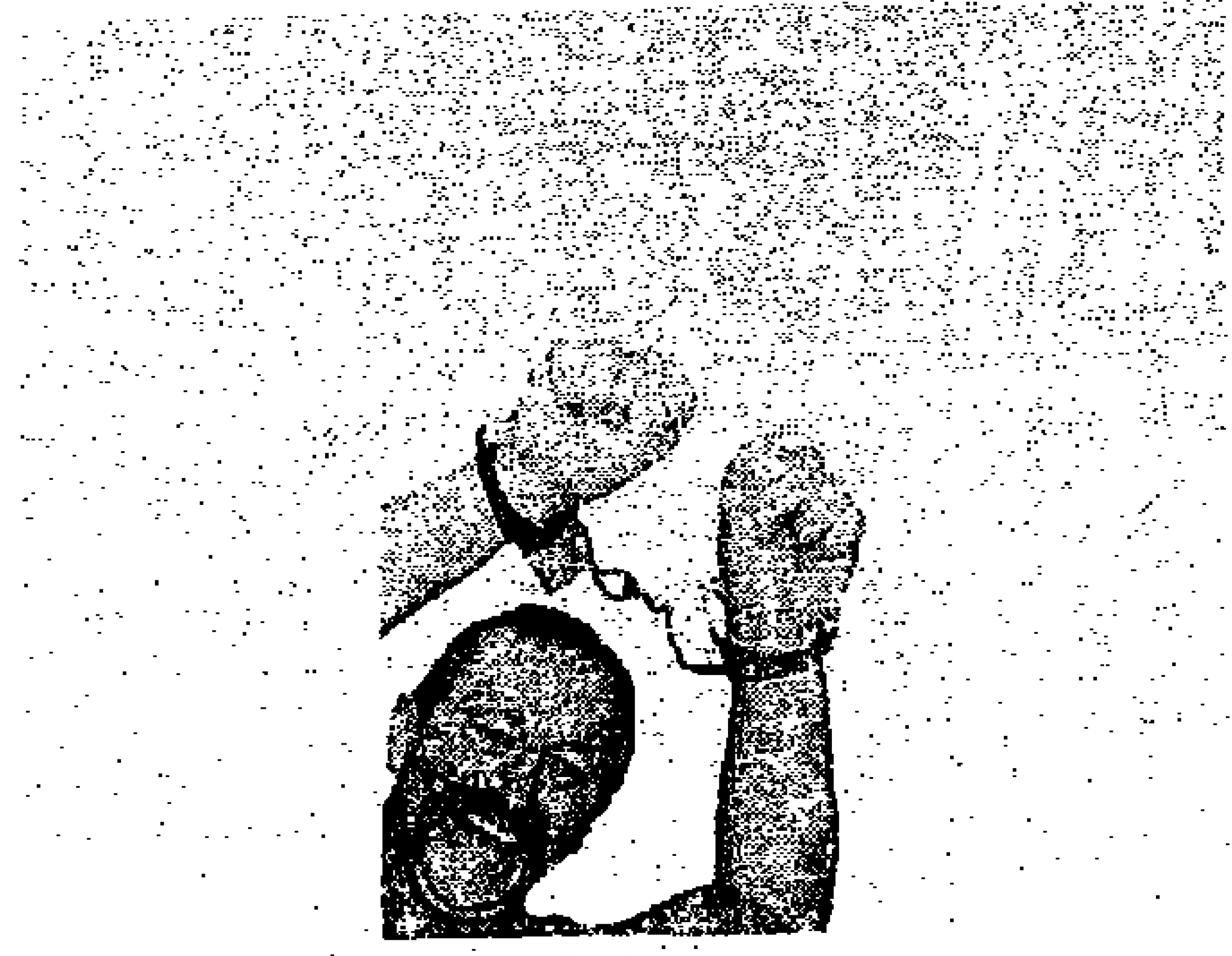
وفى الوقت نفسه أكد أمين عام منظمة أمنستى الدولية أن الفريقين يبدو أنهما على كوكبين متباعدين ومختلفين ، والمشاكل المثارة بينهما لم تؤخذ بعد مأخذ الجد .

وهو ما دفع مدير شركة ماكدونالدز الأمريكية إلى أن يقول : إن الحوار غير مفيد .

كما طرح مدير البنك الدولى تصوره حول الحل وحصره فى توقف الحروب والجرائم ، والفساد ، وإقامة الديمقراطية ، وتفنيد المشاكل نقطة بنقطة . لكن يشدد آخرون المؤلف «رينيه باسيه» على ضرورة أن يتم غرس الهدف الإنسانى فى قلب القرار الاقتصادى ويحذرون من أن تعيش الدول الغنية محاطة بعالم من البؤساء . . والعلاج الناجع هو أن نعيد صياغة العالم مجدداً بحيث تكون القيمة الإنسانية هى الموتور المحرك للاقتصاد وكافة أوجه النشاط الإنسانى .

بكلمة أخرى : أن تكون هناك عولمة فى خدمة المجتمع الإنسانى فى مواجهة العولمة المفترسة التى تقدم شعوب الأرض «قربانا» لسطوة المال ، وتهدد فقراء العالم بالسحق والاندثار .



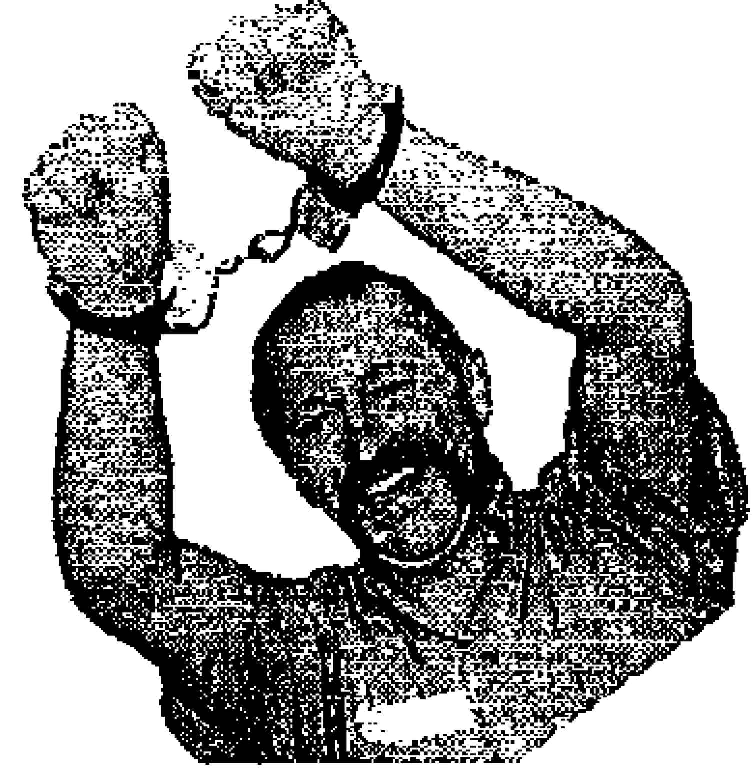


ملاحق الكتاب

- «العولمة» فى قلب سيناريوهات مستقبل العالم .
- كيف يشوه البنك المركزى الأرقام عن الفقر العالمى .
- رأى أوروبى :

  الولايات المتحدة لم تعد مناسبة لقيادة العالم!

«العولمـة» فى قلب سيناريوهات مستقبل العالم



وضع مجلس المخابرات الوطنى الأمريكى تقريرا شهيرا فى عام ١٩٩٩ بعنوان : «اتجاهات عالمية» حدد فيه أربعة سيناريوهات لمستقبل العالم حتى عام ٢٠١٥ كالتالى :

◁ السيناريو الأول: العولمة الشاملة

يشير إلى بروز عدد من التطورات الإيجابية التى تربط بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادى والعوامل الديموجرافية ونظم الحكم المؤثرة بما يؤدى إلى تعظيم الفائدة التى ستعود على شعوب العالم من العولمة . أما التنمية التكنولوجية وانتشارها فسيدخلان بفاعلية فى صراع مع بعض المشاكل الخاصة بالدول النامية وتنبأ التقرير بأن يحدث هذا فى الوقت الذى سيؤدى فيه الاقتصاد العالمى القوى إلى انتشار واسع النطاق للثروة وتقليص فى العديد من المشاكل المتعلقة بالموارد والسكان . وتنبأ واضعو التقرير بأن يكون «الحكم» مؤثراً على المستويين الوطنى والدولى حيث ينتظر أن يتراجع دور الدولة فى العديد من الدول فى ظل تنامى دور القطاع الخاص ، أما التعاون الدولى فسيزداد قوة من خلال العديد من الترتيبات الدولية لتناول عدة قضايا . وفيما يتعلق بالصراعات فإنها ستكون فى أدنى مستوياتها «داخل» أو «بين» أكثر الدول استفادة من العولمة . وعلى الرغم من الصورة الوردية التى رسمها هذا السيناريو فإنه عاد ليشير إلى أن أقلية من شعوب العالم ستخفق فى الاستفادة من تلك التغييرات الإيجابية فى ظل استمرار الصراعات داخل أو حول تلك الدول .

◁ السيناريو الثانى: العولمة الضارة

ويتنبأ فيه الخبراء بأن تزداد الهوة اتساعا بين النخب من أغنياء العالم والأغلبية من فقرائه من فاتهم قطار العولمة .

سيمثل ارتفاع معدلات النمو السكانى وندرة الموارد عبئين ثقيلين على العديد من الدول النامية فى وقت ستتحول فيه حركات الهجرة إلى مصدر رئيسى من مصادر التوتر فى العلاقات بين الدول .

توقع واضعو التقرير فشل التكنولوجيا فى مواجهة مشاكل دول العالم النامى بل وازدهارها فى يد قوى سلبية وغير مشروعة واستخدامها فى إنتاج أسلحة تخل بالاستقرار العالمى .

أما الاقتصاد العالى فقد توقع واضعو التقرير أن ينقسم إلى ثلاثة أجزاء فيستمر النمو فى الدول المتقدمة بينما تشهد العديد من الدول النامية تراجعا ملحوظا فى متوسط نصيب الفرد من النمو وسينمو الاقتصاد غير المشروع بدرجة مثيرة للتشاؤم .

أما الحكم فسيشهد ضعف الزعامات السياسية على المستويين الوطنى والدولى وستزداد الصراعات اشتعالا فى ظل عدد من العوامل المؤدية لها مثل تعاظم حالات خذلان التوقعات وعدم المساواة وزيادة عوامل التوتر داخل المجتمعات أما ما يثير المخاوف فهو انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها فى صراع واحد على الأقل .

◁ السيناريو الثالث: التنافس الإقليمى:

فى ظل هذا السيناريو تتزايد حدة التمسك بالهوية فى أوروبا وآسيا و الأمريكتين نتيجة لما ستبديه أوروبا وشرق آسيا من مقاومة للنفوذ الأمريكى وقيادة الولايات المتحدة للعولمة .

وسيكون هناك تفاوت فى انتشار التكنولوجيا بما يعكس التوجهات والرؤى الإقليمية تجاه التكنولوجيا الحيوية .

وفيما يتعلق بالاقتصاد والتعاون الدولى فسيشهد العالم تكاملا اقتصاديا إقليمياً سيزداد وضوحا فى التجارة والتمويل نظرا لزيادة معدلات النمو الاقتصادى وتنامى التنافس الإقليمى .

ويتوقع واضعو التقرير أن تزدهر «الدولة» والمؤسسات الإقليمية فى الدول المتقدمة والأسواق الناشئة فى ظل تزايد وعى الدول بأهمية حل مشاكلها الإقليمية ونقل المسئوليات من المنظمات والمؤسسات العالمية إلى المؤسسات الإقليمية .

ويتوقع واضعو التقرير طبقاً لهذا السيناريو نشوب صراعات داخلية «فى» و«حول» كثير من دول العالم .

◁ السيناريو الرابع: عالم ما بعد القطبية

طبقا لهذا السيناريو فإن الولايات المتحدة سيزداد انشغالها بأمورها الداخلية فى ظل انخفاض معدلات نمو اقتصاد البلاد وستلوح بوادر الركود فى الأفق ، كما

ستتزايد حدة التوتر فى أوروبا لأسباب اقتصادية وسياسية مما سيؤدى إلى تراجع فى العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية يظهر بوضوح عندما تسحب الأخيرة قواتها من القارة التى لن تجد بداً من الاعتماد على مؤسساتها الإقليمية .

وتنبأ التقرير بأن يتزايد عدم الاستقرار فى أمريكا اللاتينية «كولومبيا ، كوبا ، المكسيك ، بنما» فى ظل أزمة نظم الحكم الوطنية بما يدفع الولايات المتحدة إلى التركيز على تلك المنطقة .

أما فى القارة الآسيوية فقد تعانى أندونيسيا من تهديدات بالتفكيك مما سيدفع الصين إلى التدخل بقوة مناسبة لحفظ السلام ، أما باقى القارة فستشهد ازدهارا واستقراراً كبيرين وستتقدم المصالحة بين الكورتين وستتولى الصين واليابان تمويل هذه المصالحة .

ومن جانبها ستنسحب القوات الأمريكية من اليابان وكوريا .

● يبقى أ ن نسجل عدة ملاحظات :

● الأولى : يحذر التقرير من تنامى التنافس بين القوى الآسيوية الكبرى بما يدفع تلك القوى للاستعداد العسكرى ولتطوير أسلحة الدمار الشامل فى ظل تراجع دور المؤسسات الدولية فيما يتعلق بتهدئة حدة الصراعات التى قد تنشب فى المنطقة .

● الثانية : يتوقع الخبراء أن يؤدى جو التوتر سالف الذكر فى القارة الآسيوية إلى لجوء دولها إلى طلب عودة الوجود الأمريكى بالمنطقة .

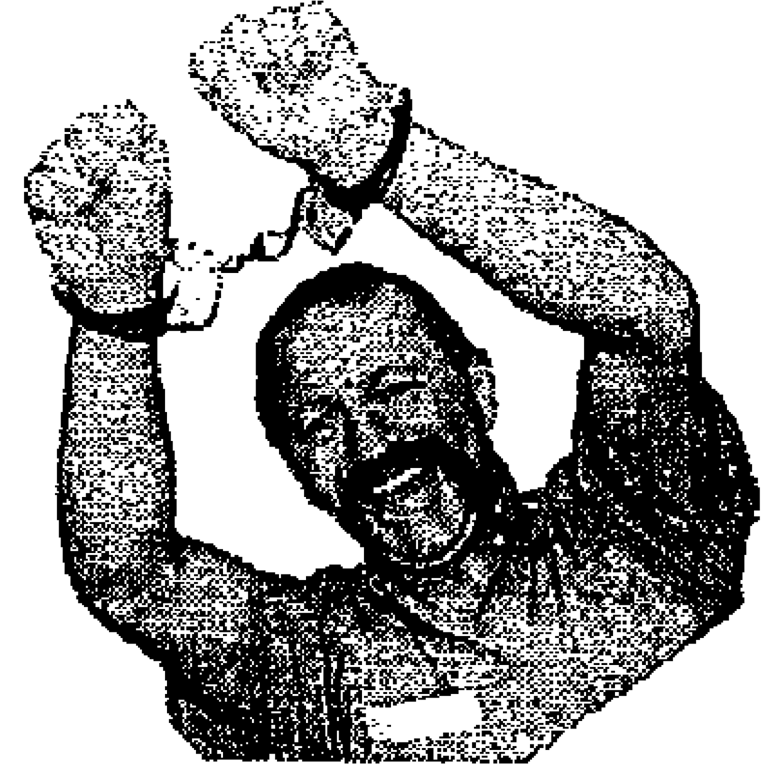
وقد أشار التقرير إلى أن ما عدا الأولويات فى آسيا والأمريكتين وأوروبا فإن الدول خارج تلك المناطق ستكون مهمشة بلا مصادر للدعم السياسى والمالى .

● الثالثة : لن تؤدى العولمة فى جميع السيناريوهات سالفة الذكر ـ عدا السيناريو الأول ـ إلى تعاون عالمى واسع النطاق حيث أكد السيناريو «الثانى» الأثر السلبى للعولمة بينما أيد «الثالث والرابع» النزعة الإقليمية .

● الرابعة : فى جميع السيناريوهات ستكون الدول التى لن تلحق بقطار العولمة وتتأثر بسلبيات النمو السكانى وندرة الموارد وسوء الحكم ، عرضة لخطر نشوب حروب أهلية ولانهيار الدولة بها كما تبرز أهمية كفاءة وفعالية الحكم على المستويات المحلية والإقليمية والدولية والنمو المستقر للاقتصاد .

أما أغرب ملاحظة بشأن السيناريوهات الأربعة فهى أن نفوذ أمريكا سوف يشهد تراجعا . . فى ظل العولمة!

كيف يشوه البنك المركزى(*) الأرقام عن الفقر العالمى؟



حتى الانهيار المالى فى عام ١٩٩٨ (سبتمبر الأسود» ١٩٩٨) كان يقال إن الاقتصاد العالمى يزدهر تحت دفع إصلاحات «السوق الحرة» .

ودون نقاش أو جدال راحوا يبشرون «بسياسات الاقتصاد الكلى السليمة» (التى تعنى سلسلة من ميزانيات التقشف وإلغاء الضوابط والتحكيم والخصخصة باعتبارها مفتاح النجاح الاقتصادى وتخفيف الفقر . وبدورهما أكد كل من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بلهجة جازمة أن النمو الاقتصادى فى أواخر القرن العشرين قد أسهم فى تخفيف مستويات الفقر العالمى . وحسبما يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فإن «التقدم فى تخفيف الفقر طيلة القرن العشرين بارز لم يسبق له مثيل . . وقد تقدمت بشدة المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية» .

إنكار الآثار المدمرة لإصلاح الاقتصاد الكلى

تنكر حكومات مجموعة السبعة والمؤسسات الدولية «بما فيها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى» زيادة مستويات الفقر العالمى نتيجة لإصلاح الاقتصاد الكلى ، ويخفى الواقع الاجتماعى ، ويتم التلاعب بالإحصاءات الرسمية ، وتقلب المفاهيم رأساً على عقب .

منهجية البنك الدولى: تعريف الفقر بأنه ما دون «دولار» يوميا

يبتعد إطار البنك الدولى عمداً عن كل المفاهيم والإجراءات المقررة «من جانب مكتب التعداد الأمريكى أو الأمم المتحدة مثلاً» لقياس الفقر . ويتمثل ذلك فى تحديد تعسفى «لعتبة الفقر» عند دولار يومياً بالنسبة للفرد . ثم ينطلق «دون حتى أن يقيس» ليقرر أن مجموعات السكان التى يبلغ دخلها بالنسبة للفرد «أعلى من دولار يوميا» «ليست فقيرة» . و«منهجية» البنك الدولى تخفض فى يسر الفقر

* مقال للبروفيسور مشيل تشوسودوفيكسى أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا بكندا «مؤلف كتاب عولمة الفقر - ترجمة محمد مُستجير» .

المسجل دون حاجة إلى جمع بيانات على مستوى البلدان ، ويجرى هذا التقييم «الذات» المتحيز بغض النظر عن الظروف الفعلية على مستوى البلدان . وإجراء الدولار يومياً إجراء أحمق :

فالشواهد تؤكد بجلاء أن مجموعات سكان يبلغ دخلها بالنسبة للفرد ٢ أو ٣ أو حتى ٥ دولارات يومياً تظل فقيرة «أى عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم» .

التلاعب بالحساب

ما أن توضع عتبة للفقر تبلغ دولاراً يومياً و«تدخل فى الحاسب الآلى» حتى يصبح تقدير الفقر الوطني والعالمى مجرد مسألة حسابية ، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة ميكانيكية انطلاقاً من الافتراض الأول . . دولار فى اليوم .

أرقام البنك الدولى «المرجعية»

وأرقام البنك الدولى «المرجعية» هذه هي التى يستشهد بها الجميع أى ١,٣ مليار نسمة دون خط الفقر . ولايبدو أن أحداً قد اهتم بأن يعرف كيف وصل البنك الدولى إلى هذه الأرقام .

ثم بعد ذلك توضع هذه الأرقام فى جداول على ورق مصقول مع «تنبؤات» بانخفاض مستويات الفقر العالمى فى القرن الحادى والعشرين ، تستند «تنبؤات» البنك الدولى عن الفقر هذه إلى معدل نمو مفترض فى الدخل بالنسبة للفرد - أى أن نمو هذا الأخير يعنى بذاته انخفاضاً مقابلاً فى مستوى الفقر - إنها لعبة بالأرقام!

تنبؤات البنك الدولى:

سينخفض الفقر فى الصين إلى ٢,٩٪ بحلول عام ٢٠٠٠

وفقاً «لمحاكاة» البنك الدولى ستنخفض حالات الفقر فى الصين من ٢٠٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٢,٩٪ بحلول عام ٢٠٠٠ . وبالمثل بالنسبة لمستويات الفقر فى الهند «حيث تذكر البيانات الرسمية أكثر من ٨٠٪ من السكان (١٩٩٦) يقل دخلهم بالنسبة للفرد عن دولار يومياً ، تشير «محاكاة» البنك الدولى «التى تتناقض مع منهجيته هو ذاته القائمة على دولار يومياً» إلى انخفاض فى مستويات الفقر من ٥٥٪ عام ١٩٨٥ إلى ٢٥٪ فى عام ٢٠٠٠ .

والإطار بأسره «النابع من افتراض دولار واحد يومياً» لغو باطل ، فهو بعيد تماماً

عن بحث أوضاع الحياة الحقيقية ، وليس ثمة حاجة إلى تحليل مصروفات الأسرة على الطعام والملجأ والخدمات الاجتماعية ، ليس ثمة حاجة إلى ملاحظة الظروف الملموسة فى القرى الفقيرة أو أكواخ المدن ، ففى إطار النبك الدولى أصبح «تقدير» مؤشرات الفقر تمريناً عددياً .

إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

رغم أن فريق التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى قد زود المجتمع الدولى فى السنوات السابقة بتقدير حاسم للقضايا الرئيسية فى التنمية العالمى فإن تقرير التنمية البشرية فى عام ١٩٩٧ المخصص للقضاء على الفقر يطرح بشكل عام وجهة نظر شبيهة بوجهة ا لنظر التى تبشر بها مؤسسات بريتون وودز ، ويقوم «مؤشر الفقر البشرى» لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على «الأبعاد الأكثر أساسية للحرمان : قصر العمر ، والافتقار إلى التعليم الأساسى ، وضعف النفاذ إلى الموارد العامة «الخاصة» .

واستناداً إلى المعايير السابقة يصل فريق التنمية البشرية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى تقديرات للفقر البشرى لا تتسق إطلاقا مع الواقع على مستوى البلدان ، فمؤشر الفقر البشرى فى كولومبيا أوالمكسيك أو تايلاند مثلاً يتروح بين ١٠ ـ ١٩٪ . وتشير قياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى «إنجازات» فى مجال تخفيف الفقر فى إفريقيا جنوب الصحراء و الشرق الأوسط والهند ، وهى إنجازات تتعارض تماما مع البيانات على مستوى البلدان .

وتصور تقديرات الفقر البشرى التى يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى نمطاً أكثر تشويهاً وتضليلاً حتى من البنك الدولى ، وعلى سبيل المثال فإن ١٠,٩ فى المائة فقط من سكان المكسيك هم الذين يصنفهم البرنامج باعتبارهم «فقراء» . غير أن هذا التقدير يتناقض مع الوضع الذى نلحظه فى المكسيك منذ منتصف الثمانينيات : انهيار الخدمات الاجتماعية وإفقار صغار المزارعين والانخفاض الكبير فى الدخول الحقيقية الناجم عن التخفيضات المتتالية فى سعر العملة . . وتؤكد دراسة أخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلا لبس تصاعد مد الفقر فى المكسيك منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية .

معايير مزدوجة فى القياس «العلمى» للفقر

تسود «المعايير المزدوجة» فى قياس الفقر : فمعيار البنك الدولى وهو دولار فى اليوم لا ينطبق إلا على «البلدان النامية» . ولا يسلم كل من البنك الدولى وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائى بوجود الفقر فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وفضلاً عن هذا فإن معيار الدولار الواحد يومياً يتناقض تناقضا صريحاً مع المنهجيات المقررة التى تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية الدولية فى تعريف الفقر وقياسه فى «البلدان المتقدمة» .

ففى الغرب قامت أساليب قياس الفقر على المستويات الدنيا لإنفاق الأسرة اللازمة للوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم ، ففى الولايات المتحدة مثلاً وضعت إدارة الضمان الاجتماعى فى عام ١٩٦٠ «عتبة فقر» تتألف من «تكلفة غذاء أدنى كافية مضروبة فى ثلاثة لمراعاة المصروفات الأخرى» . وقد استند هذا المقياس إلى توافق واسع داخل الإدارة الأمريكية .

وبلغت «عتبة الفقر» فى الولايات المتحدة لأسرة تتألف من أربعة «اثنان من الكبار وطفلان» فى عام ١٩٩٦ ، ١٦٠٣٦ دولاراً ، ويترجم هذا الرقم إلى دخل بالنسبة للفرد يبلغ أحد عشر دولاراً يومياً «مقابل معيار دولار فى اليوم الذى يستخدمه البنك الدولى بالنسبة للبلدان النامية» . وفى عام ١٩٩٦ كان ١٣,١٪ من سكان الولايات المتحدة و ١٩,٦٪ من سكان المدن فى المناطق الرئيسية دون عتبة الفقر .

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى:

الفقر فى المكسيك أقل منه فى الولايات المتحدة

لا يجرى برنامج الأمم المتحدة ولا البنك الدولى مقارنات فى مستويات الفقر بين البلدان «المتقدمة» والبلدان «النامية» فمثل هذه المقارنات ستسبب دون شك «حرجاً علميا» ـ أى أن مؤشرات الفقر التى تطرحها المنظمتان للعالم الثالث تبلغ فى بعض الحالات حجم مستويات الفقر الرسمية فى الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبى «أو حتى أدنى منها» . ففى كندا التى يبشر المجتمع الدولى بأنها «أرض الميعاد» والتى تحتل المرتبة الأولى فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ذاته ، يعيش ١٧,٤٪ من السكان دون عتبة الفقر «الرسمية» ، مقابل ١٠,٩٪ فى المكسيك و ٤,٠٪ فى ترينيداد وتوباجو .

وبالعكس ، فلو طبقت منهجية مكتب التعداد الأمريكى «المستندة إلى تكلفة الغذاء الدنيا» على البلدان النامية فستصنف الأغلبية الساحقة من السكان باعتبارها «فقيرة» . ورغم أن هذا الأسلوب لاستخدام «المعايير والتعريفات الغربية» لم يطبق بعد طريقة منظمة فإن علينا أن نلاحظ أنه مع إلغاء ضوابط أسواق السلع

لم تعد أسعار تجزئة السلع الاستهلاكية الأساسية تقل كثيراً عنها فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا الغربية ، فتكلفة المعيشة فى كثير من مدن العالم الثالث أعلى منها فى الولايات المتحدة .

وفضلاً عن هذا توحى استقصاءات ميزانية الأسرة فى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية بأن ما لا يقل عن ستين فى المائة من سكان الإقليم لا يستوفون المتطلبات الدنيا من السعرات الحرارية والبروتين ، ففى بيرو مثلاً ، وعقب «صدمة فوجى» التى رعاها صندوق النقد الدولى كان ٨٣٪ من سكان بيرو - طبقا لبيانات تعداد الأسر - عاجزين عن استيفاء الاحتياجات اليومية الدنيا من السعرات والبروتين . والوضع السائد فى إفريقيا جنوب الصحراء وفى جنوب آسيا أكثر خطورة ، حيث يعانى أغلب السكان من سوء التغذية المزمن .

إن تحقيقات الفقر التى تقوم بها كلتا المنظمتين تأخذ الإحصاءات الرسمية بقيمتها الظاهرية ، وهى إلى حد كبير «تمارين مكتبية» تجرى فى واشنطن ونيويورك دون كثير من التبصر أو الوعى «بما يحدث فى البلدان» ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لعام ١٩٩٧ إلى انخفاض يتراوح بين الثلث والنصف فى و فيات الأطفال فى عدد مختار من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء رغم الهبوط فى مصروفات الدولة ومستويات الدخل . لكن ما لا يشير إليه هو أن إغلاق العيادات الصحية والتسريح الواسع للمهنيين الصحيين «وكثيراً ما حل محلهم متطوعون صحيون شبه أميين» المسئولين عن جمع بيانات الوفيات قد أدى إلى انخفاض فعلى فى الوفيات المسجلة . كما أدت إصلاحات الاقتصاد الكلى التى يرعاها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدورها إلى انهيار عملية جمع البيانات .

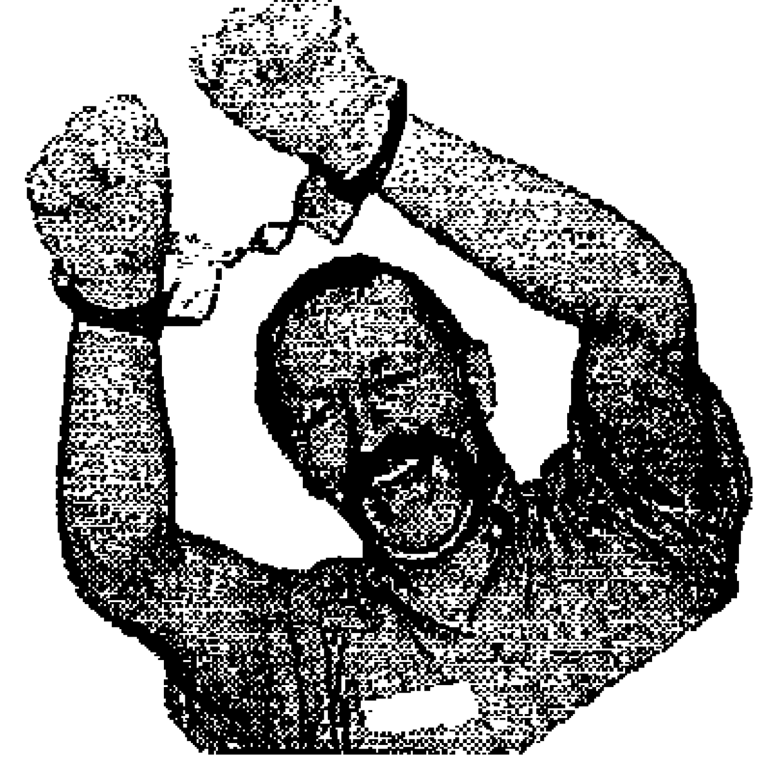
تبرئة نظام السوق «الحرة»

تلك هى الوقائع التى تخفيها دراسات البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى للفقر ، فمؤشرات الفقر تسيء بشكل صارخ تصوير الأوضاع على مستوى البلدان وكذلك خطورة الفقر العالمى . إنها تخدم غرضاً هو تصوير الفقراء على أنهم مجموعة أقلية تمثل نحو ٢٠٪ من سكان العالم (١,٣ مليار نسمة) .

وتستنبط المستويات المنخفضة للفقر ، بما فيها التنبؤات عن المستقبل ، بغية تبرئة سياسات «السوق الحرة» وتعزيز «توافق واشنطن» حول إصلاح الاقتصاد الكلى ، فنظام «السوق الحرة» وتعزيز «توافق واشنطن» حول إصلاح الاقتصاد الكلى ، فنظام «السوق الحرة» يقوم باعتباره «الحل» أى باعتباره أداة لتخفيف الفقر ، وتنكر آثار إصلاح الاقتصاد الكلى .

رأى أوروبى

الولايات المتحدة لم تعد مناسبة لقيادة العالم!



إذا كنا فى القرن التاسع عشر لكنا اعتبرنا ما حدث نذيرا لإعلان حرب ، فلو قالت دولة قوية أنها يجب أن تعيد تشكيل دفاعها وهيكلها التسليحى من أجل الدخول فى حرب والانتصار فيها على أرض دولة ثانية أكثر ضعفا لكانت الرسالة العدوانية واضحة ، وإذا لم يكن هناك عذر أو إثارة لكانت الضغينة بادية للجميع .

ولكن هذه على وجه الدقة هى الطريقة التى هددت بها حكومة جورج بوش الابن الصين ، ويقول وزير دفاعه الجديد وأحد ضباط الحرب الباردة دونالد رامسفيلد أن أمريكا فى حاجة إلى قاذفات نووية جديدة بعيدة المدى يمكن بواسطتها القتال والانتصار فى حرب نووية بالشرق الأقصى وهى إشارة واضحة يقصد بها الصين ومن أوهام مراكز الأبحاث التابعة للجناح اليمينى فى واشنطن أن المعركة من أجل الزعامة العالمية فى القرن ٢١ ستكون بين الصين وأمريكا حتى لو كانت الصين على بُعد عقود من امتلاك القدرة النووية المتوافرة لبريطانيا .

هذا هو الكون المخيف المسكون بصناع السياسة الرئيسيين فى إدارة بوش وهو ما يذهب بشكل ما إلى إيضاح القرار الذى اتخذه الرئيس من جانب واحد فى الأسبوع الماضى بالانسحاب من بروتوكول كيوتو المتعلق بالتغيرات المناخية .

فى عالم الرؤى البوشية نسبة إلى بوش فإن الاهتمام بالتغيير المناخى ما هو إلا مكيدة اشتراكية تشوه الأدلة العلمية لتبرير العدوان على أسلوب الحياة الأمريكى والصين الشيوعية خطر متزايد وأمريكا محاطة للغاية بدول مارقة مثل كوريا الشمالية التى يجب أن يتم تمزيق المعاهدات الدولية التى تحكم استخدام الصواريخ تماما حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تبنى نظام دفاع صاروخى أحادى الجانب .

وحتى عندما تمكنت دبلوماسية كوريا الجنوبية من طرح احتمالات تخلى كوريا الشمالية عن خططها لتصنيع الصواريخ مقابل الغذاء والمعونة فإن العرض رفض ، وهو ما يمثل تحيزاً للرأى المؤيد لنظام الدفاع الصاروخى الجديد .

* عن صحيفة الأوبزيرفر البريطانية

كما اتهم السيد رامسفيلد الروس أيضاً بأنهم أمة تنشر السلاح متغاضيا بذلك عن السجل المثالى الروسى الحديث فى مجال الحظر .

قد تكون الحرب الباردة قد انتهت ولكن البوشيين فى حاجة لأن يتجاهلوا طريق روسيا المؤلم تجاه الديمقراطية والرأسمالية لو قدر لها أن تظل العدو الرئيسى .

إن هذا اللىّ الخطير للحقيقة يأتى نتيجة ليس لفساد العقل المحافظ فحسب بل لسبب آخر لا يقل شراً ، فإن نادى البترول فى هوستون ، وهو نادى البترول فى تكساس المؤيد للسيد بوش يعتبر الآن مركز صياغة سياسات الطاقة والبيئة الأمريكية ، ومقاولو الدفاع بوصفهم من كبار المتبرعين للحملة الانتخابية يناقشون بنجاح أمر الطلبات التى ستتدفق من نظام الدفاع الصاروخى الوطنى ، كما تحصل المائدة المستديرة للأعمال ، وهى أيضاً مساهم كبير فى الحملة الانتخابية ، على رد فورى لما قدمته والمتمثل فى عدم تمرير التشريع المؤيد للعمال ومجموع من المشروعات تستهدف الخفض التقهقرى المذهل للضرائب .

إنها لحظة حاسمة لبريطانيا ، فإن علينا أن نقف بجانب أقرب حلفائنا لنيل الثقة محاولين التأثير من الداخل . إنها رؤية ولدت من اعتقاد طالما تم التمسك به - كمرجع أخير - يقول أن أمريكا ستفعل الشىء السليم .

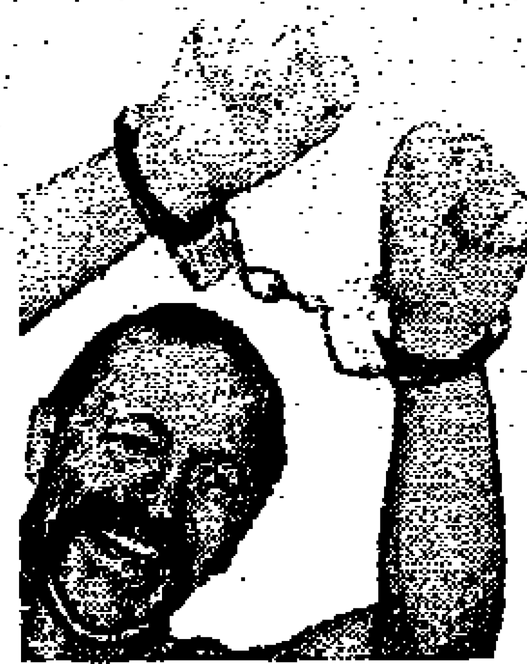
إلا أن أمريكا الصاعدة بعد انتصارها فى الحرب الباردة ليست أمريكا التى قدمت للعالم قيادة ليبرالية متنورة ورحبة بدءاً من عام ١٩٣٠ وما تلاه من أعوام . . أمريكا التى ترتد إلى التوجه المحافظ والأحادية المنتمين إلى بدايات القرن الماضى .

إن المهمة الأكثر أهمية الآن هى ملء فراغ القيادة الذى أوجدته الولايات المتحدة فى ظل رئيسها الجديد وهو ما يعنى دوراً مميزاً ، جديداً للاتحاد الأوروبى .

فالاتحاد الأوروبى يمكنه أن يقدم لكوريا الشمالية الطعام والمساعدات التى تحتاجها فى مقابل تخليها عن صواريخها ، وبإمكان الاتحاد الأوروبى أن يعقد مع روسيا والصين والهند و اليابان معاهدة تغيير المناخ دون مشاركة الولايات المتحدة ، وتستطيع منطقة اليورو أن تأتى بالاستقرار للاقتصاد العالمى .

إذا كانت الولايات المتحدة تريد اللعب بخشونة فإن الاتحاد الأوروبى يمكنه أن يرد بخشونة وسيعرف غالبية المواطنين الأمريكيين ، الذين صوتوا لرئيس مختلف ، ولمجموعة مختلفة ولأولويات سياسة مختلفة وأصابهم القلق فيما بعد مثل المجتمع الدولى ، أن لهم حلفاء فى الخارج .

إن وجوب اتباع بريطانيا لسياسة خارجية مؤيدة لأوروبا لم تعد الآن مجرد مسألة مصلحة وطنية ، لقد أصبحت مسألة مصلحة عالمية .



المراجـــع

(1) la mondialisation souvage, Blaise lempen,Faure 2000

(2) le monde n'est Pas marchandise Jose Bové.

(3) les cartes de la France á l'heure de la mondialisation, Hubert Vedrine 2001.

(4) la Stratégie amercaine, Daniel Remy, 2000.

(5) l'autre Davos, F. Houtart, 2001.

(6) mondialiser la Paix, arielle Denis, 2001.

(7) la mondialisation au-dela-des mythes, 2001.

(8) mondiadisation et alternatives, Samir amin 2000.

(9) ilya d'autres solutions Que la mondialisation, mars 2000.

(10) Penser le XXI siecle, maniere de Voir, 2000.

(11) les Peuples entrent en resistance 2001 ATTC.

(12) agir local Penser global, attac 2001.

(13) Eloge dn mondialisme, René Passet, Fayard.

الفهـرس

بدائل العولمة طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح

البحث عن «بدائل للعولمة» بات مطلباً ضرورياً، سيما بعد أن تبين أن المخاطر باتت تحدق بالإنسان وتعصف بحضارته، وقيمه، وأخلاقه من كل جانب.

«فالعولمة المتوحشة» تلغى الدولة، وتعادى الديمقراطية وتسلب رجال السياسة وظيفتهم، وتسلم «أمر القيادة» إلى أصحاب الأموال، وجماعات المصالح، وتفسح المجال رحباً أمام انتعاش الأموال القذرة، والمخدرات، والأسلحة، والدعارة، وتحول الكرة الأرضية إلى «مجتمع عالمى للاستهلاك» يهدف للربح فقط، وزيادة الأثرياء ثراءً، ولا يهم بعد ذلك أن يموت ألوف الملايين من البشر (فقراً أو مرضا أو جوعا).

وفى إطار منظومة العولمة المهيمنة تسربت السلطة كحبات الرمال من بين أصابع الساسة ليقبض عليها رجال الأعمال المسيطرون على الميديا، والاتصال، والمعلوماتية وتكنولوجيا الجينات.

وتشكلت حكومة خفية (من منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التنمية والتعاون فى أوروبا، وحلف الناتو) ترسم السياسات، وتقرر مصائر الشعوب، وتفرض رؤاها بالقوة..

وكان طبيعياً أن ترتفع الأصوات «ضد العولمة» فى سياتل، وجنوة، وجنيف، وبراغ، وتتأسس تحالفات، وتنشط منتديات ترفض «تسليع» القيم والثقافة، وتدعو إلى انسنة العولمة، وتطرح أفكارا لعولمة من نوع جديد فى خدمة المجتمع، يكون الإنسان فيها مخدوماً لا خادماً.

✱✱ كتاب جرىء يقدم لأول مرة باللغة العربية طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح.

د. سعيد اللاوندى

كاتب صحفى متخصص فى الشئون الأوروبية، من مؤلفاته:

- دولارات الإرهاب. (الملف السرى لشبكات تمويل الإرهاب فى العالم.)
- القرن الحادى والعشرون هل يكون أمريكيا؟ (بحث فى استراتيجيات الصراع من أجل الهيمنة على العالم.)





جوزيه بوفيه:

عدو الأمركة الأول فى العا... مناهضى العولمة. ألقى البوليس القبض... ومه على مطعم ماكدونالدز فى جنو... صورته - بيديه المغلولتين - رمزا لرفـ...



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

بدائل العولمة بدائل العولمة بدائل العولمة بدائل العولمة بدائل العولمة